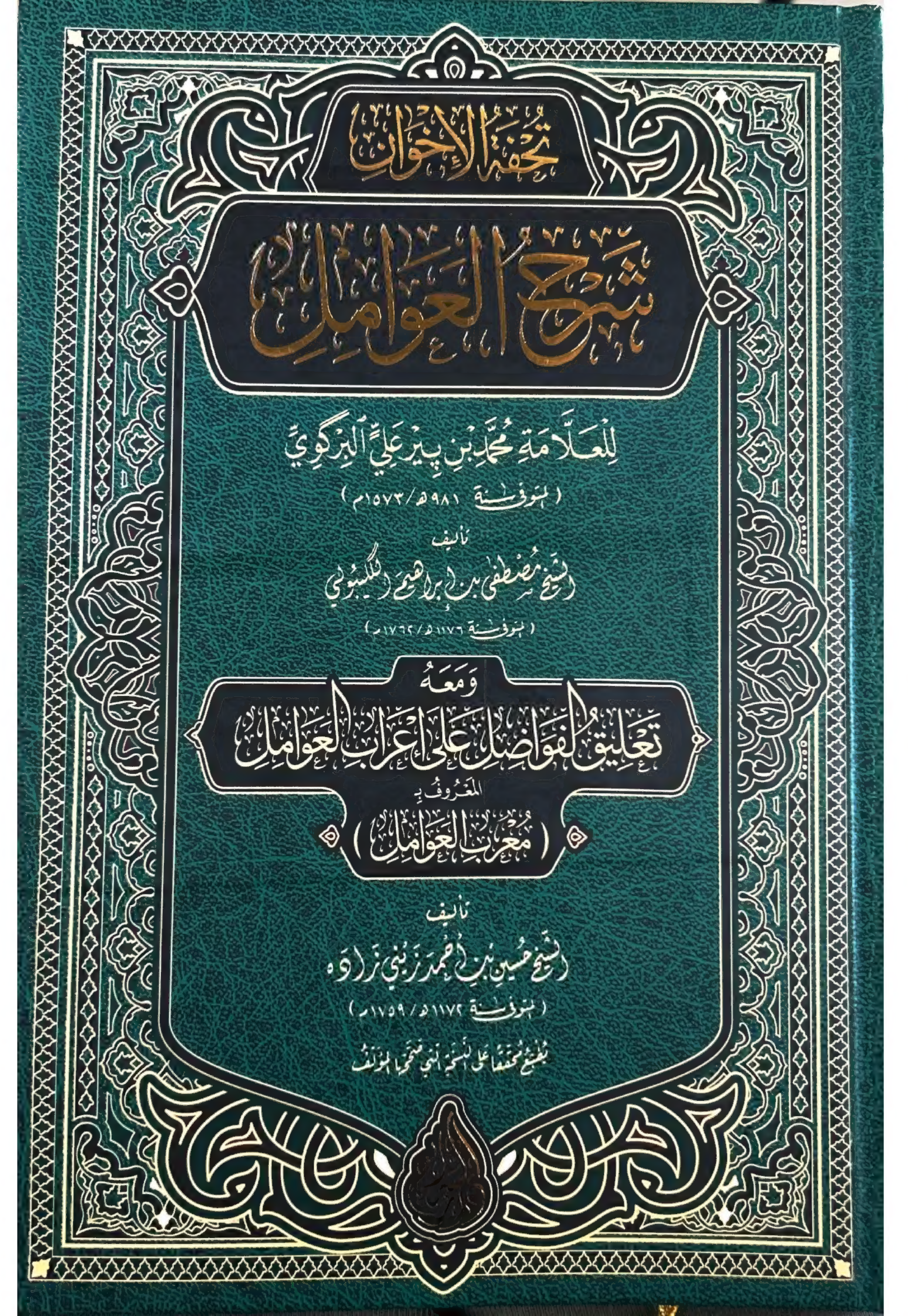
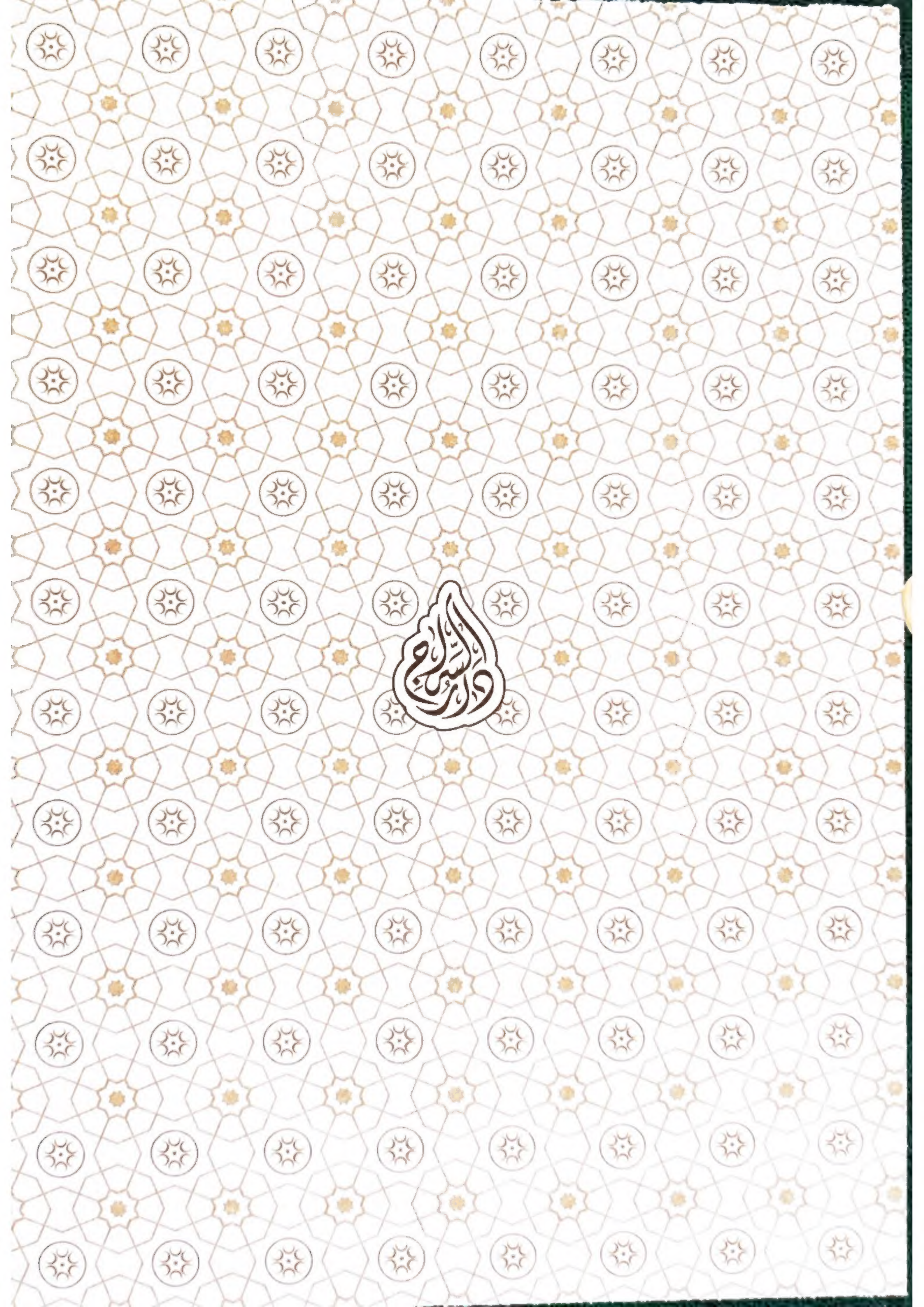
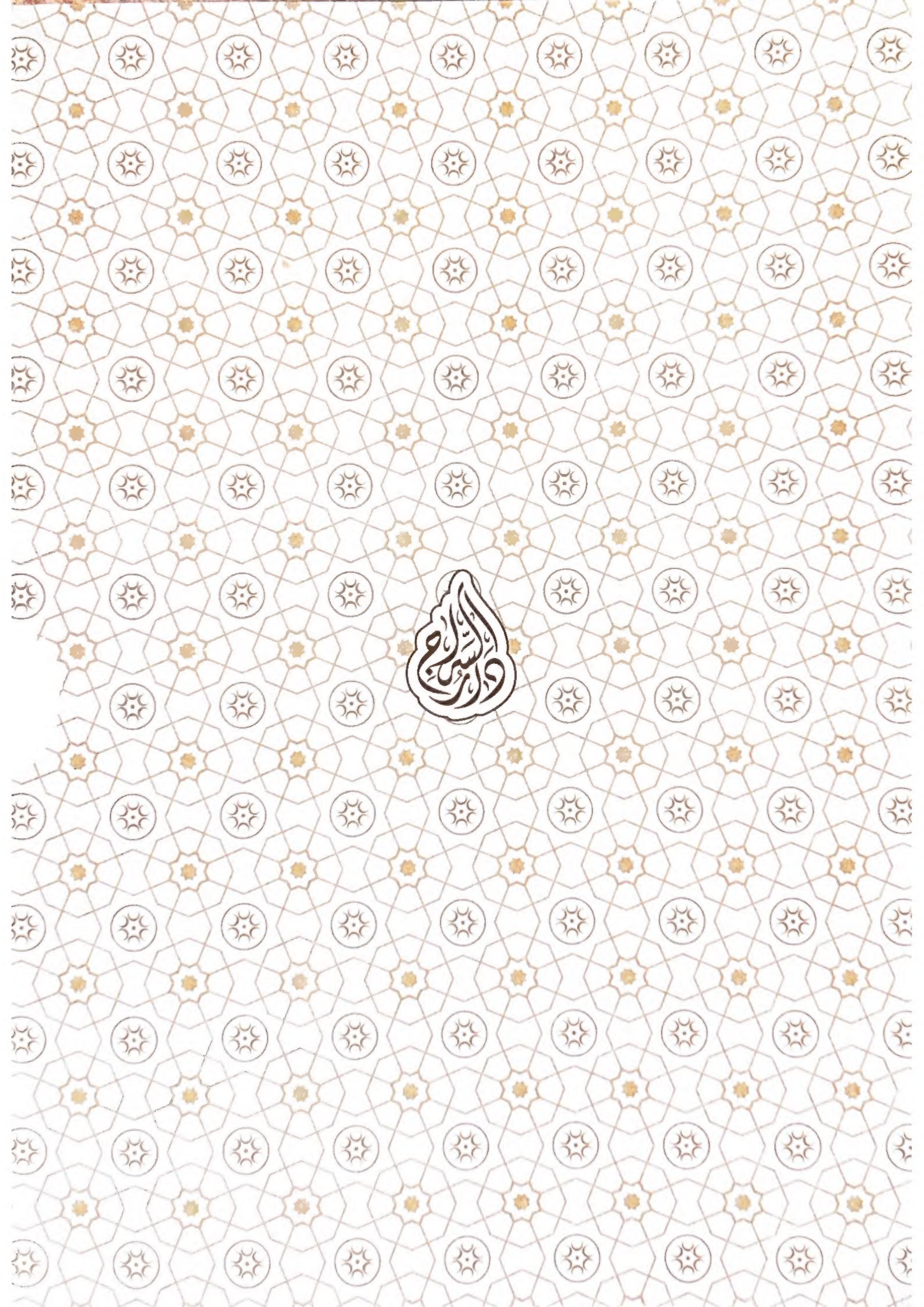
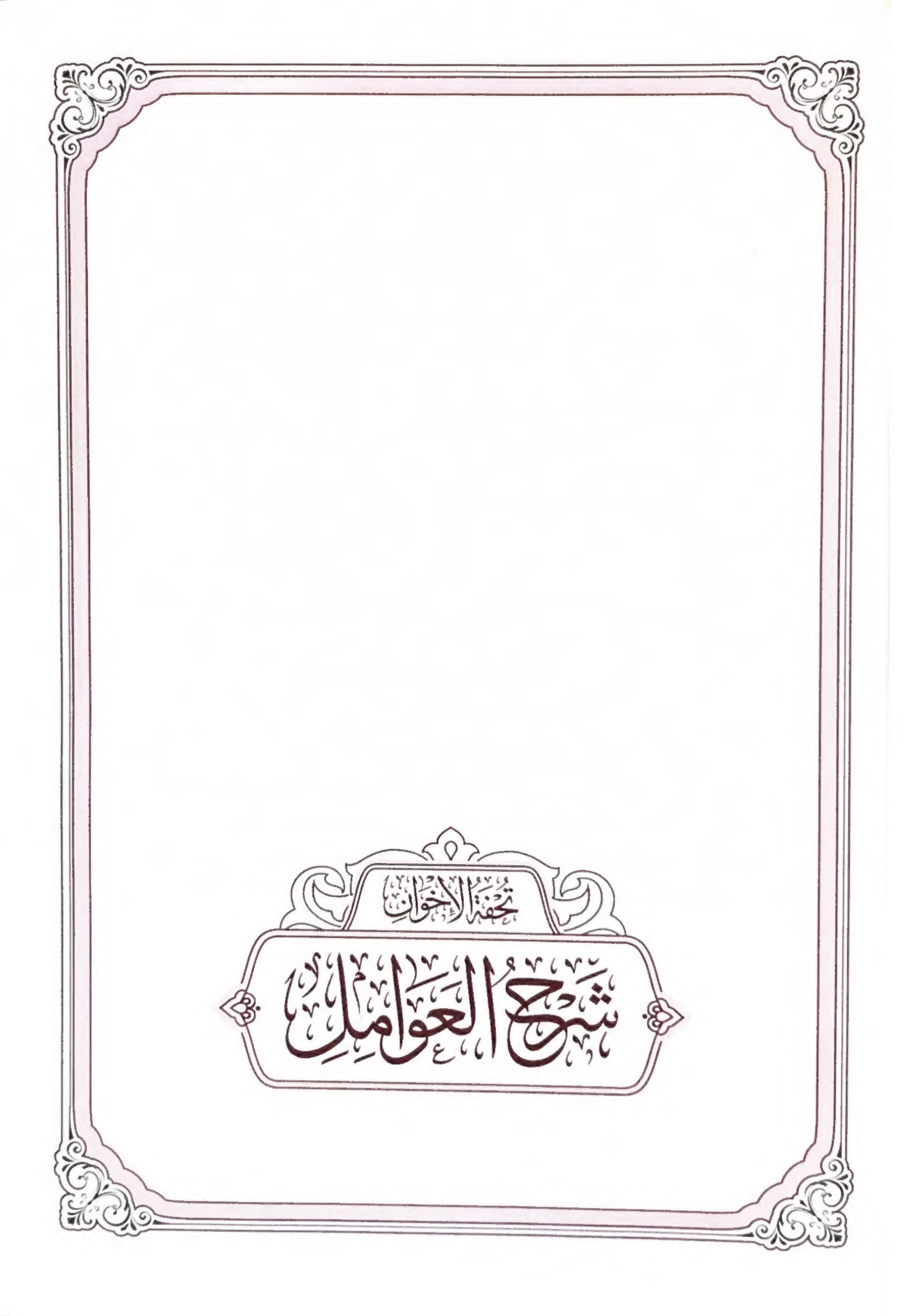

تحفة الإخوان
شرح العوامل
للعلامة محمد بن پير علي البركوي
(المتوفى سنة ٩٨١هـ/١٥٧٣م)
تأليف
الشيخ مصطفى بن إبراهيم الگليبولي
(المتوفى سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م)
ومعه
تعليق الفواضل على إعراب العوامل
المعروف بـ
(معرب العوامل)
تأليف
الشيخ حسين بن أحمد زيني زاده
(المتوفى سنة ١١٧٢هـ/١٧٥٩م)
يُطبع محققاً على النسخة التي صححها المؤلف


دار السراج


دار السراج




تحفة الإخوان
شرح العوامل



الكتــاب: تحفة الإخوان شرح العوامل

المؤلف: الشيخ مصطفى بن إبراهيم الگليبولي

الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م

الطبعة الثانية: ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م

ISBN: 978-605-67965-8-6

İsmailağa Yayınevi

Balat Mah. Manyasizade Cad. No: 34/A 34087 Fatih-İstanbul

حي بلاط/ شارع مانياسي زاده/ رقم: ٣٤/أ ٣٤٠٨٧ الفاتح / إستانبول

Yayıncı Sertifika No: 52684 | 0 (212) 521 72 45 | 0 (212) 635 10 10

bilgi@ismailagayayinevi.com | www.siracpazarlama.com

Baskı-Cilt

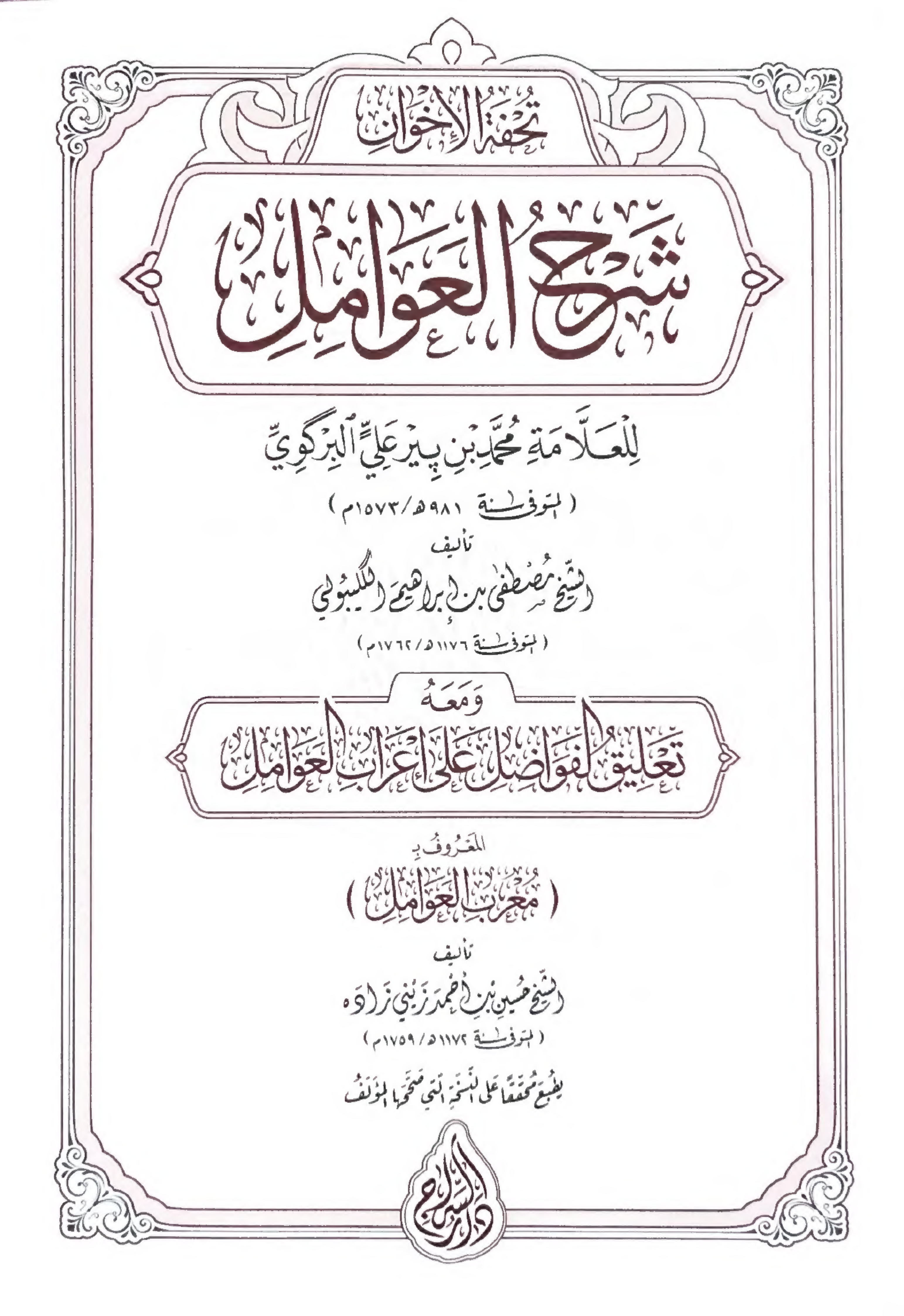
Sistem Matbaacılık

Yılanlı Ayazma Yolu, No: 8 Davutpaşa,

Zeytinburnu/İstanbul

Matbaa Sertifika No: 49687

0 (212) 482 11 01



تحفة الإخوان

شرح العوامل

للعلامة محمد بن پير علي البركوي

(المتوفى سنة ٩٨١هـ/١٥٧٣م)

تأليف

الشيخ مصطفى بن إبراهيم الكليبولي

(المتوفى سنة ١١٧٦هـ/١٧٦٢م)

ومعه

تعليق الفواضل على إعراب العوامل

المعروف بـ

(معرب العوامل)

تأليف

الشيخ حسين بن أحمد زيني زاده

(المتوفى سنة ١١٧٢هـ/١٧٥٩م)

يطبع محققاً على النسخة التي صححها المؤلف

دار السراج


بسم الله الرحمن الرحيم





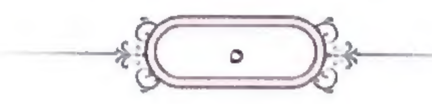
مقدمة الكتاب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ، على سيدِ المرسلينَ، سيدِ ولدِ آدم، أفصحِ مَن نطقَ بالضادِ، هادي الأنامِ إلى دينِ المحبةِ والوئامِ، وعلى آله وصحبِه الغرِّ الميامين، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ وبعدُ:

فقد أعزَّ اللهُ تعالى هذِه الأمةَ بأن جعلَ لغتَها لغةَ القرآنِ المتعبَّدِ بتلاوتِه آناءَ الليلِ وأطرافَ النهارِ، وجعلَ في تعلُّمِها الأجرَ؛ إن كانت نيةُ المتعلمِ تدبُّرَ كتابِ اللهِ، وفهمَ معانيه، واستنباطَ أحكامِه، فعظمَ بهذا شأنُ اللغةِ العربيةِ بينَ المسلمينَ، فلذا انبرى أسلافُنا الصالحونَ بكتابةِ المؤلفاتِ في علومِ اللغةِ العربيةِ.

وإنَّ علمَ النحوِ أحدُ علومِ اللغةِ العربيةِ، ويُعنى بدراسةِ أصولِ تكوينِ الجملِ وقواعدِ الإعرابِ، لذا يسميه البعضُ أيضاً بعلمِ الإعرابِ، ومعنى كلمةِ النحوِ في اللغةِ العربيةِ حسبَ ما وردت في «القاموسِ المحيطِ»: (نحا ينحو أُنحُ نحواً نحوَ الشيءِ وإليه، نحا الصديقانِ إلى المقهى، أو نحوه: مالَ إليه وقصدَه؛ نحا الطالبُ نحوَ أستاذِه: سارَ على إثْرِه وقلَّدَه، ونحا عنه: لم







يَقتَدِ به؛ ونحا عن نفسِه الجبنَ والكسلَ: أبعدَه وأزالَه)[1]، فجاءت بمعنى القصدِ أو المثلِ.

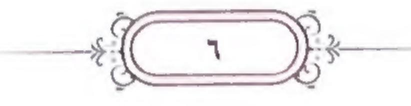
ويرجعُ سببُ تسميتِه بالنحوِ لقصدِ المتكلمِ أن يتكلمَ مثلَ العربِ، أي ينحو منحاهم، ومِن خلالِ علمِ النحوِ أصبحَ مِن الممكنِ التمييزُ بينَ الاسمِ والفعلِ والحرفِ، والتفريقُ بين المعرَبِ والمبنيِّ، وتمييزُ المرفوعِ من المنصوبِ ومن المجرورِ ومن المجزومِ، بالإضافةِ إلى تحديدِ العواملِ المؤثِّرة على ذلكَ، من هنا تكمنُ أهميةُ علمِ النحوِ.

وكتابُ «**تحفةُ الإخوانِ في شرحِ العواملِ**» يعدُّ من الكتبِ ذاتِ الأهميةِ الكبيرةِ في هذا العلمِ، التي لاقتِ القَبولَ في الأرضِ، والانتشارَ الواسعَ بينَ طلبةِ العلمِ في البلادِ الإسلاميةِ أدامَ اللهُ ظلَّ رعايتِه عليها.

ومعلومٌ أنَّ هذا الكتابَ ما زالَ مخطوطاً إلى يومِنا هذا، فأكرمنا اللهُ بإخراجِه بهذا الشكلِ الحديثِ، حرصاً منّا على نيلِ الثوابِ أولاً، وخدمةِ طلبةِ العلمِ الشرعيِّ ثانياً.

وقد اعتمدنا في مخطوطِ «تحفةُ الإخوانِ في شرحِ العواملِ» على النسخةِ المدوَّنةِ بخطِّ الكاتبِ مصطفى اللبيبِ الأنقروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في عهدِ السلطانِ عبدِ الحميدِ خان عليه الرحمةُ والغفران، وقد طُبِعَ المخطوطُ في مطبعةِ عارف

(١) انظر: «القاموس المحيط» مادة: نحو.



أفندي سنةَ (١٣٢٣هـ)، وهوَ مُؤلَّفٌ مِن مئةٍ وواحدٍ وخمسينَ صحيفة، وعليها هوامشُ كتبَها بعضُ الفضلاءِ.

واعتمدنا في مخطوطِ «**تعليق الفواضلِ على إعرابِ العواملِ**» على النسخةِ الموجودةِ في مكتبةِ عاطف أفندي؛ برقم: (٢٦٠٥)، وهي نسخةٌ مقابلةٌ، وتمَّ تصحيحُها بخطِّ المؤلفِ، مؤلَّفةٌ من ثلاثٍ وستينَ لوحةً، في كلِّ لوحةٍ تسعةَ عشرَ سطراً.

❁ **وكانَ منهجُنا في التحقيقِ كما يلي:**

١- اجتهدنا قدرَ الإمكانِ في عملِنا أن نخرجَ النصَّ كما كتبَه المؤلفُ، وبعدَ ذلك قمنا بضبطِ النصِّ.

٢- ما وضعَ بينَ معقوفتينِ في العناوين [...] فهوَ زيادةٌ منّا لاستقامةِ تقسيمِ الكتابِ، وتسهيلِ الرجوعِ إلى المباحثِ، وهوَ ليسَ مِن وضع المؤلفِ.

٣- ما وضعَ بينَ قوسينِ تمَّ شكلُه على الحكايةِ، لا على حسبِ ورودِه في درجِ الكلامِ.

٤- ووضعنا بعضَ الكلماتِ بينَ قوسينِ (...) خوفاً مِن الالتباسِ، وخاصَّةً الحروفَ منها.

٥- وترجَمنا الأعلامَ الذين وردَ ذِكرهُم في الكتابِ بترجمةٍ مختصَرةٍ.





٦- وما مرَّ معنا مِن كتبٍ لأئمتنا قمنا بالتعريفِ بالكتابِ بشكلٍ مقتضبٍ خشيةَ الإطالةِ.

٧- وما وردَ مِن حديثٍ لخيرِ البشرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خرجناه مِن الصحيحينِ أوّلاً، ثمَّ مِن الستةِ، ثم مِن التسعةِ.

٨- وقمنا بتخريجِ الشواهدِ الشعريةِ، ونسبتِها إلى قائليها.

وأخيراً ما كانَ مِن خطأ فمِن أنفسنا، وما كانَ مِن صوابٍ فبفضلِ الله عزَّ وجلَّ علينا، واللهَ نسألُ أن يجعلَ النفعَ في هذا الكتابِ، ويكتبَ له القبولَ، ويجعلَه في كفَّةِ حسناتِنا ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَآ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التحريم: ٨]، والحمدُ للهِ أوّلاً وآخراً.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين

** ** **



التعريفُ بمؤلفِ كتابِ

«العوامل»

الإمامُ الهمامُ العالمُ العاملُ الفاضلُ الكاملُ المولى محيي الدينِ محمد ابن پير علي بن إسكندر الرومي المشهورُ بـ(البِركَوي)، كانَ مِن قصبةِ باليكسير التركية، نشأَ في طلبِ المعارفِ والعلومِ، وعكفَ على التحصيلِ والإفادةِ من المولى محيي الدين المشتهر بـ(أخي زادَه)، ولازمَ المولى عبدَ الرحمنِ؛ أحد قضاةِ العسكرِ في عهدِ السلطانِ سليمان، ثم غلبَ عليه الزهدُ والصلاحُ، واتصلَ بخدمةِ الشيخِ عبدِ الله القَرَماني البَيرامي، فأمرَه شيخُه بالعَودِ والاشتغالِ بمدارسةِ العلومِ، ومذاكرةِ المنطوقِ والمفهومِ، والتصدي للأمرِ بالمعروفِ، والنهي عن المنكراتِ، والوعظِ بالزواجرِ الزاجراتِ.

وحصلَ بينَه وبينَ المولى عطاءِ الله محبةٌ كبيرةٌ، فأقبلَ بحسنِ الالتفاتِ عليه، وبنى مدرسةً بقصبة (برگي) وفوضَ تدريسَها إليه، وعيَّنَ لهُ كلَّ يومٍ ستينَ درهمًا، فكانَ يدرِّسُ تارةً ويعظُ أخرى، فقصدَه الناسُ من كلِّ فجٍّ عميقٍ، وانتفعَ الناسُ بوعظِه ودرسِه.

وفي آخرِ عمرِه جاءَ إلى القسطنطينيةِ، ودخلَ مجلسَ الوزيرِ محمد باشا، وكلمَه في قمعِ الظلمةِ ودفعِ المظالمِ، توفي شآبيبُ رحمةِ اللهِ عليه وهوَ مكبٌّ على الزهدِ والعبادةِ، عَن عمرٍ ناهزَ الخامسةَ والخمسينَ، سنةَ تسعِ مئةٍ وواحدٍ

وثمانينَ للهجرةِ، وقد تركَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إرثـًا علميّـًا كبيراً، نوردُ بعضـًا منه:

١- العوامل الجديد النحوي في علم النحو.

٢- امتحان الأذكياء في النحو.

٣- إظهار الأسرار في النحو.

٤- شرح مختصر الكافية في النحو.

٥- شرح لب الألباب للإمام البيضاوي، في الإعراب.

٦- إمعان الأنظار، وهو شرح كتاب المقصود في الصرف.

٧- كفاية المبتدي في الصرف.

٨ - الدرة اليتيمة في التجويد.

٩- دامغة المبتدعين في الرد على الملحدين.

١٠- الطريقة المحمدية في الموعظة.

١١- جلاء القلوب في التزكية.

١٢- راحة الصالحين.

١٣- متن في الفرائض.

١٤- رسالة في أصول الحديث.

*** *** ***

التعريفُ بمؤلفِ كتابِ

«تحفة الإخوانِ في شرحِ العواملِ»

الإمامُ الجليلُ المحققُ المدققُ الشيخُ مصطفى بنُ إبراهيمَ الگليبولي، أديبٌ بالعربيةِ، حنفيٌّ نقشبنديٌّ تركيٌّ، نسبتُه إلى (گليبُولي) ـ المدينة الأثرية على (الدردنيل) في تركيا ـ، توفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنةَ ألفٍ ومئةٍ وستةٍ وسبعينَ، وقد تركَ بعضَ المؤلفاتِ؛ منها:

١ - تحفة الإخوان في شرح العوامل في النحو.

٢ - زبدة الأمثال.

** ** **

التعريفُ بمؤلفِ كتابِ

«تعليقِ الفواضلِ على إعرابِ العواملِ»

الإمامُ الجليلُ الشيخُ حسين بنُ أحمدَ زَيني زادَه، عالمٌ بالنحوِ، من أهلِ (برسة) في (تركيا)، ووفاتُه في (آيدين)، له من المؤلَّفاتِ:

١- حل أسرار الأخيار في إعراب الإظهار، للإمام البركوي.

٢- الفوائد الشافية على إعراب الكافية، للعلَّامة ابنِ الحاجِب.

٣- تعليق الفواضل على إعراب العوامل، للإمام البركوي.

** ** **

أهميةُ الكتابِ

تحتلُّ اللغةُ العربيةُ مكانةً عظيمةً عندَ المسلمينَ؛ لأنَّها لغةُ القرآنِ، وعلمُ النحوِ هوَ أحدُ علومِ اللغةِ العربيةِ التي اهتمَّ بها علماؤُنا خوفًا من اللحنِ، ويعودُ الفضلُ في هذا الفنِّ للعلامةِ ظالمِ بنِ عمرٍو الشهيرِ بأبي الأسودِ الدؤليِّ، حيثُ سمعَ ذاتَ يومٍ ابنتَه تقولُ: ما أحسنُ السماءِ؟ فأجابَها والدُها: النّجومُ، فردَّت عليهِ بأنّها قصدت التعجُّبَ، فأجابَها بأنَّ عليها أن تقولَ: ما أحسنَ السماءَ!

ومِن الأخطاءِ اللغويّةِ الأخرى ما سمعَه الدؤليُّ من قارئٍ يقرأُ قولَه تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، حيثُ قامَ هذا القارئُ بجرِّ كلمةِ ﴿رَسُولُهُۥ﴾ بدلاً من أن يرفعَها؛ حيثُ إنَّه بجرِّها عطفَها على المشركينَ، وبذلكَ تغيَّرَ المعنى.

فكلُّ هذِه الأسبابِ دفعَت أبا الأسودِ الدؤليَّ أن يصنفَ الأبوابَ في علمِ النحوِ ليضبطَ اللغةَ العربيةَ، ويحفظَها مِن الضياعِ، وقد تابعَه جمعٌ كبيرٌ من العلماءِ مِن بعده ـ كالفراهيديِّ، وسيبويهِ، والمبردِ... ـ وصنَّفوا وألفوا التآليفَ، فترى خزانةَ النحوِ مليئةً بالكتبِ والمصنفاتِ، ونسوقُ لكَ أشهرَها: «الكتاب» لسيبويه، و«المقتضب» للمبرد، و«قطر النَّدى وبل الصَّدى»

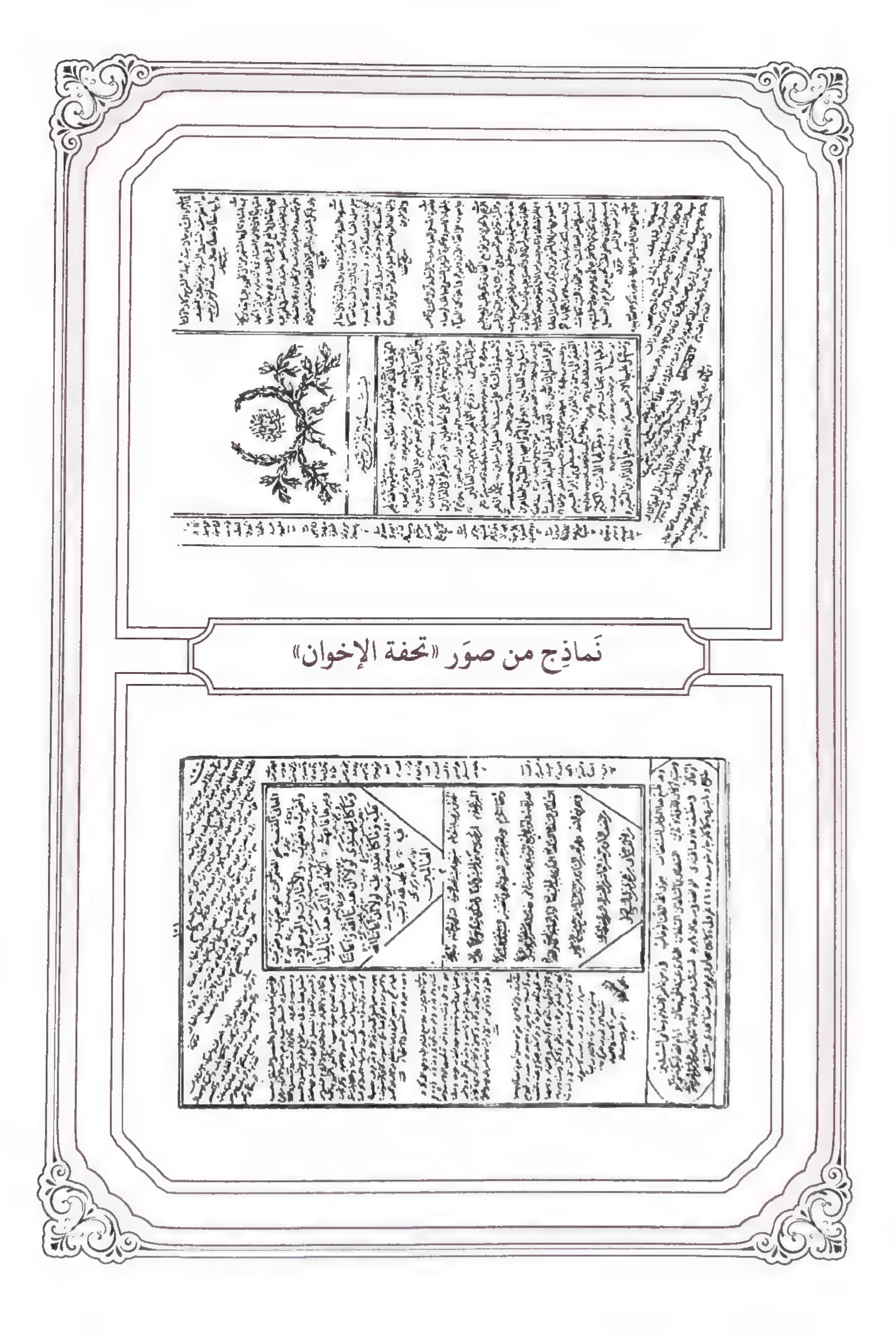
لابن هشام الأنصاري، و«الكافية» لأبي عمرو بن الحاجب، وغيرها الكثير، فلا يسعنا ذكرها هنا.

والكتابُ الذي نحنُ بصددِ دراستِه «تحفةُ الإخوانِ في شرحِ العواملِ» يعدُّ مِن الكتبِ المهمةِ التي تدرَّسُ في كثيرٍ مِن البلادِ الإسلاميةِ أدامَ اللهُ ظلَّ عنايتِه عليها، ومؤلفُه الإمامُ الأديبُ الكليبوليُّ؛ قد أجادَ وأفادَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحِه لكتابِ «العواملِ» للإمامِ البركويِّ.

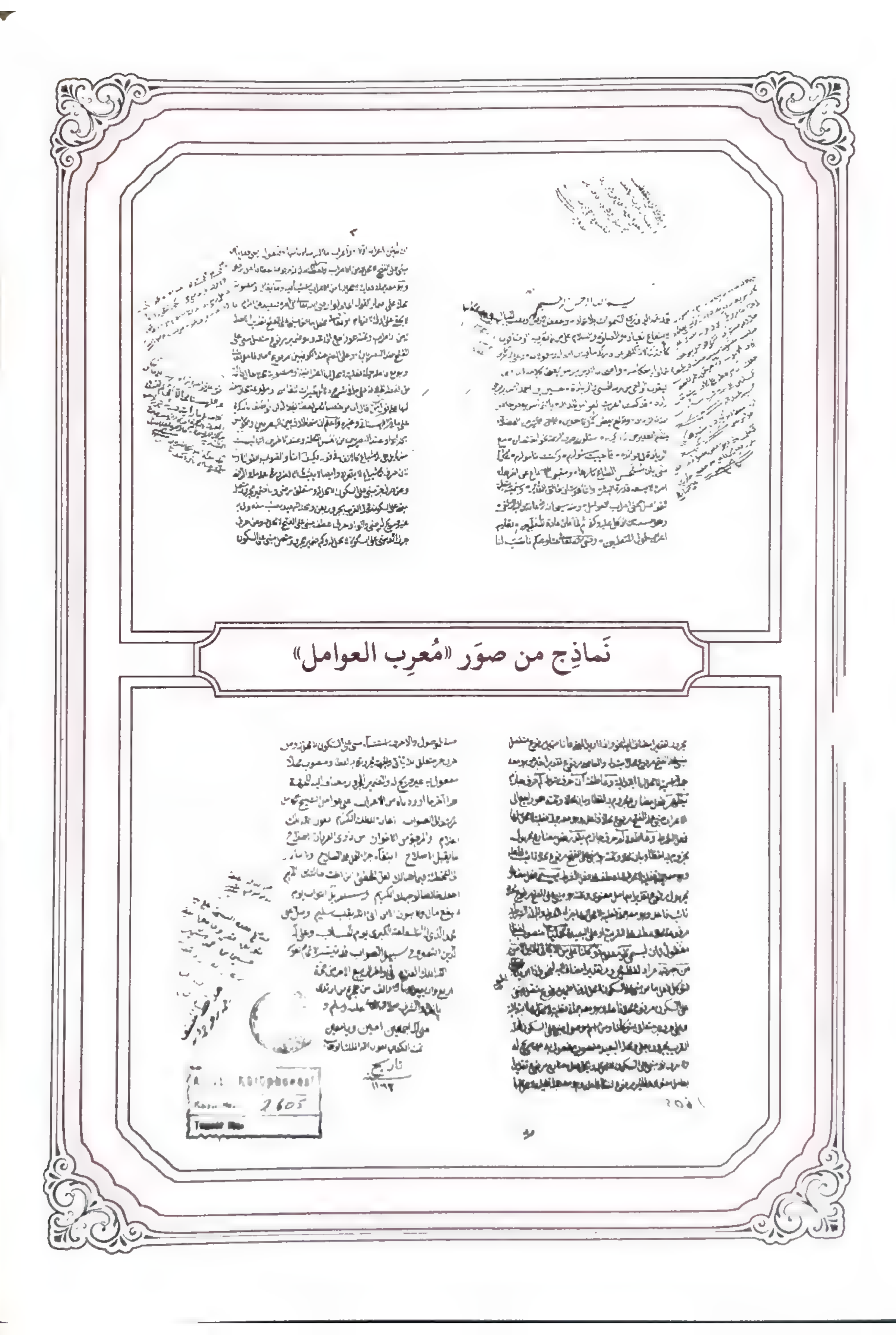
ثمَّ جاءَ مِن بعدِهم الشيخُ الفاضلُ الهمامُ حسينُ بنُ أحمدَ زَيني زاده العالمُ بالنحوِ، التركيُّ، المتوفَّى سنة (١١٧٢هـ)، وقامَ بإعرابِ كتابِ «العواملِ» للإمامِ البركويِّ في كتابِه «تعليق الفواضلِ على إعرابِ العواملِ» فأجادَ وأفادَ رحمةُ الله تعالى عليهِم أجمعين.

مِن هنا تكمنُ أهميةُ الكتابِ الذي بينَ أيدينا، فاللهَ نسألُ أن يجعلَ فيه النفعَ والفائدةَ، وأن يجعلَه خالصاً للهِ تعالى متقبلاً، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

** ** **

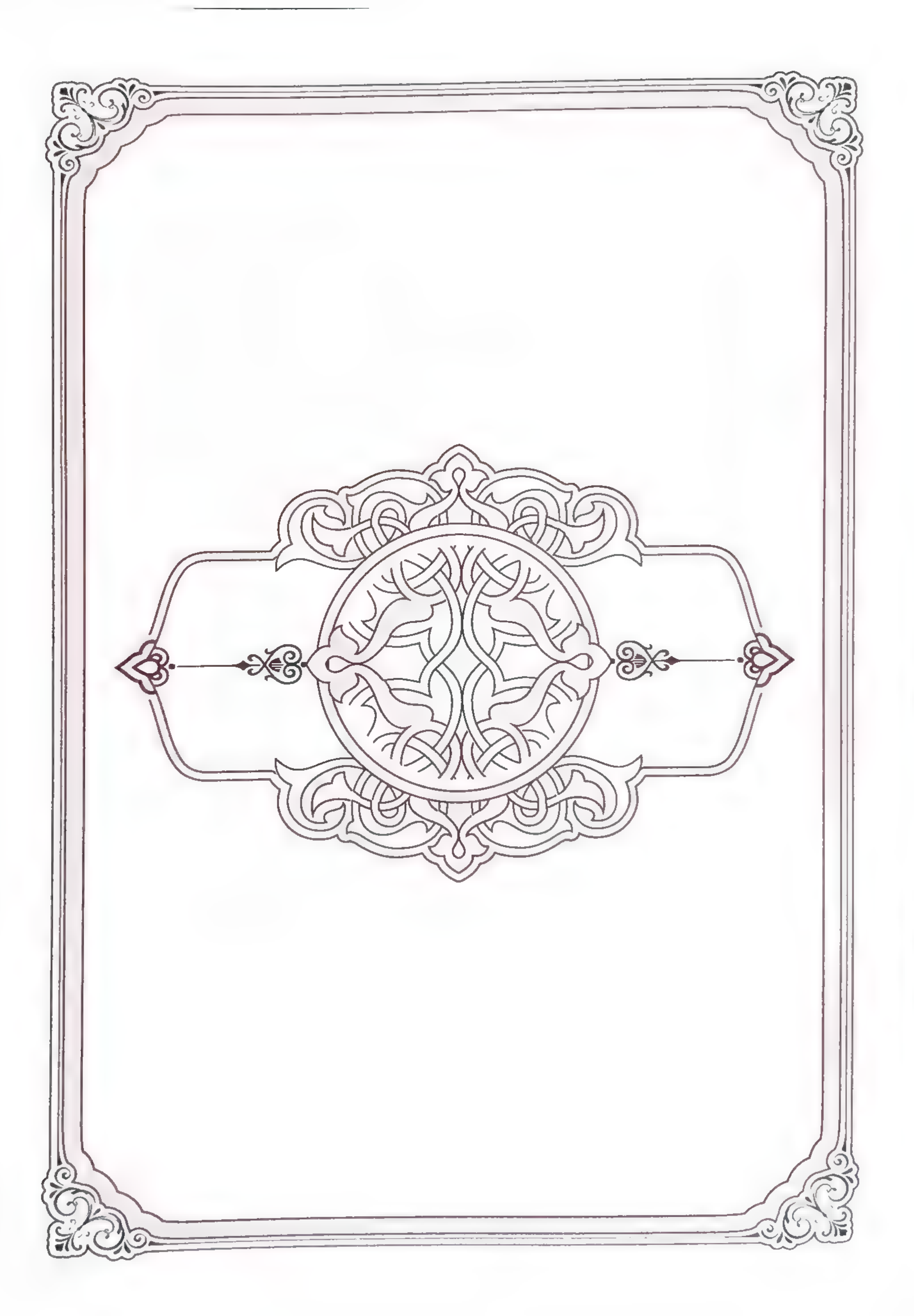


نَماذِج من صوَر «تحفة الإخوان»



نَماذِج من صوَر «مُعرِب العوامل»


مطلع الكتاب



تُحْفَةُ العَوَامِلِ

[مقدمة]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي أفهمَ العلومَ للطالبينَ، وجعلَهم بأفعالِهم بينَ العبادِ نافعينَ، وصيَّرهم بعلومِهم على الناسِ غالبينَ، وأعلى مراتبَهم بأعمالِهم على الجاهلينَ، ونصرَهم في الدارينِ خيرُ الناصرينَ، وربَّحَ أعمالَهم بعلومِهم ربُّ العالمينَ، والصلوةُ والسلامُ على سيدِنا أفضلِ المرسلينَ محمدٍ، إذْ هوَ أُرسلَ رحمةً للعالمينَ، وعلى آلِه وأصحابِه الطيبينَ الطاهرينَ، إذْ هم أفضلُ التابعينَ.

وبعدُ:

فيقولُ العبدُ الضعيفُ الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه القديرِ، الشيخُ مصطفى بنُ إبراهيمَ، رزقَهُما اللهُ بجناتٍ وحريرٍ، وغفرَ لهُمَا الذنبَ الكثيرَ، وسهَّلَ عليهما الأمرَ العسيرَ، ونصرَهُما في الدارينِ النصيرُ [٣]، وحفظَهما من النيرانِ وبئسَ المصيرُ:

لمَّا رأيت الكتابَ المسمَّى بـ«العواملِ الجديدِ النحويِّ»، للشيخِ الفاضلِ الكاملِ المعروفِ بـ(البركوي) رحمةُ اللهِ عليهِ، مختصراً ينطوي على

مباحثَ شريفةٍ، ويحتوي على قواعدَ لطيفةٍ، ومرغوبًا بين المُحصِّلين، خصوصًا بين الشارعينَ الخوضَ في النحوِ، والتمسَ منِّي بعضُ الأذكياءِ والطالبينَ الكرامِ، ورجا منِّي رجاءً جمًّا، وكنْتُ الآنَ في النوائبِ كأنَّ روحي يصعدُ من الترائبِ، ولم أفرَّ من التماسِهم فجًّا، أردْت أن أشرحَ لهُ شرحًا يزيلُ من ألفاظِه صعائبَه، ويكشفُ عن وجوه المعاني نقائبَه، ويُظهرُ مكنونَ مشكلاتِه، ويفوحُ مسكَه، مضيفًا إليه فوائدَ شريفةً، وزوائدَ لطيفةً، مما عثرَ عليه فِكري القاصرُ، بعونِ اللهِ القادرِ، والمرجوُّ ممنِ اطَّلعَ فيه على خللٍ أنْ يردَّه إلى الصوابِ، فإنَّه أولُ ما دوَّنتُه في قالبِ الترتيبِ مِن الكتبِ المشهورةِ بينَ المُحصِّلينَ لمسائلِ النحوِ، وأوجبْتُ لنفسي أنْ أنثرَ فوائدَه للطالبينَ الملتمسينَ، رجاءً لدعائِهم [٤]، وتذكرةً وتبصرةً للمبتدئينَ، نفعَهم اللهُ تعالى وسائرَ الإخوانِ بهذه البضاعةِ القليلةِ، حسبيَ اللهُ ونعمَ الوكيلُ، هوَ قريبٌ مجيبٌ، وما توفيقي إلا باللهِ، عليه توكلْتُ وإليه أنيبُ.

وشرعْتُ فيه معترفًا بأنَّ شروعَ مثلي في مثلِ هذا مِن الفضاحةِ، كما أنَّ كتابةَ الأشلِّ مِن الضياعةِ، ولكن تضرعتُ إلى مَن هوَ عليه هيِّنٌ ويسيرٌ، ومَا مِن ممكنٍ عليه بعسيرٍ، فلمَّا تيسرَ لي الإتمامُ بعونِ اللهِ الملكِ العلامِ، سمَّيتُه بـ«تحفةِ الإخوانِ»، سائلاً أن يكونَ لنا ذخراً يومَ يقومُ الحسابُ.

ولمَّا كانَ وجودُ اللهِ تعالى، ومعرفتُه، وذكرُ اسمِه، ونقشُه، أقدمَ الوجودِ، والمعارفِ، والأذكارِ، والنقوشِ، أشارَ إليه؛ فقالَ:

مُعْرِبُ العَوامِلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي رفعَ السمواتِ بلا عِمادٍ، وخفضَ الأرضَ ونصبَ الجبالَ لانتفاعِ العبادِ، والصلوةُ والسلامُ على مَن لم يُعرب الوصَّافونَ كافةَ كمالاتِه، للعجزِ عن دركِ ما فيه مِن أفعالِه ومعمولاتِه، وعلى آلِه الذينَ عملُوا بأحكامِه، وأصحابِه الذينَ جزمُوا بصحةِ كلامِه.

أمَّا بعدُ:

فيقولُ الراجي مِن ربِّه الحُسنى والزيادةَ، حسينُ بنُ أحمدَ الشهيرُ بـ(زيني زاده): قد كنتُ أعربتُ «العواملَ الجديدَ» بالتماسِ بعضِ خلَّصِ أبناءِ الزمانِ، وإلحاحِ بعضِ كمَّلِ الإخوانِ، إلا أنَّ الكثيرَ مِن الفضلاءِ، والجمَّ الغفيرَ مِن الأذكياءِ، سألوني صرفَ الهمَّة نحوَ اختصارِه، معَ الزيادةِ في فوائدِه، فأجبتُ مسؤولَهم، وكتبتُ مأمولَهم، علمـًا منِّي بأنَّ مستحسَنَ الطباعِ بأسرِها، ومقبولَ الأسماعِ عن آخرِها؛ أمرٌ لا يسعُه قدرةُ البشرِ، وإنَّما هوَ شأنُ خالقِ القدرِ، وسميتُه بـ: «**تعليقِ الفواضلِ على إعرابِ العواملِ**».

ومنه سبحانَه الإعانةُ، وإليه الزلفى، وهوَ حسبُ من توكلَ عليهِ وكفى.

ثمَّ لمَّا كانَ عادةُ المعلمينَ تعليمَ إعرابِ قولِ المتعلمينَ: (**رضِيَ اللهُ تعالَى عنَّا وعنكُمْ**)، ناسبَ لنا [٢/ أ] أن نبيِّنَ إعرابَه أولاً، وإعرابَ ما التزمنَاه ثانيـًا، فنقول:

مُعْرِبُ العَوامِل

(رَضِيَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ منَ الإعرابِ.

و(لَفْظَةُ الجَلَالَةِ): مرفوعةٌ لفظاً فاعلُ رضيَ، وهوَ معَه جملةٌ فعليّةٌ لا محلَّ لها منَ الإعرابِ استئنافيةٌ، وما يقالُ: أو منصوبةٌ محلاً على إضمارِ القولِ؛ أي: قولُوا: رضيَ اللهُ تعالى إلى آخرِه؛ فبعيدٌ عنِ المرامِ كما لا يخفى على أولي الأفهامِ.

و(تَعَالَى): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ تقديراً لاحظَّ لهُ منَ الإعرابِ، وتحتَهُ (هوَ) راجعٌ إلى (الله)؛ وهوَ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ عندَ البصريينَ، وعلى الضمِّ عندَ الكوفيينَ، مرفوعٌ محلاً فاعلُ تعالى، وهوَ معَ فاعلِه جملةٌ فعليَّةٌ لا محلَّ لها اعتراضيةٌ، أو منصوبةٌ محلاً حالٌ دائمةٌ من لفظةِ الجلالةِ على ما في «شرحِ دلائلِ الخيراتِ» للفاسيِّ، أو مرفوعة محلاً صفةٌ لها على قولِ مَن قالَ: إنَّ مِن خصائصِ لفظةِ الجلالةِ أن توصفَ بالنكرةِ على ما في «القهستاني» وغيره.

واعلم أنَّ مبنى الخلافِ بينَ البصريينَ والكوفيينَ أنَّ (الواوَ) عندَ البصريينَ مِن نفسِ الكلمةِ، وعندَ الآخرينَ أنَّها ليسَت منها، بل هيَ للإشباعِ كـ(الألفِ) في قولِه: فكيفَ أنتا، والصوابُ القولُ الأولُ؛ لأنَّ حرفَ الإشباعِ لا يتحركُ، وأيضاً لا يثبتُ إلا لضرورةٍ على ما في الرضيِّ.

و(عَنْ): حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ ومتعلقٌ بـ(رضي).

و(نَا): ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(عن)، ومحلُّه البعيدُ نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(رضيَ).

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، تبركًا، وتيمنًا، واقتداءً بأسلوبِ الكتابِ المجيدِ، وعملاً بما شاعَ، بل وقعَ عليهِ الإجماعُ، وامتثالاً لفعلِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولقولِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ ببسمِ اللهِ، فهو أبتر»[1] رواهُ أبو داود.

معرب العوامل

و(الوَاوُ): حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(عَنْ): حرفُ جرٍّ زائدٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(كُمْ): ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ [٢/ب] مجرورٌ محلاً عطفٌ على المحلِّ القريبِ لضميرِ (نا) على القولِ بعدمِ عملِ مثلِ هذا الزائدِ، ومحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(عن)، ومحلُّه البعيدُ نصبٌ عطفٌ على المحلِّ البعيدِ لذلِك الضميرِ على القولِ بعملِ هذا الزائدِ، والقولُ الأولُ هوَ المختارُ على ما في الرضي، مَن رامَ وجهَه فليراجع إليه.

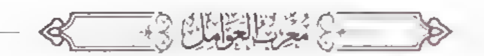
ولمَّا أرادَ المصنفُ الاقتداءَ بالقرآنِ المجيدِ، والاقتفاءَ لحديثِ النبيِّ الحميدِ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ، «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ ببسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ فهوَ أقطع»، و«كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيهِ بالحمدِ للهِ فهوَ أجذمُ» قال: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

(١) رواه أبو داود (٤٨٤٠) بلفظ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَجْذَمُ»، وروى بنحوه النسائي في «الكبرى» (١٠٢٥٥) بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وابن ماجة (١٨٩٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٧٢١٩)، وغيرهم، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن قلْتَ: إنَّ الحديثَ الشريفَ منقوضٌ منطوقًا ومفهومًا؛ لأنَّ كم مِن أمرٍ ذي بالٍ [٥] لم يُبدأ فيه ببسمِ اللهِ، لم يَصِر أبترَ، وكم مِن مبتدأٍ به يبقى أبترَ، ولا يمكنُ إنكارُ هذينِ الأمرينِ، معَ أنَّ الحديثَ ينافي الأولَ بمنطوقِه، والثانيَ بمفهومِه.

قُلنا: المرادُ بالأبترِ في الحديثِ هو الأبترُ الشرعيُّ.

و(الباءُ) للاستعانةِ أو للمصاحبةِ، والأولُ مختارُ الإمامِ البيضاويِّ[١]، والثاني ما ذهبَ إليه الزمخشريُّ[٢].



(البَاءُ): حرفُ جرٍّ للاستعانةِ أو للملابسةِ مبنيٌّ على الكسرِ لا محلَّ لهُ مِن الإعرابِ، ومتعلقٌ بفعلٍ مقدرٍ مؤخرٍ لإفادةِ الحصرِ على ما هوَ المشهورُ، أو مقدمٌ على رأيِ البعضِ مِن غيرِ الجمهورِ على ما في «شرحِ المشكاةِ» لعليٍّ القاريِّ، و«تفسيرِ ابنِ عادلٍ».

---

(١) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، وولي قضاء شيراز مدة، وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها سنة (٦٨٥هـ). «شذرات الذهب» لابن العماد ٧/ ٦٨٦. «الأعلام» ٤/ ١١٠.

(٢) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر من قرى خوارزم، وسافر إلى مكة فجاور بها زمنًا فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم، فتوفي فيها سنة (٥٣٨هـ). «شذرات الذهب» ٦/ ١٩٤، «الأعلام» ٧/ ١٧٨.




وهو من الحروفِ الجارَّةِ، وهي ما وُضع لإفضاءِ معاني الأفعال إلى الأسماءِ، فلا بدَّ مِن متعلَّقٍ، وهو إما فعلٌ، أو شِبهُهُ، أو معناهُ، حتى يتعلّق به، والمتعلَّقُ إمَّا محذوفٌ، أو مذكورٌ، وكلُّ واحدٍ منهما إمّا مقدّمٌ، أو مؤخّرٌ.

فإن كان مذكوراً؛ فتتعلَّقُ به مطلقاً.

وإن كانَ محذوفاً؛ فيقدَّرُ لها فعلٌ عامٌّ إذا لم توجَدِ القرينةُ للخاصِّ، وإلا فلا بدَّ من تقديرِ خاصٍّ، وليسَ هنا مذكوراً، فعلِمْنا أنه محذوفٌ، وهو (أُؤلِّفُ) ونحوُه، والقرينةُ المعيِّنةُ للمحذوفِ الفعلُ الذي يُتلى عليه التسميةُ، وكذا في سائرِ الأفعالِ.

والأَولى كونُه فعلاً؛ لأنَّه أقوى؛ ولأنَّ في تقديرِ الاسمِ زيادةَ إضمارٍ، فإن كانَ (الباءُ) للاستعانةِ كما اختارَه البيضاويُّ [٦]، كان الظرفُ لغواً[١]؛ والمعنى: أَلَّفتُ ما قصدتُه مستعيناً بسمِ الله.

وقالَ بعضُهم: يجوزُ كونُه ظرفاً مستقراً حالاً من الفاعلِ مطلقاً، وإن كانَ للمصاحبةِ كما اختارَه الزمخشريُّ، يكونُ الظرفُ مستقراً ....

---

(١) هذا مبني على المشهور بين الجمهور من أن الظرف إنَّما يكون مستقراً لو كان المتعلق المحذوف من الأفعال العامة، وأمَّا إذا كان المحذوف خاصّاً فالظرف يكون لغواً، فعلم أن الظرف المستقر مشروط بشرطين: أحدهما: كون المتعلق محذوفاً، والثاني: فعلاً عاماً، وإذا فقد أحد الشرطين لم يكن مستقراً، بل يكون لغواً، ولما لم يوجد هنا الشرط الثاني على هذا التقدير كان الظرف لغواً. انظر: «الفوائد الضيائية» للعلامة عبد الرحمن ملا جامي ص٣٢٦.







قطعـاً[١]؛ والمعنى: أشرعُ فيما قصدتُه من التأليفِ ملابسـاً ومصاحبـاً بسمِ اللهِ.

وقيلَ: متعلِّقٌ بالحمدِ؛ والمعنى: نحمدُ اللهَ باستعانةِ اسمِه الشريفِ، والأَولى أن يكونَ المتعلقُ مؤخراً، وإليه ذهبَ الزمخشريُّ، فإنه يفيدُ القصرَ، إما إفراداً، أو قلباً، أو تعييناً، كما تقرَّرَ في كتبِ المعاني.

والجملةُ فعليةٌ عند الكوفيةِ، وهو الأشهرُ، واسميةٌ عند البصريةِ، كما ذكرَه «القهستاني»[٢].

والاسمُ عند البصريةِ مشتقٌ من السُّموِّ: وهو الارتفاعُ؛ لعلوِّه على أخويه[٣]، ولأنه رفعةٌ للمُسمَّى، وعلامةٌ له، فأصلُه سموٌ، ....

مُغرب العوامل

والـ(اسْمِ): مجرورٌ به لفظـاً، والمجرورُ وحدَه على قولِ الجمهورِ، أو معَ

(١) أي: على جميع المذاهب، وفيه بحث، أمَّا أولاً فلأنه يجوز حينئذ أن يكون الظرف المستقر خبر مبتدأ محذوف أيضاً؛ أي: تصنيفي، مع أن ظاهر كلامه يشعر بأن الظرف على هذا التقدير لا يكون إلا حالًا من فاعل فعل مقدر. وأمَّا ثانياً: فلأن كون الجار والمجرور ظرفاً مستقراً إذا كان الباء للملابسة مذهب الجمهور، وإلا فقد قال الرضي وصاحب «اللباب»: إنه لا منع من كونه ظرفاً لغواً حينئذ. انظر: «حاشية الخرپوتي على تحفة العوامل» ص١٧.

(٢) محمد القهستاني، شمس الدين: فقيه حنفي، كان مفتياً ببخارى، له كتب، منها «جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية»، لصدر الشَّريعة عبيد الله بن مسعود. توفي سنة (٩٥٣هـ). «شذرات الذهب» ١٠/ ٤٣٠، «الأعلام» ٧/ ١١.

(٣) أي: الفعل والحرف.



حُذفَت الواوُ لكثرةِ استعمالِه، أو لتعاقبِ الحركاتِ على حرفِ العلةِ، وحذفَ حركةُ السينِ تخفيفاً وعدالةً، ثم أُدخلَت همزةُ الوصلِ ليمكنَ الابتداءُ، فأُدخلَت الباءُ الجارَّةُ لتدلَّ على البقاءِ، ثم حُذفَت الهمزةُ من الخطِّ والكتابةِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ في أكثرِ [٧] الأوقاتِ عند ذِكرِ أكثرِ الأحوالِ، وكثرةِ كتابتِها أيضاً مع أنها لم تُترك بالكلِّيةِ فتمدُّ الباءُ دلالةً على حذفِها.

وقال الخليلُ[1]: إنما دخلَت الألفُ في (بسمِ اللهِ) لتعذرِ الابتداءِ بالسينِ بعدَ حذفِ حركتِه، فلما دخلَت الباءُ على الاسمِ، نابَت عن الألفِ، فسقطَت، ولم تسقُط في: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؛ لعدمِ نيابةِ الباءِ عنه فيه؛ لإمكانِ حذفِ الباءِ مع صحةِ المعنى، فإنك إذا قُلتَ: اقرأ اسمَ ربِّك، يصحُّ المعنى، ..

مُعرب العوامل

الجارِّ على قولِ البعضِ؛ منصوبٌ محلاً عندَ المصنفِ، وتقديراً عندَ جمهورِ النحاةِ؛ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ للفعلِ المقدرِ؛ أي: باستعانةِ اسمِ اللهِ تعالى أصنِّفُ، أو أصنِّفُ باستعانةِ اسمِ اللهِ تعالى، وهو فعلٌ مضارعٌ معلومٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ عندَ الجمهورِ، أو بالهمزةِ على قولِ الكسائيِّ، وتحته (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ، وهوَ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ عندَ البصريينَ، لأنَّ (الألفَ) ليسَت مِن نفسِ الكلمةِ، وإنَّما هيَ زائدةٌ جيءَ بها لبيانِ الفتحةِ، لأنَّه لولا (الألفُ)

---

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن؛ من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفاً بها، وهو أستاذ سيبويه النحويِّ، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً. توفي سنة (١٧٠هـ). «وفيات الأعيان» لابن خلكان ١/ ١٧٢، «الأعلام» ٢/ ٣١٤.

بخلافِ بسمِ اللهِ؛ لعدمِ صحةِ المعنى، فظهرَ الفرقُ[1]، ذَكَرَه في «التفسيرِ الكبيرِ»[2].

وأصلُه عند الكوفيةِ وسمٌ[3]؛ بمعنى: العلامةِ، وحذفَت الواو تبعاً لـ(يَسِمُ)، ثم زيدَت همزةُ الوصلِ في أولِه للابتداءِ، ....

لسقطَ الفتحةُ للوقفِ، فيلتبسُ بـ(أن) الحرفيةِ المصدريةِ، وعلى السكونِ عندَ الكوفيينَ، لأن (الألفَ) [٣/ أ] عندَهم مِن نفسِ الكلمةِ.

---

(١) الفرق بين ما ذهب إليه الخليل وبين ما ذكر قبله، أن الخليل جعل علة سقوط الهمزة بعد دخول الباء، كون الباء قائماً مقامها كما يشعر به قوله: (فلما دخلت الباء)، ولذا أورد عليه ما ورد، وأما ما ذكره قبله فقد جعل علة سقوطها فيه كثرة استعمال البسملة في أكثر الأوقات، ولو قال: إنما دخلت الهمزة لكان أولى. انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص ١٨.

(٢) تفسير «مفاتيح الغيب»؛ الشهير بـ«التفسير الكبير»، لمؤلفه: أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الريِّ المتوفَّى سنة (٦٠٦هـ).

(٣) قوله: وأصله عند الكوفية؛ عبر الشارح في نقل مذهب البصرية بقوله: مشتق من السمو، وفي نقل مذهب الكوفية بما ترى لاضطراب كلامهم هنا؛ لأنه وقع في عبارة البعض أنه مشتق من السمو عند البصرية، ومن الوسم عند الكوفية بلفظ الاشتقاق، وفي عبارة البعض أن أصله سمو عند البصرية، ووسم عند الكوفية بلفظ الأصل، ثم ذكر طريق التصرف الصرفي بشيء قريب من الإعلال، أو نفس الإعلال، فجمع الشارح في التعبير بينهما إشارة إلى أن الأصل هنا بمعنى المشتق منه فهما على هذا يتحدان فتدبر. انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص ١٩.



ولتكونَ عوضاً عنها، فصارَ (اسمٌ).

وقال الزَّجَّاجُ(١): ما ذهبَ إليه الكوفيةُ خطأٌ؛ لأنَّا لا نعرفُ شيئاً مما حُذفَ فاءُ فعلِه؛ نحوُ: عِدَةٍ، دخلَت عليه ألفُ الوصلِ، انتهى.

وقال بعضُهم: فيه خمسُ لغاتٍ، اِسمٌ بكسرِ الهمزةِ، واُسمٌ بضمِّها، وسُمىً كهُدىً، وسِمٌ بكسرِ السينِ، وسُمٌ بضمِّها.

فإن قلتَ: لم قالَ: بسمِ اللهِ، ولم يقُل: باللهِ؟

قلتُ: لأنَّ [٨] التبركَ والاستعانةَ بذكرِ اسمِه تعالى؛ ولأنَّ قولَه: باللهِ، يحتملُ اليمينَ والتيمُّنَ، بخلافِ بسمِ اللهِ؛ لأن اليمينَ لا يكونُ إلا باللهِ، لا باسمِه تعالى.

مُعرب العوامل

والأولُ هوَ الراجحُ على ما في الرضيِّ، وغيره مرفوعٌ محلاً لذلكَ الفعلِ المقدرِ، والجملةُ الفعليةُ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، هذا عندَ الكوفيينَ، وأمَّا عندَ البصريينَ فالجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌ، وضميرُه المتنقلُ مِن متعلَّقِه المحذوفِ تحتَه هوَ راجعٌ إلى مبتدأٍ محذوفٍ؛ وهوَ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ، أو على الضمِ مرفوع محلاً فاعلُ الظرفِ المستقرِّ، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ مقدمٌ أو مؤخرٌ، أي: تصنيفي كانَ أو كائنٌ بسمِ اللهِ

---

(١) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، ولد ومات في بغداد. «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ١/ ٤٧، «الأعلام» ١/ ٤٠.






وقال بعضُهم: ذكره للتعظيمِ لا لدفعِ اليمينِ[1]؛ لأن فيه خلافـًا، لما في «شرحِ النقايةِ»[2]، وإضافتُه إلى اللهِ بيانيةٌ؛ أي: باسمِ هو اللهُ، ذكرَه بعضُهم في تعليقاتِه على «الحاشيةِ الفتحيةِ»[3].

تعالى، أو كانَ أو كائنٌ بسمِ اللهِ تعالى تصنيفي، والجملةُ الاسميةُ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ ابتدائيةٌ.

واعلم أنَّه إنَّما قلنا: إنَّ الظرفَ المستقرَّ معَ فاعلِه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ إشارةً إلى الاختلافِ في اختيارِ كونِ المتعلقِ المحذوفِ فيهِ فعلاً كما هوَ قولُ البصريينَ، أو اسماً كما هوَ قولُ الكوفيينَ كما أشرنا إليهِ في التفسيرِ، وكلٌّ مِن الفريقينِ أثبتوا ما ادعَوْه بالدليلِ على ما في شروحِ الكافيةِ إلَّا أنَّ ابنَ هشامٍ قالَ في

---

(١) رد للجواب الثاني من طرف المجيب الثالث بأن قوله: بسم الله أيضـًا يحتمل اليمين والتيمن، فلا فائدة في إيراد لفظ الاسم، أما كون اليمين بالله فقط، لا باسمه فغير مسلم مطلقـًا؛ لأنه مختلف فيه لما في «شرح النقاية» من أن القسم باسم الله جائز عند محمد رحمه الله ورجحه في «البحر»، ولا يبعد أن يقال: إنَّ الكلام مبني على ما ذهب إليه الجمهور، وإن ذلك وإن جاز كونه قسماً لكنه لا يعلم كونه كذلك إلا بالقرينة، والظاهر تبادر غير القسم عند الإطلاق، وهذا القدر يكفي للجواب في هذا المقام كما لا يخفى. انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص٢٠.

(٢) «فتح باب العناية بشرح النقاية»، لملا علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

(٣) «الحاشية الفتحية» لمؤلفها مير أبي الفتح محمد بن أمين المدعو بتاج السعيدي الأردبيلي المتوفى سنة (٩٥٠هـ)، وهو حاشية على «الرسالة العضدية في آداب البحث» لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي المتوفى سنة (٧٥٦هـ).







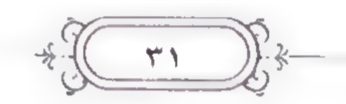
وقولُه: (اللهِ)، مجرورٌ؛ لكونِه مضافًا إليه للاسمِ، وهو اسمٌ للذاتِ الواجبِ الوجودِ، الخالقِ للعالَمِ، ومشتقٌّ من أَلِه بكسرِ اللامِ، إذا تحيَّر، حُذفَت الهمزةُ على خلافِ القياسِ، وعُوِّضَ عنها الألفُ واللامُ، ....

«مغني اللبيب»: كِلا القولينِ على إطلاقِه ليسَ بصحيحٍ، بل يقدرُ المتعلقُ على ما اقتضاهُ المقامُ من الفعلِ ماضيًا أو مضارعًا، ومِن الاسمِ.

وقالَ الدمامينيُّ في «شرحِه»: هذا هوَ الحقُّ لا كلامَ فيهِ، وأمَّا عندَ بعضِ المتأخرينَ؛ فالظرفُ المستقرُّ حالٌ مِن فاعلِ الفعلِ المحذوفِ، أي: حالَ كوني متبركًا بسمِ اللهِ أصنِّفُ، وأمَّا عندَ البعضِ فهوَ خبرٌ مقدمٌ.

والحمدُ: مبتدأٌ مؤخرٌ، وردَّه ابنُ هشامٍ في «مغني اللبيبِ»، هذا الذي ذكرناه في هذا المقامِ ما صدرَ فيهِ مِن العلماءِ الأعلام، فلا تصغ إلى قولِ مَن قالَ مِن احتمالِ تقديرِ القالِ: أي: قولوا بسمِ اللهِ تعالى إلى آخرِ الكلامِ، فإنَّه أبعدُ كلَّ البعدِ عنِ المرام، ومِن الاحتمالِ كونُ (الباءِ) زائدةً ومجرورِها [٣/ب] مفعولاً به للفعلِ المقدَّرِ؛ أي: قدَّمتُ اسمَ اللهِ تعالى فإنَّه مِن العجائبِ لا يرى مثْله في الغرائبِ، كيفَ لا وقد صرحَ المحققُ الرضيُّ أنَّه إذا أمكنَ في الحرفِ عدمُ الزيادةِ ولو بالتأويلِ لا يصارُ إلى الزيادةِ.

و(لَفظَةُ الْجَلالَةِ): بالجرِّ لفظًا مضافٌ إليها للاسمِ، و(أل): في الرحمنِ حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(رَحْمَنِ): بالجرِّ لفظًا صفةٌ للهِ، أو بدلٌ أو عطفُ بيانٍ لهُ كما صرحَ المصنفُ في «الامتحانِ» أنَّ الشيءَ الواحدَ يحتملُ






أو مِن ألَه بفتحِ اللامِ؛ بمعنى: مألوهٍ؛ أي: معبودٍ، أو من وُلاه بضمِ الواوِ، قُلبَت همزةً لاستثقالِ الضمةِ عليها، فقيلَ: إِلَه كإعاء؛ إذا تحيَّرَ، أو من لاهٍ، مصدرُ لاهَ يليهُ لاهـًا، إذا احتجبَ؛ لأنَّه تعالى محتجبٌ عن إدراكِ الأبصارِ.

واعلَم أن العلماءَ تحيَّرت في اللفظِ الدَّال عليه تعالى، كما تحيَّرت في ذاتِه، فيكونُ في اللفظِ الدَّالِّ عليه أربعةُ أصنافٍ:

الأولُ: أنه اسمٌ عربيٌّ مشتقٌّ[1]، صارَ علمـًا بالغلبةِ، هذا موافقٌ لما [٩] ذهبَ إليه الجمهورُ من أهلِ اللغةِ.

الثاني: أنَّه اسمٌ عربيٌّ غيرُ مشتقٍّ، كما ذهب إليه الخليلُ، والزجاجُ، والفقهاءُ.

معرب العوامل

الوجوهَ المذكورةَ خلافـًا لابنِ الحاجبِ، فإنَّ عندَه لا يجوزُ فيما يحتملُ الصفةَ كونُه عطفَ بيانٍ على ما في «شرحِ العصامِ» هذا على قولِ مَن قالَ: إنَّ (الرحمنِ) ليسَ بعلمٍ كما هوَ قولُ الجمهورِ.

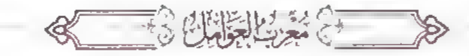
(١) المراد بكونه مشتقـًا ههنا، كونه مأخوذاً من أصل بنوع تصرف فيه، لا المشتق الذي يذكر في مقابلة أسماء الأجناس والأعلام فإنه من قبيل الصفة، كالضارب والمضروب، وقد ذكر كونه اسمـًا مشتقـًا في مقابلة كونه صفةً مشتقة، والفرق بين الاسم والصفة أن الموضوع له في الصفة هو الذات المبهمة باعتبار اتصافها بمعين، فهو مركب من ذات مبهمة ومعنى معين، فبأي ذات يقوم ذلك المعنى يصح إطلاق الصفة عليها، كاسمي الفاعل والمفعول، وفي الاسم هو الذات المعينة والمعنى الخاص، فمدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان المعنى على الذات كما في الصفة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٢.



والثالثُ: أنَّه صفةٌ مشتقةٌ، صارَت علماً بالغلبةِ، واختارَه البيضاويُّ[1].

والرابعُ: أنَّه سُريانيٌّ نُقلَ إلى العربيةِ.

ومنهم من تورَّعَ عن طلبِ مأخذِه، وذكرِ معناه، ومنهم من قالَ: إنَّه مشتقٌّ، ولكن لا نعرف[2]، ولم نكلَّف بمعرفتِه، فإن كانَ مشتقاً فتحذفُ الهمزةُ منه[3]، ثمَّ: أُدخلَ لامُ التعريفِ ليكونَ خاصّاً للهِ تعالى، وأُدغمَ في لامِ الأصلِ فصارَ (الله)، كذا حققَه الشريفُ في «حاشيةِ الكشَّافِ»[4].



وأمَّا عندَ مَن قالَ بهِ كابنِ مالكٍ ومَن تبعَه؛ فهوَ عطفُ بيانٍ، أو بدلٌ لا غير؛ لأنَّ العلمَ لا يقعُ صفةً، أو بالرفعِ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هوَ الرحمنُ، وهوَ معَه

---

(١) حيث قال: والأظهر أنه وصف في أصله، لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره تعالى صار كالعلم له. انظر: هامش الأصل ص ٩.

(٢) أي: طريقة اشتقاقه.

(٣) فيه مذهبان: الأول: مذهب البيضاوي؛ وهو يقول إنَّ أصله أله منكراً، فحذفت الهمزة على خلاف القياس فصار لاه، ثم أدخل عليه الألف واللام عوضاً عن الهمزة المحذوفة ثم أدغم فصار (الله). والثاني: مذهب الكشاف، وهو يقول: إنَّ أصله الإله معرفاً باللام، فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف، فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة إلى اللام فصار اللاه، ثم أدغم فصار (الله)، كذا في «شرح المراح». انظر: «موضح التحفة» للعلامة أحمد عبد العزيز بن حسين بن حافظ خليل ص ٨.

(٤) **الجرجاني الشريف**: علي بن السيد محمد بن علي الجرجاني أبو الحسن الشهير بالسيد الشريف المتوفى سنة (٨١٦هـ)، له حاشية على «الكشاف» وصل فيها إلى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].




ثمَّ لما كانَت لفظةُ الجلالةِ دالَّةً[1] على العظمةِ والكبرياءِ المستلزمةِ للقهرِ والغلبةِ، وتُوُهِّم منها أنَّه تعالى موصوفٌ بالجلالِ دونَ الجمالِ، أرادَ أن يذكرَ بعدَها وصفاً ممَّا يدلُّ على الجمالِ، ليُعلمَ أنَّه ذو الجلالِ والإكرامِ، سبقَت رحمتُه على غضبِه، فقالَ: (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وهما صفتانِ مشبَّهتانِ مبنيَّتانِ مِن: رحِمَ، كالغضبانِ مِن: غضِبَ، والعليمِ مِن: علِمَ.

فإن قلْتَ: الصفةُ المشبهةُ لا تُبنى إلا من اللازمِ[2]، فكيفَ يصحُّ اشتقاقُهما من رحمَ [١٠] وهو متعدٍّ؟

مُغرب العوامل

جملةٌ اسميةٌ، أو بالنصبِ على أنَّه مفعولٌ به لفعلٍ مقدرٍ؛ أي: أعني بهِ الرحمنَ، فأعني: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، أو الهمزةُ وتحتَه (أنا) وهوَ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، والجملةُ الاسميةُ أو الفعليةُ لا محلَّ لهما ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.

و(الرَّحِيمِ): إمَّا بالجرِّ صفةٌ بعدَ الصفةِ، أو بدلٌ بعدَ البدلِ على القولِ بجوازِ تعددِه، أو عطفُ بيانٍ للفظةِ الجلالةِ، وإمَّا بالرفعِ خبرٌ بعدَ الخبرِ على تقديرِ رفعِ الرحمنِ. أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ على تقديرِ غيرِ رفعِه؛ أي: هوَ الرحيمُ، وإمَّا

---

(١) في الأصل: وآلة، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) بناء على ما ذكره صاحب «مغني اللبيب» في فروق اسم الفاعل مع الصفة المشبهة، من أن الفاعل يجيء من اللازم والمتعدي، والصفة من اللازم فقط. انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص ٢٤.







قلْنا: إنَّ الفعلَ المتعديَ قد يجعلُ لازماً، بأن ينقلَ إلى (فَعُل) بضمِّ العينِ، ثم اشتقَّ منهُ الصفةُ المشبهةُ؛ وهكذا ههنا، وهذا مطَّردٌ في بابِ المدحِ والذمِّ؛ صرَّح به السكاكيُّ[1] في قسمِ الصرفِ مِن «المفتاحِ».

فإن قلْتَ: إنَّ الرحمةَ في اللغةِ رِقَّةُ القلبِ، فكيفَ يشتقَّانِ مِن رحمَ؟ لأنَّ رقةَ القلبِ لا تتصوَّرُ في ذاتِه تعالى، فإنَّها تقتضي وجودَ القلبِ للهِ تعالى، تعالى اللهُ عن ذلكَ علوّاً كبيراً.

قلنا: إنَّ اشتقاقَهما مِن رحمَ باعتبارِ الغاياتِ لا باعتبارِ المبادي؛ لأنَّ غايةَ الرحمةِ التفضُّلُ والإحسانُ، فيكونُ إطلاقُهما على الإحسانِ مجازاً مرسلاً بذكرِ السّببِ وإرادةِ المسبَّبِ.

فإن قلْتَ: لِم قدِّمَ الرحمنُ على الرحيمِ؟

مُعرب العوامل

بالنصبِ بالفعلِ المقدرِ؛ أي: أعني بهِ الرحيمَ، والجملةُ ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ على القولِ بوقوعِ الاعتراضِ في آخرِ الكلامِ؛ وإليهَ ذهبَ المصنفُ.

اعلم أن في (الرحمنِ الرحيمِ) تسعةُ احتمالاتٍ، [٤/أ] سبعةٌ منها جائزةٌ: رفعُهما، ونصبُهما، وجرُّهما، ورفعُ الأولِ معَ نصبِ الثاني، وعكسُه، وجرُّ الأولِ

---

(١) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين، عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، من كتبه «مفتاح العلوم»، و«رسالة في علم المناظرة» توفي سنة (٦٢٦هـ). «الجواهر المضية» للقرشي ٢/ ٢٢٥، «الأعلام» ٨/ ٢٢٢



قلْتُ: لمناسبتِه بلفظةِ الجلالةِ في الاختصاصِ بذاتِه تعالى، بخلافِ الرحيمِ؛ لأنَّه أُطلقَ على غيرِه تعالى[1].

فإن قلْتَ: قد أطلقَ الشاعرُ على غيرِه تعالى في قولِه:

وأنتَ غيثُ الوَرى لا زِلْتَ رَحمانا[2]

فكيف يصحُّ أنَّه لا يوصفُ به غيرُه تعالى؟

قلْتُ: المختصُّ المعرَّفُ بـ(اللامِ) كما في «شرح الأمالي»[3]، ....

مُعرِبُ العَوامِلِ

معَ رفعِ الثاني، أو نصبِه، واثنانِ منها ممتنعانِ: رفعُ الأولِ، أو نصبُه معَ جرِّ الثاني؛ لامتناعِ الاتباعِ بعدَ القطعِ، كذا قالَ الشبراخيتي في «الفتوحاتِ الوهبيةِ بشرحِ

---

(١) حاصل الجواب أن الرحمن مناسب لأن يأتي عقيب لفظة الجلالة مقدماً على الرحيم؛ لأنه مناسب بلفظة الجلالة في كونهما مختصين بذاته تعالى؛ يعني أنه كما أن لفظة الجلالة مختصة بذاته تعالى، كذلك الرحمن مختص به تعالى لا يطلق على غيره؛ لما أنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى؛ وذلك لأن معناه المنعم الحقيقي الذي هو البالغ في الرحمة غايتها ولا يصدق على غيره تعالى؛ لأن ما سواه مستفيض بلطفه وإنعامه، كذا ذكره البيضاوي. انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص ٢٥.

(٢) البيت بتمامه:

سَموْتَ بالمَجد يا ابنَ الأكرَمين أبا * وأنتَ غَيثُ الوَرى لا زِلتَ رَحمانا

لرجلٍ من بني حنيفة يمدح مسيلمة الكذاب، ولم أعثر على قائله. انظر: «الكشاف» للزمخشري ١/ ٧.

(٣) «شرح بدأ الأمالي» لملا علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

أو لأنَّ الرحمنَ أبلغ مِنَ الرحيمِ [١١] لأنَّ زيادةَ البناءِ تدلُّ على زيادةِ المعنى كما في: قطعَ وقطَّع، فإنَّ التشديدَ في الثاني للتكثيرِ.

فإن قلتَ: لا نسلِّمُ أنَّ زيادةَ البناءِ تدلُّ على زيادةِ المعنى؛ لأنَّ (حَذِرٌ) بحذفِ الألفِ أبلغُ من: (حاذِرٍ) معَ الألفِ معَ زيادةِ الحرفِ في (حاذِرٍ) لدلالتِه على الثبوتِ والدوامِ، بخلافِ (حاذِرٍ).

أجيبَ عنهُ: بأنَّ تلكَ القاعدةَ مشروطةٌ بكونِ البناءينِ مِن أصلٍ واحدٍ كما في الرحمنِ الرحيمِ فإنَّهما مِن نوعٍ واحدٍ، فلا يردُ المنعُ بنحوِ: حذرٍ وحاذرٍ، فإنَّهما نوعانِ، الأولُ صفةٌ مشبهةٌ، والثاني اسمُ فاعلٍ(١).

وقد يجابُ: بأنَّ القاعدةَ أكثريَّةٌ لا كليَّةٌ؛ فلا إشكالَ، أو لأنَّ الرحمةَ المدلولَ عليها بلفظِ الرحمنِ في الدنيا بالمؤمنِ والكافرِ، ....

الأربعينِ النووية»، وقالَ المولى شهابُ الدينِ في «حاشيةِ أنوارِ التنزيلِ»: هذا مذهبُ الجمهورِ خلافاً لصاحبِ «البسيطِ» فإنَّه جوَّزَ الاتباعَ بعدَ القطعِ، وروى

---

(١) يعني أن (حذرٌ) صفة مشبهة، و(حاذرٌ) اسم فاعل، فبناؤهما ليس من أصل واحد حتى يصلح أبلغية (حذر) من (حاذر)؛ لأن يكون سنداً للمنع المذكور، وهنا بحثان؛ الأول: أن ابن الحاجب عدَّ (حذراً) من مبالغة اسم الفاعل. والثاني: أنَّ هذا الجواب إنَّما يتم على ما ذهب إليه النحويّون من أن الصفة المشبهة غير اسم الفاعل، وإلا فعند الصرفيين الصفة المشبهة واسم الفاعل كلاهما شيء واحد، كما صرح به الزمخشري في «المفصل». انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص ٢٧.



بل بجميعِ أنواعِ الدوابِّ، والطيورِ، والحشراتِ، والهوامِّ البريةِ، والبحريةِ، فلذلكَ يُقالُ: يا رحمنَ الدنيا، بخلافِ الرحيمِ؛ لأنَّ الرحمةَ المدلولَ عليها بلفظِ الرحيمِ في الآخرةِ بالمؤمنِ، فلذلك يُقالُ: يا رحيمَ الآخرةِ، ونعمةُ الدّنيا مقدمةٌ على نعمةِ الآخرةِ في الوجودِ فلذلك قُدمَ على الرحيمِ.

ثمَّ (الرَّحْمَنِ) مجرورٌ [١٢] لكونِه صفةً للجلالةِ، أو بدلاً منها[١]، و(الرَّحِيمِ) صفةٌ بعدَ صفةٍ لها، ويجوزُ أن يكونا مرفوعينِ، أو منصوبينِ على المدحِ كما في «شرحِ النقايةِ».

ولمَّا استفيدَ[٢] الحمدُ من البسملةِ بطريقِ الإشارةِ، استأنفَ بطريقِ التصريحِ فقالَ:

(اَلْحَمْدُ) مقتبساً وأداءً لحقِّ شيءٍ ممَّا يجبُ عليه مِن شكرِ نعمائِه......

معرب العوامل

شواهدَ تدلُّ على ما يدعيهِ، ثمَّ المرادُ بالاتباعِ النعوتُ، وإلَّا فالبدلُ بعدَ القطعِ لا نزاعَ فيه.

(الْحَمْدُ): (أل) حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكونِ، ويقالُ أيضاً: اللامُ حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ مِن الإعرابِ على الاختلافِ بينَ الخليلِ

(١) هذا مبني على ما ذهب إليه الجمهور من أن الرحمن ليس بعلم، وأما عند ابن مالك ومن تبعه من القائلين بكونه علماً فهو عطف بيان أو بدل لا غير؛ لأن العلم لا يقع صفة. انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص ٢٨.

(٢) في الأصل: استعيذ، والصواب ما أثبت في المتن.

التي هيَ: تأليفُ هذا الكتابِ، أو هوَ أثرٌ مِن آثارِها كما في «المطوَّلِ»[1]، واقتداءً بأسلوبِ الكتابِ المجيدِ، وعملاً بما شاعَ بينَ المؤلفينَ، وامتثالاً لقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ بالحمد للهِ فهوَ أبترُ وأجذمُ»[2]، رواهُ أبو داودَ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسَّنَه ابنُ الصلاحِ.

والحديثانِ متعارضانِ ظاهراً على ما لا يخفى[3]، ودُفعَ بحملِ الابتداءِ على العُرفيِّ الممتدِّ، ولكَ أن تجعلَ الباءَ في الحديثينِ للاستعانةِ، فلا ينافي الاستعانةُ بشيءٍ الاستعانةَ بآخرَ، أو للملابسةِ، ولا يخفى أنَّ الملابسةَ بشيءٍ لا يمنعُ الملابسةَ بآخرَ[4]، فيكونُ التلبُّسُ بالابتدائيةِ فيهما.



وسيبويهِ، والثاني مختارُ المصنفِ، والأولُ مختارُ ابن هشامٍ في «مغني اللبيبِ»، وقيلَ: الهمزةُ حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، فاحفظ هذا الاختلافَ واجْرِ في أمثالِه.

---

(١) «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» تأليف العلامة: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة (٧٩٢هـ).

(٢) سبق تخريجه ص ١.

(٣) يعني: حديثي البسملة والحمدلة، ووجه التعارض أن البدء والابتداء معناهما التصدير، ومعنى بدأت بالكتاب جعلته في أوله، بناء على أن الجار والمجرور واقع موقع المفعول به، وهو لا يتصور بالأمرين، فالعمل بأحد الحديثين مفوت للعمل بالآخر. انظر: «حاشية الخربوتي على تحفة العوامل» ص ٣٢.

(٤) في الأصل: (بلو)، والصواب ما أثبت في المتن.

واعلم أنَّ ههنا أربعة ألفاظٍ: وهو الحمدُ، والثناءُ، والشكرُ، والمدحُ، ولها معنيانِ: لغويٌّ [١٣]، وعرفيٌّ.

أمّا الحمدُ في اللغةِ: فهوَ الوصفُ بالجميلِ على جهةِ التعظيمِ قصداً مطلقـاً.

وفي الاصطلاحِ: فعلٌ ينبئُ عن تعظيمِ المنعمِ بسببِ كونِه منعماً.

وفُهِمَ مِن هذينِ التعريفينِ أنَّ مَورِدَ الحمدِ اللغويِّ أخصُّ؛ وهوَ اللسانُ، ومتعلَّقه أعمُّ، سواءٌ تعلَّقَ بالفضائلِ، أو بالفواضلِ، ومورد الحمدِ العرفيِّ أعمُّ سواءٌ كانَ باللسانِ أو غيرِه، ومتعلَّقُه أخصُّ، وهوَ: الفاضلةُ.

وأمّا الثناءُ في اللغةِ: فهوَ الذكرُ الجميلُ.

وفي الاصطلاحِ: هوَ الذي ذكرَ باللسانِ على الجميلِ مطلقـاً.

والمدحُ في اللغةِ: هوَ الثناءُ باللسانِ على الجميلِ مطلقـاً.

وفي الاصطلاحِ: ما يدلُّ على اختصاصِ الممدوحِ بنوعٍ من الفواضلِ والفضائلِ.

وأمّا الشكرُ في اللغةِ: فهوَ الحمدُ العرفيُّ بعينِه.

وفي الاصطلاحِ: هوَ صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعمَ اللهُ عليه إلى ما خُلقَ له وأُعطِيَ لأجله.



و(حمدُ): مرفوعٌ لفظـًا بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

والنسبةُ بينَ الثناءِ اللغويِّ وبينَ العرفيِّ بالعمومِ والخصوصِ مطلقاً، وهما أعمٌّ من الغيرِ مطلقاً.

وبينَ المدحِ اللغويِّ والعرفيِّ بالعمومِ والخصوصِ مطلقاً، وهمَا أعمٌّ مِن الغيرِ مطلقاً.

وبينَ الحمدِ اللغويِّ والعرفيِّ بالعمومِ والخصوصِ من وجهٍ، [١٤] وبينَ الحمدِ اللغويِّ والشكرِ اللغويِّ كذلِكَ، وبينَ الحمدِ اللغويِّ والشكرِ العرفيِّ بالعمومِ والخصوصِ مطلقاً، وبينَ الحمدِ العرفيِّ والشكرِ العرفيِّ بالعمومِ والخصوصِ مطلقاً، وبينَ الشكرِ اللغويِّ والعرفيِّ بالعمومِ والخصوصِ مطلقاً، فتفطَّن.

ثمَّ اعلم أنَّ لامَ التعريفِ إمَّا:

١ - للجنسِ.

٢ - أو للاستغراقِ.

٣ - أو للعهدِ الخارجيِّ.

٤ - أو للعهدِ الذهنيِّ.

فالمعنى على الأولِ: حقيقةُ الحمدِ من حيثُ هيَ هي مستحقةٌ للهِ تعالى.

وعلى الثاني: كلُّ فردٍ من أفرادِ الحمدِ للهِ تعالى.

وعلى الثالثِ: الفردُ الكاملُ الذي هوَ حمدُه تعالى على ذاتِه العليا، وصفاتِه العظمى لله تعالى، وقيلَ: حمدُ الأنبياءِ عليهِم السلامُ، وقيلَ: حمدُ الأولياءِ العارفينَ، وقيلَ: حمدُ العلماءِ الراسخينَ، وقيلَ: هذا قولُ المعتزلةِ.

وعلى الرابعِ: الفردُ الغيرُ المعيّنِ من أفرادِ الحمدِ للهِ تعالى، وهذا غيرُ مناسبٍ للمقامِ كما لا يخفى، وإنَّما عدلَ عن الفعليةِ ليدلَّ على عمومِ الحمدِ وثباتِه، دونَ تجددِه وحدوثِه كما تقررَ في علمِ البلاغةِ، ثمَّ إنَّ الحمدَ مرفوعٌ بالابتدائيةِ، وخبرُه للهِ تعالى، ولا يبعدُ أن يكونَ صفةً للجلالةِ [١٥] المرفوعةِ، أو المجرورةِ، والمعنى اسمُ اللهِ الحامدِ والمحمودِ له تعالى كما لا يخفى على المتفطِّنِ.

(للهِ) اللامُ للاختصاصِ، أو الاستحقاقِ عندَ من لا يفرِّقُ بينهُما[1]؛ أي: مختصٌّ، أو مستحِقٌّ.



(للهِ): (اللامُ) حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على الكسرِ لا محلَّ لهُ، ولفظةُ الجلالةِ مجرورةٌ لفظًا باللامِ، والجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وضميرُه المنتقلُ مِن متعلقِه المحذوفِ المسترِ فيهِ (هوَ) راجعٌ إلى المبتدأِ، وهوَ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُ الظرفِ المستقرِّ، وهوَ معهُ جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ

(١) فيه نظر؛ لأن من لم يفرق بينهما عمم الاختصاص للاستحقاق حتى اختاره ابن هشام، وجهه: بأن فيه تقليلاً للاشتراك على ما ذكره نور الدين صاحب «الهوادي»، فقوله أو الاستحقاق مما لا وجه له. انظر: «حاشية الخرپوتي على تحفة العوامل» ص ٤٤.




وأما عندَ مَن يفرِّقُ بينهما بأن **الأولى**: تقعُ بينَ الذاتينِ، كقولكَ: الجنةُ للمؤمنينَ، والنارُ للكافرينَ. **والثانيةَ**: تقعُ بينَ الذاتِ والصفةِ، كقولكَ: العزَّةُ للهِ والأمرُ للهِ، فيكونُ للاستحقاقِ لا للاختصاصِ، فتأمَّل.

ثمَّ إنَّ اشتقاقَه قد مرَّ في بسمِ اللهِ، لكن لمَّا أُدخلَ عليه اللامُ الجارَّةُ؛ حذفَت همزةُ الوصلِ لئلَّا يلتبسَ[1] بالنفيِ، ولامُ (لاه) لئلَّا يجتمعَ ثلاثُ لاماتٍ[2]، وكذا كلُّ ما في أوَّلِه لامٌ، ثمَّ أدخلَ عليه الألفُ واللامُ، ثمَّ اللّامُ الجارَّةُ نحو: للحم، كذا ذكره في «الإمعان»[3].



محلاً خبرُ المبتدأِ، وهوَ معهُ جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ استئنافيةٌ، وما يقالُ: أو منصوبةٌ تقديراً - أي: قولوا - فبعيدٌ عنِ المرامِ كما لا يخفى على ذوي الأفهامِ، ويجوزُ أن يكونَ الحمدُ منصوباً على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدرٍ؛ أي: أحمدُ الحمدَ، فحينئذٍ يكونُ (اللامُ) متعلِّقاً بالحمدِ.

وأجيزَ [٤/ ب] كونُه معَ مجرورِه ظرفاً مستقراً صفةَ الحمدِ بتقديرِ المتعلقِ

---

(١) لأنها لو بقيت لاتصلت بها اللام الجارة، فيكون صورته الخطية (لا لله)، فالتبس بالنفي من جهة الصورة الخطية لا للنطق. انظر: هامش الأصل ص ١٥.

(٢) أحدها لام (لاه)، وثانيها لام التعريف، وثالثها اللام الجارة، ولا شك أن المراد من حذفها الحذف من الخط لا من النطق؛ لأن اللام الثانية مشددة، والحرف المشدد مقدر بحرفين، فحذفها كحذف ألف (لاه) خطاً لا لفظاً كما قيل، وأنت تعلم بأن التعبير بالحذف مما ليس له كثيرُ حُسن. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٤٥.

(٣) «إمعان الأنظار» للإمام محمد بن پير علي المعروف بالبركوي.






ولمّا كانَ أعظمُ نعمِه تعالى، وأظهرُها، وأشهرُها، وأعمُّها نفعـًا لعبادِه جميعـًا كونَه ربّـًا للعالمينَ. وصفَه بقولِه: (**رَبِّ** ....

تعريب العوامل

معرفةً، أو حالاً منه، أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هوَ للهِ، ورُدَّ الأخيرُ بأنَّ فيه ارتكابُ حذفٍ بلا مقتضٍ، وهو مدخولٌ على ما في «مغني اللبيبِ»، وأيضـًا يلزمُ فيهِ التباسٌ؛ إذ لا يعلمُ حينئذٍ أنَّ الظرفَ مستقرٌ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو لغوٌ متعلقٌ بالحمدِ، والاحترازُ عنه مهما أمكنَ لازمٌ على ما فيهِ أيضـًا، ويجوزُ أن يكونَ مكسوراً لمشاكلةِ لامِ (لله)، فيكونُ مرفوعـًا تقديراً على ما في «تحفةِ الغريبِ» للدمامينيِّ على أنَّه مبتدأٌ وخبرُه (للهِ)، أو منصوبـًا تقديراً على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ المقدرِ؛ أي: أحمدُ الحمدَ، ومن قصرَ على الأولِ فقد قصَّر.

(رَبِّ): هوَ إمَّا مَصدرٌ بمعناهُ، أو بمعنى اسمِ الفاعلِ، وإمَّا مخففُ رابٍّ، وإمَّا مبالغةُ اسمِ الفاعلِ، وإمَّا صفةٌ مشبهةٌ، وإمَّا فعلٌ ماضٍ.

فعلى الأولِ: يجوزُ فيه الجرُّ على أن يكونَ صفةً للجلالةِ بلا تقديرِ المضافِ للمبالغةِ، كما في: مررتُ برجلٍ عدلٍ، أو بتقديرِه؛ أي: ذي ربٍّ، لكنَّه يفوتُ حينئذٍ معنى المبالغةِ على ما صرحَ بِهِ الشيخُ عبدُ القاهرِ في «دلائلِ الإعجازِ»، والرضيُّ في «شرحِ الكافيةِ»، والرفعُ على أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ على الوجهِ الذي سبقَ من تقديرِ المضافِ وعدمِه، ولا يجوزُ فيهِ النصبُ على الحاليةِ مِن لفظةِ الجلالةِ لكونِه معرفةً بالإضافةِ إلى المعرَّفِ باللامِ إضافةً معنويةً؛ والمعرفةُ لا تقعُ حالاً.

وعلى الثاني والثالثِ: يجوزُ فيه الجرُّ على الوصفيةِ للجلالةِ، أو البدليةِ، أو عطفِ بيانٍ على مذهبِ المصنفِ، وعلى مذهبِ ابنِ الحاجبِ، فالأوّلانِ لا غيرُ







....

لما مرَّ، لا يقالُ: لا يصحُّ الأولُ؛ لأنَّ إضافةَ الصفةِ هنا إلى معمولِها، فتكونُ لفظيةً ولا تفيدُ تعريفاً؛ فلا يصحُ كونُ [٥/ أ] النكرةِ صفةً للمعرفةِ لأنَّا نقولُ: معنى الصفةِ هنا للاستمرارِ، فيصحُّ إعمالُها نظراً إلى اشتمالِها على معنى الحالِ والاستقبالِ، وعدمُ إعمالِها نظراً إلى اشتمالِها على الماضي، فيحتملُ الإضافةُ قسمَيْها مِن المعنويةِ واللفظيةِ على ما حققَهُ الفاضلُ العصامُ، فصحةُ الصفةِ على اعتبارِ كونِ الإضافةِ معنويةً على ما هوَ المشهورُ، أو على اعتبارِ كونِ الإضافةِ لفظيةً؛ بناءً على أنَّ مِن خصائصِ لفظةِ الجلالةِ أن توصفَ بالنكرةِ على ما ذكرَه «القهستاني».

والرفعُ على الخبريةِ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هوَ ربُّ، والجملةُ اسميةٌ ابتدائيةٌ، أو اعتراضيةٌ، والنصبُ على المفعوليةِ لأعني المقدرِ؛ أي: أعني به ربَّ، والجملةُ فعليةٌ على أحدِ الوجهينِ، أو للفعلِ المدلولِ عليهِ بالحمدِ؛ أي: نحمدُ ربَّ، على ما في «الكشافِ»، والجملةُ أيضاً فعليةٌ، أو على النداءِ؛ أي: يا ربَّ، وهوَ ضعيفٌ لما فيهِ من اللَّبسِ كما في «الدرِّ المصونِ»، ذكرَه شهابُ الدينِ في حاشيةِ «أنوارِ التنزيلِ»، أو الحاليةِ الدائمةِ على اعتبارِ كونِ الإضافةِ لفظيةً.

وعلى الرابعِ: يجوزُ فيهِ الجرُّ على البدليةِ، أو عطفِ بيانٍ للجلالةِ، لا على الوصفيةِ؛ لكونِ الإضافةِ لفظيةً قطعاً؛ لعدم اشتراطِ معنى الحالِ والاستقبالِ في نصبِه المفعولَ به أصلاً، إلا على ما ذكرَه «القهستاني» من الخاصيةِ للفظةِ الجلالةِ بالوصفيةِ بالنكرةِ.






....

والرفعُ على الخبريةِ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هوَ ربٌّ، والنصبُ على المفعوليةِ لأعني، أو للفعلِ المدلولِ عليهِ بالحمدِ، أو على النداءِ، أو الحاليةِ الدائمةِ.

وعلى **الخامسِ**: يجوزُ فيه الجرُّ على الوصفيةِ، أو البدليةِ، أو عطفِ بيانٍ، والرفعُ على تقديرِ المبتدأِ، والنصبُ على المفعوليةِ للفعلِ المقدرِ؛ أي: أعني، أو المدلولِ عليهِ [٥/ ب] بالحمدِ؛ أي: نحمدُ، أو على النداءِ لا على الحاليةِ؛ لأنَّ الصفةَ لم تضف إلى معمولِها، بل إلى غيرِه، فصارَت الإضافةُ معنويةً مفيدةً للتعريفِ.

والمعرفةُ لا تقعُ حالاً، لا يقالُ: إنَّ مِن البيِّنِ أنَّ الصفةَ مضافةٌ إلى معمولِها؛ وهوَ (العالمينَ)؛ لأنَّ معناها واقعٌ عليهِ؛ لأنَّا نقولُ: المرادُ بمعمولِ الصفةِ المشبهةِ المعمولُ السببيُّ الذي هوَ في الأصلِ فاعلٌ كما في: زيدٌ كريمُ الغلامِ؛ أي: غلامُه، و(العالمينَ) ليسَ كذلكَ، فلا يكونُ معمولاً لها كما في: زيدٌ كريمُ البلدِ، على أحدِ المعنيينِ، فاحفظهُ فإنَّه ممَّا زلَّ فيه أقدامُ بعضِ أُولي النُّهى حتى ظنَّ ذلك هنا أنَّ الصفةَ أضيفَت إلى معمولِها فقالَ: إنَّ الإضافةَ لفظيةٌ، فالصفةُ حالٌ لا صفةٌ للجلالةِ، وإن كنتَ في ريبٍ ممَّا قلنا، فراجعْ إلى «شروحِ الكافيةِ» خصوصاً إلى شرحِ الرضيِّ، فإنَّ فيهِ الفوائدَ الشافيةَ.

وعلى **السادسِ**: فهوَ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه (هوَ) راجعٌ إلى الجلالةِ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً، فاعلُه وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو اعتراضيةٌ، أو استئنافيةٌ تعليليةٌ على ما ذكرَه

(الْعَالَمِينَ)؛ أي: مالكِهم ومبلِّغِهم إلى الكمالِ شيئاً فشيئاً، حيناً فحيناً، قالَ الفاضلُ الكرمانيُّ[1] في «الرسالةِ»[2]: الربُّ في الأصلِ مصدرٌ من ربَّ يربُّه ربّاً، فهوَ بمعنى [١٦] ربَّبَ يربِّبُ تربيباً[3]، أبدلَت الباءُ ياءً لثقلِ التضعيفِ كما في: تقضَّي البازي[4]، فيكونُ بمعنى التربيةِ: ....

معرب العوامل

الفاضلُ العصامُ في «حاشيةِ أنوارِ التنزيلِ»، أو منصوبةٌ محلاً حالٌ من الجلالةِ لا صفةُ الجلالةِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تقعُ صفةً للمعرفةِ إلا على ما ذكرَه «القهستاني» مِن الخاصِّيةِ للجلالةِ بالوصفِ بالنكرةِ، أو الجملةُ مرفوعةٌ محلاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ على ما قيلَ.

(الْعَالَمِينَ) اللامُ حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(العالمينَ) مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للربِّ، أو منصوبٌ لفظاً مفعولٌ به صريحٌ لهُ على تقديرِ كونِه فعلاً ماضياً.

---

(١) محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء، عالم بالقراءات، أثنى عليه الجزري وذكر بعض كتبه، ومنها «لباب التفاسير» المعروف بـ«غرائب التفسير وعجائب التأويل». توفي سنة (٥٠٥هـ). «الأعلام» ٧/ ١٦٨.

(٢) «رسالة البسملة الكبرى» للإمام العلامة محمد بن علي الصبان صاحب الحاشية المشهورة على «شرح الأشموني»، توفي سنة (١٣٠٩هـ).

(٣) نسخة: ربَّب يربِّب تربيةً.

(٤) التقضض هنا بمعنى النزول، قال الجوهري: لم يستعملوا من التقضُّضِ (تفعَّلا) إلا مبدلاً؛ أي: إلا بتبديل الحرف الأخير ياء، فالأصل تقضض، فاستثقلوا ثلاث ضادات، فأبدلوا أحدها ياء، كما قالوا: تظني من الظن، فكان تقضضي فاجتمع المثلان، فأدغمت الأولى في الثانية. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٤٦.




وهيَ تبليغُ الشيءِ إلى كمالِه شيئًا شيئًا، فالمصدرُ اسمُ معنى[1] لا يطلقُ على الذاتِ إلَّا لقصدِ المبالغةِ، مثل: رجلٌ عدلٌ، أي: عادلٌ.

وقيلَ: إنَّه صفةٌ مشبَّهةٌ من (فَعِلَ) متعدٍّ، أخذ منه بعدَ جعلِه لازمًا بنقلِه إلى (فعُل) بضمِّ العينِ، ثمَّ سمِّيَ به المالكُ لأنَّه يحفظُ ما يملكُه ويربِّيه.

وقيلَ: مصدرٌ بمعنى الفاعلِ.

ثمَّ إنَّه يجيءُ بمعنى:

١- السيِّدِ؛ كقولِه تعالى: ﴿اذْكُرْنِى عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]؛ أي: سيِّدِك.

٢- وبمعنى الصاحبِ؛ كقولِه تعالى[2]: ﴿مَعَاذَ اللهِ اِنَّهُ رَبِّى اَحْسَنَ مَثْوَاىَّ اِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣]؛ أي: إنَّه صاحبي.

---

(١) اعلم أن الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو ينقسم إلى اسم عين: وهو الدال على معنى يقوم بذاته، كزيد وعمرو، وإلى اسم معنى: وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجودياً كالعلم، أو عدمياً كالجهل. انظر: «التعريفات» للجرجاني ص ٢٤.

(٢) فيه نظر من وجهين: أما أولاً: فلأنا لا نسلم أن الرب في هذه الآية بمعنى الصاحب، كيف وقد فسره القاضي بالسيد، وأما ثانياً: فلأنه لو سلم فإنَّما يكون بمعنى الصاحب لو أريد بالرب في هذه الآية الملك الذي ربَّ يوسف عليه السلام، وأما لو عنى به الله تعالى كما ذكره الراغب نقلاً عن البعض، فلا. والجواب: إن هذا مناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المحصلين فضلاً عن الفاضلين. «حاشية الخربوتي». ص ٤٧.



٣- وبمعنى المولى؛ كقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وأن تلدَ الأمةُ ربَّها»[١]، وفي بعض الروايات: «ربَّتَها»؛ أي: مَولاها ومولاتها.

والربُّ لا يطلقُ على غيرِه تعالى إلا مقيَّداً بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، وكقولهم: ربُّ الدارِ، وربُّ البعيرِ.

قالوا: لم يسمع إطلاقُ لفظِ الربِّ مجرَّداً عنِ الإضافةِ على غيرِه تعالى في الإسلامِ، وسمعَ في الجاهليةِ نادراً اعتماداً على ظهورِ القرينةِ، انتهى كلامُه[٢] [١٧].

والعالَمُ اسمٌ لما يعلمُ به، كالخاتَم اسمٌ لما يختمُ به، والقالَبُ اسمٌ لما يقلبُ به، ثمَّ كثرَ استعمالُه فيما يعلمُ به الصانعُ، وهوَ ما سواهُ تعالى مِن الجواهرِ والأعراضِ؛ لأنَّهما يدلَّانِ على وجودِه تعالى.

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» بلفظ: «إذا ولدت الأمة ربَّها» رقم: (٥٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه بنحوه مسلم في «صحيحه» بلفظ: «أن تلد الأمة ربتها» رقم: (٨) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) إن هذا إذا كان بمعنى المالك، وأما إذا كان بمعنى السيد فربما جاء بـ(اللام) عوضاً عن الإضافة. واعلم أن التحقيق في هذ المقام ما ذكره بعض الأفاضل في حواشيه على «أنوار التنزيل»، من أنّ حاصل ما قالوه: إنه إذا كان بمعنى المالك لا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً بإضافة أو ما هو بمعناها؛ لأن المالك الحقيقي هو الله تعالى، والملك المطلق له، ولو كان بمعنى غير المالك جاز مع القرينة إطلاقه على غيره تعالى، وكذا إذا أضيف، وكذا إذا كانت (اللام) عوضاً عن الإضافة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٤٨.

فإن قيلَ: لمَ جمعَه معَ أنَّه يشملُ القليلَ والكثيرَ؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ يشملُهما؟

قلنا: جمعَه توضيحـاً لشمولِه ما تحتَه من الأجناسِ المختلفةِ[1].

فإن قلتَ: لمَ جمعه بالواوِ والنونِ معَ أنَّ الاسمَ إنَّما يجمعُ بالواوِ والنونِ إذا كانَ صفةً للعقلاءِ، أو كانَ في حكمِها وهوَ أعلامُ العقلاءِ، وإنَّ العالمَ ليسَ بصفةٍ فضلاً[2] عن كونِه صفةً للعقلاءِ.

قلنَا: إنَّ العالمَ اسمٌ لكنَّه يماثِلُ الصفةَ منَ جهةِ كونِه موضوعـاً للذاتِ، معَ ملاحظةِ معنىً قائمٍ بِه، وهوَ كونُه بحيثُ يعلمُ به الصانعُ، وغلَّبَ العقلاءُ لشرفِهم وفضلِهم على غيرِ العقلاءِ مِن أجناسِ العالَمِ كما يجمعُ أوصافُ

---

(١) حاصل الجواب ما ذكره: أن الإفراد وإن دل على أجناس مختلفة أيضاً، لكن دلالتها عليها ليست كدلالة صيغة الجمع واضحة، فجمع العالم هنا ليدل عليها دلالة واضحة، لأنه لو أفرد لا يدل على أجناس مختلفة بأن يكون لعموم أفراد جنس واحد حتى يرد ذلك. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٥١.

(٢) واعلم أن شرط جمع السلامة بالواو والنون أو الياء والنون إن كان المفرد الذي أريد جمعه اسماً فثلاثة: الأول: كونه علماً، والثاني: كونه مذكراً، والثالث: كونه ذا عقل. وإن كان صفة فشرطه ستة: الأول: كونه مذكراً، والثاني: كونه ذا عقل، والثالث: ألَّا يكون أفعل فعلاء، مثل: أحمر حمراء، والرابع: ألَّا يكون فعلان فعلى، مثل: سكران سكرى، والخامس: ألّا يكون تذكيره وتأنيثه مستوياً، مثل: جريح وصبور، السادس: ألّا يكون ذلك المذكر ملابساً بالتاء، مثل: علَّامة. فلم توجد الشروط المذكورة، فكيف يصح جمعه بهذا الجمع؟ انظر: هامش الأصل ص ١٧.





العقلاءِ المختصَّةُ بهم، فتأمل.

وقيلَ: العالَمُ اسمٌ لذوي العلمِ من الملائكةِ، والإنسِ، والجنِّ، فيطلقُ على كلِّ جنسٍ منها، وعلى مجموعِها لا على فردٍ من أفرادِها، فيقالُ: عالَمُ الملائكةِ، وعالَمُ الإنسِ، [١٨] وعالَمُ الجنِّ، وعالَمُ كلٍّ منها، ولا يقالُ: عالَمُ زيدٍ وعالَمُ عمرٍو ونحوه، فيطلقُ العالمُ لغيرِهم مِن الحيواناتِ والجماداتِ على سبيلِ الاستتباعِ هذا.

ثمَّ إنَّ (ربِّ العالمينَ) بالجرِّ صفةٌ للجلالةِ عندَ الجمهورِ، أو بدلٌ مِنه، ويمكنُ أن يكونَ مرفوعًا على أنَّه خبرُ المبتدأِ المحذوفِ؛ أي: هوَ ربُّ العالمينَ، والجملةُ استئنافيةٌ، أو صفةٌ للجلالةِ، وأن يكونَ منصوبًا على المدحِ، أو على أنَّه منادى مضافٌ، أو أنَّه مفعولٌ لفعلٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليه لفظُ (الحمد) تقديرُه: نحمدُ ربَّ العالمينَ، أو لـ(أعني)؛ أي: أعني ربَّ العالمينَ، وأمَّا كونُه منصوبًا بلفظِ الحمدِ فضعيفٌ؛ لأنَّ عملَ المصدرِ المحلَّى باللّامِ[1] قليلٌ، بل لا

---

(١) قوله: (لأن عمل المصدر المحلى باللام. اهـ)، ولأنه يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالخبر، وهو أجنبي كما قيل، والتحقيق: أنَّ فيما ذكره الشارح وفيما ذكرناه اختلاف بين النحاة، أما في الأول فلأن منهم من أجاز إعمال المصدر معرفاً باللام مطلقاً، وهو مذهب سيبويه، ومنهم من منعه مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، ومنهم من جوزه على قبح، وهو مذهب الفارسي وبعض البصريين. وأما في الثاني: فلأن منهم من جوز إعماله مع الفصل مطلقاً، سواء كان بأجنبي أو لا؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ * يَوۡمَ...الآية﴾ [الطارق: ٨ - ٩]؛ لتعلق (يوم) بـ(رجعه)، ومنهم من منعه وهم يقدرون عاملاً في هذه الآية. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٥٤ - ٥٥.






يوجدُ في الكلامِ إلَّا بالواسطةِ، كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، وهذِه الصُّوَرُ لـ(الربِّ)، و(العالمينَ) مجرورٌ بالإضافةِ.

ويجوزُ أن يكونَ ماضياً، والعالمينَ مفعولاً لَه، والجملةُ صفةٌ، أو استئنافيَّةٌ، نحويّاً كانَ أو معانيّاً.

فإن قلتَ: إنَّ الجملةَ نكرةٌ كما قالُوا، فكيفَ تكونُ صفةً للجلالةِ وهيَ أعرفُ المعارفِ؛ لأنَّه علمٌ لذاتِه تعالى(١)؟ [١٩]

قلتُ(٢): إنَّ الصفةَ إذا خُصَّت بموصوفٍ جازَ أن تكونَ نعتاً لَه، وإن تخالفَت تعريفاً وتنكيراً، أو لأنَّها خاصَّةٌ للجلالةِ كما في: رضيَ اللهُ تعالى، فتفطَّن.

ولمَّا كانَ العبدُ حامداً للهِ تعالى بالأصالةِ ناسبَ أن يصليَ على نبيِّه بالتبعيَّةِ فقالَ: ....

---

(١) حاصله: إنه كيف يجوز أن تكون الجملة الفعلية على تقدير كون رب فعلاً ماضياً صفة للجلالة مع أن من شروط الصفة المطابقة لموصوفها في التعريف والتنكير، وهي غير موجودة ههنا؛ لأنهم صرحوا بأن الجملة في حكم النكرة، ولفظة الجلالة أعرف المعارف. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٥٥.

(٢) يعني: إن كون الصفة مطابقة لموصوفها فيهما إنما يشترط فيما إذا لم تكن مخصوصة بموصوفها، وأما إذا كانت مخصوصة به فلا يشترط ذلك، والصفة هنا - أعني: جملة رب العالمين - مخصوصة بموصوفها الذي هو لفظة الجلالة، ولا توجد في غيره؛ لأن رب العالمين مما لا يوصف به غيره تعالى، فيجوز أن تقع صفة للفظة الجلالة وإن خالفتها تعريفاً وتنكيراً. «حاشية الخربوتي» ص ٥٦.



(والصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ) كذَا ذكرَه بعضُ الفضلاءِ إظهاراً له بنعمِ النبيِ عليهِ الصلٰوةُ والسلامُ بهدايتِه إلى سواءِ الصراطِ، وفيه اقتداءٌ بالحديثِ النبويِّ الذي رواهُ أبو هريرةَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُ، عنِ النبيِّ عليه الصلٰوةُ والسلامُ أنَّه قالَ: «مَن صلَّى عليَّ مرَّةً واحدةً، صلَّى اللهُ عليهِ عشرَ صلواتٍ، وحَطَّ عنهُ عشرَ خطيئاتٍ، ورفعَ لهُ عشرَ درجاتٍ»(١) كما في «الجامعِ الصغيرِ» للسيوطيِّ(٢)، وبالحديثِ الذي رواهُ.......................................

(وَ) حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وقس عليه ما سيأتي مِن حروفِ العطفِ.

(الصَّلٰوةُ) اللامُ حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكونِ [٦/أ] لا محلَّ لهُ، و(صلٰوةُ) مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

(وَ) عاطفةٌ، (السَّلَامُ) اللامُ حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وسلامٌ: مرفوعٌ لفظًا عطفٌ على الصلٰوةِ.

---

(١) رواه النسائي في «سننه» ٣/ ٥٠ رقم: (١٢٩٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه بنحوه: مسلم في «صحيحه» رقم: (٤٠٨) بلفظ: «من صلَّى عليَّ واحدةً صلى اللهُ عليه عشراً» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، ولد وعاش في القاهرة وتوفِّي فيها سنة(٩١١هـ). له نحو (٦٠٠) مصنف، منها: «الكتاب الكبير»، و«الرسالة الصغيرة»، و«الجامع الصَّغير»، و«تفسير الجلالين». «شذرات الذهب» ٨/ ٥١، و«الأعلام» ٣/ ٣٠١.






أبو موسى الأشعريُّ[1] أنَّه قالَ: قالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كلُّ كلامٍ لم يبدأ فيه بالصلٰوةِ عليَّ فهوَ أقطعُ»[2] كما في «المفتاحِ»، واقتداءً بقولِه تعالى: ﴿يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٦٥].

والصلوةُ في اللغةِ: الدعاءُ، وفي «القاموسِ»: [٢٠] الصلٰوةُ: الدعاءُ، والرحمةُ، والاستغفارُ، وحسنُ الثناءِ منَ اللهِ تعالى على رسولِه، وعبادةٌ لها الركوعُ والسجودُ، واسمٌ يوضعُ موضعَ المصدرِ، انتهى.

وفي الاصطلاحِ: عبارةٌ عنِ الأفعالِ المخصوصةِ، والأركانِ المعلومةِ تقرُّبًا إلى اللهِ تعالى، وهيَ تتنوعُ بالنسبةِ إلى محلِّها على ثلاثةِ أنواعٍ: فهيَ منَ اللهِ تعالى الرحمةُ، ومنَ الملائكةِ الاستغفارُ، ومنَ المؤمنينَ الدعاءُ.

والمرادُ هنا المعنى اللغويُّ المتنوعُ على ثلاثةِ أنواعٍ، والجمهورُ على أنَّه في الدعاءِ حقيقةٌ، وفي غيرِه مجازٌ، ثمَّ: إنَّ الألفَ واللامَ إمَّا للجنسِ،

---

(١) الصحابي الجليل عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب، أبو موسى، من بني الأشعر، من قحطان، صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين، وأحد الحكمين اللذين رضي بهما علي ومعاوية رضي الله عنهما بعد حرب صفين، توفي سنة (٤٤هـ). «الإصابة في تمييز الصحابة» ٤/ ١٨١، و«الأعلام» ٤/ ١١٤.

(٢) أخرجه الرهاوي في «الإرشاد»، والديلمي في «مسند الفردوس» بلفظ: «كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبدأ به والصلاة عليّ فهو أقطع ممحوق من كل بركة» من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» ١/ ٢٠٣.



أو للاستغراقِ، أو للعهدِ؛ فالمعنى جنسُ الصلٰوةِ، أو جميعُها واردٌ، أو نازلٌ على محمدٍ عليهِ الصلٰوةُ والسلامُ.

فإن قلْتَ: لا نسلمُ أنَّ جنسَ الصلٰوةِ، أو جميعَها مقصورةٌ عليه؛ لجوازِ الصلٰوةِ على غيرِه بهذا المعنى.

قلْنا: المرادُ مِنَ القصرِ الادعائيُّ، ومنَ الاستغراقِ العرفيُّ، فلا إشكالَ، معَ أنَّ ما ينزلُ على النبيِّ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ منَ الرحمةِ ينزلُ على غيرِه؛ لأنَّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ رحمةٌ للعالمِينَ.

وألفُها تُكتبُ على صورةِ الواوِ إلَّا إذا أضيفَ، أو ثنِّيَ [٢١] فحينئذٍ تكتبُ على صورةِ الألفِ؛ مثل: صلاتُك وصلاتانِ، وقالَ «ابنُ درستويهِ»[(١)]: لم يثبت بالواوِ في غيرِ القرآنِ كما في «إمدادِ الفتاحِ»[(٢)].

وهيَ مرفوعةٌ بالابتداءِ على المشهورِ ويجوزُ الجرُّ بالعطفِ على الاسمِ؛ أي: بالصلٰوةِ أؤلِّف، والجملةُ الصلٰوتيةُ إنشائيةٌ دعائيةٌ، حتى تكلفُوا في عطفِها على الجملةِ الحمديةِ فقدَّرُوا تارةً لفظَ القولِ، وقالُوا أخرى: بأنَّ

---

(١) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان، أَبُو محمد: من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد سنة (٣٤٧هـ)، له تصانيف كثيرة، منها: «تصحيح الفصيح» يعرف بـ«شرح فصيح ثعلب»، و«نقض كتاب العين». «بغية الوعاة» للسيوطي ٢/ ٣٦، و«الأعلام» ٤/ ٧٦.

(٢) «إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح» للعلامة حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المتوفَّى سنة (١٠٦٩هـ).





الجملةَ الحمديةَ أيضاً إنشائيةٌ، وإن كانَ على خلافِ مذهبِ الجمهورِ[1]، ويجوزُ أن يقالَ: إنَّه عطفُ القصةِ على القصةِ، معَ قطعِ النظرِ عنِ الخبريةِ والإنشائيةِ.

قولُه: (والسَّلَامُ) عطفٌ على الصلٰوةِ، ومعناهُ: جعلُ اللهِ إيَّاهُ سالماً عن كلِّ مكروهٍ، أو كونُه أميناً من مشقَّةِ الدارينِ، وإنَّما ذكرَه لأنَّ الصلٰوةَ بدونِ السلامِ مكروهةٌ، قالَه «النوويُّ»[2]؛ ولأن فيه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. ومنهُم مَن اكتفى بلفظِ الصلٰوةِ لما فيها مِن معنى السلامِ؛ ولأنَّ الكراهةَ في الاكتفاءِ فقط مِن غيرِ ملاحظةٍ، فالمعنى: والصلٰوةُ والسلامُ نازلةٌ.

---

(١) ومذهب الجمهور أن الجملة الحمدية خبرية؛ لصدق تعريف الخبر عليها، وهو بالنسبة خارج، تطابقه أو لا تطابقه. والإنشاء الاصطلاحي ما بخلافه، واستدلوا عليه بما روي عن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أنه إذا أعطى الله عبداً نعمةً فقال: الحمد لله، يقول الله تعالى: انظروا إلى عبدي، أعطيته ما لا قدر له، وأعطاني ما لا حد له»؛ لأنه مشعر بأن الحمد خبر؛ لأن إنشاء جنس الحمد أو كله ليس في وسعه، بل ما في وسعه الإخبار عنه كما ذكره الشارح المدقق لـ«إظهار» في حواشيه المعلقة على «الامتحان»، فتدبر. انظر: «حاشية الخرپوتي» ص ٦٣.

(٢) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوى من قرى حوران، بسورية وإليها نسبته، من كتبه: «المجموع»، «منهاج الطالبين»، توفي سنة (٦٧٦هـ). «طبقات الشافعية» للسبكي ٥/ ١٦٥، و«الأعلام» ٨/ ١٥٠.







(عَلَى مُحَمَّدٍ) واصلةٌ إليهِ [٢٢] منصبّةٌ عليه انصبابَ المطرِ على الأرضِ، ودعاؤُه تعالى ذاتُه العليةُ مغفرتُه تعالى له عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإحسانُه تعالى إليهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكذا تعظيمُه تعالى، واستغفارُ الملائكةِ، ودعاءُ المؤمنينَ وتعظيمُهم، طلبُ المغفرةِ والإحسانِ منهُ تعالى.

فإن قلْتَ: إنَّ الدعاءَ إذا استُعملَ بـ(على) يكونُ للمضرَّةِ، فكيفَ يصحُّ استعمالُه بـ(على) على أنَّ الصلٰوةَ بمعنى الدعاءِ؟

قلتُ: هذا مختصٌّ بلفظِ الدعاءِ كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٦٥].

مغرب العوامل

(عَلَى) حرفُ جرٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(مُحَمَّدٍ) مجرورٌ لفظًا بـ(على)، وهوَ معَ مجرورِه ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه ضميرُهما المنتقلُ مِن متعلقِه المحذوفِ راجعٌ إلى الصلٰوةِ والسلامِ، مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُ الظرفِ المستقرِّ، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها، عطفٌ على جملةِ (الحمدُ للهِ)، ويجوزُ أن يعطفَ (الصلٰوةُ) على (الحمدِ)، وعلى (محمدٍ) وعلى (للهِ) كما صرَّحَ بهِ سعدُ الدينِ التفتازانيُّ، والفاضلُ العصامُ في «شرحِ الكافيةِ».

فإن قيلَ: على الوجهِ الأولِ يردُ أنَّ العطفَ مِن التوابعِ، وهيَ كلُّ ثانٍ بإعرابِ



و(مُحَمَّدٌ) في الأصلِ يقالُ لمَن كثُرَت خِصالُه الحميدةُ، ثمَّ جُعلَ علَماً لأفضلِ الرسلِ؛ لكثرةِ خصالِه الحميدةِ وأخلاقِه المحمودةِ، كما قالَ اللهُ تعالى في حقه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وهوَ خبرٌ لقولِه (والصلوٰةُ) على تقديرِ كونِه مبتدأً، أو[1] متعلقٌ به على تقديرِ كونِه عطفاً على الاسمِ، أو صفةٌ[2] له، فتأمَّل.

مُعرب العوامل

سابقِه من جهةٍ واحدةٍ، وهذا لا يصدقُ عليهِ؛ لعدمِ الإعرابِ في كلا المعطوفينِ، فلا يصحُّ جعلُ جملةِ التصليةِ عطفاً على جملةِ (الحمدُ لله).

---

(١) في الأصل: (أو من متعلق به)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) أي: الظرف صفة للصلاة على تقدير كونها عطفاً على الاسم في (بسم الله الرحمن الرحيم)، وفيه بحث؛ لأن المتعلق المقدر في مثل هذا المقام إما فعل أو اسم منكر في المشهور، فيكون الجار والمجرور جملة فعلية على الأول ومركباً على الثاني، وعلى التقديرين يكون نكرة، فكيف يصح وقوعه صفة للصلاة التي هي معرفة باللام مع أنه ليس من الصفات التي تختص بموصوفها حتى يجوز تخالفهما تعريفاً وتنكيراً؟ والجواب: إن هذا مبني على أن يكون المتعلق المقدر ههنا اسماً معرفاً باللام، والتقدير والصلاة الكائنة على محمد؛ لأن هذا وإن كان مخالفاً للمشهور، لكنه مما جوزه المحققون؛ لكونه أدق من جهة المعنى كما أسلفناه، وقد نص عليه المحقق الشريف في «حواشي المطول»، لكن بعد هذا يتجه عليه أمران: الأول: أنه مخالف لما أشار إليه سابقاً من أن المتعلق المقدر هنا اسم منكر حيث قال: (فالمعنى والصلاة والسلام نازلة على محمد)، إلا أن يقال: إنه تصوير للمعنى على تقدير كون الظرف خبراً والصلاة مبتدأ، والثاني: أنه يستلزم حذف الموصول مع بعض صلته، وهو مما لا يجوزه البصريون، ولعل لهذا كله أمر بالتأمل. «حاشية الخربوتي» ص ٦٧.

ولمَّا كانَت الصلٰوةُ على النبيِّ تابعةً للحمدِ لَه تعالى، ناسبَ أن تكونَ الصلٰوةُ على آلِه تابعةً لصلاتِه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فقالَ:

مُعْرِبُ العَوامِل

قلتُ: نعم نفاهُ الدمامينيُّ في «تحفةِ الغريبِ»، والمولى خُسرَوْ في «المرآةِ» لما ذكرَ، إلا أنَّهما لم يصيبا فيهِ؛ لأنَّ ما ذكرَ مِن التعريفِ ليسَ تعريفًا لمطلقِ التوابعِ، بل لتوابعِ الاسمِ، ولو سلِّمَ فهوَ باعتبارِ الأصلِ الأغلبِ، أو بتعميمِ الإعرابِ الوجوديِّ والعدميِّ كما في «حاشيةِ المرآةِ» للطرسوسيِّ و«حاشيةِ المطولِ» للمولى حسن چلبي، وعلى الثاني أنَّه قالَ السيدُ الشريفُ الجرجانيُّ في «شرحِ المفتاحِ»: وفي عطفِ مفردَي جملةٍ على مفردَي جملةٍ أخرى دقةٌ، فليتأمل، انتهى.

فإن قلتَ: وما هيَ؟

قلتُ: وجهُ الدقةِ هوَ ما يرفعُ الإشكالَ الواردَ على ذلكَ، وهوَ أنَّ حكمَ المعطوفِ حكمُ المعطوفِ عليهِ بالنظرِ إلى ما قبلَه، فإذا كانَ [٦/ ب] المعطوفُ عليهِ خبرَ مبتدأٍ مثلاً، لزمَ كونُ المعطوفِ خبراً عن ذلكَ المبتدأِ بحيثُ يشترطُ في الثاني ما يشترطُ في الأولِ من اشتمالِه على ضميرٍ يعودُ إلى ذلكَ المبتدأِ، وغيرُ ذلكَ من الشروطِ، فكيفَ يصحُّ معَ ذلكَ أن يعطفَ خبرُ مبتدأٍ على خبرِ مبتدأٍ آخر؟

وجوابُه: إنَّ محلَّ الشرطِ إنَّما هوَ حيثُ يتَّحدُ ما قبلَ المعطوفِ عليهِ كما في: زيدٌ يقومُ ويقعدُ، أمَّا إذا تعدَّدَ كما في: زيدٌ يقومُ وعمرٌو يقعدُ، فالشرطُ الاتحادُ في عمومِ الجهةِ لا في خصوصِها، فيعطفُ خبرُ عمرٍو على خبرِ زيدٍ لاتحادِهما باعتبارِ عمومِ الجهةِ، إذ كلٌّ منها خبرٌ في الجملةِ، ولا ينظرُ إلى خصوصيةِ المخبرِ عنه،

(وَآلِهِ)؛ أي: أتباعِه صحابةً، أو [٢٣] غيرَهم، ولذَا تركَ عطفَه، أو لتركِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في تعليمِ كيفيَّةِ الصلٰوةِ عليهِ، حيثُ قالُوا: كيفَ نصلِّي عليكَ يا رسولَ اللهِ؟ فقالَ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ: «قولُوا: اللهمَ صلِّ على محمدٍ وعلى آلِ محمدٍ»[١] الحديثَ، كذا في «شرحِ التأويلاتِ»[٢].

وأصلُ الآلِ: أهلٌ، بدليلِ: أُهيْل[٣]، ذكرَه في «المطولِ»، ....

مُعْرِبُ العَوَامِل

وفائدةُ هذا الشرطِ أنَّ خبرَ عمرٍو مثلاً لا يعطفُ على صفةِ زيدٍ ولا على حالِه، وإنَّما يعطفُ على خبرِه؛ لتحققِ الاشتراكِ في مطلقِ الخبريةِ، ذكرَه في «تحفةِ الغريبِ».

يقولُ جامعُ هذه السطورِ أدخلَه اللهُ تعالى سبحانَه دارَ السرورِ: كانَ هذا العطفُ مشكلاً لي من بضعٍ وعشرِ سنينَ، ثمَّ انفتحَ بالمطالعةِ للكتبِ المعتبرةِ بعونِ اللهِ ربِّ العالمينَ.

(وَ) عاطفةٌ، (آلِهِ) آلِ: مجرورٌ لفظًا عطفٌ على محمدٍ، والضميرُ: مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليه لـ(آلِ).

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٤٧٩٧)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة.

(٢) «شرح كتاب التأويلات» لعلاء الدين المنصور محمد بن أحمد السمرقندي المتوفَّى سنة (٤٥٠هـ)، والتأويلات هو: «تأويلات أهل السنة» للإمام أبي منصور، محمد بن محمد الماتريدي الحنفي المتوفَّى سنة (٣٠٣هـ).

(٣) وجه الاستدلال: أنَّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولم يسمع في تصغير (أهل) إلَّا (أُهيل)، ولو كان أصله غير (أهل) سمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٦٩.

فأبدلَتِ (الهاءُ) (همزةً) لتقاربِ مخرجِهما، ثمَّ: أُبدلَتِ (الهمزةُ) (ألفًا)؛ لأنَّ قلبَ (الهاءِ) ابتداءً (ألفًا) لم يجئ في موضعٍ آخرَ حتى يقاسَ عليه، وأمَّا قلبُها (همزةً) فشائعٌ هذا عندَ البصريينَ.

وأمَّا عندَ الكوفيينَ فأصلُه: (أَوَلٌ)؛ لأنَّ الإنسانَ يَؤول إلى أهلِه، فأُبدلَتِ (الواوُ) (ألفًا) لتحركِها وانفتاحِ ما قبلِها.

عليكَ بالقولِ الأولِ، وإيَّاكَ أن تقولَ بالثاني؛ لأنَّ الحقَّ هوَ الأولُ، كذَا صرحَ به السكاكيُّ.

وقيلَ: آلُ الرجلِ زوجتُه، وفي «الصَّحاحِ»(١): آلُ الرجلِ: أهلُه وعيالُه، وآلُه أيضًا أتباعُه، انتهى، وذكر في «المفرداتِ»(٢): الآلُ: الفقهاءُ العاملونَ، فلا يُقالُ على المقلِّدينَ، انتهى.

وقالَ بعضُهم ومنهُم فخرُ الإسلامِ(٣): آلُ الرسولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَن هوَ على دينِه وملَّتِه في عصرِه وفي سائرِ الأعصارِ، سواءٌ كانَ نسبًا لَه [٢٤]، أو لم يكن،

---

(١) «مختار الصحاح» لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي المتوفَّى سنة (٦٦٦هـ).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفَّى سنة (٥٠٢هـ).

(٣) علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي، فقيه أصولي من أكابر الحنفية، من سكان سمرقند، نسبته إلى بزدة، قلعة بقرب نسف، له تصانيف منها: «المبسوط»، و«كنز الوصول»، توفي سنة (٤٨٢هـ). «الجواهر المضية» ١/ ١٩٩، و«الأعلام» ٤/ ٣٢٨.





ومَن لم يكن على دينِه وملتِه فليسَ مِن آلِه وإن كانَ نسباً لهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فأبو لهبٍ وأبو جهلٍ ليسا مِن آلِه ولا مِن أهلِه، وهذا القولُ أصحُّ، ذكرَه القرطبيُّ[1] في «تفسيرِه».

والحاصلُ: إنَّ الآلَ يطلقُ على اثنَيْ عشرَ معنىً، ومَن أرادَ الاطلاعَ فليرجع إلى «القاموسِ».

فالأَوْلى في الآلِ أن يُضافَ إلى الظاهرِ، واستعمالُه مخصوصٌ بالأشرافِ[2].

فإن قيلَ: كيفَ يختصُّ وقدِ استعملَ في الآيةِ ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]، فلا يتصورُ الشرفُ في الكافرِ؟

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي، من كبار المفسرين، صالح متعبد من أهل قرطبة، من مصنفاته: «الجامع لأحكام القرآن» المشهور بـ«تفسير القرطبي»، و«قمع الحرص بالزهد والقناعة»، توفي سنة (٦٧١هـ). «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب» لابن فرحون ١/ ٣١٧، و«الأعلام» ٥/ ٣٢٢.

(٢) فيه نظر؛ لأن اختصاصه بالأشراف ينافي تصغيره، مع أنه قد جاء مصغراً، وأجيب عنه بأنه يجوز أن يقصد بالتصغير تحقير من له شرف، أو تقليله، على أن الشرف في نفسه لا ينافي التصغير بالإضافة إلى ذوي الأخطار العظيمة، وقيل: إن التصغير يجوز أن يكون للتعظيم، فلا يمنع اختصاصه بالأشراف، وردَّ بأن تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير، كما صرحوا به. ذكره المولى حسن الفناري في حواشيه على «المطول». انظر «حاشية الخربوتي» ص ٧٠.



قلنا: الشرفُ فيهِ باعتبارِ الدنيا لا باعتبارِ الآخرةِ، أو استعمالُه فيهم على سبيلِ الاستهزاءِ، وأيضاً لا يستعملُ في غيرِ العقلاءِ، فلا يقالُ: آلُ الإسلامِ، وآلُ الدارِ، ونحوُه، وإعرابُه ظاهرٌ، فتفطَّن.

ولمَّا توهمَ السامعُ عدمَ الشمولِ بناءً على أنَّ الدعاءَ لبعضِهم، لكن نُسبَ إلى الكلّ تجوّزاً، من قبيلِ ذكرِ الكلّ وإرادةِ البعضِ، دفعَ الوهمَ بالتأكيدِ فقالَ:

(أَجْمَعِينَ)؛ أي: الدعاءُ أتم بأجمعِهم.

معرب العوامل

(أَجْمَعِينَ) يجوزُ فيهِ الجرُّ على التأكيدِ المعنويِّ كما هوَ المشهورُ فيما بينَ الجمهورِ، والنصبُ على الحاليةِ على ما في «المرآةِ»، ورُدَّ الأخيرُ بأنَّه يوهمُ أن لا يكونَ الصلٰوةُ والسلامُ عليهِم متفرقينَ، وبما ذكرَه الرضيُّ والجوهريُّ أنَّ (أجمع) وسائرَ تصاريفِه لا يكونُ إلا تأكيداً تابعاً لما قبلَه، لا يبتدأُ ولا يخبرُ به ولا عنه، ولا يكونُ فاعلاً ولا مفعولاً، وبما ذكرَه الشيخُ مظهرُ الدينِ مِن أنَّه معرفةٌ.

والجوابُ عنِ الأولِ أنَّه يجوزُ [٧/أ] أن يكونَ حالاً في اللفظِ تأكيداً في المعنى كما قالَ البيضاويُّ عندَ الكلامِ على قولِ الكريمِ العلامِ ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨]: إنَّ جميعاً حالٌ في اللفظِ تأكيدٌ في المعنى، كأنَّه قيلَ: اهبطوا أنتم أجمعونَ، وعنِ الثاني أنَّ ما نقلَ عنِ الرضيِّ والجوهريِّ ليسَ بمتفقٍ عليهِ، كيفَ وابنُ درستويهِ جوَّزَ الحاليةَ؛ قالَ في «القاموسِ»: وهوَ الصحيحُ، وكذا جوزَها البيضاويُّ في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣].





فإن قلتَ: إنَّ ذكرَ (أجمعينَ) مستدركٌ لانفهامِه مِن إضافةِ (آل) إلى الضميرِ.

قلتُ: لا نسلمُ استدراكَه؛ لجوازِ كونِ الإضافةِ لغيرِ الاستغراقِ، وهوَ [٢٥] لتعيينِ الإضافةِ للاستغراقِ، فتذكَّر وكُن من الشاكرين.

ولمَّا وقعَ إجماعُ المصنفينَ المؤلفينَ على ذكرِ (بعد) ليفصل الديباجة عن المقصودِ، فقالَ المصنفُ سالكـًا لمسلكِهم:

(**وبَعْدُ**)؛ أي: بعدَ زمنِ الفراغِ مِن البسملةِ، والحمدلةِ، والصلولةِ، فـ(الواوُ) إمَّا ابتدائيةٌ قائمةٌ مقامَ (أمَّا)؛ لأنَّ أصلَه: مهما يكُن مِن شيءٍ بعدُ...إلخ،.........

أقولُ: يشهدُ لقولِ هؤلاءِ الكرامِ ما وقعَ في «الموطأِ» عن سيدِ الأنامِ «وإن صلَّى قعوداً فصلُّوا قعوداً أجمعينَ» حيثُ نصبَ (أجمعينَ) على الحاليةِ، ولا مجالَ للتأكيدِ وإلا لرُفعَ، ورويَ (أجمعونَ) بالواوِ على التأكيدِ، كما ذكرَه السيوطيُّ.

وعنِ الثالثِ: أنَّ تعريفَ (أجمعينَ) لو سلِّمَ فهو مؤولٌ بالنكرةِ؛ أي: مجتمعينَ كما في: مررتُ بهِ وحدَه؛ أي: منفرداً، وجوزَ «القهستاني» كونَه صفةً للآلِ، ولعلَّ مبناهُ على أنَّه معرفةٌ، أو على حملِ إضافةِ الآلِ على العهدِ الذهنيِّ إن مُنعَ التعريف.

(وَ): ابتدائيةٌ محضةٌ، أو معَ العوضيةِ عن (أمَّا) المقدرِ، أو عاطفةٌ، (**بَعْدُ**): مِن الظروفِ الزمانيةِ مبنيٌّ على الضمِّ منصوبٌ محلاً مفعولٌ فيه لـ(أمَّا) المقدرِ لنيابتِها عنِ الفعلِ، أو للواوِ لنيابتِها عن (أمَّا)، أو للشرطِ المقدرِ، أو لـ(اعلم)، والتقديرُ: مهما يكن مِن شيءٍ بعدَ البسملةِ والحمدِ والصلوةِ، فاعلم. أو مهما يكن

فحذفَ يكُن مِن شيءٍ للاختصارِ، ثمَّ حذفَ (مهما) وأُقيمَ (أمَّا) مُقامَه، ثمَّ حذفَ (أمَّا) وأقيمَ (الواو) مُقامَه.

أو عاطفةٌ لـ(بعدُ) معَ ساقته عطفَ القصةَ على القصةِ، وهوَ ظرفٌ من الظروفِ المكانيةِ؛ لأنَّه مِن قبيلِ الجهاتِ الستِّ[1]، ثمَّ استعملَ هنا في الظروفِ الزمانيةِ لكونِه مضافاً إلى الزمانِ كما أشرنا إليهِ في تفسيرِه.

ولهُ ثلاثةُ أحوالٍ؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أن يكونَ مضافاً أو لا.

فإن كانَ مضافاً كقولِهم: بعدَ زيدٍ، فيكونُ معرباً منصوباً على الظرفيةِ إن لم يلِه العاملُ[2]، وإن كانَ يليهِ العاملُ كانَ على ما يقتضيه العاملُ، فيكونُ ظرفاً

معرب العوامل

من شيءٍ فاعلم بعدَ البسملةِ والحمدِ والصلٰوةِ. فحذفَ مهما يكن من شيءٍ رَوماً للاختصارِ، وأقيمَ (أمَّا) مُقامَه كما قامتِ الياءُ مقامَ أدعو، ثم حذفَ كلمةَ (أمَّا)

---

(١) وهذا أحد المذاهب، واختاره المصنف لشهرته، والثاني: أنه من الظروف الزمانية، والثالث: أنه مشترك بينهما كما ذكره أبو البقاء. انظر «حاشية الخربوتي» ص ٧٣.

(٢) الولي بمعنى القرب في «القاموس»، والمراد منه هنا ذكر العامل معه، واللام في (العامل) للعهد الخارجي، والتقدير الذي يقال له الحكمي أيضاً؛ أي: العامل الذي يقتضي خروجه عن الظرفية، فإنه وإن لم يتقدم ذكره لا صريحاً ولا ضمناً، إلا أنه مما يفهم المخاطب من سياق الكلام بقرينة المقام، كالباب في قولك لمن دخل البيت: أغلق الباب. وكذا اللام في قوله: وإن كان يليه العامل، والفاء في قوله: فيكون ظرفاً واسماً، للتفريع على كلتا الشرطيتين؛ لأن الظرفية متفرعة على الشرطية الأولى؛ أعني: قوله: إن لم يله العامل، والاسمية متفرعة على الثانية؛ أعني: قوله: وإن كان يليه. انظر: المصدر السابق ص ٧٤.

واسماً، ولا يلزمُ الظرفيةَ دائماً، وكذا سائرُ الجهاتِ الستِّ [٢٦] فيكونُ:

* مرفوعاً على الفاعليَّةِ، نحوُ: اتسعَ أمامُك.

* ومنصوباً على المفعوليةِ؛ نحوُ: عرفتُ بعدَك.

* ومجروراً؛ نحوُ: جئتُك مِن خلفِك.

وإن لم يكُن مضافاً بل حذفَ المضافُ إليهِ: فإن كانَ منوياً، فهوَ مبنيٌّ على الضمِّ[١]، نحوُ: جئتُك مِن بعدُ، وهنا كذَلِك، وإنَّما بنيَ على الحركةِ معَ أنَّ الأصلَ السّكونُ[٢] فرقاً بينَ البناءِ الأصليِّ والعارضيِّ، وعلى الضمِّ[٣] ....

مُعرب العوامل

لدلالةِ الفاءِ في الجوابِ عليها، فصارَ بعدَ البسملةِ، والحمدِ، [٧/ب] والصلٰوةِ، فاعلم، ثمَّ حذفَ المضافُ إليه للظرفِ، وبنيَ على الضمِّ جبراً، فصارَ: بعدُ فاعلم،

(١) لمناسبته بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه؛ لكونه من الأمور النسبية، ثم إن هذا التفضيل على تقدير كون المضاف إليه محذوفاً مبني على أحد القولين فيه من أنه فرق بين ما أعرب من الظروف المقطوعة عن الإضافة وبين ما بني منها؛ لأن المضاف إليه منسي في الأول ومنوي في الثاني، وقال بعضهم: لا فرق بينهما في المعنى، وأما ما أعرب منها فمبني على أن يعوض التنوين من المضاف إليه. اهـ، وقال الرضي: هو الحق. «موضح التحفة» ص ١٤.

(٢) أي: في البناء.

(٣) مع أن الأصل بعد السكون أن يبنى على الفتح؛ لأن الفتح أخو السكون، جبراً للنقصان الذي حصل من حذف المضاف إليه؛ لأن الضمة قوية تجبر النقصان، بخلاف الفتح، فلو قال: (لأن الضم أقوى) لكان أنسب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٧٥.

معَ أنَّ الفتحَ أخو السكونِ، جبراً للمحذوفِ منهُ، معَ أنَّ الضمةَ أقوى. وإنْ لم يكُن منويّاً بل حذفَ نسياً منسيّاً، كقولِ الشاعرِ:

فسَاغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قَبلاً ... أكادُ أغصُّ بالماءِ الفُراتِ[١]

فهوَ معربٌ على حسبِ العواملِ؛ لعدمِ الاحتياجِ إلى المضافِ إليهِ، بل يكونُ اسماً برأسِه، بخلافِ الأولِ، فإنَّه يحتاجُ إليه، فيكونُ مشابهاً بالحرفِ[٢]، فتفطَّن.



ثم جيءَ بالواوِ فصارَ: وبعدُ فاعلم.

وقيلَ: غُيِّرَ مهما إلى أمَّا بقلبِ الهاءِ همزةً لقربِ مخرجِهما، وبتقديمِ الهمزةِ على الميمِ، ثم أدغمَ، وردَّ بأنَّ تغيرَ الاسمِ إلى الحرفِ لم يوجد في كلامِهم، وهذا الذي ذكرناه إذا قدرَ (أمَّا) في نظمِ الكلامِ، وأما إذا لم يقدر فيهِ، فـ(بعدُ) ظرفٌ لـ(اعلم) فقط بلا كلامٍ، وأمَّا كونُ الظرفِ على كلا الوجهينِ ظرفاً لما يفهمُ من

---

(١) البيت منسوب لعبد الله بن يعرب، وقيل: إنه ليزيد بن الصعق، ويُروى شطره الثاني:

أكاد أغصُّ بالماءِ الحميم

انظر: «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ١/ ٢٠٥.

(٢) من جهة الاحتياج كما بيناه آنفاً، وفيه نظر؛ لأن هذه المشابهة بالحرف موجودة أيضاً عند وجود المضاف إليه؛ أي: إنه محتاج إليه في هذه الصورة أيضاً، فلم أعرب عند وجوده كما بينه، وبني عند حذفه منوياً، والجواب: إن هذه المشابهة والمناسبة بالحرف غير معتبرة عند وجود المضاف إليه؛ لأن الإضافة الداعية للإعراب تقاومها؛ لكونها من خواص الاسم، ولعل لهذا أمر بالتفطن. «حاشية الخربوتي» ص ٧٦.




(فَاعْلَمْ) أي: فأقولُ اعلم، حُذِفَ الجوابُ، وأقيمَ متعلِّقُه مُقامَه، والفاءُ جوابُ (مهما) المحذوفِ، أو نائبِه[1]، أو نائبِ نائبِه[2] على ضعفٍ، أو عاطفةٌ على المقدَّرِ.

مُجرِّب العَوامِل

السياقِ، مثلُ: أقولُ، فغيرُ مناسبٍ هنا؛ لإمكانِ إعمالِ العاملِ اللفظيِّ كما لا يخفى على أُولي النُّهى.

(فَاعْلَمْ): الفاءُ: جوابيةٌ لـ(أمَّا) المقدرةِ، أو المتوهمةِ، أو زائدةٌ جيءَ بها لتنزيلِ العاملِ منزلةَ الجزاءِ والمعمولِ منزلةَ الشرطِ، كما نصَّ عليهِ سيبويهِ في قولِهم: زيدٌ حينَ ما أكرمَك فأكرمه، إن لم تقدر (أمَّا)، وقيلَ: هيَ زائدةٌ جيءَ بها لدفعِ توهمِ إضافةِ (بعدُ) إلى ما بعدَه، وردَّ بأنَّه لا يجوزُ إضافةُ هذا الظرفِ إلى ما بعدَه حتى يؤتى بالفاءِ لدفعِ التوهمِ.

و(اعْلَمْ) أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ عندَ البصريينَ، ومجزومٌ لفظًا بلامٍ مقدرةٍ عندَ الكوفيينَ، وتحتَه ضميرُ (أن) في أنتَ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلٌ لـ(اعلم)، والتاءُ: حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، هذا عندَ البصريينَ بأجمعهِم، وعندَ الفراءِ مِن الكوفيينَ ضميرُ الفاعلِ مجموعُ (أنتَ)، وعندَ الباقي منهم فهوَ التاءُ وحدَه، و(أن) حرفُ عمادٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، فعلى الأخيرينِ يكونُ ضميرُ الفاعلِ مبنيًا على الفتحِ مرفوعًا

---

(١) أي: والفاء جواب نائب مهما.

(٢) وهو الواو؛ لأنه نائب (أما) وهو نائب (مهما) فيكون نائب نائبه. انظر: «حاشية الخرپوتي» ص ٧٦.



و(اعلم): أمرٌ مِن علِمَ بخطابٍ عامٍ، وإنَّما نبَّه بِه أوّلاً إشارةً [٢٧] إلى أنَّ ما بعدَه أهمُّ، أو مقصودٌ دونَ ما قبلِه.

(أَنَّهُ)؛ أي: الشأن، ....

مُعرب العوامل

محلاً فاعلُ (اعلم)، كذا في «شرحِ اللبابِ» ذكرَه الفاضلُ العصامُ، فاحفظه فإنَّ المعربينَ مِن أولي الأفهامِ [٨/أ] عن هذا التفصيلِ ساكتونَ، وعلى قولِ الفراءِ قاصرونَ، بناءً على ما اشتهرَ عندَ ألسنةِ العوامِ، وعلى الغفولِ عن كلامِ المشايخِ الكرامِ. و(اعلم) مع فاعلِه: جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها، جوابيةٌ لأمَّا المقدرةِ، أو الموهومةِ، أو ابتدائيةٌ، أو معطوفةٌ على الجملِ السابقةِ بطريقِ عطفِ القصةِ، وهوَ عطفُ جملةٍ مسوقةٍ لغرضٍ على جملةٍ مسوقةٍ لغرضٍ آخرَ من غيرِ نظرٍ إلى الإخباريةِ والإنشائيةِ بينهَما.

وما قيلَ: إنَّه مخصوصٌ بعطفِ المتعددِ على المتعددِ، فممنوعٌ، نصَّ عليه المولى الشهيرُ بابنِ كمالِ الوزيرِ في «شرحِ المفتاحِ»، هذا، وأمَّا ما قالَه بعضُ شارحي هذا الكتابِ: مِن أنَّ جملةَ (اعلم) مجزومةٌ محلاً جوابُ (أمّا)، خطأٌ فاحشٌ بلا ارتيابٍ؛ لأنَّ (أمّا) وإن كانَ من حروفِ الشرطِ فليسَ بجازمٍ.

(أَنَّهُ): بالفتحِ لوقوعِها معَ جملتِها مفعولاً لـ(اعلم)، ثمَّ أنَّ: حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، هكذا ينبغي للمعربِ أن يقولَ حينَ الإعرابِ كما نصَّ عليهِ ابنُ هشامٍ في «قواعدِ الإعرابِ»، فلا عبرةَ لمنعِ بعضِ أبناءِ الزمانِ، فإنَّه غافلٌ عن هذا البيانِ،





(**لَا بُدَّ**)؛ أي: لا فراقَ حاصلٌ، و(لا) لنفيِ الجنسِ، و(بدَّ) اسمُه، وخبرُه محذوفٌ كما أشرنا آنفًا، (**لِكُلِّ** ....

والضميرُ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ منصوبٌ محلاً اسمُ أنَّ، ويجوزُ أن يقالَ: الهاءُ ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ... إلخ.

(**لَا**): لنفيِ الجنسِ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له.

(**بُدَّ**): مبنيٌّ على الفتحِ منصوبٌ محلاً اسمُ لا.

(**لِكُلِّ**): اللامُ: حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على الكسرِ لا محلَّ لهُ. وكلٍّ: مجرورٌ به لفظاً، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه ضميرٌ هوَ المنتقلُ من متعلقِه المحذوفِ راجعٌ إلى اسمِ لا، وهوَ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه [٨/ ب] جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً خبرُ لا، واسمُه معَ خبرِه جملةٌ اسميةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُ أنَّ، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها صلةٌ لـ(أنَّ)، وهيَ في تأويلِ المفردِ منصوبةٌ محلاً مفعولٌ به قائمةٌ مقامَ المفعولينِ لـ(اعلم) عندَ سيبويهِ، وعندَ الأخفشِ مفعولُه الأولُ، ومفعولُه الثاني محذوفٌ؛ أي: موجوداً.

وما يقالُ: إنَّ اسمَ أنَّ وخبرَه في تأويلِ المفردِ محمولٌ على المسامحةِ؛ لما ذكرَ في «مغني اللبيبِ» مِن أنَّ الجملةَ السادسةَ مِن الجملَ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ الجملةُ الواقعةُ صلةَ لاسم موصولٍ، أو حرف موصولٍ، فالأولُ نحوُ: جاءني الذي قامَ أبوه، والثاني نحوُ: أعجبني أنْ قمتَ، انتهى. وإلَّا فأينَ الجملةُ التي لا محلَّ لها من الإعرابِ.






طَالِبِ مَعْرِفَةِ) بالجرِّ، أو النصبِ، **(الإعْرَابِ)**؛ أي: لكلِّ مَن يريدُ معرفةَ إجراءِ

وما يقالُ في هذا البابِ أنَّ معَ اسمِه وخبرِه في تأويلِ المفردِ، فمسامحةٌ أيضـًا، وإلا لكانَ الشيءُ مؤولاً لنفسِه وهو محالٌ قطعـًا، فاحفظه فإنَّ المعربينَ عن هذا التحقيقِ ساكتونَ، وأكثرُ الناسِ عنهُ غافلونَ، إذا عرفتَ ما قيلَ هنا فاستمع لما يتلى.

اعلم أنَّه يجوزُ أن يقرأَ إنَّه بالكسرِ بجعلِ (اعلم) لمجردِ التنبيهِ كهاءِ التنبيهِ، كما فُهِمَ من بعضِ كلامِ أهلِ اللغةِ، نبَّهَ عليهِ الفاضلُ العصامُ في «حاشيةِ الجامي» قدسَ سرُّه السامي.

واعلم أيضـًا أنَّ ما فعلناه مِن جعلِ (لكلِّ) خبرَ (لا) مذهبُ الأكثرينَ، وعلى مذهبِ البغداديينَ يجوزُ أن يقدرَ لـ(لا) خبرٌ محذوفٌ؛ أي: موجودٌ، ويتعلقُ (لكلِّ) باسمِ (لا) معَ كونِه مبنيـًا على الفتحِ وإن لم يجوِّزه الجمهورُ، وقالَ ابنُ مالكٍ: اسمُ لا منصوبٌ، تُركَ تنوينُه لكونِه مشابهـًا بالمضافِ، وخبرُه محذوفٌ، ولامُ (لكلِّ): متعلقٌ باسمِه بلا مانعٍ [٩/ أ].

واعلم أيضـًا أنَّه يقولُ بعضُ المعربينَ: (ل) حرفُ جرٍ، و(ب) حرفُ جرٍّ، وهوَ خطأٌ؛ لما ذكرَ في «مغني اللبيبِ» مِن أنَّ اللفظَ إذا كانَ على حرفٍ واحدٍ عبرَ عنه باسمِه.

(طَالِبِ): مجرورٌ لفظـًا مضافٌ إليهِ (لكلِّ).

(مَعْرِفَةِ): مجرورةٌ لفظـًا مضاف إليها لـ(طالبِ).

(الإِعْرَابِ): مجرورٌ لفظـًا مضافٌ إليهِ لـ(معرفةِ) ومنصوبٌ تقديراً عندَ



الإعرابِ على الكلمةِ؛ لأنَّ مَن عرفَ الإعرابَ لا يحتاجُ إلى ما سيُذكرُ، أو لكلِّ فردٍ مِن أفرادِ الطالبِ معرفةَ إجراءِ الإعرابِ على الكلمةِ على قاعدةِ النحوِ، (**مِنْ مَعْرِفَةِ** ....

الجمهورِ، ومحلاً عندَ المصنفِ، مفعولٌ به لها، صرحَ به المصنفُ في «الإظهارِ»، ومعَ هذا غفلَ عنه أكثرُ الأخيارِ حتى من تصدَّى لحلِّ مُغلَقاتِ هذا الكتابِ، فلا تعجبوا يا أيُّها الإخوانُ والأحبابُ؛ فإنَّ جبلةَ الإنسانِ على النسيانِ ورفعَ القلمِ معلومٌ في الخطأِ والنسيانِ، ولا يجوزُ أن ينوِّنَ الطالبُ، ويجعلَ المعرفةُ مفعولاً به له عند المصنفِ؛ لعدمِ اعتمادِ الصفةِ على شيءٍ يجبُ اعتمادُها عليهِ، وتقديرُ الموصوفِ لا ينفعُها عندَه كما ذكرَه في «الامتحانِ» خلافاً لابنِ الحاجبِ ومَن تبعَه.

(**مِنْ**): حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(**مَعْرِفَةِ**): مجرورةٌ لفظاً بـ(مِن)، والجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه ضميرُ (هوَ) المنتقلُ مِن متعلقِه المحذوفِ راجعٌ إلى اسمِ (لا)، وهوَ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً خبرٌ بعدَ الخبرِ لـ(لا)، نصَّ عليهِ الشريفُ في «شرحِ المفتاحِ» في أمثالِه، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو - يعني: البدُّ المنفيُّ - كائنٌ مِن معرفةِ، كما في «حاشيةِ المطولِ» للمولى حسن چلبي، ويجوزُ أن يكونَ الجارُّ متعلقاً بـ(لا)؛ لانفهامِ معنى الانتفاءِ منه، أو بلا ينتفي البدُّ المفهومُ مِن السياقِ، أو بالضميرِ المستترِ بالظرفِ المستقرِّ الراجعِ إلى المصدرِ، فإنَّ تعلُّق الجارِّ بالضميرِ الراجعِ إلى المصدرِ، وإن منعَ

مِئَةِ شَيْءٍ) و(مِن) متعلقٌ بـ(لا بدَّ).

فإن قلتَ: إنَّ (بدَّ) مبنيٌ، والمبنيُّ اسمٌ، لا فعلٌ أو شبهُه أو معناه، فكيفَ تتعلقُ به؟

قلتُ: إنَّ مثلَ هذا معربٌ انتُزِعَ تنوينُه تشبيهاً بالمضافِ، وكذا ذكرَه ابنُ مالكٍ[1].

قالَ بعضُ الفضلاءِ: يجبُ صرفُ مثلِه عن ظاهرِه.........................

مُغرب العوامل

الجمهورُ مِن البصريينَ، إلا أنَّ المختارَ قولُ [٩/ ب] الفاسي، والدماميني، وابن السراجِ منهم، وقولُ الكوفيينَ عندَ المتأخرينَ.

ألا يرى تجويزُ المحققينَ ذلكَ في «شروحِ المفتاحِ» رحمَهم الملكُ الفتاحُ، ولا يجوزُ أن يتعلقَ باسم (لا) إلَّا على قولِ ابنِ مالكٍ، أو البغداديينَ.

(مِئَةِ): بالجرِّ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(معرفةِ)، وبالنصبِ محلاً عندَ المصنفِ، وتقديراً عندَ الجمهورِ، مفعولُها، فاحفظ هذا الاختلافَ، وقس عليهِ ما سيأتي من الأمثالِ، فإنَّا سنقتصرُ على قولِ المصنفِ، فإنَّ كثرةَ التكرارِ توجبُ الملالَ.

(شَيْءٍ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(مئةِ).

---

(١) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني أبو عبد الله جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها سنة (٦٧٢هـ)، أشهر كتبه: «الألفية»، و«الكافية الشافية». «طبقات السبكي» ٥/ ٢٨، و«الأعلام» ٦/ ٢٣٣.




بأن يجعلَ الظرفُ مستقراً متعلِّقـاً بمحذوفٍ كما أشرنا إليهِ، وكلُّ مصدرٍ يتعدَّى بحرفٍ من الحروفِ الجارةِ يجوزُ جعلُ هذا الجارِّ معَ مجرورِه خبراً عن ذلكَ المصدرِ؛ لأنَّ فيهِ معنى المصدرِ لتضمنِه ضميرَه، كما في قولِه تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُم﴾ [يوسف: ٩٢]؛ أي: حاصلٌ عليكم، فتأمَّل.

[٢٨] وقالَ بعضُ البغداديينَ: يجوزُ تعلُّق الظرفِ بالمنفيِّ المبنيِّ، وفيهِ نظرٌ على ما لا يخفى[١]، و(معرفةِ) مجرورةٌ لفظاً ومنصوبةٌ محلاً على المفعولية، وهيَ مضافةٌ إلى (مئةِ)، و(شيءٍ) تمييزٌ لـ(مئةِ).

(سِتُّونَ مِنْهَا)؛ أي: كائنةٌ، مِن هذِه المئةِ، ....

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(سِتُّونَ): مرفوعٌ بـ(الواوِ) لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(مِنْهَا): مِن: حرفُ جرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً بـ(من)، والجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وضميرُه المنتقلُ مِن متعلقِه المحذوفِ المستترُ فيهِ هوَ راجعٌ إلى مبتدأٍ، وهوَ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً صفةٌ لـ(ستونَ)، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً مِن المبتدأِ بالتأويلِ على مذهبِ الجمهورِ، أو بلا تأويلِ عندَ ابنِ مالكٍ، وإلَّا لزمَ كونُ المبتدأِ نكرةً محضةً، ولو سلمَ كونُ الحالِ مخصصاً ففيهِ مانعٌ آخرَ؛ وهوَ عدمُ تقدمِ الحالِ على ذي الحالِ النكرةِ، وهو ليسَ

---

(١) لوجوب إعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف، كذا ذكره الرضي. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٨٢.



(تُسَمَّى)؛ أي: ستونَ، (عَامِلاً)؛ أي: مؤثراً لفظيّاً كانَ أو معنوياً، سماعياً كانَ أو قياسياً، فالسماعيُّ تسعةٌ وأربعونَ، والقياسيُّ تسعةٌ، والمعنويُّ اثنانِ كما سيجيءُ إن شاءَ اللهُ تعالى، فالمجموعُ ستونَ، هذا عندَ الجمهورِ، وأمَّا عندَ الشيخِ[1][2] فالعاملُ مئةٌ، تأمَّل.

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

بصحيحٍ على قولٍ صحيحٍ صرحَ بهِ سعدُ الدينِ التفتازانيُّ في «شرحِ التلخيصِ»، ولا من فاعلِ تسمَّى للزومِ المحذورِ الأولِ هنا معَ عدمِ سلاسةِ المعنى.

(تُسَمَّى): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً بالضمةِ بعاملٍ معنويٍّ عندَ الجمهورِ، وبـ(التاءِ) أو بـ(الياءِ) عندَ الكسائيِّ، وتحتَه ضميرُ (هيَ) أو (هوَ) الراجعُ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلٍ لـ(تُسمى)، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ [١٠/أ] مرفوعةٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها استئنافيةٌ، أو مجرورةٌ محلاً صفةٌ لـ(مئةِ) كما ذكرَه بعضُ شارحي هذا الكتابِ، وأمَّا نصبُها على الحاليةِ مِن المئةِ وإن لم يوجد مِن جهةِ القاعدةِ مانعٌ، إلَّا أنَّه بعيدٌ مِن جهةِ المعنى كما لا يخفى على أولي النهى.

(عَامِلاً): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ ثانٍ لـ(تسمى).

---

(١) أي: الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

(٢) قال في «عوامله»: العامل مئة، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية، اللفظية منها تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية، والسماعية أحد وتسعون عاملاً، والقياسية منها سبعة عوامل، والمعنوية منها اثنان، فالجميع مئة عوامل، انتهى. =

و (ستونَ) مبتدأٌ، والظرفُ صفةٌ مخصِّصةٌ لها ليصحَّ الابتداءُ، و(تُسمَّى) بناءٌ للمفعولِ خبرُها، ونائبُه راجعٌ إلى (ستونَ)، و(عاملا) مفعولُه الثاني، وهوَ مِن ملحقاتِ أفعالِ القلوبِ، والجملةُ مجرورةُ المحلِّ صفةٌ لمئةٍ، أو بدلٌ لها.

(**وَثَلَاثُونَ**) عطفٌ على (ستونَ)، (**مِنْهَا**)؛ أي: كائنةٌ مِن هذِه المئةِ، (**تُسَمَّى**) بناءٌ للمفعولِ؛ أي: ثلاثونَ، (**مَعْمُولاً**)؛ أي: متأثراً أصالةً كانَ أو تبعيةً.

مُعرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (**ثَلَاثُونَ**): مرفوعٌ لفظاً بـ(الواوِ) بالعاملِ المعنويِّ مبتدأٌ مخصصٌ بصفةٍ مقدرةٍ؛ أي: منها.

(**تُسَمَّى**): هوَ معَ نائبِ فاعلِه خبرُ المبتدأِ، والجملةُ الاسميةُ لا محلَّ لها، أو مجرورةٌ، أو منصوبةٌ محلاً عطفٌ على الجملةِ السابقةِ، ويجوزُ أن يكونَ (ثلاثونَ) معطوفٌ على (ستونَ)، وجملةُ (تسمى) على جملة (تسمى) السابقُ كما مرَّ تفصيلُه.

(**مَعْمُولاً**): مثلُ (عاملاً).

= فالشيخ نقص وزاد، فأما ما نقص فمجموعه سبعة، خمسة في السماعي واثنان في القياسي، وأما ما زاد فسبعة وأربعون في السماعي، ثمانية وعشرون منها أفعال، أربعة أفعال المدح والذم، وأربعة أفعال المقاربة، وثلاثة عشر أفعال ناقصة، وسبعة أفعال القلوب، وثلاثة عشر منها أسماء، تسعة أسماء الأفعال، وأربعة منها أسماء، أحدها عشرة إذا ركبت مع أحد إلى تسعة، وثانيها كم، وثالثها كذا، ورابعها كأين، وستة منها حروف، خمسة حروف النداء، وواحد الواو لمعنى مع، وسيذكرها الشارح قبيل الباب الثاني، للإشارة إلى هذا التفصيل أمر بالتأمل. «حاشية الخربوتي» ص ٨٢.

فالأصالةُ أربعةُ أضربٍ: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، ومجزومٌ.

أمَّا المرفوعُ [٢٩] فتسعةٌ، والمنصوبُ فثلاثةَ عشرَ، والمجرورُ فاثنان، والمجزومُ فواحدٌ.

فالأصالةُ خمسةٌ وعشرونَ، وأمَّا التبعيَّةُ فخمسةٌ، فالمجموعُ ثلاثونَ كما سيجيءُ؛ وهذَا عندَ الجمهورِ.

قالَ بعضُهم(١): المعمولُ ستةٌ وعشرونَ، فتأمَّل.

(وَعَشَرَةٌ) عطفٌ إمَّا على قريبِها، أو بعيدِها، (مِنْهَا)؛ أي: مِن المئةِ صفةٌ لـ(عشرةٌ)، (تُسَمَّى)؛ أي: العشرةُ...

مُعرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (عَشَرَةٌ): مرفوعةٌ لفظًا بالعاملِ المعنويِّ مبتدأٌ مخصصٌ بصفةٍ مقدرةٍ؛ أي: منها.

(تُسَمَّى): هوَ أيضًا معَ نائبِ فاعلِه خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها، أو مجرورةٌ، أو منصوبةٌ محلاً، عطفٌ على الجملةِ القريبةِ أو على البعيدةِ على الاختلافِ فيما بينَهم.

(١) أراد به شيخ ابن الحاجب على ما صرح به الشارح نفسه عند شرح ختام بحث المعمول حيث قال: فمجموع ما ذكر في هذا المختصر من المعمولات على ما ذكر ثلاثون، وأما على ما ذكره ابن الحاجب منها فستة وعشرون، ونقصوا في المرفوعات اسم باب كان، والمضارع الخالي عن النواصب والجوازم، وفي المنصوبات المضارع المنصوب بإحدى حروف النواصب. انظر: «موضح التحفة» ص ١٥، و«حاشية الخربوتي» ص ٨٣.



(عَمَلاً)؛ يعني: الحاصلَ مِن العملِ، (وإِعْرَابًا) عطفُ تفسيرٍ لـ(عملا) حركةً كانَ، أو حرفًا، أو حذفًا.

أمَّا الحركةُ فثلاثةٌ، وأمَّا الحروفُ فأربعةٌ، وأمَّا الحذفُ فثلاثةٌ، فالمجموعُ عشرةٌ.

وإنّما فسَّرَه بِه إشارةً إلى أنَّ المرادَ مِن العملِ الحاصلُ بالمصدرِ؛ لا المعنى المصدريَّ كمَا فسرنا.

فإن قلتَ: لمَ لا يأتي أولاً بقولِه: (إعرابًا) حتى لا يحتاجَ إلى التفسيرِ به؟

قلنا: إنَّما يحتاجُ إلى التفسيرِ بِه ليوافقَ المُفسَّرُ في الأصلِ الأولينِ إذا كانَ الأمرُ كذلك[1]. (فَأُبَيِّنُ)؛ أي: أذكرُ، أو أُظهِرُ، أو أعرِّفُ ....



(عَمَلاً): مثلُ (معمولاً).

(وَ): عاطفةٌ، (إِعْرَابًا): منصوبٌ لفظًا عطفٌ على (عملا) عطفَ تفسيرٍ.

(فَأُبَيِّنُ): الفاءُ: جوابيةٌ لشرطٍ محذوفٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، و(أبينُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بالعاملِ المعنويِّ عندَ الجمهورِ، أو بالهمزةِ على قولِ

---

(١) المُفسَّرُ على صيغة اسم المفعول، وهو العمل هنا، والمراد من (الأولين) العامل والمعمول؛ أي: ليوافق العمل في الحروف الأصلية - أعني: العين والميم واللام - العامل والمعمول، وأما لو قال: (إعرابًا) في أول الأمر لم يوافقهما فيها، فلذلك احتاج إلى ذكر العمل ثم التفسير بالإعراب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٨٥.





(لَكَ)؛ أي: لنفعِك بخطابٍ عامٍ على خلافِ الظاهرِ، إذ أصلُ الخطابِ أن يكونَ لمعيَّنٍ، وقد يكونُ لغيرِه بغيرِ الأصلِ، كقولِه تعالى: [٣٠] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]؛ أي: تناهَت حالُهم في الظهورِ، و(اللّامُ) للتعليلِ على التفسيرينِ الأولينِ، وصلةٌ على الأخيرِ[١].

مُعرب العوامل

الكسائيّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُ (أبينُ)، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جوابيةٌ، أو مجزومةٌ محلاً جزائيةٌ؛ أي: إذا كانَ الأمرُ كذلكَ، أو إن كانَ الأمرُ كذلكَ فأبينُ، [١٠/ب] كما أشارَ إليه المولى عليٌّ القاري في «شرحِ البردةِ» المسمى بـ«الزبدةِ»، والقصرُ على الأولِ في مقامِ البيانِ لأهلِ العرفانِ من السهوِ، أو من القصورِ كما لا يخفى على أهلِ السطورِ.

(لَكَ): (اللامُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(أبينُ)، والكافُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ فمحلُّه القريبُ مجرورٌ باللامِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ؛ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ [١١/أ] لـ(أبينُ)، أو مفعولٌ له، ويجوزُ كونُ الجارِّ معَ المجرورِ ظرفاً مستقراً منصوبُ المحلِّ على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ لـ(أبينُ) مجازاً؛ أي: أبينُ تبيناً كائناً لكَ، لا كانَ لكَ، وإلَّا يلزمُ كونُ المفعولِ المطلقِ ولو مجازاً جملةً، وهوَ لا يجوزُ فاحفظه حتى بالمرامِ تفوز، لا على أنَّه حالٌ مِن هذِه قدمَ عليها للزومِ الفصلِ بينَ

---

(١) لأنه مما يستعمل باللام، والصلة هنا بمعنى الوصلة؛ لأنها عندهم تطلق بالاشتراك على هذا المعنى وعلى صلة الموصول وعلى الجار الزائد كما سيجيء، فعلى الأوليين يكون المجرور منصوب المحل مفعولاً له لأبين؛ أي: أذكر وأظهر لأجلك، وعلى الثالث يكون مفعولاً به غير صريح له. المصدر السابق ص ٨٦.



(بِإِذْنِ ....

نغرت العوامل

الحالِ وذي الحالِ بقولِه: (بإذنِ اللهِ تعالى)، ولزومِ الالتباسِ أيضاً، وهوَ لا يجوزُ قطعاً على ما صرحَ به الدمامينيُّ في «تحفةِ الغريبِ».

ولا يجوزُ جعلُه أيضاً خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: المبينُ لكَ كما قيلَ به، لما ذكَرَ في «مغني اللبيبِ» مِن أنَّ ارتكابَ الحذفِ لغيرِ مقتضٍ مدخول، معَ أنَّ في هذا الحذفِ التباساً بكونِ (لكَ) متعلقاً بـ(أبينُ)، ولذا صرحَ النحاةُ بامتناعِ حذفِ المبتدأِ، نحو: جاءَني الذي هوَ في الدارِ، وبجوازِه في نحوِ: جاءني الذي هوَ أشدُّ الناسِ، للزومِ الالتباسِ في الأولِ، وعدمِه في الثاني، وما يقالُ: مِن أنَّ (كَ) ضميرٌ مجرورٌ، فقد عرفتَ أنَّه خطأٌ.

(بِإِذْنِ): (الباءُ): حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على الكسرِ لا محلَّ لهُ، ولا تقل: إنَّ (بِ) حرفُ جرٍّ كما قيلَ، فإنَّه خطأٌ لما مرَّ، ومتعلِّقٌ بـ(أبينُ)، والـ(إذنِ): مجرورٌ لفظاً بالباءِ، والمجرورُ منصوبٌ محلاً أو تقديراً مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(أبينُ)، أو الجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌ، وتحتَه ضميرٌ (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ منصوبٌ محلاً حالٌ من فاعلِ (أبينُ)، أو منصوبٌ محلاً مفعولٌ مطلقٌ مجازاً لـ(أبينُ) على تقديرِ كونِه مركباً خاصةً لما مرَّ إن لم يجعل (لكَ) مفعولاً مطلقاً، إذ لا يجوزُ تعددُ المفعولِ المطلقِ النوعيِّ بلا تبعيةٍ على ما في «حاشيةِ القاضي» للمولى الشهابِ.

وقيلَ: أو مرفوعٌ محلاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو ملتبسٌ بإذنِ اللهِ تعالى، وقد عرفتَ ما فيهِ، أو منصوبٌ محلاً حالٌ من (هذه) قدِّمَ عليها، وفيه أنَّ القانونَ أنَّه

اللهِ) الجارُّ متعلقٌ بـ(أبيّنُ)، أو حالٌ مِن ضميرِه؛ أي: حالَ كونِي ملابِساً بإذنِ اللهِ تعالى، أو مستعيناً به، (هَذِهِ ....

مُعرِبُ العوامل

إذا جاءَ شيءٌ واحدٌ صالحٌ لأن يكونَ حالاً من فاعلِ الفعلِ ومفعولِه، فإن قدمَ عليهما أو توسطَ بينهما، يجبُ كونُ الحالِ عن المقدمِ، وإن تأخرَ عنهما، يجبُ كونُه عن المتأخرِ، وههنا توسطَ الحالُ بينَ الفاعلِ والمفعولِ، فيجبُ كونُ الحالِ من الفاعلِ، نصَّ عليه الدمامينيُّ في «تحفةِ الغريبِ»، والفاضلُ العصامُ في «الأطولِ»، والرضيُّ في «شرحِ الكافيةِ».

وأمّا ما قالَه ابنُ هشامٍ في «مغني اللبيبِ» مِن أنَّ ما يحتملُ كونَه حالاً مِن الفاعلِ والمفعولِ، نحوُ: ضربتُ زيداً ضاحكاً، فقد ردَّهُ الدمامينيُّ في «شرحِه» حيثُ قالَ: نصَّ العلماءُ على أنَّ الحالَ إذا تعدَّدتْ وتعددَ صاحبُها لا يجعلُ لغيرِ الأقربِ إلا بدليلٍ تقليلاً للفصلِ، فينبغي أن يكونَ هنا كذلكَ؛ لأنَّ كونَها للأقربِ سالمٌ من الفصلِ، وكونَها للأبعدِ مستلزمٌ لهُ، وقد يفرقُ بأنَّ الفصلَ هنا يسيرٌ فجازَ، وفيه نظرٌ، انتهى.

(اللهِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه للـ(إذنِ) ومرفوعٌ محلاً عندَ المصنفِ، وتقديراً عندَ الجمهورِ، [١١/ب] فاعلٌ له.

(تَعَالَى): إعرابُه سبقَ مفصلاً.

(هَذِهِ): (الهاءُ): حرفُ تنبيهٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وذِهِ: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على الكسرِ، أو على السكونِ منصوبٌ محلاً مفعولٌ به لـ(أبينُ).




(**الثَّلَاثَةَ**)؛ يعني: العاملَ، والمعمولَ، والإعرابَ. واسمُ الإشارةِ مفعولٌ به لـ(أبينُ)، و(الثلاثةَ) صفةٌ له، أو بدلٌ لها.

(**عَلَى طَرِيقِ الْإِيجَازِ**)؛ أي: حالَ كونِ هذِه الثلاثةِ مبنيةً على طريقٍ هوَ الإيجازُ، وهوَ أداءُ المقصودِ بلفظٍ أقلَّ مِن المتعارفِ، وهو قسمانِ:

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(**الثَّلَاثَةَ**): منصوبةٌ لفظاً صفةٌ (هذِهِ) عندَ المحققينَ كما في «الأمالي» لابنِ الحاجبِ، وقيلَ: عطفُ بيانٍ، وقيلَ: بدلٌ على الاختلافِ فيما بينَهم، وأمَّا كونُها مرفوعةً بتقديرِ المبتدأِ، أو منصوبةً بتقديرِ أعني كما هوَ المشهورُ عندَ الألسنةِ، فليسَ بجائزٍ، صرحَ به بعضُ الكَمَلَةِ في «حواشي التسهيلِ»، كما نقلَه الشمنيُّ والدمامينيُّ في «شرحِ مغني اللبيبِ»؛ لأنَّ من خصائصِ اسمِ الإشارةِ أن لا يقطعَ وصفُها بالرفعِ والنصبِ، فاحفظه فإنَّه من الغرائبِ، يظنُّ مَن لم يسمعه أنَّه مِن العجائبِ.

(**عَلَى**): حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ ومتعلقٌ بـ(أبينُ).

(**طَرِيقِ**): مجرورٌ لفظاً بـ(على) منصوبٌ محلاً أو تقديراً، مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(أبينُ)، أو الجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاً على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ لـ(أبينُ) إن لم يجعل ما ذكرَ مفعولاً مطلقاً كما مرَّ، أو حالٌ مِن (هذِه)، وما قيلَ: أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو حالٌ مِن فاعلِ (أبينُ) أو مفعولُه، فقد عرفتَ ما فيه بلا نزاعٍ لديه.

(**الإِيجَازِ**): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(طريقِ) إضافةً لاميةً عندَ المصنفِ وجمهورِ النحاةِ، وبيانيةً عندَ البعضِ، قالَ شهابُ الدينِ: إضافةُ الأعمِّ إلى الأخصِّ



١- إيجازُ قصرٍ: وهوَ ما ليس بحذفٍ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيٰوةٌ يَٰٓأُولِى الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإنَّ معناهُ كثيرٌ، ولفظُه يسيرٌ، وليسَ فيه حذفٌ.

٢- وإيجازُ حذفٍ: وهوَ ما يكونُ فيه حذفٌ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلَ القريةِ، وكقولِه تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]؛ أي: صحيحةٍ ونحوِه، فتذكر.

(**فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ**)؛ أي: الحاصلِ في ثلاثةِ أبوابٍ قسيمةٍ للآخرِ، أو حالَ كونِ هذِه الثلاثةِ مذكورةً في ثلاثةِ أبوابٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها قسيمٌ للآخرِ، [٣١] فيوضعُ لكلِّ واحدٍ بابٌ على حدةٍ.

معرب العوامل

لاميةٌ، وذهبَ شارحُ «الهادي» إلى أنَّها بيانيةٌ، ولذا تراهم يجعلونَ ـ شجرَ الأراكِ ـ مِن إضافةِ اللاميةِ تارةً، ومِن البيانيةِ تارةً أخرى، وهذا مما غفلَ عنه كثيرونَ مِن الناسِ، انتهى.

(**فِي**): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(أبينُ).

(**ثَلَاثَةِ**): مجرورةٌ لفظًا بـ(في) منصوبةٌ محلاً أو تقديراً، [١٢/أ] مفعولٌ فيهِ لهُ، ويجري فيهِ ما ذكرَ في (على طريقٍ) من الاحتمالاتِ، فقس عليهِ إن فهمتَ هؤلاءِ الاحتمالاتِ.

(**أَبْوَابٍ**): مجرورةٌ مضافٌ إليه لـ(ثلاثةِ).






فإن قلت: كيفَ يذكرُ هذِه الثلاثةَ على طريقِ الإيجازِ والكتابُ للمبتدئِ، واللايقُ له الإطنابُ؟

قلنا: إنَّ الإطنابَ يُملُّ للمبتدئِ فيناسبُ الإيجازُ.

(**الْبَابُ الْأَوَّلُ**)؛ أي: اللفظُ الذي وقعَ جزءاً مِن الرسالةِ كائنٌ (**فِي**) بيانِ أحوالِ (**الْعَامِلِ**)؛ أي: في المعاني ومسوقٌ لَهُ، أو في تحصيلِ إدراكاتِه، أو المعنى الذي وقعَ جزءاً منها كائنٌ في العاملِ؛ أي: في اللفظِ كما قالوا: الألفاظُ قوالبُ المعاني، وهوَ طائفةٌ مِن الكتابِ مشتملٌ على مسائلَ كثيرةٍ، غيرُ متعلقِ ما قبلَها لما بعدَها، و(الأولُ) اسمٌ للفردِ السابقِ الغيرِ المسبوقِ.

والعاملُ في اللغةِ: المؤثرُ. وفِي الاصطلاحِ: ما يحصلُ به المعنى المقتضي للإعرابِ[1].

مُعْرَبُ العَوَامِل

(**الْبَابُ**): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(**الْأَوَّلُ**): مرفوعٌ لفظاً صفةُ (البابِ). (**فِي**): حرفُ جرٍّ.

(**الْعَامِلِ**): مجرورٌ لفظاً بـ(في)، والجارُّ معَ المجرورِ: ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه ضمير (هوَ) المنتقلُ من متعلقِه المحذوفِ راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) أي شيء، سواء كان لفظاً أو غيره يحصل بسببه .اهـ. وفيه نظر؛ لأن تعريف العامل بهذا =



و(البابُ): مرفوعٌ بالابتداءِ، و(الأولُ): صفةٌ موضحةٌ له، والظرفُ خبرُه.

(**الْبَابُ الثَّانِي**) الذي وقعَ جزءاً مِن الرسالةِ لفظاً، أو معنًى كائنٌ (**فِي**) بيانِ أحوالِ (**الْمَعْمُولِ**) ومسوقٌ لَه، أو في تحصيلِ إدراكاتِه.

والمعمولُ في اللغةِ: المتأثِّرُ. وفي الاصطلاحِ: ما يوجدُ فيه أثرُ العاملِ لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً. [٣٢] والعددُ[١] إذا كانَ على صيغةِ الفاعلِ يكونُ له معنيانِ؛ باعتبارِ تصييرِه، ....

معرب العوامل

(**الْبَابُ**): مرفوعٌ لفظاً بالعاملِ المعنويِّ مبتدأٌ. (**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً صفةُ البابِ.

(**فِي الْمَعْمُولِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاً خبرُ المبتدأ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

= إنما ينطبق على عامل الاسم، إذ المعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين؛ لأنهم قالوا: إن الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، نعم أعرب المضارع لأجل ذلك التوارد عند الكوفية، إلا أنه غير مختار عندهم، وبعد ذلك ينتقض هذا التعريف أيضاً بالباء في: بحسبك درهم، إذ لم يحصل فيه بسببه معنى مقتضي للإعراب، فالأولى أن يعرَّف بما عرفه به المصنف في «الإظهار»، وهو: ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٩٥.

(١) المراد من العدد هنا قوله: (الثاني).




وباعتبارِ مرتبتِه، فتأمل[1].

(**الْبَابُ الثَّالِثُ**) الذي يكونُ جزءاً مِن الرسالةِ كائنٌ (**فِي**) بيانِ أحوالِ (**الإِعْرَابِ**).

وهوَ في اللغةِ: إزالةُ الفسادِ عنِ الشيءِ، وفي الاصطلاحِ: شيءٌ جاءَ مِن العاملِ يختلفُ به آخرُ المعرَبِ، وإعرابُه ظاهرٌ.

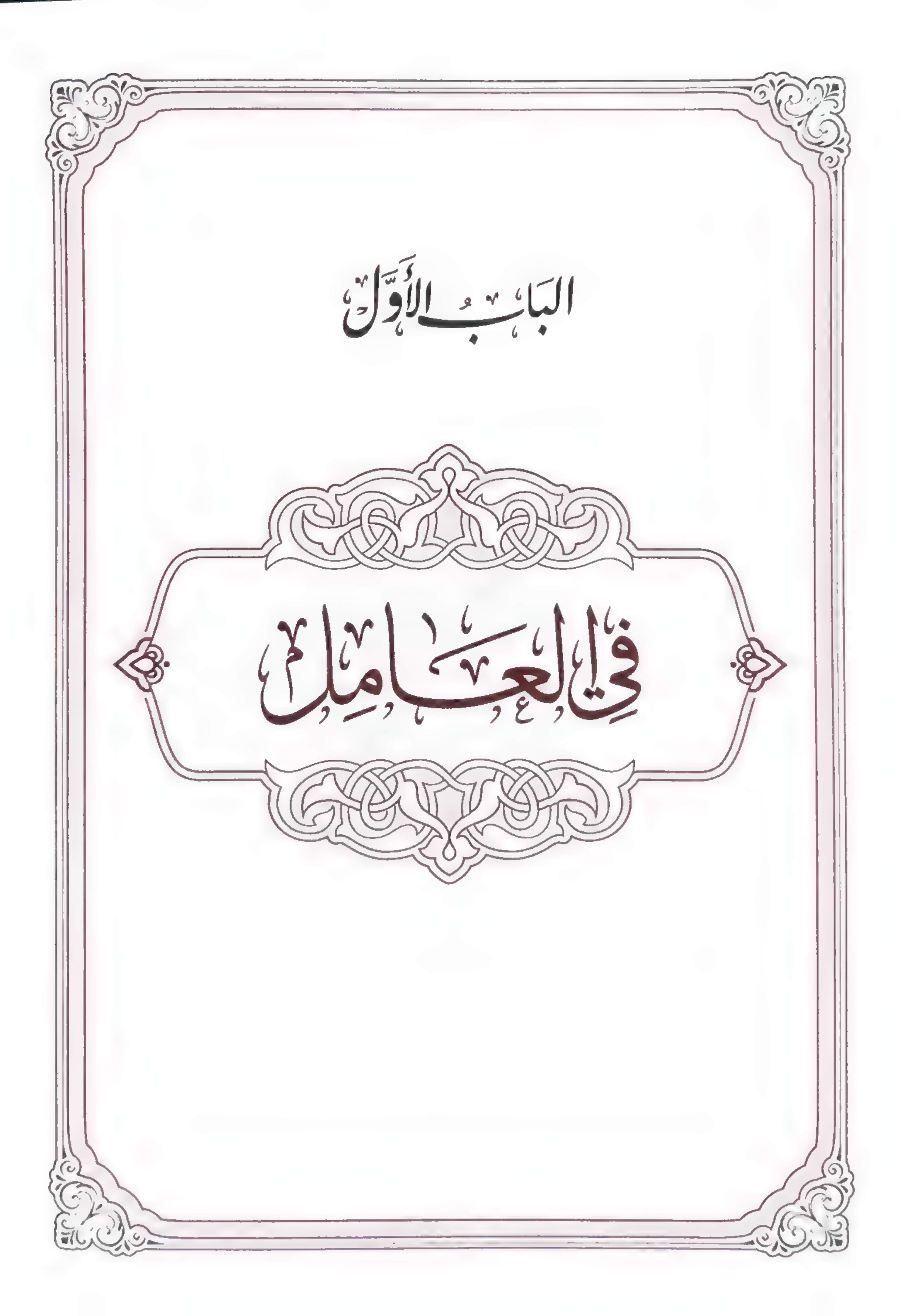
مُعرِبُ العَوَامِل

(**الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الْإِعْرَابِ**): إعرابُه مثلُ ما مرَّ.

** ** **

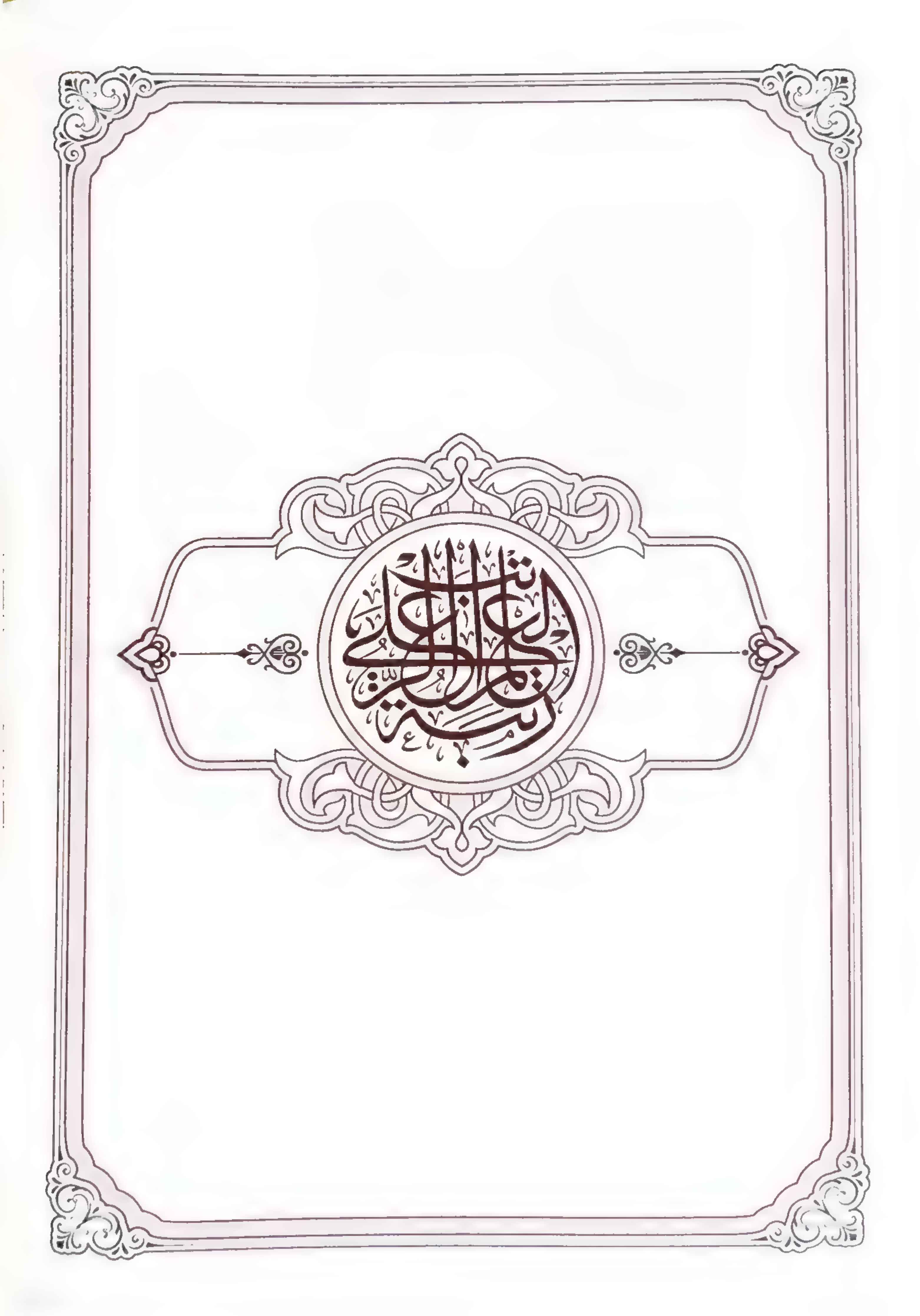
(١) فيكون المعنى على الأول (باعتبار تصييره) ثاني الواحد؛ أي: مصيره بانضمامه إليه اثنين، وعلى الثاني (مرتبته) ثاني الثلاثة؛ أي: الباب الواقع في المرتبة الثانية من الأبواب الثلاثة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٩٦.





البَابُ الأَوَّل

فِي العَامِل



ولمَّا عينَ مقامَ الكلِّ شرعَ في تفصيلِه فقالَ: (**الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي الْعَامِلِ**)، قدَّمَه على أخويهِ لتوقفِ صحةِ أكثرِ تعريفاتِ المعمولِ على بحثِه كما سيجيءُ، أو لشرفِه لكونِه مؤثراً فيهما، أو لكونِه جزءاً من مفهومِهما كما ترى، أو لكونِه أكثرَ منهما، وفيه سؤالٌ مشهورٌ فتفطَّن.

فإن قيلَ: إنَّ هذا المقامَ مقامُ الضميرِ لسبقِ مرجعِه.

أجيبَ: إنَّما أظهرَ موضعَ المضمرِ لدفعِ الاحتمالِ، معَ أنَّ الضميرَ إذا دارَ بينَ البعيدِ والقريبِ، فالأولى أن يرجعَ إلى القريبِ.


مُعرب العوامل

(**الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي الْعَامِلِ**): سبقَ إعرابُه، وفيه احتمالاتٌ ذكرَها بعضُ معربي هذا الكتابِ، **الأولُ**: كونُ (البابُ) خبراً لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: ما سيذكرُ البابُ الأولُ.

والثاني: كونُه مبتدأً وخبرِه محذوفًا، أي: البابُ الأولُ في العاملِ ما سيذكرُ.

والثالثُ: كونُه منصوبًا بالفعلِ المقدرِ؛ أي: اذكر البابَ الأولَ.

فعلى الأولين يكونُ قولُه: (في العاملِ) ظرفًا مستقراً صفةً لـ(البابُ) على رأي مَن جوَّزَ كونَ الظرفِ المستقرِّ صفةً للمعرفةِ بتقديرِ المتعلقِ معرَّفًا باللامِ، واختارَه المصنفُ في «الامتحانِ»، أو حالاً مِن المبتدأِ أو الخبرِ، والعاملُ في الحالِ على رأي الجمهورِ الفعلُ المفهومُ من لامِ التعريفِ، فكأنَّه قيلَ: عرفتَ البابَ الأولَ فيكونُ الحالُ مبينًا [١٢/ب] لهيئةِ المفعولِ معنًى على ما صرحَ به الفاضلُ العصامُ في «حاشيتِه على شرحِ التلخيصِ».

(وَهُوَ) أي: العاملُ في ضمنِ الأفرادِ كائنٌ[1]، ....

مُغْرِبُ العَوَامِلِ

وعندَ البعضِ النسبةُ بينَ المبتدأِ والخبرِ، فيكونُ الحالُ مبيِّنًا لهيئةِ المبتدأِ كما هوَ مذهبُ ابنِ مالكٍ، أو لهيئةِ الخبرِ كما هو رأيُ البعضِ، وقد ذهبَ إليه المولى الجاميُّ في موضعٍ من شرحِه على «الكافيةِ»، وردَّه المصنفُ في «الامتحانِ» بأنَّا لم نرَ مَن ذهبَ إليهِ، والجوابُ عنه: أنَّ عدمَ الرؤيةِ لا يدلُّ على عدمِ الذاهبِ، والمثبتُ مقدَّمٌ على النافي، والحافظُ حجةٌ على مَن لم يحفظ، معَ أنَّ العلامةَ الثانيَ المحققَ التفتازاني أشارَ إلى الاختلافِ في «شرحِ التلخيصِ» حيثُ قال: لا يقعُ الحالُ عن نكرةٍ محضةٍ، ولا عن مبتدأٍ، ولا عن خبرٍ على الأصحِّ، انتهى.

أو خبراً للمبتدأِ المحذوفِ؛ أي: هوَ في العاملِ، أو خبراً بعدَ الخبرِ على الاحتمالِ الأولِ، وعلى الثالثِ فهوَ إمَّا صفةٌ لـ(البابُ الأولُ)، أو حالٌ منه، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ.

(وَ): للابتداءِ أو للعطفِ، (هُوَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ أو على الضمِّ على الاختلافِ بينَ البصريةِ والكوفيةِ كما مرَّ وجهُه مرفوعٌ محلاً مبتدأً.

---

(١) إشارة إلى أن اللام في قول المصنف في العامل ليس لأحد من المعاني الأربعة، بل للجنس من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقـًا؛ أي: من غير تعرض لبيان كميتها كلاً أو بعضـًا، وهذا المعنى مما أثبته المحققون للام وإن كان غير مشهور، فيكون هذا القسم من أقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهني، إلا أن أهل العربية لم يتعرضوا له، بل عدوا معاني لام التعريف أربعة؛ لأنهم أدرجوه في لام الجنس، ولذا مثلوا للام الجنس بقولهم: (الرجل خير من المرأة) مع أنك قد عرفت فيما سبق أن الخيرية لا تعرض =

(عَلَى ضَرْبَيْنِ)؛ أي: على نوعينِ؛ لأنَّ الضربَ والنوعَ والقسمَ من المترادفِ.

مُعرب العوامل

(عَلَى ضَرْبَيْنِ): ظرفٌ مستقرٌ مرفوعٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو عطفٌ على جملةِ (البابُ الأولُ) في العاملِ.

اعلم أنَّه قيلَ: الواوُ هنا للاستئنافِ لا للابتداءِ؛ لأنَّه لم يوجد في كلامِ العربِ: وزيدٌ قائمٌ بالواوِ، والاستئنافُ في عرفِ النحوِ: الكلامُ الذي جاءَ على طريقِ السؤالِ المقدرِ، انتهى. وفيه نظرٌ.

أمَّا أولاً: فلأن معنى (واوِ) الابتداءِ عندَ النحاةِ ليسَ وقوعَه أولَ الكلامِ مِن غيرِ أن يتقدمَ عليهِ شيءٌ، وإنَّما معناهُ وقوعُه أولَ كلامٍ بعدَ تقدمِ جملةٍ مفيدةٍ مِن غيرِ ارتباطِه [١٣/أ] لها لفظًا كما صرحَ الفاضلُ الروميُّ في «شرحِ القصيدةِ الخمريةِ».

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّه لا فرقَ بين واوِ الابتداءِ وبينَ الاستئنافِ في عرفِ النحاةِ كما يظهرُ من كلامِ بعضِ أهلِ اللغةِ، والمفسرينَ، وابنِ هشامٍ في «مغني اللبيبِ».

= لمفهوم الرجل من حيث هو هو، بل من حيث تحققه في ضمن الأفراد، وليس المراد أن كل رجل خير من كل امرأة؛ لأنه ظاهر الفساد، ولا أن بعضاً غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء، إذا لا فائدة يعتد بها فيه، بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه في ضمن الأفراد خير من جنس المرأة من حيث تحققها في ضمن الأفراد أيضاً، ولا يصح غيره من المعاني، وإذا عرفت هذا فقد علمت أنه لا ورود للاعتراض الذي يذكره فيما بعد بقوله: (فإن قلت: إن الأصل) اهـ. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٩٨ - ٩٩.





فإن قلتَ: إنَّ الأصلَ بينهم أنَّ الضميرَ عينُ مرجعِه، فكيفَ يرجعُ [٣٣] قولُه (هوَ) إلى العاملِ، إذِ المرادُ بالعاملِ مفهومٌ لكونِه خبراً، ومِن (هوَ)[1] أفرادٌ لكونِه موردَ القسمةِ على ما تقررَ في موضعِه. قلنا: إنَّما يرجعُ باعتبارِ الاستخدامِ، أو باعتبارِ وجودِ مفهومِه في ضمنِ الأفرادِ[2].

(لَفْظِيٌّ)؛ أي: منسوبٌ إلى اللفظِ، وهو ما يكونُ للسانِ فيهِ حظٌّ.

وأمَّا ثالثًا: فلأنَّ ما ذكرَه مِن معنى الاستئنافِ ليسَ معنى الاستئنافِ النحويِّ، بل معنى الاستئنافِ المعانيِّ، والاستئنافُ عندَ النحاةِ: الكلامُ الذي وقعَ في الابتداءِ، سواءٌ كانَ جوابًا لسؤالٍ مقدرٍ أو لا، بخلافِ استئنافِ أهلِ المعاني؛ فإنَّه لا بدَّ أن يكونَ جوابًا للسؤالِ المقدرِ، صرحَ به في «مغني اللبيبِ».

(لَفْظِيٌّ): مرفوعٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الأولُ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها استئنافيةٌ.

---

(١) أي: والمراد من لفظ (هو).

(٢) يوهم أن المراد من العامل مجرد المفهوم، وأن الضمير يرجع إليه باعتبار وجوده في ضمن الأفراد مجازاً من قبيل ذكر المطلق وإرادة المقيد، والفرق بين هذا الاعتبار وبين اعتبار الاستخدام، أن المراد من الضمير على اعتبار الاستخدام أفراد العامل مع قطع النظر عن المفهوم، وعلى هذا الاعتبار مفهوم العامل باعتبار وجوده في ضمن الأفراد وقد عرفت أن المراد من العامل هناك ليس مجرد المفهوم بأن يكون اللام للجنس والحقيقة مع قطع النظر عن الأفراد، بل المفهوم باعتبار وجوده في ضمن الأفراد على ما هو من معاني لام التعريف أيضًا، فلا حاجة إلى اعتبار الاستخدام أو التجوز في رجوع الضمير إليه، فاغتنم هذا. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٩٩ - ١٠٠.



(وَمَعْنَوِيٌّ)؛ أي: منسوبٌ إلى المعنى، وهو ما لا يكونُ للسانِ فيه حظٌّ.

واعلم أنَّ المرادَ بالمنسوبِ الخاصُّ، والمنسوبِ إليه العامُّ، كما في الجنِّيِّ والإنسيِّ، فلا يلزمُ انتسابُ الشيءِ إلى نفسِه.

(فَاللَّفْظِيُّ) اللامُ للعهدِ، وإنَّما عرِّفَ باللامِ لكونِه عيناً للأولِ، ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (مَعْنَوِيٌّ): مرفوعٌ لفظاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثاني، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على الجملةِ السابقةِ، وقد عرفتَ جوازَ عطفِ الثاني المحذوفِ على الأولِ المحذوفِ، وعطفِ معنوي على لفظي فيما سبق، فتذكر، أو اللفظيُّ مرفوعٌ لفظاً خبرٌ بعدَ الخبرِ للمبتدأِ، أو بدلٌ مِن الخبرِ، والمعنويُّ معطوفٌ عليه بناءً على أنَّ الياءَ فيهما للنسبِ على ما صرحَ بِهِ الشمنيُّ في «شرحِ مغني اللبيبِ»، أو اللفظيُّ مرفوعٌ لفظاً مع ساقتِه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ بتقديرِ الموصولِ في كلٍّ منهما؛ أي: هما شيءٌ لفظيٌّ وشيءٌ معنويٌّ، والعطفُ ليسَ إلا صورياً؛ لأنَّه ليسَ لتشريكِ المعطوفِ عليه في النسبةِ، بل المجموع من حيث المجموع منسوب.

والمجموع يستحق إعراباً واحداً إلا أنَّه أعربَ كلَّ جزءٍ دفعاً للتحكمِ، كذا في «شرحِ العصام»، أو مجرورٌ لفظاً معَ ساقتِه عطفُ بيانٍ لضربينِ، أو بدلٌ منه على البدلِ التفصيليِّ بناءً على أنَّ الياءَ [١٣/ب] فيهما للمصدريةِ، على ما صرحَ به أيضاً المولى المزبورُ في كتابِه المذكورِ، وأمَّا نصبُهما وإن لم يساعده رسمُ الخطِّ فعلى المفعولِ به لأعني المقدرِ؛ أي: أعني بهما لفظياً ومعنوياً.

(فَاللَّفْظِيُّ): الفاءُ للتفصيلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ واللفظيُّ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

وهو مبتدأٌ وخبرُه قوله: (عَلَى قِسْمَيْنِ) قسمُ الشيءِ ما يكونُ مندرجًا تحتَه، وأخصَّ منه. والتقسيمُ ضمُّ قيودٍ متباينةٍ أو متخالفةٍ إلى المقسمِ ليحصلَ بانضمامِ كلِّ قيدٍ قسمٌ.

وهوَ على قسمينِ: تقسيمُ الكليِّ إلى جزئياتِه، وتقسيمُ الكلِّ إلى أجزائِه.

فالأولُ كقولِك: الكلمةُ إمَّا اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ.

والثاني كقولِك: السَّنكجبينُ إمَّا عسَلٌ، أو شُونِيزٌ[1]، أو خَلٌّ.

والفرقُ بينهما أنَّه إن كانَ المقسمُ محمولاً لكلِّ قسمٍ مِن أقسامِه وصحَّ المعنى فهوَ تقسيمُ الكليِّ [٣٤] إلى جزئياتِه، وإلَّا فهوَ تقسيمُ الكلِّ إلى أجزائِه، أو اقتضى وجودُ المقسمِ باجتماعِ جميعِ الأقسامِ فالكلُّ، وإلَّا فهوَ الكليُّ.

وهوَ إمَّا عقليٌّ، أو استقرائيٌّ.

إعراب العوامل

(عَلَى قِسْمَيْنِ): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاً خبرُ المبتدأ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

---

(١) الشُّينيز، بالكسر وبالهمز، أهمله الجوهري وذكره ابن الأعرابي، وقال أبو حنيفة: بغير همز، وهو الذي يسميه الفرس: الشونيز، بالضم، وحكي فتحها كما في «التوشيح» للجلال السيوطي، ويقال أيضاً: الشونوز، بالضم، والشهنيز، بالكسر، وهذه عن أبي الدقيش، كلُّ ذلك: الحبة السوداء المعروفة، أو فارسي الأصل، وهو الصحيح، كما قاله الدينوري. انظر: «تاج العروس» ١٥/ ١٨١.

الأولُ: ما لا يجوِّزُ العقلُ فيه قسماً آخرَ، ويكونُ ذكرُ الأقسامِ بالترديدِ بينَ النفيِ والإثباتِ، كقولِك: المعلومُ إمَّا موجودٌ أو لا.

والثانِي: ما يجوزُ العقلُ فيه قسماً آخرَ، لكن ذكرَ فيه ما عُلمَ بالاستقراءِ، كقولِك: العُنصُرُ إمَّا أرضٌ، أو ماءٌ، أو هواءٌ، أو نارٌ، فتدبَّر فتحَ اللهُ عليكَ.

(**سَمَاعِيٌّ**)؛ أي: منسوبٌ إلى السماعِ، (**وَقِيَاسِيٌّ**)؛ أي: منسوبٌ إلى القياسِ.

مُعرب العوامل

(**سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ**): مثلُ إعرابِ (لفظيٌّ ومعنويٌّ).

** ** **

[العاملُ اللفظيُّ السماعيُّ]

(**فَالسَّمَاعِيُّ**) وهو في الاصطلاحِ: ما يتوقفُ إعمالُه بخصوصِه على السماعِ، كقولِهم: الباءُ يجرُّ اسماً واحداً فلا يتجاوزُ غيرَه، وكذا غيرُها مِن السماعيةِ، بخلافِ القياسيِّ، إذ هوَ ما لا يتوقفُ إعمالُه بخصوصِه على السماعِ، كقولِهم: الفعلُ اللازمُ يرفعُ الفاعلَ ولا ينصبُ المفعولَ إلَّا بواسطةٍ، وقس عليهِ غيرَه مِن القياسياتِ.

(**تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ**) أفراداً بحسبِ الاستقراءِ، (**وَأَنْوَاعُهُ**)؛ أي: أنواعُ السماعيِّ، (**خَمْسَةٌ**) بحسبِ الاستقراءِ؛ لأنَّ النوعَ [٣٥] الأولَ عشرونَ، والثانيَ ثمانيةٌ، والثالثَ اثنانِ، والرابعَ أربعةٌ، والخامسَ خمسةَ عشرَ، فالمجموعُ تسعةٌ وأربعونَ كما سيجيءُ.

مُعرب العوامل

(**فَالسَّمَاعِيُّ**): الفاءُ للتفصيلِ، والسماعيُّ: مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(**تِسْعَةٌ**): مرفوعةٌ لفظًا. (**وَ**): عاطفةٌ، (**أَرْبَعُونَ**): مرفوعٌ لفظًا بالواوِ عطفٌ على (تسعةٌ)، والمجموعُ خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(**وَ**): ابتدائيةٌ أو عاطفةٌ، (**أَنْوَاعُهُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ للأنواعِ.

(**خَمْسَةٌ**): مرفوعةٌ لفظًا خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو عطفٌ على جملةِ (فالسماعيُّ تسعةٌ وأربعونَ).

[حروفُ الجرِّ]

(**النَّوْعُ الْأَوَّلُ**) الذي وقعَ قطعةً مِن الأنواعِ الخمسةِ، (**حُرُوفٌ**) بصيغةِ الكثرةِ (**تَجُرُّ**)[1]؛ أي: الحروفُ؛ أي: لا تعملُ إلَّا بعملِ الجرِّ، صفةٌ احترازيةٌ للحروفِ.

فإن قلتَ: إنَّ قولَه: (حروفٌ) جمعٌ، وقولُه: (تجرُّ) مفردٌ، فكيفَ يصحُّ أن يكونَ صفةً؟

مُعرب العوامل

(**النَّوْعُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأ.

(**الْأَوَّلُ**): مرفوعٌ لفظاً صفةُ (النوعُ).

(**حُرُوفٌ**): مرفوعةٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها استئنافيةٌ.

(**تَجُرُّ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ أو بالتاءِ، وتحتَه ضميرُ (هيَ) راجعٌ إلى الحروفِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً صفةُ الحروفِ، أو لا محلَّ لها استئنافيةٌ، وما قيلَ مِن أنَّها مرفوعةُ المحلِّ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هيَ تجرُّ، فضعيفٌ كما مرَّ وجهُه.

---

(١) إشارة إلى أن فائدة النعت هنا تخصيص النكارة الموصوف كما في (رجل عالم)، والحصر مبني على ما قيل في مثل (شر أهر ذا ناب) إذا كان التنوين للتعظيم؛ أي: شر عظيم أهر ذا ناب، من أن التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها؛ ولهذا كان معنى المثال المذكور: ما أهر ذا ناب إلا شر عظيم. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٠٤.





قلنا: إذا أُسندَت الصفةُ[1] بضميرِ الجمعِ يجوزُ لها أن تكونَ مفرداً للاختصارِ، وجمعاً للمطابقةِ، وإذا أسندَت إلى ضميرِ الجمعِ كانَت في حكمِ الفعلِ في جوازِ الأمرينِ؛ أي: الإفرادُ والجمعُ، كما أنَّ الفعلَ كذلكَ نحوُ: النساءُ جاءَت، أو جئْنَ.

(**اسْمًا وَاحِداً**)؛ أي: لا حرفًا، ولا فعلاً، ولا اسمينِ، بل تجرُّ اسمًا واحداً بحسبِ السماعِ مِن العربِ، وهو مفعولٌ به الصريحُ لـ(تجرّ)، و(واحداً) صفةٌ لَه، وإنَّما تعملُ الجرَّ ليناسبَ عملُها اللفظيُّ عملَها المعنويَّ في الأصليِّ، وللحملِ عليه في غيرِه، (**فَقَطْ**)؛ أي: إذا جررتَ الاسمَ بهذِه الحروفِ فانتهِ عَن رفعِ [٣٦] الاسمِ ونصبِه بها، وعَن جرِّ الفعلِ والحرفِ.

(**اسْمًا**): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بِهِ لـ(تجرُّ).

(**وَاحِداً**): منصوبٌ لفظًا صفةٌ للاسمِ.

(**فَقَطْ**): الفاءُ جوابيةٌ لشرطٍ محذوفٍ، أو زائدةٌ لازمةٌ، أو عاطفةٌ، الأولُ: قولُ الجمهورُ، والثاني: [١٤/أ] قولُ ابنِ هشامٍ، والثالثُ: قولُ ابنِ سِيدةَ،

---

(١) يعني: أن تجر هنا صفة أسندت إلى ضمير الجمع وهو الحروف، فيجوز أن يكون مفرداً بتأويل الحروف بالجماعة، أو جمعًا على ما تقتضيه المطابقة؛ لأنَّ من المقرر عندهم أن الصفة إذا أسندت... اهـ. ولا يخفى عليك أنه ينبغي تخصيص الجمع بغير الجمع المذكر السالم؛ لأن الصفة لو أسندت إلى ضميره لا يجوز أن تكون إلا جمعًا مذكراً، كما أن الفعل يجب كونه جمعًا مذكراً إذا أسند إلى ضميره. المصدر السابق: ص ١٠٤.






واختارَه المولى الشهيرُ بابنِ كمالِ الوزيرِ، والدمامينيُّ في «شرح مغني اللبيب»، فاحفظه إن كنتَ العاقلَ اللبيبَ.

وقط: اسمٌ مِن أسماءِ الأفعالِ بمعنى: يكتفي، مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ على القولِ المختارِ، وتحتَه ضميرٌ (هوَ) راجعٌ إلى الاسمِ الواحدِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعله، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مجزومةٌ محلاً، أو لا محلَّ لها جوابيةٌ لشرطٍ مقدرٍ؛ أي: إن كانَ الأمرُ كذلكَ أو إذا كانَ الأمرُ... إلخ، أو لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو مرفوعةٌ محلاً، أو لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (تجرُّ) على الاختلافِ فيما بينَ النحاةِ، جعلَ اللهُ سبحانَه سعيَهم سببَ النجاةِ، وأمَّا على غيرِ القولِ المختارِ فهوَ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً مبتدأً، وفاعلُه المستترُ سادٌّ مسدَّ الخبرِ، أو منصوبٌ محلاً مفعولٌ مطلقٌ ليكفي المقدرِ، والجملةُ الفعليةُ على هذا كالقولِ الأولِ في الوجوهِ الثلاثةِ.

أو قط: اسمٌ بمعنى حسبُ، مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ ومبتدؤه محذوفٌ؛ أي: فحسبُها الاسمُ الواحدُ، أو الاسمُ الواحدُ حسبُها، والجملةُ الاسميةُ على هذا التقديرِ كما سبقَ في الوجوهِ الثلاثةِ، وقد صرحَ ابنُ هشامٍ في «مغني اللبيبِ» أنَّ تخالفَ الجملتين في الفعليةِ والاسميةِ لا يمنعُ التعاطفَ.

أو قط: اسمُ فعلٍ بمعنى انتهِ، كما ذكرَه سعدُ الدينِ وتبعَه عصامُ الدينِ، وإن لم يرتضِ نورُ الدينِ في «شرحِ المسالكِ»، مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، وتحتَه ضميرُ (أن) في أنتَ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، والتاءُ: حرف دالٌّ على

(**تُسَمَّى**)؛ أي: هذه الحروفُ (**حُرُوفَ الْجَرِّ**) فإنَّ هذِه الحروفَ تجرُّ معنى متعلَّقِها[1] إلى مدخولِها، أو لأنَّ أثرَها فيما يليها الجرُّ، (**وَحُرُوفَ الْإِضَافَةِ**) فإنَّها توصلُ معنى متعلَّقِها إلى مدخولِها، أو لوجودِها في مفهومِها.

مُعرب العوامل

تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، أو ضميرُ أنتَ، أو التاءُ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه على الاختلافِ الذي ذكرَ في (اعلم)، أو مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ وفاعلُه سادٌّ مسدَّ الخبرِ، [١٤/ب] أو منصوبٌ محلاً مفعولٌ مطلقٌ لـ(انته) المقدر، والجملةُ الفعليةُ على هذا جوابُ شرطٍ محذوفٍ أو استئنافيةٌ، ولا يحسنُ العطفُ هنا كما لا يخفى على أهلِ النهى.

(**تُسَمَّى**): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هي) راجعٌ إلى (الحروف) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ الفاعلِ له، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً صفةٌ بعدَ صفةٍ لـ(حروفُ)، أو منصوبة محلاً حالٌ مِن فاعلِ (تجر)، أو لا محلَّ لها استئنافيةٌ.

(**حُرُوفَ**): منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ ثانٍ لـ(تسمى).

(**الْجَرِّ**): مشغولةٌ بإعرابِ الحكايةِ على ما اختارَه المصنفُ، أو مضافٌ إليه للحروفِ على ما اختارَه بعضُهم، وقس عليهِ أمثالَه.

(**وَ**): عاطفةٌ، (**حُرُوفَ**): منصوبةٌ لفظًا عطفٌ على الحروفِ.

(**الْإِضَافَةِ**): مشغولةٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للحروفِ.

---

(١) الذي هو الفعل أو شبهه أو معناه.




وهو: ما وضعَ لإفضاءِ الفعلِ، أو معناهُ إلى الاسمِ[1]، أو المؤوَّل بِه، فتدبَّر فتحَ اللهُ عليكَ.

(وَهِيَ)؛ أي: حروفٌ تجرُّ اسماً واحداً، (عِشْرُونَ) عاملاً بالاستقراءِ، وقيلَ: سبعةَ عشرَ[2].

(الْأَوَّلُ) مِن هذِه الحروفِ ....

معرب العوامل

(وَ): للابتداءِ أو العطفِ، (هِيَ): ضميرٌ بارزٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ عندَ البصريينَ، وعلى الكسرِ عندَ الكوفيينَ، والياءُ: للإشباعِ عندَهم مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(عِشْرُونَ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها استئنافيةٌ، أو معطوفةٌ على جملةِ (النوعُ الأولُ... اهـ).

وفي الشرحِ: أو اعتراضيةٌ، وردَّ بأنَّ وقوعَ الاعتراضِ في آخرِ الكلامِ قولٌ ضعيفٌ كما صرحَ به المولى حسن چلبي في «حاشيةِ المطولِ»، فلا ينبغي حملُ قولِ المصنفِ عليهِ، وفيه أنَّ المصنفَ ممن أجازَه، فلا ضررَ في الحملِ.

(الْأَوَّلُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

---

(١) كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وغير ذلك. انظر: «الفوائد الضيائية» ص ٣٨٦.

(٢) ينسب هذا القول لابن الحاجب، حيث لم يذكر منها لولا، وكي، ولعل. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٠٧.



(الْبَاءُ) ذكرَها باسمِها لوجودِه، وهوَ يُذكَّرُ باعتبارِ لفظِه، ويؤنثُ باعتبارِ الحرفيةِ وتأويلِ الكلمةِ، وكذَا باقي الحروفِ، قدَّمَه على الغيرِ لبساطتِه، ولكثرةِ استعمالِه، وعدمِ خروجِه عَن كونِه حرفَ الجرِّ، ولذا يكسرُ دائماً ليطابقَ عملَه بخلافِ اللامِ، وإن كانَ بسيطاً لكونِه للابتداءِ، والأمرِ، والتأكيدِ.

❁ وللباءِ معانٍ:

الأولُ منها للإلصاقِ[1]: وهوَ إمَّا حقيقيٌّ كقولكَ: أمسكتُ الحبلَ بيديَّ، أو مجازيٌّ كقولكَ: مررتُ بزيدٍ.

والثانِي منها للاستعانةِ[2]: نحوُ: [٣٧] كتبتُ بالقلمِ؛ أي: استعنتُ في الكتابةِ بالقلمِ، وقد عبَّرَ بعضُهم عنها بالسببيةِ لكراهتِهم في الاستعمالِ في الأفعالِ المنسوبةِ إلى اللهِ.

تعريب العوامل

(الْبَاءُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) أي: لإفادة لصوق أمر إلى مجروره، وهذا المعنى هو الأصل والغالب فيه، حتى قيل بأنه معنى لا يفارقها، ولذا اقتصر سيبويه عليه. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٠٧.

(٢) أي: استعانة الفاعل في صدور الفعل منه بمجروره، وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل، ولذا كرهوا استعمالها في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ لإيهامها احتياجه تعالى آلة في أفعاله مع أنه باطل، ولإشعارها بعدم التعظيم في مثل: بسم الله الرحمن الرحيم، فردوها إلى الباء السببية، وعبروا بها عنها كما أشار إليه بقوله: (وقد عبر بعضهم عنها بالسببية اهـ)، لكن الحق أن الاستعانة معنى غير السببية كما في «المغني». المصدر السابق ص ١٠٨.





والثالثُ منها للمصاحبةِ: نحوُ: اشتريتُ الفرسَ بسرجِه؛ أي: معَ سرجِه، والفرقُ بينَها وبينَ الإلصاقِ أنَّ الإلصاقَ يستلزمُ المصاحبةَ مِن غيرِ عكسٍ[1].

والرابعُ منها للمقابلةِ[2]: نحوُ: بعتُ هذا بذاكَ.

والخامسُ للتعديةِ[3]: نحوُ: ذهبتُ بزيدٍ؛ أي: صيَّرتُه ذاهباً.

والسادسُ للظرفيةِ: نحوُ: صليتُ بالمسجدِ؛ أي: في المسجد.

والسابعُ للزيادةِ: وهوَ إمَّا قياسٌ أو سماعٌ.

فالقياسُ: في الخبرِ في الاستفهامِ بـ(هل)، لا مطلقاً، نحوُ: هل زيدٌ بقائمٍ؟ أي: قائمٌ.

وفي النفيِ بـ(ليسَ) نحوُ: ليسَ زيدٌ بقائمٍ، وبـ(ما) نحوُ: ما زيدٌ بقائمٍ.

والسماعُ: في غيرِه سواءٌ كانَ خبراً مِن غيرِهما، نحوُ: حسبُك بزيدٍ؛ أي:

---

(١) يعني: كلما تحقق الإلصاق تحققت المصاحبة وليس العكس، فمثلًا إذا قلت: اشتريتُ الفرس بسرجه، لا يلزم أن يكون السرج ملصقاً به حال الشراء، وكذا إذا قلت: خرج زيد بعشيرته، لا يلزم أن تكون العشيرة حال الخروج ملتصقة به، إذ معناه مصاحبة القبيلة واشتراكها مع زيد في الخروج. انظر: «موضح التحفة» ص ١٨.

(٢) أي: لإفادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر، وقد يعبر عنها بباء التعويض. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٠٨.

(٣) أي: جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمينه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى: ذهب زيد، صدور الذهاب عنه، ومعنى: ذهبت بزيد، صيرورته ذاهباً، كما ذكره المولى جامي قدس سره وأشار إليه. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٠٨.







حسبُك زيدٌ، أو لا، نحوُ: كفى باللهِ شهيداً، وبحسبِك درهمٌ، وألقى بيدِه؛ أي: كفى اللهُ، وحسبُك درهمٌ، وألقى يدَه، فالزائدُ للفصاحةِ، أو لتحسينِ اللفظِ، بحسبِ اقتضاءِ المقامِ.

والثامنُ للتفديةِ: نحوُ: بأبِي وأمِّي؛ أي: فداكَ أبي وأمي.[٣٨] وهذه المعاني مشهورةٌ(١).

والتاسعُ للبدلِ: نحوُ: أخذتُ بهذا الثوبِ بُرّاً.

والعاشرُ للتجريدِ: نحوُ: لقيتُ بزيدٍ؛ أي: مجرَّداً.

والحادي عشرَ للتعليلِ(٢): كقولِه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].

والثانِي عشرَ بمعنى (عَن): كقولِه تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَآءُ بِالْغَمَامِ﴾ [الفرقان: ٢٥].

والثالثَ عشرَ بمعنى (على): كقولِه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ....

---

(١) عدّ معنى التفدية من المعاني المشهورة، وهو الحق، وإن لم يذكرها صاحب «المغني». المصدر السابق ص ١٠٩.

(٢) كذا عبر صاحب «التسهيل»، وأما صاحب «المغني» فقد عبر بالسببية.



وجعلَ الأخفشُ(١): مررتُ بِه، منه(٢).

والرابعَ عشرَ بمعنى (مِن) التبعيضيَّةِ: نحو: شربتُ بماءِ النهرِ؛ أي: بعضَه، فاعرف سهلَ اللهُ عليكَ.

(نَحْوُ: ....

مُعرِبُ العوامِلِ

(نَحْوُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو نحو، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو اعتراضيةٌ، أو منصوبٌ لفظًا مفعولٌ به لأعني المقدر، وجملتُه أيضًا ابتدائيةٌ، أو اعتراضيةٌ [١٥/ أ]، أو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ مقدرٍ؛ أي: أمثِّلُها نحو، وجملتُه كذلك ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ، وهذه الوجوهُ الثلاثةُ سائغةٌ وفيما بينَ المحصلينَ شائعةٌ.

---

(١) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن الأخفش، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتبًا، منها: «تفسير معاني القرآن»، و«الاشتقاق». انظر: «وفيات الأعيان» ١/ ٢٠٨، و«الأعلام» ٣/ ١٠٢.

(٢) واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧]، فلا يكون الباء فيه عنده للإلصاق المجازي، بل للاستعلاء، ورد بأنه كما أن جعل الباء فيه للإلصاق ليس حقيقيًا، كذلك جعلها للاستعلاء فيه، ضرورة أن المراد لم يكن فوق زيد، فقد استوى التقديران في المجاز مع أن الإتيان بالباء في صلة هذا الفعل أكثر من الإتيان بعلى، وأن التجوز فيما ذكره من وجهين: استعمال الباء بمعنى على، واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي، وما ذكره جماعة فليس فيه إلا تجوز واحد، وهو استعمال الباء للإلصاق فيما لا تقتضي إلى نفس المجرور. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١١٠.

آمَنْتُ بِالله)؛ أي: صدَّقتُ بوجودِه، وبما جاءَ مِن عندِه، ....

وقيلَ: (نحوُ): مبتدأٌ مضافٌ إلى ما بعدَه، وخبرُه محذوفٌ؛ أي: مثالُ الباءِ، ورُدَّ بأنَّه يلزمُ التكرارُ في أداةِ التشبيهِ، والجوابُ عنهُ: أمَّا أولاً فلأنَّه لا مانعَ مِن التكرارِ، بل هوَ إشارةٌ إلى كثرةِ الأمثلةِ كما صرحَ بِهِ المولى الشهيرُ بابنِ كمالِ الوزير، وأمَّا ثانياً: فلأنَّا نجعلُ نحو: آمنت...إلخ، من الكنايةِ عن المضافِ إليهِ كما في: مثلكَ لا يبخلُ، فلا تكرارَ حينئذٍ، خذ هذا وكُن من الشاكرينَ، فإنَّ بعضَ الناظرينَ كانوا من القاصرينَ.

وقيلَ: (نحوُ): منصوبٌ على إسقاطِ الجارِّ؛ أي: في نحوِ، وردَّه الدمامينيُّ في «تحفةِ الغريبِ» بأنَّ إسقاطَ الجارِّ ليسَ بمقيسٍ في مثلِ هذا الموضعِ.

(آمَنْتُ بِاللهِ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عندَ المصنفِ، ومحلاً عندَ ابنِ الحاجبِ، وقس عليه أمثالَه مضافٌ إليه لنحو، ثمَّ إنَّه وأمثالَه مِن قبيلِ ذكرِ الكلِّ وإرادةِ الجزءِ، فلا يردُ أنَّ جملةَ (آمنتُ باللهِ تعالى) ليسَ مثالَ الباءِ، وإذا أريدَ معناهُ:

فـ(آمن): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(تُو): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ، أو الضميرُ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ثمَّ إنَّ التعبيرَ عن فاعلِ (آمن) بـ(تو) باسمِه الخاصِّ وبالضميرِ باسمِه العامِّ، وإن أردت تحقيقَ هذا فاستمع لما عليكَ يُتلى؛ قال في «مغني اللبيب»: اعلم أنَّ اللفظَ المعبرَ عنه إذا كانَ حرفاً واحداً عبرَ عنه باسمِه الخاصِّ بهِ أو المشتركِ؛ فيقالُ




(وَبِهِ)؛ أي: أقسمُ باللهِ، (لَأُبْعَثَنَّ)؛ أي: لأحيينَّ بعدَ الموتِ والنفخةِ الثانيةِ، وأحشرَنَّ في المحشرِ، مثَّلَ بمثالينِ إشارةً لدخولِه ظاهراً وضميراً، أو لكونِه قسماً وغيرَه.

مُعرب العوامل

في المتصلِ بالفعلِ مِن نحوِ: ضربتَ، التاءُ: فاعلٌ، أو الضميرُ فاعلٌ، [١٥/ب] ولا يقالُ: (تَ) فاعلٌ كما بلغني عن بعضِ المعلمينَ؛ إذ لا يكونُ اسمٌ هكذا، وقالَ: في «شرحِه تحفةِ الغريبِ» قد صرحَ النحاةُ أنَّ الحرفَ الواحدَ المتحركَ إذا سميَ به ولم يكن بعضَ كلمةٍ كـ(قِ)، فإنَّه يكملُ بتضعيفِ مجانسِ حركتِه؛ فتقولُ في التسميةِ بتاءِ المتكلمِ (تُو)، وفي التسميةِ بتاءِ المخاطبِ (تاء) بالألفِ الممدودةِ على قلبِ ألفِ الثانيةِ همزةً؛ كما في حمراء، وفي التسميةِ بتاءِ المخاطبةِ (تِي) انتهى، فاحفظه ولا تغفل عَن أمثالِه فإنَّه مما لم يذكر في أكثرِ الكتبِ، و(الباءُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(آمن)، ولفظةُ الجلالةِ مجرورةٌ بهِ لفظاً، والمجرورُ منصوبٌ محلاً عندَ المصنفِ وتقديراً عندَ جمهورِ النحاةِ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(آمنتُ)، و(تعالى) قد مرَّ إعرابُه.

(وَ): عاطفةٌ، (بِهِ لَأُبْعَثَنَّ) مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً أو محلاً عطفٌ على لفظِ (آمنتُ باللهِ تعالى)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(الباءُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(أقسمُ) المقدرِ، والضميرُ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الكسرِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بالباءِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(أقسمُ) المقدرِ، وهوَ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.






(وَالثَّانِي) منها (مِنْ) ذكرَه على سبيلِ الحكايةِ؛ لأنَّه ليسَ لها اسمٌ خاصٌّ يعبرُ بِه عنه، قدَّمه على (إلى) ليناسبَ معناهُ في الابتداءِ بالأولِ في الجملةِ، ولها أيضاً معانٍ:

الأولُ للابتداءِ: وهو إمَّا مِن مكانٍ؛ نحوُ: سرتُ [٣٩] مِن البصرةِ إلى الكوفةِ، أو من زمانٍ؛ نحوُ: صمتُ مِن يومِ الجمعةِ(١).

وعلامةُ (مِن) الابتداء صحةُ إيرادِ (إلى)، أو ما يفيدُ فائدتَها في مقابلتِها؛

مُعرب العوامل

و(اللامُ): جوابٌ للقسمِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(أبعثَنَّ): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً بعاملٍ معنويٍّ عندَ الجمهورِ، وقيلَ: معربٌ إعرابُه تقديريٌّ على ما في «تحفة الغريب» للدمامينيِّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ الفاعلِ لهُ، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جوابيةٌ.

و(النونُ): حرفٌ جيءَ بِهِ لتأكيدِ الفعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ [١٦/أ].

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِي): مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(مِنْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو محلاً خبره، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (الأوَّلُ الباءُ).

---

(١) هذا اختيار المذهب الكوفيين من أن (مِن) الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة؛ لأنه الظاهر الكثير الاستعمال، وقال البصريون: إنها للابتداء في غير الزمان. المصدر السابق ص ١١٢.



نحوُ: سرتُ مِن البصرةِ إلى الكوفةِ، ونحوُ: أعوذُ باللهِ مِن الشيطانِ الرجيمِ؛ لأنَّ معنى أعوذُ به: التجئُ إليهِ، ويعرفُ (مِن) الابتدائيةُ بوضعِ لفظِ الابتداءِ في موضعِها؛ أي: ابتداءُ سيرِي البصرةُ؛ أي: مِن البصرةِ، تأمَّل[1].

والثانِي منها للتبيينِ: كقولِه تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتُه صحةُ وضعِ الموصولِ في موضعِه، فإنَّك لو قلتَ: فاجتنبُوا الرجسَ الذي هوَ الأوثانُ، استقامَ المعنى.

والثالثُ منها للتبعيضِ: نحوُ: شربتُ مِن النهرِ؛ أي: بعضَ النهرِ.

والرابعُ منها للظرفيةِ: كقولِه تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]؛ أي: في يومِ الجمعةِ.

---

(١) فيه بحث من وجوه: أما أولاً: فلأنه بعد ما جعل علامتها صحة إيراد (إلى) أو ما يفيد فائدتها في مقابلتها، لا حاجة إلى هذا مع كونه غير صحيح في نفسه، إذ لا يصح وضع لفظ الابتداء في كل موضع وقع فيه (من) الابتدائية، فهو ظاهر لمن له أدنى مسكة، وأما ثانياً: فلأنَّه لو سلم ذلك، فلا نسلم أن المثال المذكور - أعني: (سرت من البصرة إلى الكوفة) - إذا وضع فيه لفظ الابتداء موضع (من) يكون المعنى: ابتداء سيري البصرة، كيف وإن الظاهر من كلامه أن يوضع لفظ الابتداء موضعه من غير تبديل ولا تغيير، فإذا وضع موضعه في المثال المذكور من غير تبديل بل يكون هكذا: سرت ابتداء البصرة إلى الكوفة، ومن البيِّن أن لا معنى له، وأما ثالثاً: فلأنه لو تنزل عن هذا المقام أيضاً فصحة قوله: ابتداء سيري البصرة، ممنوعة؛ لأن حمل البصرة التي هي المجرور المبتدأ منه على الابتداء مما لا يشك العاقل في فساده، ولذا احتاج إلى التفسير بقوله: (أي: من البصرة)، وبالجملة فكلامه هنا مضطرب كل الاضطراب، ولذا أمر بالتأمل. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١١٢ - ١١٣.





والخامسُ منها للزائدةِ في غيرِ الموجبِ[1]: نحوُ: ما جاءَني مِن أحدٍ؛ أي: ما جاءَني أحدٌ، خلافاً للكوفيينَ والأخفشِ، فإنَّهم يجوزونَ بزيادتِها في الموجَبِ، واستدلُّوا بقولِه: وقد كانَ مِن مطرٍ، وأجيبَ عنه أنَّه متأولٌ، تأمَّل[2].

ويعرفُ صحتُها بأنَّه لو سقطَت لم يخلَّ المعنى الأصليَّ كما أشرنا إليهِ.

[٤٠] وهذه المعانِي مشهورةٌ بينَهم.

والسادسُ مِن معاني مِن غيرِ المشهورةِ للبدلِ: كقولِه تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أي: بدلَ الآخرةِ.

والسابعُ منها للتعليلِ: كقولِه تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]؛ أي: لأجلِ خطيئاتِهم أغرقُوا.

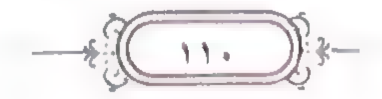
والثامنُ منها للتجريدِ[3]: نحوُ: لقيتُ مِن زيدٍ أسداً؛ أي: ....

---

(١) وقد يعبر عنها بتوكيد العموم أيضاً، اعلم أن زيادة من عند البصريين مشروطة بأمرين: أحدهما: أن يسبقها نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١١٣.

(٢) ذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: قد كان من مطر. وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معًا، فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة. انظر: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» ٢/ ٧١.

(٣) وهو أن تنزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة، كذا ذكره المصنف في الامتحان. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١١٤.



لقيتُ زيداً هوَ أسدٌ، كأنَّه جردَ مِن الصفاتِ غيرِ الأسديةِ، قالَ الزمخشريُّ: إنَّ (مِن) التجريديَّةَ بيانيةٌ، وقالَ بعضُهم: ابتدائيةٌ.

والتاسعُ منها بمعنى (على): كقولِه تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

والعاشرُ منها بمعنى القسمِ: نحوُ: مِن ربِّي ما فعلتُه.

والحاديَ عشرَ بمعنى (إلى): نحوُ: قربَ مِنه؛ أي: إليه.

والثانيَ عشرَ للفصلِ: كقولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

والثالثَ عشرَ بمعنى (الباءِ): كقولِه تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، فتذكَّر فتحَ اللهُ عليكَ[1].

(**نَحْوُ**: ....

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): إعرابُه معلومٌ.

---

(١) وهناك معان أخرى تركها لاختلافهم فيها، منها: بمعنى (عند) كقوله تعالى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، وبمعنى (عن)؛ أي: المجاوزة؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. وبمعنى: (ربما)، وذلك إذا اتصل بـ(ما) كقوله:

وإنا لما نضرب الكبش ضربة * على رأسه تلقى اللسان من الفم

وتكون: للاستغراق في النفي، وبمعنى: (مذ). انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١١٥.




تُبْتُ)؛ أي: رجعتُ، **(مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ)**؛ أي: مِن كلِّ فردٍ مِن أفرادِ الذنوبِ، وهوَ ما خالفَ لرضاءِ اللهِ تعالى.

(وَالثَّالِثُ) من الحروفِ الجارةِ لفظُ **(إِلَى)** قدَّمَه على (عَن) ليناسبَ معناهُ إلى معنى (مِن)، [٤١] أو لكثرةِ استعمالِه عنه، ولها معانٍ:

أحدُها: لانتهاءِ الغايةِ غالبـاً إمَّا في مكانٍ، نحوُ: سرتُ إلى الكوفةِ، .....

مُغْرِبُ العَوَامِلِ

(تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً أو محلاً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أريدَ معناه.

فـ(تبْ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(تو): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(مِن): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(تبتُ)، و(كلِّ): مجرورٌ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(تبتُ).

و(ذنبٍ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(كلِّ).

(وَ): عاطفةٌ، **(الثَّالِثُ)**: مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(إِلَى): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو محلاً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها، عطفٌ على الجملةِ القريبةِ أو على البعيدةِ، وقس عليها ما يجيءُ من المعطوفاتِ.



أو في زمانٍ؛ نحوُ: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] بلا خلافٍ.

قيلَ: إنَّ للنحويينَ في (إلى) أربعةُ مذاهبَ:

الأولُ: يدخلُ ما بعدَها فيمَا قبلَها حقيقةً لا مجازاً[١]، **والثاني**: عكسُ هذا الحكمِ، **والثالثُ**: مشتركٌ بينهما، **والرابعُ**: يدخلُ إنْ كانَ ما بعدَها مِن جنسِ ما قبلَها، وإلَّا فلا، فتأمَّل.

والثانِي من معاني (إلى) بمعنى (مع): كقولِه تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]؛ أي: مع قوتِكم. وهذان[٢] المعنيان مشهوران.

والثالثُ بمعنى (في): ذكره الهواديُّ[٣]؛ كقولِه تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]؛ أي: في يومِ القيامةِ.

---

(١) إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها، نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، أو خروجه، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] عمل بها، وإلا فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردد. انظر: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام، ص ١٠٤.

(٢) في الأصل: (هذا)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٣) قصد صاحب كتاب «الهوادي» وهو شرح لكتاب «المسالك» وكلاهما لحمزة بن طورغود الآيديني الرومي، المعروف بكوجك الصغير، نور الدين: أديب بالعربية، كان مدرساً في (جورلو) بتركيا، وتوفي بها سنة (٩٧٩هـ). له كتب عربية، منها. «المسالك»، و«الهوادي». انظر: «الأعلام» ٢/ ٢٧٧.





والرابعُ بمعنى (اللامِ): كقولِه تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، كما يجئُ (اللام) بمعناها، كقولِه تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

والخامسُ بمعنى (عندَ): كقولِ الراعي: سارت إليَّ الغواني[1]؛ أي: عندي.

وقيلَ: يجئُ للتبيينِ، كقولِه تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، **(نَحْوُ: تُبْتُ إِلَى اللهِ تَعَالَى)**؛ أي: رجعتُ إليه.

مجرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ.

(تُبْتُ إِلَى اللهِ تَعَالَى) مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(تبْ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(تو): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(إلى): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(تبتُ)، ولفظةُ الجلالةِ مجرورةٌ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(تبتُ)، وتعالى مرَّ إعرابُه.

---

(١) لعله جزء من بيت لم نقف عليه، ولا على من أنشده.



(وَالرَّابِعُ) مِن حروفِ الجرِّ [٤٢] (عَنْ) قدَّمه على (على) لتناسبِه بـ(مِن) إذ يستعملُ أحدُهما مقامَ الآخرِ، والفرقُ بينهما أنَّك إذا قلتَ: خرجتُ مِن البلدِ، تريدُ الرجوعَ إليه، وإذا قلتَ: عنِ البلدِ، لم تردِ الرجوعَ إليه. ولها معانٍ:

أحدُها للبُعدِ: ولم يذكرِ البصريونَ لها معنى سواه، ذكره الدَّمَّاميني(1) في «شرح التسهيل».

والثاني للمجاوزةِ: وذلك إمَّا بزوالِ الشيءِ الأولِ عنِ الثاني ووصولِه إلى الثالثِ، نحوُ: رميتُ السهمَ عنِ القوسِ إلى الصيدِ، أو بالوصولِ وحدَه، نحوُ: أخذتُ عنهُ العلمَ، أو بالزوالِ وحدَه، نحوُ: أدَّيتُ عنهُ الدينَ، كذا ذكرَهُ الفاضلُ الجاميُّ(2)، ....

مغرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(عَنْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبره، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(1) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين، المعروف بابن الدماميني، عالم بالشريعة وفنون الأدب، ولد في الإسكندرية، وانتقل إلى الهند فمات بها سنة (٨٢٧هـ). من كتبه: «تحفة الغريب»، و«شرح تسهيل الفوائد». انظر: «شذرات الذهب» ٧/ ١٨١، و«الأعلام» ٦/ ٥٧.

(2) عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين: مفسر، فاضل. ولد في جام من بلاد ما وراء النهر، تفقه وصحب مشايخ الصوفية، توفي في هراة سنة (٨٩٨هـ). من كتبه: «تفسير القرآن»، و«الفوائد الضيائية». انظر: «شذرات الذهب» ٧/ ٣٦٠، و«الأعلام» ٣/ ٢٩٦.

وهذانِ(۱) المعنيانِ مشهورانِ.

والثالثُ مِن المعاني لـ(عن) البدلُ: كقولِه تعالى: ﴿لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

والرابعُ منها للتعليلِ: كقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ أي: لموعدةٍ.

والخامسُ بمعنى (بعدَ): كقولِه تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أي: طبقاً بعدَ طبقٍ.

والسادسُ بمعنى (في): كقولِك: لا تدخل عَن دارِك إلَّا بإذني؛ أي: في دارِك.

(نَحْوُ: كُفِفْتُ) على صيغةِ المفعولِ؛ أي: منعتُ، (عَنِ الْحَرَامِ)؛ أي: المعاصي.

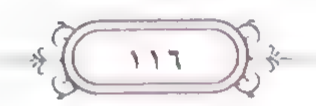
مُعربُ العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ. (كُفِفْتُ عَنِ الْحَرَامِ) مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(كففتُ): فعلٌ ماضٍ مجهولٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، [١٦/ب] و(تُ): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِه، وهوَ معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) في الأصل: (هذا)، والصواب ما أثبت في المتن.






(**وَالْخَامِسُ**) مِن حروفِ [٤٣] الجرِّ لفظُ (**عَلَى**)، ذكرَ هذِه الحروفَ الأربعةَ على سبيلِ الحكايةِ لعدمِ وجودِ أسمائِها خاصَّةً، قدَّمَه على (اللامِ) لتناسبِها لما قبلها في أوَّلِها، أو في كونِهما اسمينِ كما سيجيءُ، ولها معانٍ:

الأولُ للاستعلاءِ: حقيقةً، نحوُ: زيدٌ على السطحِ، أو مجازاً، نحوُ: عليهِ دينٌ، وهوَ المشهورُ.

والثانِي للمصاحبةِ: كقولِه تعالى: ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ**﴾ [إبراهيم: ٣٩]؛ أي: معَ الكبرِ.

والثالثُ للتعليلِ: كقولِه تعالى: ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ**﴾ [البقرة: ١٨٥].

والرابعُ للظَّرفيةِ: كقولِه تعالى: ﴿**وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ**﴾ [البقرة: ١٠٢].

مُعْرِبُ العوامل

و(عن): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(كففتُ)، و(الحرامِ): مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ له.

(وَ): عاطفةٌ، (**الْخَامِسُ**): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(عَلَى): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.






والخامسُ بمعنى (عَن): كقولِه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٦].

والسادسُ بمعنى (الباءِ): كقولِه تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

والسابعُ للزيادةِ: كقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ»[1].

وقد يكونانِ اسمينِ[2]، يعلمُ ذلك بدخولِ (مِن) عليهما، نحوُ:

مِـــن عَـــن يمينـــي ....[3]

أي: مِن جانبِ يميني. و:

مِـــن عـليــه..................[4]

---

(١) حديث صحيح أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٦٥٠) وزاد فيه: «فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، وليكفر...».

(٢) أي: (عن) و(على).

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة وهو بتمامه:

ولَقَـــد أَرَانِـــي للرِّمَـــاح دَرِيئَـــةً * مِـــن عَـــن يَمِينِـــي تَـــارةً وأمَـــامي

انظر: «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» لأبي عبيد البكري الأندلسي، ص ١٥٥.

(٤) البيت لمزاحم بن حارث، وهو بتمامه:

غَدتْ مِن عليه بعدَ ما تَمَّ ظِمؤُها * تصلُّ وعَن قَيضٍ بِزيزاءِ مجهَلِ

انظر: «الإبل» للأصمعي، ص ٩٨.







أي: ومِن فوقِه.

(نَحْوُ: يَجِبُ)؛ أي: يلزمُ عقيبَ المعصيةِ (التَّوْبَةُ) [٤٤]؛ أي: الندامةُ ممَّا فعلَه، والرجوعُ عنه إليهِ تعالى، (عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ)؛ أي: على كلِّ فردٍ مِن أفرادِ المعاصي.

(وَالسَّادِسُ) من حروفِ الجرِّ (اللامُ) ذكرَها باسمِها لوجودِه، قدمَها على (في) لبساطتها[1]، ولها معانٍ:

تعريب العوامل

(نَحْوُ): معلوم، (تَجِبُ التَّوْبَةُ عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريد معناهُ:

فـ(تجبُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ.

و(التوبةُ): مرفوعةٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(على): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(تجب)، و(كلِّ): مجرورٌ به لفظًا، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ له، و(مذنبٍ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه لـ(كلِّ).

(وَ): عاطفةٌ، (السَّادِسُ): مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(اللامُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) في الأصل: (بساطتها)، والصواب ما أثبت في المتن.



أحدُها للتمليكِ معَ التخصيصِ: نحوُ: المالُ لزيدٍ.

والثاني للاستحقاقِ: نحوُ: الجلُّ للفرسِ.

والثالثُ للتعليلِ: إمَّا ذهناً، نحوُ: ضربتُ زيداً للتأديبِ، أو خارجاً، نحوُ: خرجتُ لمخافتِكَ.

والرابعُ بمعنى (عن) إذا استعملَ معَ القولِ، كقولِه تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العنكبوت: ١٢]؛ أي: عنِ الذينَ، وقالَ القاضي: أي لأجلِ الذينَ، فلا يكونُ بمعنى (عن)، فافهم(١).

والخامسُ للصِّلةِ: كقولِه تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]؛ أي: ردفَكُم. وهذِه المعاني مشهورةٌ.

والسادسُ للعاقبةِ: كقولِه تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، ويسميهِ بعضُهم لامَ الصَّيرورةِ.

والسابعُ بمعنى (عندَ): كقولِه تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ أي: عندَ يومِ القيامةِ.

---

(١) لعلَّ وجهه أن الأولى ما ذكره القاضي؛ لما صرحوا من أن اللام التي بمعنى (عن) هي اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول متعلق به، والظاهر في الآية أنه ليس كذلك؛ لأن الذين آمنوا ليسوا بغائبين عن الذين كفروا وقت قولهم لهم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ٤٧]. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٢٢.

والثامنُ بمعنى (في): نحوُ: صمتُ ليومِ الجمعةِ؛ أي: فيه.

والتاسعُ بمعنى (إلى): كقولِه تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣].

[٤٥] والعاشرُ بمعنى (بعدَ): كقولِه تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ أي: بعدَ دلوكِ الشمسِ.

والحادي عشرَ بمعنى (معَ): كقولِهم: كُن لي، ولا تكُن عليَّ.

والثانِيَ عشرَ بمعنى (واو) القسمِ: نحوُ: لله لا يؤخَّرُ الأجلُ.

والثالثَ عشرَ بمعنى (الباء): كقولِه تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [البينة: ٥]؛ أي: بأن يعبدُوا اللهَ.

والرابعَ عشرَ بمعنى (الفاء): كقولِه تعالى: ﴿ءَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]؛ أي: فسوفَ أخرجُ، فميِّزْها واخترْ أعزَّها[1].

(نَحْوُ: أَنَا) بالتخفيفِ، (عُبَيْدٌ) بضمِّ العينِ، وفتحِ الباءِ، وسكونِ الياءِ على صيغةِ التصغيرِ؛ هضماً لنفسِه ولزيادةِ ورَعِه، أو (أَنَّا) بالتشديدِ (عَبِيدٌ) بفتحِ العينِ، وكسرِ الباءِ جمعُ عبدٍ، وكذلِكَ في بعضِ النسخِ، ....

تعريب العوامل

(نَحْوُ): معلوم، (إِنَّا عَبِيدٌ)..........................

(١) في الأصل: (واحتر أعزيا)، والصواب ما أثبت في المتن.





وفي بعضِها (أنَا) بالتخفيفِ، (أعبدُ) على صيغةِ المتكلمِ وحدِه.

(لله تَعَالَى)؛ أي: تملكـاً لله تعالى في الصورتينِ الأوَّليينِ، أو لرضاءِ اللهِ تعالى في الأخرى.

مُعرَبُ العَوامِل

للهِ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أريدَ معناه:

فـ(إنْ): مخففةٌ من (إنَّ) المشددةِ، و(نا): ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاً اسم إنْ.

و(عبِيدٌ): على وزن (كريم)، مرفوعةٌ لفظاً خبره، واسمُه وخبره جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(اللام): حرفُ جرٍّ، ولفظةُ الجلالةِ مجرورةٌ به لفظاً، والجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌ، وتحتَه ضميرُ (هي) أو (هم) راجعٌ إلى العَبيدِ، مبنيٌّ على الفتحِ أو على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً صفةٌ لـ(عبيدٌ)، أو تحتَه [١٧/أ] ضميرُ (نحن) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ، أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً خبرٌ بعدَ الخبر لـ(إنْ)، ويجوزُ أن يكونَ (اللام) متعلقاً بالعبيد لفهم معنى المخلوقِ منه، أو (أنا) ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

و(عُبَيْدٌ): على صيغةِ التصغيرِ مرفوعٌ لفظاً خبره، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(للهِ): حينئذٍ إمَّا ظرفٌ مستقرٌّ صفةٌ لـ(عُبيد)، أو خبرٌ بعدَ الخبر للمبتدأِ، وإمَّا ظرفٌ لغو لـ(عُبيد).







(وَالسَّابِعُ) منها (فِي) ذكرَها على سبيلِ الحكايةِ؛ لعدمِ وجودِ اسمٍ يعبَّرُ به عنها، قدَّمها على (الكافِ) معَ بساطتِها لأنَّها لا تدخلُ على المضمرِ إلَّا على قلةٍ [٤٦] في المرفوعِ، نحوُ: أنا كانَت، وتكونُ اسماً، بمعنى المثلِ، ولذا لم تكسَّر أبداً، بخلافِ (في)، ولَه معانٍ.

أحدُها للظرفيةِ حقيقةً: نحوُ: الماءُ في الكوزِ، أو مجازاً: نحوُ: النجاةُ في الصدقِ.

والثاني بمعنى (على): وهوَ قليلُ الاستعمالِ؛ كقولِه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أي: على جذوعِ النخلِ.

والثالثُ للمصاحبة: كقولِه تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

والرابعُ بمعنى (الباءِ): كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: بِه.

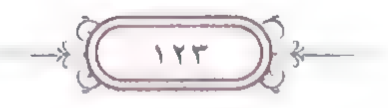
والخامسُ للتعليلِ: كقولِه تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤].

والسادسُ بمعنى المقايسةِ: كقولِه تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا فِى

إعراب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (السَّابِعُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأً.

(فِي): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبره، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.



الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

(نَحْوُ: الْمُطِيعُ) إلى اللهِ تعالى كائنٌ (فِي الْجَنَّةِ)، أي: في البستانِ السرمديِّ لامتثالِ أوامرِ اللهِ تعالى، واجتنابِ نواهيهِ.

مُجرِبُ العَوامِل

(نَحْوُ): معلوم، (الْمُطِيعُ فِي الْجَنَّةِ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(اللامُ): حرفُ تعريفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له.

و(مطيعٌ): مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

و(في): حرفُ جرٍّ، و(الجنةِ): مجرورةٌ به لفظًا، والجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه ضميرُ (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ [١٨/أ] مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، هذا على رأيِ بعضِ النحاةِ، أمَّا على رأيِ أكثرِهم، فـ(اللامُ): اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له؛ لكونِه في صورةِ الحرفِ.

و(مطيعٌ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ، و(في الجنةِ): خبرُه على رأيٍ، وقد ذكرَه المصنفُ في «الإظهارِ»، أو مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ، و(مطيعٌ): مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ إن كانَ أصلُه مضارعًا، أو مبنيٌّ على الفتحِ تقديراً لا محلَّ لهُ إن كانَ ماضيًا، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى الموصولِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ [١٧/ب] لا محلَّ لها صلةُ الموصولِ، و(في الجنةِ): خبرُ المبتدأِ وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وتحقيقُه أنَّه لما كانَ اسمُ





(**وَالثَّامِنُ**) منها (**الْكَافُ**) ذكرَها باسمِها لوجودِه، قدَّمها على (حتى) لبساطتِها؛ ولأنَّ (حتى) لا تدخل على المضمرِ أصلاً، ذكرَه في «النتائجِ»[1]، فتأمَّل، ولها معانٍ.

أحدُها للتشبيهِ: نحوُ: زيدٌ كالأسدِ في الشجاعةِ.

والثاني للفصاحةِ[2]: كما في المثالِ المذكورِ في المتنِ على رأيٍ.

والثالثُ للتعليلِ: كقولِه تعالى [٤٧]: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

الموصولِ في صورةِ الحرفِ، وكانَ إعرابُه محليـًا، أتى بالضمة على (مطيعٌ) لبيانِ ذلكَ الإعرابِ، ولما أُتيَت عليهِ لأجلِ ذلكَ البيانِ كانَ مشغولاً بها، وتعذرَ إتيانُ الإعرابِ أو البناءِ عليهِ فكان تقديريـًا، هذا على رأيٍ آخرَ، وقد ذكرَه المصنفُ في تعليقاتِه على «الامتحانِ»، وللهِ درُّ المصنفِ حيثُ بينَ القولَ الأولَ في «الإظهارِ» للمبتدئينَ الضعفاءِ، وبينَ القولَ الثاني في «الامتحانِ» للطلبةِ الأذكياءِ، فاحفظه فإنَّ كثيراً من الناسِ عنه غافلونَ، وبعضُهم كانوا يخطؤونَ.

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّامِنُ**): مرفوعٌ لفظـًا بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(**الْكَافُ**): مرفوعٌ لفظـًا خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) «نتائج الأفكار» المعروف بـ«آطَه لي» لمصطفى بن حمزة بن إبراهيم آطَه لي المتوفَّى سنة (١٠٨٥هـ).

(٢) وهي الزائدة التي عبر عنها في «المغني» بالتوكيد. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٢٦.






أي: لهدايتِكم، ذكَره المالكيُّ.

والرابعُ بمعنى (على): كقولِ بعضِ العربِ: كحزنٍ، في جوابِ مَن قالَ: كيفَ أصبحتَ؟ قالَه الفراءُ[1]، وقد يكونُ اسماً بمعنى المِثلِ[2]، نحو[3]:

يضحَكْنَ عَن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ[4]

أي: مِثلِ البرَدِ، (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١])

مُعرِبُ العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ، (قَوْلِهِ): القولُ مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(نحو)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ للقولِ.

(تَعَالَى): إعرابُه معلومٌ، (﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً بدلُ الكلِّ مِن القولِ، أو عطفُ بيانٍ لهُ، أو مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هوَ، أو منصوبٌ تقديراً بأعني المقدرِ، والجملةُ الاسميةُ أو الفعليةُ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد أو بني منقر أبو زكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. «الأعلام» ٨/ ١٤٥.

(٢) وهي لا تقع اسماً عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، وقال كثير منهم الأخفش والفارسي: يقع في الاختيار أيضاً. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٢٦.

(٣) في الأصل: (نحن)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٤) البيت بتمامه:

بيضٌ ثلاثٌ كنعَاجٍ جُمٍّ * يضحكن عن كالبرد المنهمّْ

البيت ينسب للعجاج. انظر: «شرح شواهد المغني» للسيوطي ١/ ٥٠٣.







يعني لو فرضْنا لَه مثلاً لامتنعَ لمثلِهِ المفروضِ مثلٌ، فيكونُ أبلغَ في نفيِ المثليَّةِ عنهُ تعالى.

وقيلَ: الكافُ زائدةٌ فيه[1]؛ أي: ليسَ مثلُه شيءٌ، وقيلَ: المثلُ زائدةٌ وفيه نظرٌ؛ لأنَّ إدخالَ (الكافِ) على الضميرِ كـ(هوَ) ليسَ بجائزٍ إلَّا في الضرورةِ، وقيلَ: المثلُ ههنا بمعنى الصفةِ، والمعنى: ليسَ مثلُ صفتِه.

مُعْرَبُ العَوامِل

ولا يجوزُ أن يقالَ: إنَّه منصوبٌ تقديراً مقولُ القولِ كما يفعلُه بعضُ القاصرينَ مِن المتعلمينَ والمعلمينَ؛ لأنَّ المصدرَ هنا ليسَ على معناهُ، بل بمعنى المفعولِ؛ لعدمِ صحةِ المعنى، إذِ المعنى المصدريُّ لا يصحُّ أن يكونَ مثالاً قطعاً، كذا قالَه شيخي عن شيخِه، وإذا أريدَ معناهُ:

فـ(ليسَ): فعلٌ ماضٍ مِن الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(الكافُ): حرفُ جرٍّ صلةٌ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ عندَ الجمهورِ، ومنهم المصنفُ.

والمثلُ: مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ خبر لـ(ليسَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(مثل).

والشيءُ: مرفوعٌ لفظاً اسمُ ليسَ، وهوَ معَهما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وقالَ بعضُ النحاةِ: إنَّ (الكافَ) ليسَ بصلةٍ، ثمَّ اختلفوا، فقالَ بعضُهم: الزائدُ كلمةُ (مثل) كما زيدَت في قولِه تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]،

---

(١) وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحروف بمنزلة إعادة الجملة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٢٧.






(وَالتَّاسِعُ) منها (حَتَّى) ذكرَه على سبيلِ الحكايةِ لما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، قدَّمَه على (ربَّ) لكونِه عاملاً أصلياً؛ ولكثرةِ الاستعمالِ، ولها معانٍ.

أحدُها للانتهاء: كـ(إلى)، إلا أنَّ مجرورَ (حتى) إمَّا شيءٌ ينتهي المذكورُ قبلَها بِه، نحوُ: أكلتُ السمَكةَ حتى رأسِها؛ أي: انتهاءُ أكلي حتى رأسِها، أو شيءٌ ينتهي المذكورُ قبلَها عنهُ، نحوُ: نمتُ البارحةَ حتى الصَّباحِ، ولو قلتَ: نمتُ البارحةَ حتى نصفِها، أو ثلثِها، لم يجُز، ولو قلتَ: [٤٨] نمتُ البارحةَ إلى نصفِها، أو ثلثِها، يجوزُ؛ لأنَّ ذلكَ ليسَ بشرطٍ في (إلى).

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

وإنَّما زيدَت ههنا لتفصلَ (الكافَ) مِن الضميرِ، إذِ (الكافُ) لا يدخلُ على الضميرِ، وردَّ بأنَّ زيادةَ الاسمِ لم تثبت، وأجيبَ عنه بأنَّ قراءةَ ابنِ عباسٍ في هذِه الآيةِ بتركِ (المثل) تقوِّي قولَ مَن قالَ بزيادةِ الاسمِ، بل شاهدةٌ حقةٌ لا كلامَ في قبولِها كما في «تحفةِ الغريبِ».

وقالَ بعضُهم: لا زائدَ منهما، ثم اختلفوا، فقالَ بعضُهم: (المثل) بمعنى الذاتِ، وقيل: بمعنى الصفةِ، وقيلَ: (الكافُ) اسمٌ مؤكدٌ بمعنى المثلِ، وقيلَ: الكلامُ مبنيٌّ على الكنايةِ، مثل: مثلُك لا يبخل، وفي الأخيرِ كلامٌ إن أردت تحقيقَ المرامِ فعليكَ المراجعةُ إلى «حاشيةِ المطولِ» للمولى حسن چلبي.

(وَ): عاطفةٌ، (التَّاسِعُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(حَتَّى): مرادٌ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.






ثمَّ اعلم أنَّ العلماءَ اختلفوا في أنَّ ما بعدَها يدخلُ فيما قبلَها، أم لا.

قال عبدُ القاهرِ[1]، وابنُ الحاجبِ[2]، وجارُ اللهِ العلّامةُ[3]: إنَّ ما بعدَها يدخلُ فيما قبلَها[4].

وأكثرُ النحاةِ: على أنَّ ما بعدَها لا يدخلُ فيمَا قبلَها.

والثانِي بمعنى (مع) كـ(إلى) وهوَ الأكثرُ، نحوُ: جاءَني الحُجاجُ حتى المشاةِ.

والثالثُ للسَّببيَّةِ: بمعنى (كي)؛ نحوُ: أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ.

والرابع للعطفِ: نحوُ: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، بالنصبِ.

والخامسُ للابتداءِ: نحوُ: ذهبَ القومُ حتى عمروٌ ذاهبٌ.

---

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان، توفي سنة (٤٧١هـ)، من كتبه: «أسرار البلاغة»، و«العوامل المئة». انظر: «فوات الوفيات» ١/ ٢٩٧، و«الأعلام» ٤/ ٤٨.

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في إسنا، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات سنة (٦٤٦هـ) بالإسكندرية، من كتبه: «الكافية»، و«الشافية». انظر: «وفيات الأعيان» ١/ ٣١٤، و«الأعلام» ٤/ ٢١١.

(٣) الزمخشري، تقدمت ترجمته.

(٤) وهو الصحيح لما ذكره في «المغني» من أنها إذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها أو عدم دخوله حمل على الدخول. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٢٩.






وهي لا تدخلُ على المضمرِ أصلاً، خلافاً للمُبردِ[1]، متمسِّكاً بقولِه:

فـــلا واللهِ لا يُلـــفِي أنـــاسٌ   فتـىً حـتَّاكَ يـا بـنَ أبـي يَزِيـدِ[2]

والجمهورُ يحكمونَ بشذوذِه، (**نَحْوُ: أَعْبُدُ**) أنا (**اللهَ تَعَالَى حَتَّى الْمَوْتِ**) أي: انتهاءُ عبادَتي للهِ تعالى وقتُ البلوغِ حتى الموتِ، أو (**اعبُدْ**) بصيغةِ الأمرِ.

(**وَالْعَاشِرُ**) مِن حروفِ الجرِّ ....

مُعْرِبُ العَوَامِل

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى حَتَّى الْمَوْتِ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(أعبدُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بالعاملِ المعنويِّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، ويجوزُ أن يكونَ (اعبد): أمرَ حاضرٍ. [١٨/ ب]

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(أعبد)، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

و(حتى): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(أعبد)، و(الموتِ): مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ له.

(وَ): عاطفةٌ، (**الْعَاشِرُ**): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

---

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة سنة (٢١٠هـ)، ووفاته ببغداد سنة (٢٨٦هـ). «الأعلام» للزركلي ٧/ ١٤٤.

(٢) البيت لا ينسب لقائل، واستشهد به كثير من النحاة، انظر: «شرح الأشموني» ٢/ ٢٨٦؛ و«شرح ابن عقيل» ص ٣٥٥.



على رأيٍ[1] كلمةُ (رُبَّ) بضمِّ الراءِ، وفتحِ الباءِ المشددةِ في المشهورِ، أو بضمِّ الراءِ، وفتحِ الباءِ المخففةِ، وضمِّها، وسكونِها، أو بفتحِ الراءِ وفتح الباء المشددة، أو المخففة.

قيلَ: [٤٩] الأصحُّ أنَّها اسمٌ كـ(كَم)، ذكرَها على سبيلِ الحكايةِ لما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، قدَّمه على (الواوِ) لأنَّ (الواوَ) بدلٌ عنِ (الباءِ)، بخلافِ (ربَّ)، أو لأنَّها لا تدخلُ على مضمرٍ بخلافِ (ربَّ)، وهي للتقليلِ وجبَ لها الصدارةُ، ولا تدخلُ إلا على نكرةٍ موصوفةٍ بمفردٍ، أو جملةٍ عندَ أبي علي[2] ومن تابعَه، وقيلَ: لا يجبُ، وهذا التقليلُ أصلُها.

ثمَّ يستعملُ في معنى التكثيرِ كالحقيقةِ، وفي التقليلِ كالمجازِ المحتاجِ إلى القرينةِ، ولا تتعلقُ إلا بفعلٍ ماضٍ لفظًا، أو معنىً، نحوُ: ربَّ رجلٍ كريمٍ أو يكرمُ لقيتُه، أو ربَّ رجلٍ كريمٍ لم أفارقْهُ، ومحذوفٌ في أكثرِ الاستعمالِ، نحوُ: ربَّ رجلٍ كريمٍ؛ أي: لقيتُه، فتأمَّل.

مُعرب العوامل

(رُبَّ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما، هذا على تقديرِ الحكايةِ في (ربَّ)، وهي الأكثرُ فيهِ وفي أمثالِه،

---

(١) وهو رأي البصرية.

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فسا من أعمال فارس، توفي سنة (٣٧٧هـ)، من كتبه: «جواهر النحو»، و«التذكرة». انظر: «وفيات الأعيان» ١/ ١٣١، و«الأعلام» ٢/ ١٧٩.




(**نَحْوُ: رُبَّ تَالٍ**)؛ أي: قارئٍ، وهو اسمُ فاعلٍ مِن منقوصٍ واويٍّ حذفَ لامُه للثقلِ، (**يَلْعَنُهُ**)؛ أي: يخاصمُه؛ أي التَّاليَ، والجملةُ صفةُ التالي، (**الْقُرْآنُ**) في الدنيا والآخرةِ؛ لعدمِ رعايتِه بالتجويدِ، أو الحروفِ؛ ولعدمِ تعظيمِه؛ ولنسيانِه؛ لأنَّه مِن الكبائرِ، فتذكَّر وأنصِف.

مغرب العوامل

ويجوزُ أن يكونَ (ربَّ) مرفوعـًا لفظـًا بالتنوينِ إن أوَّلتَه باللفظِ، أو بلا تنوينٍ إن أوَّلته باللفظةِ، فعلى الأولِ منصرفٌ، وعلى الثاني غيرُ منصرفٍ على ما في الرضيِّ، فاحفظه فإنَّه مِن الحورِ المقصوراتِ، ومن الفوائدِ التي لم توجد في المتداولاتِ، حتى أنكرَه بعضُ من تصدَّى لإعرابِ هذا الكتابِ، والعنايةُ من الملكِ الوهابِ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**رُبَّ تَالٍ يَلْعَنُهُ الْقُرْآنُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(ربَّ): حرفُ جرٍّ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ عندَ الرمانيِّ وابنِ طاهرٍ، وصوَّب قولَهما ابنُ هشامٍ في «مغني اللبيبِ»، وإليه ذهبَ المصنفُ.

و(**تالٍ**): مجرورٌ تقديراً، ومحلُّ المجرورِ مرفوعٌ مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ؛ أي: لقيتُه، أو منصوبٌ مفعولٌ به لفعلٍ مقدرٍ مؤخرٍ؛ أي: لقيتُ، والجملةُ الاسميةُ أو الفعليةُ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإنما ارتكبنا حذفَ الخبرِ في الصورةِ الأولى ولم نجعل قولَه: (**يلعنُه القرآنُ**) خبراً؛ لأنَّ مجرورَ (ربَّ) يلزمُ أن يكونَ موصوفـًا على الأفصحِ، ولأنَّ فعله يلزمُ أن يكون ماضيـًا على ما هو المشهورُ وارتضاه الرضيُّ والمصنفُ، إلَّا أنَّ في «شرح لبِّ الألبابِ» للسيدِ عبدِ اللهِ جوازَ استقبالِ فعله، كقولِه:



فَإن أهلَكْ فَربَّ فتًى سيَبكي عليَّ مهذَّبُ رخصِ البنانِ

وجملةُ (يلعنُه القرآنُ) صفةُ (تالٍ)، وقد أبدعَ هنا بعضُ المتصدينَ لإعرابِ هذا الكتابِ إعرابًا لم يخطر لخاطرِ الإنسانِ، ولم تسمعه الآذانُ مِن أنَّ مجرورَ (ربَّ) منصوبٌ محلاً بفعلٍ [١٩/أ] مقدمٍ مقدرٍ يفسرُه الفعلُ المقدرُ؛ أي: لقيتُ ربَّ تالٍ يلعنُه القرآنُ لقيتُه، وفيه بحثٌ مِن وجوهٍ.

أمّا أولاً: فلأنَّ لـ(ربَّ) صدرَ الكلامِ فلا يتقدمُ عليه الكلامُ.

وأمّا ثانيًا: فلأنَّ المفسِّرَ بالكسرِ نائبٌ منابَ المفسَّرِ بالفتحِ، فكما أنَّهما لا يجتمعانِ، فكذلكَ لا يحذفانِ على ما نصَّ عليهِ ابنُ هشامٍ في «مغني اللبيبِ».

وأمّا ثالثًا: فلأنَّ كونَ المحذوفِ مفسِّراً للمحذوفِ ممّا لا معنًى لهُ في إفادةِ المرامِ، كما لا يخفى على أولي الأفهامِ.

وأمّا على قولِ الجمهورِ من البصريةِ فـ(ربَّ) متعلقٌ بالفعلِ المقدرِ؛ أي: لقيتُ مثلاً، وفيه أبحاثٌ وأجوبةٌ، مَن أرادَ فليراجع إلى الرضيِّ والسيدِ عبدِ اللهِ، بهذا ظهرَ التعجبُ مِن قولِ مَن قالَ، والعجبُ كلُّ العجبِ مِن بعضِ المعربينَ حيثُ جعلَ ربَّ متعلقًا بفعلٍ مقدرٍ؛ لأنَّه لم يطَّلع على قولِ الجمهورِ، وصدقَ في حقِّه، حفظتَ شيئًا وغابَ عنكَ أشياءُ.

وقالَ الأخفشُ مِن البصريةِ، والكلُّ مِن الكوفيةِ: إنَّ كلمةَ (ربَّ) ليست حرفَ جرٍّ، بل اسمٌ مضافٌ إلى النكرةِ، فمعنى: ربَّ رجلٍ، في أصلِ الوضعِ قليلٌ من هذا

(**وَالْحَادِي عَشَرَ**) منها (**وَاوُ الْقَسَمِ**) قدَّمَه على (تائِه) لكونِه أصلاً لهُ، ولدخولِه على اسمِ اللهِ وغيرِه، بخلافِ (التاءِ) كما سيجيءُ، وشرطُ استعمالِه أن لا يذكرَ فعلُه، فلا يقالُ: أقسمتُ واللهِ، ولا يستعملُ [٥٠] في السؤالِ، فلا يقالُ: واللهِ أخبرني، ولا يدخل إلا على الظاهرِ، سواءٌ كانَ اسمَهُ تعالى، أو غيرَه، فلا يقالُ: وَكَ لأفعلنَّ، بل يقالُ: واللهِ، أو وربِّ الكعبةِ لأفعلنَّ كذا.

(**نَحْوُ: وَاللهِ**) بالجرِّ (**لَا أَفْعَلَنَّ**) نفيُ استقبالٍ بصيغةِ المتكلمِ وحدَه وبالمشدَّدةِ.

مُعرِبُ العَوامِل

الجنسِ، كما أنَّ معنى: كم رجلٍ، كثيرٌ مِن هذا الجنسِ، واختارَه الرضيُّ والفاضلُ العصامُ، فـ(رب) حينئذٍ إمَّا مرفوعٌ أبداً على أنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له على ما حققَه الرضيُّ، وإمَّا معربٌ على حسبِ العواملِ على ما دققَه الفاضلُ العصامُ، ففي: ربَّ رجلٍ لقيتُ، منصوبٌ بـ(لقيت)، وفي: ربَّ رجلٍ لقيتُه، مرفوعٌ مبتدأٌ وما بعدُه خبرُه.

(وَ): عاطفةٌ، (**الْحَادِي عَشَرَ**): تركيبٌ تعداديٌّ، الجزءُ الأولُ مبنيٌّ على السكون، والجزءُ الثاني مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(**وَاوُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدهما.

(**الْقَسَمِ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للواوِ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**وَاللهِ لَا أَفْعَلَ**)..

فإن قلتَ: إنَّ الصرفيينَ اشترطُوا في دخولِ نونِ التأكيدِ المشدَّدةِ شرطينِ، الاستقبالُ والطلبُ، والثاني منتفٍ فيهِ؛ لأنَّهُ نفيٌ لا طلبَ فيهِ.

قلتُ: لا نسلمُ انتفاءَهُ فيهِ، كيفَ وإنَّه جوابٌ للقسمِ، معَ أنَّ العلماءَ جوزُوا دخولَ نونِ التأكيدِ في النفيِ تبعاً للنهيِ وتشبيهاً لهُ كقولِه:

يَحسَبُهُ(1) الجاهِلُ مَا لَمْ يَعلمَا(2)

أي: لم يعلمَنْ، قلبتِ النونُ ألفاً للوقفِ، كقولِه تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]؛ أي: لنسفعَنْ، كما تقرَّرَ في محلِّه، فتأمل.

(الْكَبَائِرَ) جمعُ كبيرةٍ، كالصحائفِ جمعُ صحيفةٍ.

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

الْكَبَائِرَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، [١٩/ ب] وإذا أريدَ معناهُ:

فـ(الواوُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(أقسمُ) المقدرِ، ولفظةُ الجلالةِ مجرورةٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لهُ، وهوَ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) في الأصل: (يحسب)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) البيت بتمامه:

يَحْسَبُه الجاهلُ ما لمْ يعْلما * شيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي، وهو شاعر مخضرم. انظر: «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» لمحمد شراب، ٣/ ٥٤.





(وَالثَّانِي عَشَرَ) منها (تَاءُ الْقَسَمِ) قدمَها على (حاشا)؛ لعدمِ خروجِه عنِ الجارِّيَّةِ، بخلافِ (حاشا)، وهيَ كـ(الواوِ) في الكلِّ، إلا أنَّها لا تدخلُ على غيرِ اسمِ اللهِ تعالى، ولم يذكر (باءَه) معَ أنَّه أصلٌ منهُمَا؛ لدخولِه في (باءِ) الإلصاقِ.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَه وبينهُما؟

قلتُ: إنَّ (الباءَ) تدخلُ على الظاهرِ والمضمرِ[1]، بخلافِ (الواوِ) و(التاءِ) كما مرَّ آنفًا، [٥١] أو أنَّ فعلَه يذكرُ ويحذفُ دونَ فعلِهما، و(الباءُ) أصلٌ و(الواوُ) بدلٌ منهُ، و(التاءُ) بدلٌ مِنَ (الواوِ)، والفرقُ بينَ (الواوِ) و(التاءِ) عُلمَ فيما سبقَ، فتأمَّل.

مُعْرِبُ العَوامِلِ

و(لا): حرفُ نفيٍ دخلَت على جوابِ القسمِ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

و(أفعلُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جوابيةٌ.

و(الكبائرَ): منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ بهِ صريحٌ لـ(أفعل).

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِي عَشَرَ): مثلُ (الحادي عشرَ) مبتدأٌ.

(تَاءُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(الْقَسَمِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للتاءِ.

---

(١) في الأصل: (الضمر)، والصواب ما أثبت في المتن.






(نَحْوُ: تَاللهِ) بالجرِّ (لَأَفْعَلَنَّ الْفَرَائِضَ) جمعُ فريضةٍ؛ بمعنى الفرضِ الذي ثبتَ بدليلٍ قطعيٍّ، كالشرائطِ جمعُ شريطةٍ بمعنى الشرطِ.

(وَالثَّالِثَ عَشَرَ) منها (حَاشَا) قدَّمه على (مُذ) و(منذُ) ....

معرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ، (تَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ الْفَرَائِضَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(التاءُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(أقسم) المقدرِ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهَ.

و(اللامُ): جوابيةٌ للقسمِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(أفعلنَّ): فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً بالعاملِ المعنويِّ، أو معربٌ مرفوعٌ تقديراً بهِ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جوابُ القسمِ، و(النونُ): حرفُ تأكيدٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(الفرائضَ): منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ بهِ صريحٌ لـ(أفعلَنَّ).

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّالِثَ عَشَرَ): تركيبٌ تعداديٌّ، والجزآنِ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأً، وقس عليهِ ما سيأتي من الأخواتِ.

(حَاشَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها [٢٠/أ] عطفٌ على أحدِهما.







لأنَّه وإن شاركَهُما في الخروجِ عن الجارِّيةِ، لكنَّه لا يخرجُ عنِ العامليَّةِ، بخلافِهما وهوَ لاستثناءِ ما بعدَه عمَّا قبلَه، ومعناهُ تنزيهُ المستثنى عمَّا نُسبَ إلى المستثنى منهُ، وهوَ فعلٌ في الأقلِّ[1]، وحينئذٍ ينصبُ ما بعدَه وجوباً.

(**نَحْوُ: هَلَكَ النَّاسُ**) - أي: كلُّهم - (**حَاشَا الْعَالِمِ**) العاملِ بعلمِه، إذ هوَ منزَّهٌ عنِ الهلاكِ.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**هَلَكَ النَّاسُ حَاشَا الْعَالِمِ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذ أُريدَ معناهُ:

فـ(هلكَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(الناسُ): مرفوعٌ لفظاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(حاشا): حرفُ جرٍّ غيرُ متعلِّقٍ بشيءٍ عندَ الجمهورِ ومنهُم المصنفُ.

و(العالمِ): مجرورٌ بِهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مستثنًى مِن الناسِ، وأمَّا عندَ البعضِ فهوَ متعلِّقٌ بـ(هلكَ).

و(العالمُ): مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ لـ(هلكَ).

---

(١) ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائمًا، بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى، وذهب الجرمي والمازني ومن تبعهما إلى أنها تستعمل كثيراً حرفًا جارًا وقليلاً فعلاً متعديًا جامداً لتضمنه معنى إلا، فما ذكره الشارح مبني على اختيار ما ذهب إليه هذه الطائفة. انظر: «مغني اللبيب» ١/ ٦٥.






(**وَالرَّابِعَ عَشَرَ**) من حروفِ الجرِّ (**مُذْ**) بضمِّ الميمِ، وسكونِ الذَّالِ المعجمةِ، قدَّمَه على (منذُ) معَ أنَّهم قالُوا: إنَّ أصلَ (مُذْ) (مُنذُ)، بدليلِ تصغيرِه على (مُنيذ)، وجمعِه (أمْنَاذٌ) لخفَّتِه؛ ولأنَّه على لغةِ عامةِ العربِ حرفُ جرٍّ، بخلافِ (مُنذُ) فإنَّها تختصُّ بالحجازيِّينَ على ما صرَّحَ بِهِ الفاضلُ العصامُ[1].

(**نحْوُ: تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ فَعَلْتُهُ**)؛ أي: الذنبَ، (**مُذْ يَوْمِ**) - بالجرِّ - (**الْبُلُوغِ**)؛ أي: مَبدأُ رجوعي [٥٢] مِن كلِّ ذنبٍ ارتكبْتُه كانَ يومَ بلوغي وامتدَّ[2] إلى الآنِ.

معرب العوامل

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الرَّابِعَ عَشَرَ**): مثلُ ما سبقَ مبتدأٌ.

(**مُذْ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ فَعَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْبُلُوغِ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أريدَ المعنى:

---

(١) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني عصام الدين صاحب، ولد في أسفرايين (من قرى خراسان)، وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها، وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها سنة (٩٤٥هـ). من أشهر كتبه: «الأطول»، و«ميزان الأدب». انظر: «شذرات الذهب» ١٠/ ٤١٧، و«الأعلام» ١/ ٦٦.

(٢) في الأصل: (ابتد)، والصواب ما ذكر في المتن.






فـ(تبْ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(تو): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(من): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(تبتُ)، و(كلِّ): مجرورٌ بِهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ له.

والـ(ذنبِ): مجرورٌ لفظًا، مضاف إليه لـلـ(كلِّ).

و(فَعَلْ): فعلٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(تو): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاً فاعُله، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مجرورةٌ محلاً صفةٌ للذنبِ، وأمَّا كونُها منصوبةَ على أنَّها حالٌ منهُ، وإن لم يكن مانعٌ من جهةِ العربيةِ، إلَّا أنَّ سلاسةَ المعنى تمنعُه، فتأمَّل.

و(الهاءُ): ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ منصوبٌ محلاً مفعولٌ به لـ(فعلتُ).

و(مذْ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(فعلتُه) لا بـ(تبتُ) كما توهمَه بعضُ المعربينَ.

و(يومِ): مجرورٌ به لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

و(البلوغِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه لليومِ [٢٠/ ب].







(وَالْخَامِسَ عَشَرَ) منها (مُنْذُ) بضمِّ الميمِ والذالِ المعجمةِ، وسكونِ النونِ، والكوفيونَ وبنو تميمٍ يقرؤُونَ بكسرِ الميمِ فيهِما، قدمَه على (خلا) و(عدا)، لكونِ خروجِه عن الجارِّيةِ أقلَّ منهُما.

(نَحْوُ: يَجِبُ) أي: يفرُضُ، (الصَّلٰوةُ مُنْذُ يَوْمِ) بالجرِّ، (الْبُلُوغِ)؛ أي: ابتداءُ وجوبِ الصلٰوةِ عليَّ كانَ يومَ بلوغي إلى الموتِ، وهما لابتداءِ الفعلِ في الزمانِ الماضي، سواءٌ كانَ مثبتًا أو منفيًا، نحوُ: سافرتُ مِن البلدِ أو ما رأيتُه مُذ سنةِ كذا، ومضَت هذِه السنةُ، فيكونُ المعنى: مبدأُ مسافرَتي أو عدمُ رؤيتي كانَ هذهِ السنةَ وامتدَّ إلى الآن، هذا إذا أُريدَ بهما الزمانُ الماضي،......

مغني العوامل

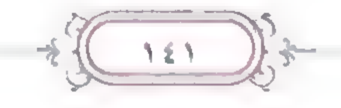
(وَ): عاطفةٌ، (الْخَامِسَ عَشَرَ): مثلُ ما سبقَ مبتدأٌ.

(مُنْذُ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما، هذا على قصدِ الحكايةِ في (منذُ)، وأمَّا إذا لم تقصَد فـ(منذُ): مرفوعٌ لفظًا إمّا بالتنوينِ أو بغيرِه كما مرَّ التفصيلُ عن الرضيِّ في (ربَّ)، فاحفظه فإنّه ممّا نفاهُ بعضُ المعربين لعدمِ اطّلاعِه على كلامِ المحققينَ.

(نَحْوُ): معلومٌ، (تَجِبُ الصَّلٰوةُ مُنْذُ يَوْمِ الْبُلُوغِ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(تجبُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ.

و(الصلٰوةُ): مرفوعةٌ لفظًا فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.







وأمَّا إذا أُرِيدَ بهما الزمانُ الحاضرُ فهما للظرفيَّةِ، لفظُهما معَ التساوي، كما إذَا قلتَ: ما رأيتُ فلاناً مُذ شهرِنا، أو يومِنا، ولم يَمضِيا، فيكونُ المعنى جميعُ زمانِ عدمِ رؤيتي هوَ هذا الشهرُ، أو اليومُ الحاضرُ؛ لأنَّهما لم ينقضيا بعدُ، ولم يمتدَّ زمانُ الفعلِ إلى ما وراءَهما فلا يصحُّ اعتبارُهما مبدأً لهُ، وقد يخرجانِ عنِ الجارِّيةِ فيكونانِ اسمينِ بمعنى: أوَّلُ المدةِ أو جميعُها، فيكونُ كلٌّ منهُما مبتدأً، وما بعدَهُما خبراً، فهذا البيانُ استطراديٌّ. [٥٣]

(وَالسَّادِسَ عَشَرَ) منها **(خَلَا)**، ذكرَه على سبيلِ الحكايةِ لما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، قدَّمَه على (عدا) لتقدُّمِ (الخاءِ) على (العينِ)، **(نَحْوُ: هَلَكَ)** - أي: خابَ - **(الْعَالِمُونَ خَلَا الْعَامِلِ)** - أي: إلا العاملُ - **(بِعِلْمِهِ)**؛ أي: بمقتضى علمِه، إذِ العلمُ بلا عملٍ، كالشجرِ بلا ثمرٍ، فإنَّ العلمَ لا ينفعُ بلا عملٍ، بل يضرُّ.

إعراب العوامل

و(منذُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(تجبُ)، و(يومِ): مجرورٌ بِهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ له.

و(البلوغِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(يومِ).

(وَ): عاطفةٌ، **(السَّادِسَ عَشَرَ)**: مثلُ ما سبقَ مبتدأٌ.

(خَلَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(نَحْوُ): معلومٌ، **(هَلَكَ الْعَالِمُونَ خَلَا الْعَامِلِ بِعِلْمِهِ)**: مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُرِيدَ المعنى:



(**وَالسَّابِعَ عَشَرَ**) منها (**عَدَا**) قدَّمَه على (لولا) لأنَّ كونَ (لولا) حرفُ جرٍّ مختلَفٌ فيهِ، بخلافِ (عدا)، (**نَحْوُ: هَلَكَ**) - أي: خَسِرَ - (**الْعَامِلُونَ عَدَا الْمُخْلِصِ**) بالجرِّ؛ أي: إلا المخلصُ في نيَّتِه وعملِه؛ يعني: الطالبَ رضاءَ اللهِ تعالى فيهِما.

مُعْرَبُ العَوامِل

فـ(هلكَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(العالمونَ): مرفوعٌ لفظًا بـ(الواو) فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(خلا): حرفُ جرٍّ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ عندَ الجمهورِ، و(العامل): مجرورٌ بهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مستثنًى مِن (العالمون).

و(الباءُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(العاملِ)، والـ(علمِ): مجرورٌ بهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليه للعلمِ.

(**وَ**): عاطفةٌ، (**السَّابِعَ عَشَرَ**): مثلُ ما سبقَ مبتدأٌ.

(**عَدَا**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**هَلَكَ** [٢١/ أ] **الْعَامِلُونَ عَدَا الْمُخْلِصِ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:

وهما يكونانِ للاستثناءِ؛ يعني: استثناء ما بعدَهما عمَّا قبلِهما، ويكونانِ[1] فعلينِ، وهوَ الأكثرُ.

(**وَالثَّامِنَ عَشَرَ**) منها (**لَوْلَا**) وهيَ لامتناعِ شيءٍ لوجودِ غيرِه، وهيَ حرفُ جرٍّ عند[2] سيبويهِ[3] ومَن تابعَه إذا اتَّصلَ بها ضميرٌ، فسيبويهِ نزَّلَه منزلةَ حرفِ جرٍّ؛ لأنَّه في المَآلِ واقعٌ موقعَ لامِ التعليلِ، فإنَّكَ إذا قلتَ: لولاكَ لهلكَ عمروٌ، فيكونُ المعنى: لم يهلك عمروٌ لوجودِكَ.

تعريب العوامل

فـ(هلكَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له.

و(العالمونَ): مرفوعٌ لفظاً بـ(الواوِ) فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(عدا): حرفُ جرٍّ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ عندَ الجمهورِ، و(المخلصِ): مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مستثنًى من (العالمون).

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الثَّامِنَ عَشَرَ**): مثلُ ما سبقَ مبتدأٌ.

(**لَوْلَا**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) في الأصل: (يكونا)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) في الأصل: (عبد)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز سنة (١٤٨هـ)، وتوفِّي شاباً في الأهواز سنة (١٨٠هـ)، من أهم كتبه: «الكتاب». انظر: «وفيات الأعيان» ١/ ٣٨٥، و«الأعلام» ٥/ ٨١.

والأخفشُ جعلَ الضميرَ مستعاراً للمرفوعِ، والأكثرُ لولا أنتَ بانفصالِ الضميرِ لكونِه مبتدأً حذِفَ خبرُهُ وجوباً، ولكثرتِها بالنسبةِ إلى (كي) قدَّمَه عليه[1].

(**نَحْوُ: لَوْلَاكَ يَا رَحْمَةَ اللهِ**) [٥٤]؛ أي: يا فضلَه تعالى، وكرمَه، وإحسانَه موجودٌ، (**لَهَلَكَ**)؛ أي: لضلَّ ضلالاً شديداً، (**النَّاسُ**)؛ أي: العبيدُ، وكذا سائرُ الحيواناتِ؛ يعني: لم يهلكِ الحيواناتُ لوجودِ إحسانِك وكرمِك إيَّاهنَّ.

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ.

(**لَوْلَاكَ يَا رَحْمَةَ اللهِ لَهَلَكَ النَّاسُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(لولا): حرفُ جرٍّ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ، و(الكافُ): ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(لولا)، ومحلُّه البعيدُ مرفوعٌ مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ وجوباً؛ أي: موجودٌ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(يا): حرفُ نداءٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، و(رحمةَ): منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوباً؛ أي: أدعو الرحمةَ، وأدعو: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً

---

(١) سيبويه تصرف في العامل لئلا يلزم التأويل في ألفاظ كثيرة، فجعل (لولا) حرف جر ونزله منزلته، والأخفش تصرف في الضمير لأن الإشكال جاء من قبله، فهو أحق بالتأويل، فجعل الضمير المتصل المجرور مستعاراً لضمير الرفع. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٤١.





(وَالتَّاسِعَ عَشَرَ) منها (كَيْ) قدَّمها على (لعلَّ) لكونِها حرفَ جرٍّ على لغةٍ مشهورةٍ، بخلافِه، وإذا دخلَ على (ما) الاستفهاميةِ (لا) مطلقًا، يكونُ حرفَ جرٍّ، وهيَ للتعليلِ، (نَحْوُ: كَيْمَه عَصَيْتَ)؛ أي: لأيِّ غرضٍ عصيتَ ربَّك، ويدلُّ على كونِه حرفَ جرٍّ حذفُ ألفِ (ما)، كما في (لِمَ) و(عمَّ).

مُعرِبُ العَوامِل

فاعلُه، وهوَ معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها اعتراضيةٌ على مذهبِ سيبويهِ، وإليه ذهبَ المصنفُ، وقالَ المبردُ: انتصابُ الرحمةِ بحرفِ النداءِ لسدِّه مسدَّ الفعلِ، وقالَ أبو عليٍّ: هو بحرفِ النداءِ لكونِه مِن أسماءِ الأفعالِ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها للرحمةِ.

و(اللامُ): جوابيةٌ لـ(لولا) مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(هلكَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

و(الناسُ): مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جوابٌ لـ(لولا).

(وَ): عاطفةٌ، [٢١/ ب] (التَّاسِعَ عَشَرَ): مثلُ ما سبقَ مبتدأٌ.

(كَيْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(نَحْوُ) معلومٌ. (كَيْمَه عَصَيْتَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ) وإذا أُريدَ المعنى:



قال الدمامينيُّ في «شرحِ التسهيلِ»: إنَّ فيهِ ثلاثةَ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّه حرفٌ ناصبٌ دائماً، وهو قولُ الكوفيينَ.

والثانِي: أنَّه حرفُ جرٍّ دائماً، وهو قولُ الأخفشِ.

والثالثُ: أنَّه حرفُ جرٍّ تارةً، وحرفٌ ناصبٌ للفعلِ تارةً أخرى، وهوَ قولُ أكثرِ البصريينَ.



فـ(كي): حرفُ جرٍّ بمعنى (لامِ) التعليلِ متعلقٌ بـ(عصيتَ).

و(مه): اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ على الفتحِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(كي)، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ لهُ لـ(عصيتَ)، قدمَ عليه وجوباً في هذا المقامِ؛ لأنَّ للاستفهامِ صدرَ الكلامِ، هكذا أفادَه شيخي ووليُّ نعمي.

ومِن الناسِ مَن يقولُ: إنَّ (مه) مبنيٌّ على السكونِ تقديراً، وأقولُ: قولُهم في نحوِ: ضربُوا: إنَّه مبنيٌّ على الضمِّ، وفي نحوِ: ضربت: إنَّه مبنيٌّ على السكونِ، يؤيدُ ما قال الشيخُ، وإلا لقالوا: إنَّه مبنيٌّ على الفتحِ تقديراً في الصورتينِ، هذا ما عندي، وكُنهُ كلِّ شيءٍ عند الملكِ الباري. و(الهاءُ) في آخرِ (مه): هاءُ السكتِ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

و(عصى): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(التاءُ): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعله، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.





(وَالْعِشْرُونَ) مِن حروفِ الجرِّ (لَعَلَّ) باللامِ المشددةِ على إحدى اللغاتِ، وهيَ ستُذكرُ[1] إن شاءَ اللهُ تعالى، وهو للترجّي فإنَّه يجَرُّ بِه (فِي لُغَةٍ.....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(وَ) عاطفةٌ، (الْعِشْرُونَ): مرفوعٌ لفظاً بـ(الواوِ) بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(لَعَلَّ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو لفظاً كما مرَّ الاشارةُ إليه، فلا تغفل، خبرُ المبتدأِ، وهوَ معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(فِي): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بالنسبةِ التي بينَ المبتدأِ والخبرِ.

(لُغَةٍ): مجرورةٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ فيه لتلكَ النسبةِ كما صرحَ به المولى شهابُ الدينِ في «حاشيةِ أنوارِ التنزيلِ» في أمثالِه، أو هوَ متعلقٌ بـ(يجرُّ) المفهومِ مِن السياقِ، أو الجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هوَ؛ أعني به كونَه جاراً في لغة اهـ. كما صرحَ بهِ المولى العصامُ في «حاشيةِ أنوارِ التنزيلِ» عندَ الكلامِ [٢٢/أ] على قولِ الملكِ الجليلِ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].

أو صفةٌ لـ(لعلَّ) بتقديرِ المتعلقِ معرفةً؛ أي: الكائنُ في لغة اهـ. إن أبقِيَ (لعلَّ) على علميتِه، أو بتقديرِه نكرةً إن أزيلتِ العلميةُ عنهُ كما في: زيدِنا، صرحَ بِهِ المولى الدمامينيُّ في «شرحِ مغني اللبيبِ»، وبهذا ظهرَ وجهُ الروايتينِ في قولِ ابنِ الحاجبِ:

---

(١) في الأصل: (سنذكر)، والصواب ما أثبت في المتن.






عُقَيلٍ) بضمِّ العينِ مصغَّرٌ، ذكرَهُ الدمامينيُّ، ولذا أخَّرَها.

والجمهورُ على أنَّه مِن الحروفِ المشبَّهةِ، (نَحْوُ: لَعَلَّ اللهِ تَعَالَى) - بالجرِّ - (يَغْفِرُ ذَنْبِي)، وقالوا: إنَّ بعضَ الحروفِ متعلقٌ بشيءٍ وبعضُها غيرُ متعلِّقٍ، فمَن أرادَ [٥٥] الاطلاعَ فليرجِع إلى المطوَّلاتِ، ولولا هذا أوانُ سقوطِ همَّتي لزدتُكم بياناً هدَاكُم اللهُ تعالى إليه.

معرب العوامل

والعلمُ الموصوفُ بـ(ابنٍ) مضافٍ، جرَّ المضافَ ونصبَه، الأولُ: على تنكيرِ (ابن)، والثاني: على علميتِه، وظهرَ أيضاً وجهُ حكمِ المصنفِ في «شرحِ اللبِّ» في قولِه: أو لفظُ (كلٍّ) مضافٍ، بكونِ (مضاف) وصفاً لـ(كل)، فاحفظهُ فإنَّ بعضَ الناظرينَ متحيرونَ في حكمِه، وفي فهمِ مرامِه، وقد كنتُ مستفسراً عنهُ لبعضِ أولي الأفهامِ، ولم يظهر جوابٌ شافٍ عند الكلامِ، ثمَّ ظفرتُ بالمرامِ بعونِ اللهِ الملكِ العلامِّ في «شرح مغني اللبيب» المسمَّى بـ«تحفة الغريب»، وأمَّا كونُه حالاً مِن (لعلَّ) فمحتاجٌ إلى التأويلِ على قولِ الجمهورِ.

(عُقَيلٍ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(لغةٍ).

(نَحْوُ) معلومٌ، (لَعَلَّ اللهِ تَعَالَى يَغْفِرُ ذَنْبِي): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ معناهُ:

فـ(لعلَّ): حرفُ جرٍّ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ مرفوعٌ مبتدأٌ.



....

و(يغفرُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه: (هوَ) راجعٌ إلى اللهِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُ مبتدأٍ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(ذنب): منصوبٌ تقديراً عندَ المصنفِ، أو مبنيٌّ على الكسرِ منصوبٌ محلاً عندَ الإمامِ المطرزيِّ مفعولٌ بهِ لـ(يغفرُ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(ذنب)، هذا وما قالَه بعضُ الشارحينَ مِن أنَّ (لعلَّ) متعلقٌ بـ(يغفرُ)، فلعلَّ الله له يغفرُ؛ لأنَّه وقعَ في الإساءةِ بالغفلةِ [٢٢/ ب] عن كلامِ المصنفِ في «الإظهارِ» بعدمِ المطالعةِ.

**   **   **

[حروفٌ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ]

(النَّوْعُ الثَّانِي) مِن الأنواعِ الخمسةِ (حُرُوفٌ)، والأَولى أنَ يقولَ: أحرفٌ بدلَ (حروفٌ)؛ لأنَّ المقامَ مقامُ القلَّةِ؛ لكونِها ثمانيةُ أحرفٍ، والحروفُ جمعُ كثرةٍ تُستعملُ فيما فوقَ العشرةِ، لكنَّ المصنفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما عبَّرَ عنِ الحروفِ الجارَّةِ بصيغةِ جمعِ الكثرةِ لمقامِ الكثرةِ، لم يستحسِن تغييرَ الأسلوبِ معَ شيوعِ استعمالِ كلٍّ مِن صيغةِ جمعِ القلةِ والكثرةِ في موضعِ الآخرِ، أو لما اعتبرَ تخفيفَها.

ولغاتُ (لعلَّ) كما سيجيءُ بلغَت مبلغَ الكثرةِ، فتأمل.

وإنَّما قدَّمَها على (ما) و(لا) المشبهتينِ بـ(ليسَ) لكونِها مشبهةً بفعلٍ تامٍّ، وهُما مشبَّهتان بفعلٍ ناقصٍ، والتامُّ مقدَّمٌ على الناقصِ، وكذلك الفروعُ[1]، أو لكونِ عملِها متفقًا عليهِ، وعملِهما[2] مختلفًا فيه، ....



(النَّوْعُ): مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(الثَّانِي): مرفوعٌ تقديراً صفةُ (النوع).

(حُرُوفٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) يعني أنه كما أن الفعل التام مقدم على الفعل الناقص رتبةً، كذلك فرع الفعل التام مقدم على فرع الفعل الناقص، فهذه الحروف لما كانت فروعًا للتام كانت مقدمة على فروع الفعل الناقص رتبةً؛ أعني: (ما) و(لا). انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٤٣.

(٢) في الأصل: (عملها)، والصواب ما أثبت في المتن.





أو لكونِ مفهومِها وجوديّاً، ومفهومِهما عدميّاً، وكانَ الوجوديُّ أشرفَ من العدميِّ، أو لكثرةِ استعمالِها، فتأمَّل.

(تَنْصِبُ)؛ أي: تعملُ هذِه الحروفُ النصبَ، صفةٌ لـ(حروفٌ)، (الِاسْمَ)؛ أي: اسَمها الذي هوَ مبتدأٌ في الأصلِ، وهوَ المسندُ إليه بعدَ دخولِ أحدِ هذه الحروفِ، (وَتَرْفَعُ)؛ أي: تعملُ الرفعَ، (الْخَبَرَ)؛ أي: خبرَها [٥٦] الذي هوَ خبرُ المبتدأِ في الأصلِ، وهوَ المسندُ بعدَ دخولِ أحدِ هذِه الحروفِ، وهذا على المذهبِ الأصحِّ[١] كما سيجيءُ لمشابهتِها بالفعلِ لفظاً، ومعنًى، واستعمالاً، وستعرفُها إن شاءَ اللهُ تعالى.

مُعْرَبُ العَوامِل

(تَنْصِبُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هي) راجعٌ إلى الحروفِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً صفةُ الحروف، أو لا محلَّ لها استئنافيةٌ.

(الاسْمَ): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بِه لـ(تنصبُ).

(وَ): عاطفةٌ، (تَرْفَعُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وفاعلُه تحتَه (هي) راجعٌ إلى الحروفِ أيضاً، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً، أو لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (تنصبُ).

(الْخَبَرَ): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بِهِ لـ(ترفعُ).

---

(١) وهو مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين فهو أن خبر هذه الحروف مرفوع بالابتدائية لا بها. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٤٤.



فإن قلتَ: لمَ قدَّمَ منصوبُها على مرفوعِها معَ أنَّ الفعلَ بخلافِه؟

قلتُ: إنَّما عملَت هذا العملَ لأنَّه عملٌ فرعيٌّ للفعلِ، فنبَّه على فرعيَّتِها له في العملِ، ولها صدرُ الكلامِ وجوباً؛ ليعلمَ في أوَّلِ الأمرِ أنَّه أيُّ قسمٍ مِن أقسامِه سوى (أنَّ) المفتوحة فهيَ بعكسِ باقيها على ما لا يخفى.

(**وَهِيَ**)؛ أي: الحروفُ التي تنصبُ وترفعُ، (**ثَمَانٍ**) بحذفِ الياءِ، مؤنثُ ثمانيةٍ بالتاءِ على خلافِ القياسِ.

(**الْأَوَّلُ**) منها (**إِنَّ**) بالكسرِ وبالتشديدِ، قدَّمها على (أنَّ) المفتوحةِ لكونِها أصلاً، ولكونِ ما بعدَها كلاماً تاماً لفظاً ومعنًى، بخلافِ المفتوحةِ؛ لأنَّ ما بعدَها مفردٌ معنىً، وهيَ لتحقيقِ مضمونِ جملةٍ بلا تغييرٍ.

ولا يتقدَّمُ خبرُها على اسمِها إلا إذا كانَ ظرفاً، فحينئذٍ يجبُ إن كانَ اسمُها

مُعرب العوامل

(وَ): ابتدائيةٌ أو عاطفةٌ، (هِيَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(ثَمَانِيةٌ): مرفوعةٌ لفظاً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو معطوفةٌ على جملةِ (النوعُ الثاني حروفٌ).

(الْأَوَّلُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(إِنَّ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً، أو مرفوعٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.



نكرةً، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]، ويجوزُ إن كانَ معرفةً، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥ - ٢٦].

وخبرُها يكونُ مفرداً وجملةً، ويلزمُ العائدُ على اسمِها، وكذلكَ المفتوحةُ، [٥٧] ودخلَت لامُ التأكيدِ على خبرِها، نحوُ: إنَّ زيداً لقائم، وعلى اسمِها إذا فُصلَ بينَه وبينَها بالخبرِ، نحوُ: إنَّ في الدارِ لزيداً، بخلافِ المفتوحةِ.

(**نَحْوُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى**) بالنصبِ اسمُها، (**عَالِمُ**) بالرفعِ خبرُها، (**كُلِّ**) بالجرِّ، (**شَيْءٍ**)؛ أي: عالمُ كلِّ فردٍ مِن أفرادِ الشيءِ، سواءٌ كانَ جزئياً أو كلياً، وسواءٌ كانَ غائباً أو حاضراً.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَالِمُ كُلِّ شَيْءٍ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(إنَّ): حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً اسمُه.

و(عالمُ): اسمُ فاعلٍ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (اللهِ) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه مركبٌ مرفوعٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها استئنافيةٌ، ثمَّ إنَّما قلنا: العالِمُ معَ فاعلِه مركبٌ مرفوعٌ لفظاً، على خلافِ ما اشتهرَ في ألسنةِ أبناءِ الزمانِ غفلةً منهم عن تحقيقِ البيانِ؛ لأنَّ الصفاتِ [٢٣/أ] معَ فواعلِها معربةٌ، والمجموعُ إنَّما يكونُ مركباً، إلا أنَّه أجريَ إعرابُ المجموعِ على





(وَالثَّانِي) من هذِه الحروف الثمانيةِ (أَنَّ) بفتحِ الهمزةِ، قدَّمَها على (كأنَّ) لمشابهتِها بالأوَّل لفظاً ومعنىً، أو لكونِها بسيطةً بالاتفاقِ، وهيَ للتحقيقِ مع التغييرِ، وهيَ معَ اسمِها وخبرِها في تأويلِ المفردِ، بأن يؤخذَ مِن خبرِها مصدرُه، ويضافَ إلى اسمِها إذا كانَ خبرُها مشتقّاً، نحوُ: علمتُ أنَّ زيداً عالمٌ؛ أي: علمتُ علمَ زيدٍ.

وأمَّا إذا كانَ غيرَ مشتقٍّ، فيؤتى بـ(الياءِ الصدريَّةِ)[1] في آخرِه، نحوُ: علمتُ أنَّ زيداً إنسانٌ؛ أي: علمتُ إنسانيَّةَ زيدٍ..............................

معرب العوامل

الجزءِ الأولِ؛ لاشتغالِ الجزءِ الثاني بإعرابٍ اقتضاه الجزءُ الأولُ، صرحَ به المحققونَ منهم: التفتازاني، والشريفُ الجرجاني، والفاضلُ العصامُ، والمصنفُ، وللفاضلِ العصامِ هنا تحقيقٌ وتدقيقٌ، مَن رامَه فليراجع إلى «الأطولِ» لهُ، فظهرَ أنَّ ما اشتهرَ من المعربينَ مِن أنَّ العالمَ مثلاً خبرٌ بلا ضمِّ الفاعلِ، مسامحةٌ بيقينٍ.

و(كلِّ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(عالمُ).

و(شيءٍ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(كلِّ).

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِي): مرفوعٌ تقديراً مبتدأٌ.

(أَنَّ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو لفظاً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (الأولُ إنَّ).

---

(١) هذا ما ذكره الرضي؛ وذلك لأنَّ ياء النسبة إذا لحقت آخر الاسم وبعدها هاء التأنيث أفادت معنى المصدر، نحو: الضاربية والمضروبية، وأما صاحب «المغني» فقد قال: =



وإذا كانَ منفيّاً يؤخذُ مِن النفيِ عدمٌ أو انتفاءٌ ونحوُه، ويضافُ إلى مصدرِ الخبرِ، ويضافُ إلى اسمِها، نحوُ: علمتُ أنَّ زيداً لا يفهمُ؛ أي: علمتُ عدمَ أو انتفاءَ فهمِ زيدٍ.

(**نَحْوُ: اعْتَقَدْتُ**) أنا يعني، حكمتُ حكماً جازماً لا يقبلُ الشكَّ، (**أَنَّ اللهَ**) بالنصبِ اسمُها، (**تَعَالَى قَادِرٌ**) [٥٨] بالرفعِ خبرُها، والجملةُ مفعولٌ لـ(اعتقدتُ)، (**عَلَى كُلِّ شَيْءٍ**)؛ أي: اعتقدتُ قدرتَه تعالى على كلِّ شيءٍ.

ثمَّ اعلم أنَّ في عملِهما ثلاثَ مذاهبَ:

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**أَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ**): مرادٌ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(أعتقدُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(أنَّ): حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً اسمُه.

= إنَّ الخبر إنْ كان جامداً قدر بالكون، نحو: بلغني أن هذا زيداً، تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد، وإن شئت تقول: هذا كائن زيداً، ومعناهما واحد. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٤٧.





الأولُ: أنَّهُما تنصبانِ الاسمَ وترفعانِ الخبرَ، هذا عندَ البصريينَ.

والثانِي: أنَّ خبرَهما مرفوعٌ بالابتدائيةِ، أو بالاسمِ على رأيٍ، هذا عندَ الكوفيينَ.

والثالثُ: أنَّ اسمَهُما وخبرَهما معمولانِ للعاملِ الأوَّلِ، وهذا القولُ مرجوحٌ.

(**وَالثَّالِثَةُ**) منها (**كَأَنَّ**) وهيَ لتشبيهِ اسمِها بخبرِها، سواءٌ كانَ خبرُها جامداً أو مشتقّاً عندَ الجمهورِ، وقالَ الزجاجُ: (كأنَّ) للتشبيهِ إن كانَ خبرُها جامداً، وللشكِّ إن كانَ مشتقّاً، وقد يكونُ (كأنَّ) للتحقيقِ، قدَّمها على (لكنَّ) لزيادةِ مشابهتِها منها بالأوَّلينِ.

نغربُ العوامل

و(قادرٌ): اسمُ فاعلٍ، وتحتَه (هوَ) راجعٌ إلى (الله) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معه مركبٌ مرفوعٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها صلةٌ لـ(أنَّ)، وهيَ في تأويلِ المفردِ منصوبةٌ محلاً مفعولٌ به لـ(أعتقدُ).

و(على): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(قادرٌ)، و(كلٍّ): مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(قادرٌ).

و(شيءٍ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(كلٍّ).

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّالِثُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**كَأَنَّ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو لفظاً خبرُه، [٢٣/ب] وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على الجملةِ القريبةِ أو على البعيدةِ.



وهي حرفٌ برأسِه على الأصحِّ حملاً على أخواتِها؛ ولأنَّ الأصلَ عدمُ التركيبِ، وذهبَ الخليلُ إلى أنَّها مركَّبةٌ مِن (الكافِ) و(إنَّ) المكسورةِ، فأصلُ (كأنَّ زيداً الأسدُ): إنَّ زيداً كالأسدِ، قدمَت (الكافُ) ليعلمَ إنشاءُ التشبيهِ مِن أوَّلِ الأمرِ، وفتحتِ (الهمزةُ) لأنَّ (الكافَ) في الأصلِ جارَّةٌ، وإن خرجَت عَن حكمِ الجارَّةِ، والجارَّةُ إنَّما تدخلُ على المفردِ، فراعَوا الصورةَ وفتحُوا الهمزةَ وإن كانَ المعنى على الكسرِ.

(**نَحْوُ: كَأَنَّ الْحَرَامَ**)؛ يعني: [٥٩] جنسَه، بالنصبِ اسمُها، (**نَارٌ**) بالرفعِ خبرُها؛ أي: أشبَهُ الحرامَ ناراً؛ لأنَّ الحرامَ أشدُّ مِن النارِ؛ لأنَّ النارَ تُطفأُ بالماءِ، والحرامُ لا يطفأُ بالماءِ، بل يحتاجُ إلى التوبةِ معَ إرضاءِ صاحبِه، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

تعريب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**كَأَنَّ الْحَرَامَ نَارٌ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أريدَ المعنى:

فـ(كأنَّ): حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ يقتضي اسمًا منصوبًا وخبراً مرفوعًا مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له.

و(الحرامَ): منصوبٌ لفظًا اسمُه.

و(نارٌ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.



(وَالرَّابِعُ) منها (لَكِنَّ) قدَّمَها على (ليتَ) لكونِها خبريَّةً، بخلافِ (ليتَ)، وهي للاستدراكِ: وهوَ دفعُ توهمٍ يتولَّدُ مِن الكلامِ المتقدمِ، مثلاً إذا قلتَ: جاءَني زيدٌ، توهَّمَ السامعُ أنَّ عَمْراً جاءَك لما بينَهُما مِن الأُلفةِ، دفعتَ هذا التوهُّمَ بقولِكَ: لكنَّ عمراً لَم يجِئ، فتقعُ بينَ كلامَينِ متغايرينِ نفياً وإثباتاً، لفظاً أو معنىً، ومخالفةُ المعنى ضروريٌّ، سواءٌ كانَا متغايرينِ لفظاً كمَا مرَّ أو لا، نحوُ: زيدٌ حاضرٌ لكنَّ عمراً غائبٌ، وهيَ عندَ البصريينَ مفردةٌ.

قالَ الكوفيونَ: هيَ مركبةٌ مِن (لا) و(إنَّ) المكسورةِ المصدَّرةِ بـ(الكافِ) الزائدةِ، فأصلُها (لا كَإنَّ)، فنقلَت كسرةُ الهمزةِ إلى (الكافِ) وحذفَت الهمزةُ، ثمَّ حذفَت ألفُ[1] (لا) مِن الكتابةِ، فصارَ (لكِنَّ)، فكلمةُ (لا) تفيدُ أنَّ ما بعدَها ليسَ كما قبلَها، بل مخالفٌ لهُ نفياً وإثباتاً، وكلمةُ (إنَّ) لتحقيقِ مضمونِ [٦٠] ما بعدَها[2].

إعراب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(لَكِنَّ): مرادٌ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو لفظاً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) في الأصل: (همزة)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) قال الرضي: ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، مع ما فيه من نقل الحركة إلى المتحرك، والأصل عدم التركيب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٥١.



(**نَحْوُ: مَا فَازَ**)؛ أي: ما نالَ المقصودَ (**الْجَاهِلُ**) عابداً كانَ أو غيرَه، توهَّم مِنه أنَّ العالِمَ فائزٌ أو لا، دفعَ بقولِه: (**لَكِنَّ الْعَالِمَ**) بالنصبِ اسمُها؛ أي: العالم العامل المخلِصَ، (**فَائِزٌ**) بالرفعِ خبرُها؛ أي: نائلٌ لمقصودِه.

(**وَالْخَامِسُ**) منها ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**مَا فَازَ الْجَاهِلُ لَكِنَّ الْعَالِمَ فَائِزٌ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(ما): حرفُ نفيٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

و(فازَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له.

و(الجاهلُ): مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ ابتدائيةٌ.

و(لكنَّ): حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ يقتضي اسمًا منصوبًا وخبراً مرفوعًا مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له.

و(العالمَ): منصوبٌ لفظًا اسمُه.

و(فائزٌ): اسمُ فاعلٍ، وتحتَه (هوَ) راجعٌ إلى (العالمَ) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (**الْخَامِسُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(لَيْتَ) قدَّمَها على (لعلَّ) لكونِها مستعملةً في الممكنِ والمحالِ بخلافِه، وهيَ لإنشاءِ التمني، فيدخلُ على الممكنِ، نحوُ: ليتَ زيداً قائمٌ، وعلى المستحيلِ، نحوُ:

[ألا] ليتَ الشَّبابَ يعودُ يوماً   فأُخبرَه بما فعلَ المَشيبُ[1]

وقالَ الفراءُ: يجوزُ ليتَ زيداً قائماً، بنصبِ المعمولينِ، لأنَّ (ليتَ) للتمنِّي، فكأنَّهُ قيلَ: أتمنَّى زيداً قائماً. وقالَ الكسائيُّ: يجوزُ نصبُ الجزءِ الثاني بتقديرِ (كانَ)، ومتمسَّكُهما قولُ الشاعرِ:

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رواجِعا[2]

وقالَ الفرّاءُ: إنَّ (رواجعا) منصوبٌ بمفهومِ[3] (ليتَ)، والكسائيُّ: إنَّه منصوبٌ بـ(كانَت) المقدَّر، والجمهورُ على أنَّه منصوبٌ على الحاليةِ.

(**نَحْوُ: لَيْتَ الْعِلْمَ**) النافعَ بالنصبِ اسمُها، (**مَرْزُوقٌ**) بالرفعِ خبرُها، ....

تعريب العوامل

(**لَيْتَ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو لفظاً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**لَيْتَ الْعِلْمَ مَرْزُوقٌ**)..................................

---

(١) البيت لأبي العتاهية إسماعيل بن القاسم. انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ ٣/ ٥٦.

(٢) البيت ينسب للعجاج. انظر: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» ١٠/ ٢٣٤.

(٣) في الأصل: (بمهوم)، والصواب ما أثبت في المتن.

(لِكُلِّ أَحدٍ)؛ أي: لكلِّ فردٍ مِن أفرادِ الإنسانِ.

(وَالسَّادِسُ) منها (لَعَلَّ) باللامِ المشدَّدةِ، وقيلَ: فيها لغاتٌ: لعلَّ، وعلَّ، [٦١] وعنَّ، ولعنَّ، ولغنَّ، بالغينِ المعجمةِ، ولأنَّ، وأنَّ[1]، ....

مُعْرِبُ العَوَامِل

لِكُلِّ أَحَدٍ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أريدَ المعنى:

فـ(ليتَ): حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له.

و(العلمَ): منصوبٌ لفظاً اسمُه.

و(مرزوقٌ): [٢٤/أ] اسمُ مفعولٍ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى العلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِه، وهو معَه مركبٌ مرفوعٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(اللامُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(مرزوقٌ).

و(كلِّ): مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِه غيرُ صريحٍ لهُ.

و(أحدٍ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(كلِّ).

(وَ): عاطفةٌ، (السَّادِسُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(لَعَلَّ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً أو لفظاً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) كأنهم أبدلوا من العين همزة كما أبدلوا من الهمزة عيناً في قولهم: أشهد عن محمداً رسول الله، ولا يفعلون ذلك إلا في الهمزة المفتوحة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٥٤.

وهيَ لإنشاءِ الترجي: وهوَ انتظارُ شيءٍ لا وثوقَ بحصولِه، فيدخلُ فيهِ الطمعُ: وهوَ ارتقابُ شيءٍ محبوبٍ لا وُثوقَ بحصولِه، نحوُ: لعلَّكَ تعطينا، والإشفاقُ: وهوَ ارتقابُ مكروهٍ لا وثوقَ بحصولِه، نحوُ: لعلِّي أموتُ الساعةَ، كذَا ذكرَه الرَّضيُّ(١)، ورضيَ بِهِ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقيلَ: الترجِّي مخصوصٌ بالطَّمَعِ.

قالَ المحقِّقُ الحقَّانيُّ العلامةُ التفتازانِيُّ(٢) في «شرحِ الكشافِ»: إنَّ الترجِّيَ قد يكونُ مِن المتكلمِ، وقد يكونُ مِن المخاطبِ، وقد يكونُ مِن غيرِهما، كما يشهدُ بِهِ مواردُ الاستعمالِ، انتهى.

قالَ الرَّضيُّ: إنَّ لعلَّ إذا وقعَت في كلامِ علَّام الغيوبِ تكونُ لرجاءِ المخاطبينَ عندَ سيبويهِ، وهوَ الحقُّ، وقيلَ: قد تجيءُ للاستفهامِ، نحوُ: لعلَّ(٣) زيداً قائمٌ؛ بمعنى: هل زيدٌ قائمٌ.

---

(١) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابيه «الوافية في شرح الكافية»، و«شرح مقدمة ابن الحاجب»، توفي سنة (٦٨٦هـ). انظر: «الأعلام» ٦/ ٨٦.

(٢) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. وُلِد بتفتازان من بلاد خراسان، وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها سنة (٧٩٣هـ)، من كتبه: «النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ» للزمخشري، و«شرح العقائد النسفية». انظر: «الأعلام» ٧/ ٢١٩.

(٣) في الأصل: (لعلى)، والصواب ما أثبت في المتن.

(نَحْوُ: لَعَلَّ اللهَ) بالنصبِ اسمُها، (تَعَالَى غَافِرُ) بالرفعِ خبرُها، (ذَنْبِي).

ولمَّا كانَ هذِه السِّتَّةُ المذكورةُ متحدةً بالأخيرينِ في النوعِ، ومغايرةً في الاسمِ، نبَّه بقولِه: (وَهَذِهِ السِّتَّةُ) المذكورةُ ....

مُعرِبُ العَوامِل

(نَحْوُ): معلومٌ، (لَعَلَّ اللهَ تَعَالَى غَافِرُ ذَنْبِي): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(لعلَّ): حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ يقتضي اسمًا منصوبًا وخبراً مرفوعًا مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظًا اسمُه، وإعرابُ تعالى معلومٌ.

و(غافرُ): معَ فاعلِه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(ذنب): مجرورٌ تقديراً أو مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(غافرُ)، و(الياءُ): ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليه لـ(ذنب).

(وَ): ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ، (هَذِهِ) الهاء: حرفُ تنبيهٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وذِه: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على الكسرِ أو على السكونِ - على اختلافٍ فيهِ - مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(السِّتَّةُ): مرفوعةٌ لفظًا صفةٌ، أو عطفُ بيانٍ، أو بدلٌ مِن (هذه)، ولا يجوزُ كونُها مرفوعةً أو منصوبةً على القطعِ، لما سبقَ مِن أنَّ مِن خصائصِ اسمِ الإشارةِ

(**تُسَمَّى**)؛ أي: الستَّةُ، (**الْحُرُوفَ**) بالنصبِ مفعولٌ ثانٍ، (**الْمُشَبَّهَةَ**) بفتحِ الباءِ، (**بِالْفِعْلِ**) ووجهُ تشبيهِها بِهِ لفظًا ومعنىً [٦٢].

أمَّا لفظًا: فلكونِها منقسِمةً إلى الثلاثيِّ، والرباعيِّ، والخماسيِّ، وبناؤها على الفتحِ مثلَه.

وأمَّا معنىً: فلوجودِ معاني الفعلِ، مثل: أكَّدتُ، وشبَّهتُ، واستدركتُ، وتمَّنيتُ، وترجَّيتُ، فافهم.

مُعْرِبُ العَوَامِل

أن لا يقطعَ نعتَها، كما صرحَ به الشمنيُّ والدمامينيُّ في شرحِهما على «مغني اللبيبِ»، فاحفظه يا أيها الحبيبُ، فإنَّه مِن النكراتِ التي لا توجدُ في أكثرِ المعتبراتِ، قلَّما يوجدُ من تنبه عليه لعدم اطِّلاعِه عليه.

(تُسَمَّى): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً [٢٤/ب] بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هي) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.

وجعل بعضُ أولي الأفهام هذِه الجملةَ في هذا المقامِ معطوفةً على ما قبلَها بحسب المعنى قائلاً: إنّ بعضَ الأفاضلِ صرحَ بعدمِ خروجِ (الواوِ) عنِ العطفِ، ولا يخفى أنّه مخالفٌ للمشهورِ ولما عليه الجمهورُ كما يظهرُ من الكتبِ المعتبرةِ.

(**الْحُرُوفَ**): منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ ثانٍ لـ(تُسمّى).

(**الْمُشَبَّهَةَ بِالْفِعْلِ**): مشغولةٌ بإعرابِ الحكايةِ.




(وَالسَّابِعُ) مِن هذِه الحروفِ الثمانيةِ (إِلَّا)، قدَّمَها على (لا) لعدمِ احتياجِها إلى الشرطِ، بخلافِ (لا)، ولمشابهتِها لما قبلَها في التشديدِ الواقعِ (فِي الِاسْتِثْنَاءِ) صفةٌ لها، (الْمُنْقَطِعِ) لا المتصلِ؛ لأنَّه في المتَّصلِ ليسَ بعاملٍ على الصَّحيحِ، بلِ العاملُ فيهِ فعلٌ، أو شبهه، أو معناهُ على رأيِ البصريينَ.

وقالَ بعضُهم: العاملُ فيهِ المستثنَى منهُ، وفيهِ نظرٌ كما لا يخفى[1]، .....

مُعْرِبُ العَوامِل

(وَ): عاطفةٌ، (السَّابِعُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(إِلَّا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(فِي) حرفُ جرٍّ، (الاسْتِثْنَاءِ): مجرورٌ به لفظاً، والجارُّ معَ المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (إلا) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ أو مركبٌ مرفوعٌ محلاً صفةُ (إلا)، ومَن قالَ: إنَّه لا يكونُ إلا مفرداً بتقديرِ المتعلقِ معرفةً؛ لأنَّ الجملةَ أو النكرةَ لا يقعُ صفةً للمعرفةِ، فلم يعلم جوازُ إبقاءِ العلميةِ وإزالتِها في كلمةٍ أريدَ بها لفظُها كما مرَّ التفصيلُ عن الدمامينيِ. ولا يبعدُ كونُه مرفوعاً خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: هوَ في الاستثناءِ، أو منصوباً حالاً مِن (إلا) على قولِ مَن قالَ بكونِ الخبرِ ذا حالٍ.

(الْمُنْقَطِعِ): معَ فاعلِه المسترِ مركبٌ مجرورٌ لفظاً صفةُ (الاستثناءِ).

---

(١) لأن المستثنى المتصل شيء يتعلق بالفعل أو معناه تعلقاً معنوياً، إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول، فالعامل فيه إما الفعل =






وهوَ الذي لم يُخرج عَن متعددٍ، والعاملُ فيه (إلا) عندَ الحجازيينَ؛ لكونِها بمعنى (لكنَّ)، واتفقَ المتأخرونَ فيهِ فيقدَّرُ خبرُها في الأغلبِ، (**نَحْوُ**: **الْمَعْصِيَةُ**) بالرفعِ مبتدأٌ، وهيَ الخصلةُ التي تكونُ مخالفةً لرضاءِ اللهِ تعالى، (**مُبَعِّدَةٌ**) خبرُ المبتدأِ، (**عَنِ الْجَنَّةِ**)؛ يعني: مقرِّبةٌ إلى النارِ، بل مدخلةٌ فيها، (**إِلَّا الطَّاعَةَ**) بالنصبِ؛ يعني: الخصلةَ التي تكونُ مطابقةً برضائِه تعالى، (**مُقَرِّبَةٌ**) بالرفعِ خبرُها، (**مِنْهَا**)؛ أي: إلى الجنةِ؛ يعني: مبعدةٌ عنِ النارِ، مقرِّبةٌ إلى الجنةِ، بل مدخِلةٌ فيها.

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**الْمَعْصِيَةُ مُبَعِّدَةٌ عَنِ الْجَنَّةِ إِلَّا الطَّاعَةَ مُقَرِّبَةٌ مِنْهَا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أريدَ المعنى:

فـ(المعصيةُ): مرفوعةٌ لفظاً مبتدأٌ.

و(مبعدةٌ): اسمُ فاعلٍ، وتحتَها (هي) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُها، وهيَ معَه مركبةٌ [٢٥/ أ] مرفوعةٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(عن): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(مبعدةٌ).

= المتقدم، أو شبهه، أو معناه، بتوسط إلا كما ذهب إليه البصريون، فجعل المستثنى منه عاملاً فيه مما لا يخفى بعده، وأما نحو: القوم إلا زيداً إخوتك، فيمكن أن يقال فيه: إن في الأخوة معنى فعلياً وهو الانتساب بالإخوة، فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بـ(إلا). انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٥٦.







(وَالثَّامِنُ) مِن هذِه الحروفِ الثمانيةِ (لَا) [٦٣] الكائنةُ ....

و(الجنةِ): مجرورةٌ لفظًا بـ(عن)، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لها.

و(إلا): حرفٌ للاستثناءِ المنقطعِ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له.

و(الطاعةَ): منصوبةٌ لفظًا اسمُه.

و(مقربةٌ): معَ فاعلِها المستترِ مركبةٌ مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(منها): ظرفٌ لغوٌ لـ(مقربةٌ)، والضميرُ المجرورُ راجعٌ إلى الجنةِ، وما قيلَ: أو الجملةُ استدراكيةٌ. مخالفٌ للكتبِ المعتبرةِ، إذ لم يذكرِ النحاةُ انقسامَ الجملةِ إلى الاستدراكِ، معَ أنَّه لو قلنا بها بناءً على وجودِ الحرفِ الدالِّ على الاستدراكِ في صدرِ الجملةِ للزمَ أن يقالَ في (إنَّ زيداً قائمٌ): إنَّه جملةٌ تحقيقيةٌ، وفي (كأنَّ الحرامَ نارٌ): إنَّه جملةٌ تشبيهيةٌ، وفي (ليتَ العلمَ مرزوقٌ لكلِّ أحدٍ): إنَّه جملةٌ تمنِّيةٌ، وفي (لعلَّ اللهَ تعالى غافرُ ذنبي): إنَّه جملةٌ ترجِّيةٌ، وغيرُ ذلك. هذا ما خطرَ للبالِ هنالكَ، والعلمُ عندَ اللهِ تعالى.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّامِنُ): مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(لَا): مرادٌ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.



(لِنَفْيِ) صفةِ (الْجِنْسِ)، فإنَّكَ إذا قلتَ: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ، فالمرادُ منهُ نفيُ القيامِ مِن جنسِ غلامِ رجلٍ، لا نفيُ جنسِ الغلامِ، وإنَّما يعملُ لمشابهتِها بـ(إنَّ) المكسورةِ في التأكيدِ وملازمةِ الأسماءِ.

وشرطُ عملِها:

١- أن يَلِيَ اسمُها بـ(لا).

٢- وأن يكونَ نكرةً.

٣- وأن يكونَ مضافاً إلى النكرةِ أو مشبهاً بهِ[1].

فإنِ انتفى الشرطُ الأخيرُ فهو مبنيٌّ على ما ينصبُ بِهِ، نحوُ: لا رجلَ في الدارِ.

وإنِ انتفى الآخرانِ وجبَ الرفعُ والتكريرُ، نحوُ: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، ونحوُ: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو، فتأمَّل.

مُعرب العوامل

(لِنَفْيِ): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاً صفةٌ، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أو منصوبٌ محلاً حالٌ من (لا) على قولٍ.

(الْجِنْسِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(نفي)، ومنصوبٌ محلاً عندَ المصنفِ، وتقديراً عندَ الجمهورِ مفعولٌ بِهِ له.

---

(١) المراد بالمشابه بالمضاف؛ أي: في تعلقه بشيء هو من تمام معناه. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٥٩.

(نَحْوُ: لَا فَاعِلَ) بالنصبِ اسمُها، (شَرٌّ فَائِزٌ) بالرفعِ خبرُها، والحجازيونَ يحذفونَ الخبرَ غالباً، وبنو تميمٍ لا يُثْبتونَهُ أصلاً.

تحرير العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ، (لَا فَاعِلَ شَرٌّ فَائِزٌ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أريدَ المعنى:

فـ(لا): لنفي الجنسِ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

و(فاعلَ): مبنيٌّ على الفتحِ منصوبٌ محلاً اسمُه.

و(شرٌّ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(فاعلَ).

و(فائزٌ): معَ فاعلِه المستترِ مركبٌ مرفوعٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

**   **   **

[ما ولا المشبَّهتانِ بـ«ليسَ»]

(النَّوْعُ الثَّالِثُ) مِن هذِه الأنواعِ الخمسةِ مِن السماعيَّةِ (حَرْفَانِ)، ولكونِهِما متماثلينِ في العملِ لما قبلَهُما قدَّمَهما على ما بعدَهما، أو لكونِهِما عاملينِ في الاسمينِ كما قبلَهما، بخلافِ ما بعدَهما، (تَرْفَعَانِ) لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً، (الِاسْمَ)؛ أي: اسمَهما، (وَتَنْصِبَانِ) أيضاً (الْخَبَرَ)؛ أي: خبرَهما، ....

مُعرِبُ العَوامِل

(النَّوْعُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(الثَّالِثُ): مرفوعٌ لفظاً صفةُ (النوعُ).

(حَرْفَانِ): مرفوعٌ لفظاً بالألفِ خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها [٢٥/ ب] ابتدائيةٌ.

(تَرْفَعَانِ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بالنونِ بعاملٍ معنويٍّ، والألفُ: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُ (ترفعُ)، وهوَ جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً صفةٌ لـ(حرفانِ).

(الِاسْمَ): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(ترفعان).

(وَ): عاطفةٌ، (تَنْصِبَانِ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بالنونِ بعاملٍ معنويٍّ، والألفُ: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلٌ لـ(تنصبُ)، وهو جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً معطوفةٌ على جملةِ (ترفعان).

(الْخَبَرَ): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(تنصبانِ).

وهذا العملُ إنَّما هوَ عندَ الحجازيينَ، وأمَّا عندَ بني تميمٍ فالمعمولانِ يُرفعانِ بمَا كانَ عاملاً فيهِمَا قبلَ دخولِهما عليهِما، [٦٤] وأمَّا القرآنُ[1] فعلى اللغةِ الحجازيَّةِ، كقولِه تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، فلذلِك العلماءُ اعتبرُوا اللغةَ الحجازيَّةَ، وتبعَهم المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(وَهُمَا)؛ أي: الحرفانِ لفظُ (مَا وَلَا) حكِمَ بعدَ ملاحظةِ العطفِ، (الْمُشَبَّهَتَانِ) بفتحِ الباءِ، صفةٌ احترازيَّةٌ، قولُه: (بِلَيْسَ) متعلقٌ للمشبَّهتانِ .....

مُعْرِبُ العَوَامِل

(وَ): عاطفةٌ أو ابتدائيةٌ، (هُمَا): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(مَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً.

(وَ): عاطفةٌ، (لَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً عطفٌ على (ما)، وهوَ معَه خبرُ المبتدأِ، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (النوعُ الثالثُ حرفانِ)، أو ابتدائيةٌ، وإيَّاكَ أن تجعلَ (ما) خبراً للمبتدأِ على الانفرادِ حتى لا تكونَ على الانفرادِ.

(الْمُشَبَّهَتَانِ): اسمُ مفعولٍ، وتحتَه (هما) راجعٌ إلى (ما)، و(لا) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِه، وهو معَه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا صفةٌ لـ(ما) و(لا).

(بِلَيْسَ): (الباءُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(المشبهتانِ)، و(ليسَ): مرادُ لفظِه

(١) أي: لفظ القرآن في الآية التي سيذكرها.

فِي كونِهما للنفيِ، لكنَّ مشابهةَ (ما) أكثرُ؛ لأنَّهما لنفيِ الحالِ كـ(ليسَ)[1]، بخلافِ (لا) فإنَّها للنفيِ المطلقِ، أو لنفيِ الاستقبالِ، قالَهُ فِي «النتائجِ»، ودخولهما على المبتدأِ والخبرِ، وقيلَ: إنّ مشابهةَ (ما) بـ(ليسَ) دونَ (لا) فِي دخولِ (الباءِ) على خبرِه، وفِي دخولِ (مَا) على المعرفةِ والنكرةِ.

فإن قلتَ: إنَّما تعملانِ لمشابهتِهما بـ(ليسَ) فيمَا ذكرَ، فـ(ليسَ) أصلٌ وهما فرعانِ، فلا تعملانِ عملَه؛ لئلَّا يلزمَ مزيَّةُ الفرعِ على الأصلِ، أو مساواتُه لَهُ.

قلتُ: همَا إنَّما تعملانِ عملَه لأنَّه لو كانَ (لا) المشبَّهةُ بـ(ليسَ) تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ لالتبسَ بـ(لا) لنفيِ الجنسِ، وإنَّما لم يكن بالعكسِ لأنَّ (لا) التي لنفيِ الجنسِ إنَّما تعملُ لمشابهتِها بـ(إنَّ) المكسورةِ فِي التأكيدِ وملازمةِ الأسماءِ، فجعلَ مساويًا لها فِي العملِ؛ لعدمِ عملِها الفرعيِّ، وأيضًا لمَّا شابَه بواسطتِها للفعلِ عملَ عملَه الفرعيَّ مثلَها، فثبتَ المطلوبُ.

وشرطُ [٦٥] عملِهما:

١- أن لا يفصلَ بينَهُما وبينَ اسمِهما بـ(إن) زائدةً عندَ البصريينَ، وتسمَّى عازلةً، ونافيةً، ومؤكدةً عندَ الكوفيينَ.

٢- وأن لا يُفصلَ بينَهُما وبينَ اسمِهمَا بغيرِها.

---

(١) هذا عند ابن الحاجب حيث جعلهما لنفي الحال، وقال الرضي: والحق أنهما للنفي المطلق. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٦١.





٣- وأن لا يتوسَّطَ بينَ اسمِهِمَا وبينَ خبرِهما (إلَّا) أو معناها.

٤- وأن لا يتقدَّمَ الخبرُ على الاسمِ.

وهذِهِ الشروطُ الأربعةُ أعمُّ منهما، ومعَ هذِهِ الشروطِ الأربعةِ يشترطُ في (لا) كونُ اسمِها نكرةً، ولا يتقدَّم معمولُهما عليهِما لضعفِهما.

(**نَحْوُ: مَا اللهُ**) بالرفعِ اسمُها، (**تَعَالَى مُتَمَكِّنًا**) بالنصبِ خبرُها، (**بِمَكَانٍ**)؛ أي: في مكانٍ مِن الأمكنةِ؛ أي: ليسَ اللهُ تعالى متمكِّنًا بمكانٍ في السماءِ والأرضِ وفيمَا بينَهُما؛ لأنَّه تعالى لو كانَ متمكِّنًا بمكانٍ لاحتاجَ إليهِ، تعالى اللهُ عَن ذلكَ علوّاً كبيراً.

مُعْرِبُ العَوامِل

مجرورٌ به تقديراً، ومحلُّ المجرورِ نصبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(المشبهتانِ)، وقد عرفتَ جوازَ كونِ (ليسَ) بالجرِّ معَ الكسرةِ أو الفتحةِ على الانصرافِ وغيرِه في أمثالِه ولا تغفل.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**مَا اللهُ تَعَالَى مُتَمَكِّنًا بِمَكَانٍ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(ما): حرفٌ مشبهٌ بـ(ليسَ) مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

و(لفظةُ الجلالةِ): مرفوعةٌ لفظًا اسمُه.

و(متمكنًا): معَ فاعلِه المسترِ منصوبٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.



(وَلَا شَيْءٌ) بالرَّفعِ اسمُ (لا) (مُشَابِهًا) بالنصبِ خبرُها، (للهِ تَعَالَى)؛ يعني: ليسَ شيءٌ مماثلاً ونظيراً للهِ تعالى؛ لأَنَّهُ لو كانَ لهُ تعالى نظيرٌ وشبيهٌ لعجزَ، تعالى اللهُ عَن ذلكَ علوّاً كبيراً، ولخرجَ العالمُ عن النظامِ، كمَا قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فتأمَّل.

مُعرب العوامل

و(الباءُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(متمكنًا)، و(مكانٍ): مجرورٌ به لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ فيهِ له [٢٦/أ].

(وَ): عاطفةٌ، (لَا شَيْءٌ مُشَابِهًا للهِ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على المثالِ السابقِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(لا): حرفٌ مشبهةٌ بـ(ليسَ) مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له.

و(شيءٌ): مرفوعٌ لفظًا اسمُه.

و(مشابهًا): معَ فاعلِه المستترِ منصوبٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(اللامُ): حرفُ جرٍّ جيءَ بِهِ للتقويةِ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ بِهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ صريحٌ لـ(مشابهًا)، أو متعلقٌ بـ(مشابهًا)، ولفظةُ الجلالةِ مجرورةٌ به لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ الصريحِ لهُ على ما صرحَ به الدمامينيُّ في «تحفةِ الغريبِ».



[نواصبُ المضارع]

(النَّوْعُ الرَّابِعُ) مِنَ الأنواعِ الخمسةِ (حُرُوفٌ) الأَولى أن يقولَ: أربعةُ أحرفٍ؛ لأنَّه موضعُ القلَّةِ، إلا أنَّه لمَّا عبَّر عنِ الحروفِ [٦٦] الجارَّةِ والحروفِ المشبَّهةِ بصيغةِ الكثرةِ، لم يستحسن تغييرَ الأسلوبِ، أو لاعتبارِ إضمارِ (أن)؛ لأنَّها تضمرُ في ستةِ مواضعَ كما سيجيءُ، قدَّمَه على الخامسِ لقلَّتِه، بخلافِ الخامسِ، ولمناسبتِه لما قبلَه في عملِ النصبِ بخلافِه.

(تَنْصِبُ)؛ أي: الحروفُ، صفةٌ للحروفِ، (الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ) الذي لم يتصل بآخرِه ضميرُ جمعِ المؤنَّثِ؛ يعني: تبدِّلُ الضمَّةَ في خمسةِ مواضعَ، وتسقِطُ النونَ في سبعةِ مواضعَ، ....

مُعْرَبُ العَوَامِل

(النَّوْعُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظًا صفةُ (النوعُ).

(حُرُوفٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(تَنْصِبُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هي) راجعٌ إلى الـ(حروفُ) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً صفةٌ لـ(حروفٌ).

(الْفِعْلَ): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ به صريحٌ لـ(تنصبُ).

(الْمُضَارِعَ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ أو صفة لـ(الفعلَ).

(وَهِيَ)؛ أي: الحروفُ الناصبةُ لَهُ (أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ) بالاستقراءِ، وهيَ: (أن)، (لن)، (كي)، (إذن).

(الْأَوَّلُ) منها (أَنْ) بفتحِ الهمزةِ، وإنَّما عملَت لمناسبَتِها بـ(أَنَّ) في المادةِ لا سِيما عندَ التخفيفِ، وفي كونِ الجملةِ معَها في تأويلِ المصدرِ بأن يؤخذَ مِن مدخولِها مصدرُه، ويضافَ إلى الفاعلِ، أو المفعولِ، نحوُ: أحبُ أن تجدَّ درسَك؛ أي: أحبُّ جِدَّك، أو جِدَّ درسِك، قدَّمَها على غيرِها لكونِها أصلاً في هذا النوعِ، وأخواتُها محمولةٌ عليها لمناسبَتِها لها في الاستقبالِ، وهيَ المصدريَّةِ لا الزائدةُ؛ لأنَّها لا تعملُ، خلافاً للأخفشِ، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ اَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]؛ أي: لا يعذبُهم، ولا المفسِّرةُ[1]، كقولِه تعالى [٦٧]: ﴿اِذْ اَوْحَيْنَا اِلَى اُمِّكَ مَا يُوحٰى * اَنِ اقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨ - ٣٩]،

تعريب العوامل

(وَ): ابتدائيةٌ أو عاطفةٌ، (هِيَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(أَرْبَعَةٌ): مرفوعةٌ لفظاً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو معطوفةٌ على جملةِ (النوعُ الرابعُ حروفٌ).

(الْأَوَّلُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(أَنْ): مرادٌ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) والكوفيون أنكروا المفسرة ألبتة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٦٨.

ولا المخفَّفةُ؛ كقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

❁ **وهيَ تكونُ مقدَّرةً:**

١- بعدَ حتى، نحوُ: سِرتُ حتى أدخلَها.

٢- وبعدَ لامِ كَي[1]، نحوُ: سرتُ لأدخلَها.

٣- وبعدَ لامُ الجُحودِ[2]، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

٤- وبعدَ الفاءِ[3]، نحوُ: زرني فأكرمَكَ.

٥- وبعدَ الواوِ[4]، نحوُ: لا تأكلِ السمكةَ وتشربَ اللبنَ.

٦- وبعدَ أو[5]، نحوُ: لألزمَنَّك أو تعطيَني حقِّي، وتقدَّرُ في هذِهِ المواضعِ عندَ وجودِ شرطِها، فمَن أرادَ أن يطَّلعَ فليرجِع إلى المطوَّلاتِ.

(**نَحْوُ: أُحِبُّ**) أنا (**أَنْ أُطِيعَ**) أنا (**اللهَ**) بالنصبِ مفعولُه، (**تَعَالَى**)؛........

مُعرِبُ العَوامِل

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**أُحِبُّ أَنْ أُطِيعَ اللهَ تَعَالَى**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أريدَ المعنى:

---

(١) وهي لام التعليل. انظر: «شرح الأشموني» ٢/ ١١٥.

(٢) وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٦٩.

(٣) وهي الفاء السببية. انظر: «شرح قطر الندى» ص ٨١.

(٤) وهي واو المعية، ويجب أن تسبق «الفاء السببية»، و«واو المعية» بنفي محض أو طلب. المصدر السابق.

(٥) التي بمعنى (إلى) أو (إلا). المصدر السابق.

أي: أحبُّ إطاعةَ اللهِ تعالى، أو إطاعتي اللهَ تعالى.

(**وَالثَّانِي**) منها (**لَنْ**)، قدَّمَها على (كي) لكونِها مشابهةً بـ(أن) في العملِ بالاتفاقِ، بخلافِ (كي)، وأصلُها (لا) النافيةُ كـ(لم)، أبدلَ مِن الألفِ في أحدِهما النونُ، وفي الآخرِ الميمُ، وهذا عند الفرَّاءِ، وأمَّا عندَ الخليلِ: فأصلُها (لا أن) فقصرَ، كـ(أيشٍ) في: أيُّ شيءٍ، وعندَ سيبويهِ: حرفٌ برأسِه، وهوَ الظاهرُ، وهيَ لنفيِ المستقبلِ المؤكَّدِ عندَ أهلِ الحقِّ.

وقالَ المعتزلةُ: إنَّها للنفيِ المؤبَّدِ، وردَّهم أهلُ الحقِّ بقولِه تعالى: ......

مُعرب العوامل

فـ(أحبُّ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، [٢٦/ب] وهوَ معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(أنْ): حرفٌ ناصبٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(أطيعَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ لفظًا بـ(أنْ)، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ لـ(أن)، وهيَ في تأويلِ المفردِ منصوبةٌ محلاً مفعولٌ به لـ(أحبُّ).

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ به لـ(أطيعَ)، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً مبتدأٌ.

(**لَنْ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على الجملةِ السابقةِ.

﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [يوسف: ٨٠] [٦٨]؛ لأَنَّها لو كانَت للنفيِ المؤبَّدِ لتناقضَ أوَّلُ الآيةِ في آخرِها؛ لأنَّ (حتى) لانتهاءِ الغايةِ، وهيَ منافيةٌ للتأبيدِ لا للتأكيدِ.

(نَحْوُ: لَنْ يَغْفِرَ اللهُ تَعَالَى) في الآخرةِ (لِلْكَافِرِينَ) مِن حيثُ إنَّهم كافرونَ.

مُعْرِبُ العَوَامِل

(نَحْوُ) معلومٌ، (لَنْ يَغْفِرَ اللهُ تَعَالَى لِلْكَافِرِينَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)،[٢٧/ أ] وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(لن): حرفٌ ناصبٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، و(يغفرَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ لفظاً بـ(لن).

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

و(اللامُ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(يغفرَ)، و(الكافرين): مجرورٌ به لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(يغفرَ)، ومفعولُه الصريحُ محذوفٌ؛ أي: لن يغفرَ اللهُ للكافرينَ ذنوبَهم، كما صرحَ بِهِ بعضُ شراحِ «الطريقةِ المحمديةِ»، فإنَّ المغفرةَ تتعدّى إلى المفعولينِ، إلى واحدٍ بنفسِه، وإلى الآخرِ بـ(اللامِ) على ما في «القاموسِ»، ومِن شواهدِها قولُه تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ومَن قالَ بزيادةِ (اللامِ) وتقديرِ المضافِ؛ أي: لن يغفرَ الله تعالى ذنوبَ الكافرينَ، فقد أضاعَ عمله هنا كما لا يخفى على أولي النهى.





(وَالثَّالِثُ) من الحروفِ الناصبةِ (كَيْ) قدَّمَها على (إذَن) لقلَّة بحثِها بالقياسِ إليها؛ ولأنَّ عملَ (إذن) مشروطٌ بخلافِ (كي)، وهي لسببيَّةِ ما قبلَها لما بعدَها بحسبِ الخارجِ، أو لسببيَّةِ ما بعدَها لما قبلَها بحسبِ الذِّهنِ، ولسببيَّةِ كلٍّ منهُما للآخرِ باعتبارينِ[1]، نحوُ: أسلمتُ كي أدخلَ الجنةَ، ويكونُ مثالاً للثلاثةِ بالاعتبارِ[2].

وقد تدخلُ على الفعلِ الذي دخلَ عليه (اللامُ)، نحوُ: أتيتُك كي لتعلمَني، فـ(اللامُ) بدلٌ منهُ، وقيلَ: تأكيدٌ، وقد تأخرَت عنِ (اللامِ)؛ كما في قولِه تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، فحينئذٍ (كي) بدلٌ مِن (اللامِ)، وقيلَ: أيضاً تأكيدٌ، تأمَّل.

مغني العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّالِثُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(كَيْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على الجملةِ القريبةِ أو على البعيدةِ.

---

(١) بأن يعتبر سببية أحدهما بحسب الخارج وسببية الآخر بحسب الذهن. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٧١.

(٢) فإن اعتبرت السببية بينهما بحسب دخول الخارج فقط يكون مثالاً للأول؛ لأن الإسلام سبب لدخول الجنة في الخارج بدون العكس، وإن اعتبرتها بحسب الذهن فقط يكون مثالاً للثاني؛ لأن الدخول سبب للإسلام في الذهن؛ أي: علية غائية له، وإن اعتبرتها أعم منهما يكون مثالاً للثالث. المصدر السابق ص ١٧١ - ١٧٢.







(نَحْوُ: أُحِبُّ) أنا (طُولَ الْعُمْرِ) في الدنيا (كَيْ أُحَصِّلَ) بالنصبِ مِن التحصيلِ، (الْعِلْمَ) مفعولٌ لـ(أحصِّلَ)، لا لـطولِ الأملِ ولا للمعصيةِ.

(وَالرَّابِعُ) منها ....

مُعْرِبُ العَوامِل

(نَحْوُ): معلومٌ، (أُحِبُّ طُولَ الْعُمْرِ كَيْ أُحَصِّلَ الْعِلْمَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(أحبُّ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(طولَ): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ به لـ(أحبُّ).

و(العمرِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه للـ(طول)، ومرفوعٌ محلاً أو تقديراً فاعلٌ له.

و(كي): حرفٌ ناصبٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

و(أحصلَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ لفظًا بـ(كي)، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عنِ المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، ولكَ أن تقولَ: تعليليةٌ.

و(العلمَ): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ به لـ(أحصلَ).

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.







(إِذَنْ) بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ الذالِ المعجمةِ، وسكونِ النونِ، قيلَ: أصلُه (إِذْ أن) فحذفَت الهمزةُ، وفتحَت الذالُ المعجمةُ تخفيفاً، وقيلَ: أصلُه [٦٩] (إذا) الظرفيةُ، فنوِّنَ عوضاً عنِ المضافِ إليه، وهو للشرطِ والجزاءِ؛ أعني: جزاءً لفعلِه، كما أنَّه جوابٌ لقولِه: وتعملُ إذا لم يكن ما بعدَها معمولاً لما قبلَها، وكانَ مدخولُه فعلاً مستقبلاً، مثلُ قولِك لمَن قالَ: أسلمتُ، إذن تدخلَ الجنةَ، وإذا وقعَت بعدَ (الواوِ) و(الفاءِ) يجوزُ في فعلِه النصبُ والرفعُ.

وقالَ الخليلُ: تقدَّرُ (أن) بعدَها، وكَتْبُها بـ(النونِ) سواءٌ عملَت أو لا.

وقالَ الفراءُ: إذا لم تُعمِل فاكتبْها بـ(النونِ) لئلَّا يلتبسَ بـ(إذا) الزمانيةِ، وإذا أعملتَها فاكتبْها بـ(الألفِ) لعدمِ الالتباسِ.

(**نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ**) حالَ كونِه جواباً،.........

معرب العوامل

(إِذَنْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**قَوْلِكَ**): الـ(قولِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، و(الكافُ): ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليه للقولِ.

(**إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً بدلُ الكلِّ، أو عطفُ بيانٍ للقولِ، أو مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو إذن... إلخ، أو منصوبٌ تقديراً مفعولٌ به لأعني المقدرِ، وأمَّا جعلُه مقولَ القولِ كما اشتهرَ فلا مجالَ؛ لأنَّ القولَ






(لِمَنْ...

هنا ليسَ على معناه المصدريِّ، بل بمعنى اسمِ المفعولِ، وقد مرَّ التفصيلُ فيه فاحفظه، ولا تكن ممَّن ضاعَ الكلامُ لديه، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(إذن): حرفٌ ناصبٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، و(تدخلَ): فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ لفظاً بـ(إذن)، وتحتَه (أن) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، و(التاءُ): حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له، وهو معَ فاعلِه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، ولكَ أن تقولَ: [٢٧/ ب] جوابيةٌ، وقد مرَّ في الفاعلِ قولانِ آخرانِ، فلا تغفلوا عنهما يا أيها الإخوانُ.

و(الجنةَ): منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ فيهِ، أو مفعولٌ به لـ(تدخلَ) على الاختلافِ بينَ الجمهورِ والجَرميِّ، والأولُ قولُ الجمهورِ، رجَّحه المصنفُ والأكثرون.

(لِمَنْ) (اللام): حرفُ جرٍّ، و(مَن): اسمٌ موصولٌ أو موصوفٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً بـ(اللامِ)، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى القولِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ أو مركبٌ منصوبٌ محلاً حالٌ مِن القولِ، والعاملُ فيه معنى التمثيلِ المستفادِ مِن (نحو)، فكأنَّه قيلَ: أمثِّلُ قولَك حالَ كونِه لمن قالَ، فيكونُ الحالُ مبيِّناً لهيئةِ المفعولِ معنى كما صرحَ به في أمثالِه المولى حسن چلبي في «حاشيةِ المطولِ»، أو مجرورٌ محلاً صفةٌ له بتقديرِ المتعلقِ معرفةً؛ أي: الكائنِ لمن قالَ على ما جوزَه المتأخرون واختاره المصنفُ في «الامتحانِ»، أو مرفوعٌ محلاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ،



قَالَ: أُطِيعُ) أنا (**اللهَ تَعَالَى**) نصبٌ على المفعوليةِ؛ يعني: لمَن قالَ: لا أعصي.

مُعرِبُ العوامل

أي: هوَ لمن قال، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لقولِه: (إذن تدخلَ الجنةَ) بتقديرِ المتعلقِ معرفةً، وأمَّا جعلُه حالاً منه كما قيلَ بِهِ، فمحلُّ تأملٍ، فتأمل.

(قَالَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (مَن) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للموصولِ، أو مجرورٌ محلاً صفةٌ لـ(من) الموصوفِ.

اعلم أنَّهم اختلفوا في أنَّ الموصولَ وحدَه هل يقبلُ إعراباً، أو معَ الصلةِ، فالجمهورُ على الأولِ، بدليلِ ظهورِ الإعرابِ في نفسِ الموصولِ إذا كانَ معرباً، نحوُ: ليقم أيُّهم في الدارِ على ما في «مغني اللبيب».

(أُطِيعُ اللهَ تَعَالَى): مرادُ لفظِه منصوبٌ تقديراً مفعولٌ به لـ(قالَ)، أو مفعولٌ مطلقٌ لهُ، الأول للجمهورِ، والثاني لابنِ الحاجبِ [٢٨/ أ]، قال في «مغني اللبيب»: والأولُ هوَ الصوابُ، وقالَ الرضيُّ: والثاني وهمٌ، مَن رامَه فليراجع إليه.

اعلم أنَّه كثيراً مَا يقالُ في أمثالِه: مقول القولِ، وهو مليحٌ، إلا أنَّ أكثرَ القائلينَ لا يعلمُ ما هوَ، وهو قبيحٌ، وقد عرفتَ ما هو، ولا تغفل عنه، وإذا أريدَ المعنى:

فـ(أطيعُ): فعل مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(أطيعُ).

[جوازمُ المضارعِ]

(**النَّوْعُ الْخَامِسُ**) من الأنواعِ الخمسةِ مِن السَّماعيةِ (**كَلِمَاتٌ**) وإنَّما عبَّرَ بكلماتٍ دونَ حروفٍ كما عبَّرَ في أخواتِها؛ لأنَّ بعضَها حرفٌ وبعضَها اسمٌ، فلو عبَّرَ بأحدِهما بقيَ الآخرُ، (**تَجْزِمُ**)؛ أي: تورثُ الجزمَ، (**الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ**) لا الاسمَ، ولا الماضيَ؛ يعني: غيرَ جمعِ المؤنثاتِ.

وعلامةُ الجزمِ سقوطُ الضمَّةِ الإعرابيَّةِ في المفرداتِ سوى المخاطبةِ، وفي المتكلمِ وحدَه أو معَ غيرِه، [٧٠] (**وَهِيَ**)؛..............................

(**النَّوْعُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(**الْخَامِسُ**): مرفوعٌ لفظًا صفةُ (النوعُ).

(**كَلِمَاتٌ**): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**تَجْزِمُ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هي) راجعٌ إلى الكلماتِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً صفةُ الكلماتِ، أو لا محلَّ لها استئنافيةٌ، وأمَّا كونُها خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ فضعيفٌ كما مرَّ وجهُه.

(**الْفِعْلَ**): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ به لـ(تجزمُ).

(**الْمُضَارِعَ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الفعلَ).

(**وَ**) ابتدائيةٌ، أو عاطفةٌ، أو اعتراضيةٌ، (**هِيَ**): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ

أي: الكلماتُ التي تجزمُ المضارعَ (**خَمْسَةَ عَشَرَ**) بالاستقراءِ، وهيَ قسمانِ:

١- قسمٌ حروفٌ، وهيَ خمسةٌ: إن، لم، لمَّا، لامُ الأمرِ، لاء النهي.

٢- وقسمٌ اسمٌ، وهيَ عشرةٌ: مهما، ما، مَن... إلى آخرِه.

(**الْأُولَى**) منها (**لَمْ**) بفتحِ اللامِ، وسكونِ الميمِ، قدَّمَها على (لمَّا) لعدمِ خروجِها عن الجازميَّةِ، ولكونِها جزءاً منها، وهيَ تقلبُ معنى المضارعِ ماضياً، وتنفيه، وإنَّما تعملُ لاختصاصِها بالفعلِ معَ مشابهتِها بـ(إن) في قلبِ معنى المضارعِ.

(**نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى**: ....

تعريب العوامل

على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(**خَمْسَةَ عَشَرَ**): تركيبٌ تعداديٌّ، والجزآنِ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو معطوفةٌ على جملةِ (النوعُ الخامسُ كلماتٌ)، أو اعتراضيةٌ.

(**الْأُولَى**): مرفوعةٌ تقديراً مبتدأٌ.

(**لَمْ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**قَوْلِهِ تَعَالَى**): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(نحو) والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ [٢٨/ ب] محلاً مضافٌ إليه لـ(القول).




﴿لَمْ يَلِدْ﴾) الغيرَ (﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]) منهُ؛ يعني: لم يكنِ اللهُ تعالى والداً ولا مولوداً؛ لأنَّه لو كانَ كذلكَ لكانَ حادثاً، فهوَ خُلفٌ.

(وَالثَّانِيَةُ) منها (لَمَّا) قدَّمَها على (اللامِ) معَ أنَّها بسيطةٌ لكونِها إخباريةً، بخلافِ (اللامِ)، ولها ثلاثةُ معانٍ:

مُعْرَبُ العَوَامِل

(تعالى): إعرابُه معلومٌ، (﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ لـ(القول)، أو مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هوَ، أو منصوبٌ تقديراً مفعولٌ به لأعني المقدرِ، وأمَّا كونُه مقولَ القولِ فقد عرفتَ ما فيه، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(لم): حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، و(﴿يَلِدْ﴾): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به لفظاً، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (الله) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ ابتدائيةٌ.

و(الواوُ): عاطفةٌ، ولم: حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، و(﴿يُولَدْ﴾): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به لفظاً، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى اللهِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (﴿لَمْ يَلِدْ﴾).

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِيَةُ): مرفوعةٌ لفظاً مبتدأٌ.

(لَمَّا): مرادٌ لفظه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهوَ معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (الأولى لم).






الأولُ: جازمٌ إذا دخلَ على المضارعِ، نحوُ: لمَّا يضربْ.

والثانِي: بمعنى الوقتِ إذا دخلَ على الماضي.

والثالثُ: بمعنى (إلَّا)، كقولِه تعالى: ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، والمرادُ هنا المعنى الأوَّلُ.

وهيَ أيضـاً تقلبُ معنى المضارعِ ماضيـاً وتنفيهِ، والفرقُ بينَهما أنَّ (لمَّا) لاستغراقِ أزمنةِ الماضي مِن وقتِ الانتفاءِ إلى وقتِ التكلمِ، بخلافِ (لم)؛ ولأنَّها [٧١] مخصوصةٌ بجوازِ حذفِ الفعلِ المنفيِّ بها إن دلَّ عليهِ دليلٌ، نحوُ: شارفتُ المدينةَ ولمَّا؛ أي: لمَّا أدخلْها.

ولمخصوصيَّتِهِ بعدمِ دخولِ أدواتِ الشَّرطِ عليها، فلا يقالُ: إن لمَّا يضرب، ومَن لمَّا يضرب، كما تقولُ: إن لم يضرب، ومَن لم يضرب.

ولمخصوصيَّتِهِ بنفيِ فعلٍ مترقَّبٍ ومتوقَّعٍ بها غالبـاً في الاستعمالِ، تقولُ لمن يتوقعُ ركوبَ الأميرِ: لمَّا يركبِ الأميرُ، وقد يستعمل في غيرِ المتوقعِ أيضـاً، كمثالِ المتنِ، فتذكَّر.

(**نَحْوُ: لَمَّا يَنْفَعْ**) في الزمانِ الماضي مِن يومِ مولودي إلى يومِ الموتِ، (**عُمْرِي**) لفنائِه ولغفلتِه عن هذا اليومِ.

نفع العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**لَمَّا يَنفَعْ عُمْرِي**): مرادٌ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:







(**وَالثَّالِثَةُ**) منها (**لَامُ الْأَمْرِ**) احترزَ بالإضافةِ عن (لامِ الجرِّ)، و(لامِ الابتداءِ)، و(لامِ التأكيدِ)، وهيَ (اللامُ) التي يطلبُ بها الفعلُ، فدخلَ فيه (لامُ الدعاءِ)، نحوُ: ليغفر لنا اللهُ، وهيَ مكسورةٌ، وفتحُها لغةٌ، وقد تُسكنُ بعدَ (الواوِ)، و(الفاءِ)، و(ثمَّ)، كقولِه تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩] ، قدَّمها على (لا) لكونِ مفهومِها وجودياً.

(**نَحْوُ: لِيَعْمَلْ**) كلُّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ (**عَمَلاً صَالِحًا**) كالفرائضِ، والواجباتِ، [٧٢] والسننِ، والمستحبَّاتِ، والمندوباتِ، ونحوِها.

مُعرب العوامل

فـ(لمَّا): حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(ينفع): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به لفظاً.

و(عمر): مرفوعٌ تقديراً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، و(الياءُ): ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(عمر).

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الثَّالِثَةُ**): مرفوعةٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**لَامُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على الجملةِ القريبةِ أو البعيدةِ.

(**الْأَمْرِ**): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليه لـ(لامُ).

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**لِيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:







(وَالرَّابِعَةُ) منها **(لَا فِي النَّهْيِ)** صفةُ (لا)؛ أي: الكائنةُ في النهيِ، قدَّمَها على (إن) معَ أنَّها أصلٌ في هذا النوعِ؛ لكونِ معمولِها واحداً بخلافِ (إن)، وهيَ (لا) التي يطلبُ بها تركُ الفعلِ، وهيَ تدخلُ على جميعِ المضارعِ المبنيِّ للفاعلِ والمفعولِ، مخاطباً، أو غائباً، أو متكلماً، وإنَّما تعملُ هٰذِهِ الحروفُ لمشابهتِها بـ(إن) في الاختصاصِ بالفعلِ، وفي قلبِ معنى مدخولِه كما مرَّ آنفاً.

مُعرب العوامل

فاللامُ: حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على الكسرِ لا محلَّ له، و(يعمل): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به لفظاً، وتحتَه ضمير [٢٩/أ] (هو) راجعٌ إلى غائب مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

و(عملا): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ به، أو مفعولٌ مطلقٌ لـ(يعمل) كما صرحَ به الرضيُّ والمولى علي القاريُّ في أمثالِه.

و(صالحاً): منصوبٌ لفظاً صفةٌ لـ(عملا).

(وَ): عاطفةٌ، **(الرَّابِعَةُ)**: مرفوعةٌ لفظاً مبتدأٌ.

(لَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(فِي النَّهْيِ): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاً صفةٌ لـ(لا)، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو، أو منصوبٌ محلاً حالٌ من (لا) على قولٍ.







(نَحْوُ: لَا تُذْنِبْ) أنتَ، حتَّى تدخلَ الجنَّةَ لعدمِ ذنبِكَ؛ يعني: لا تعصِ اللهَ تعالى.

(وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ)؛ يعني: (لم)، و(لمَّا)، و(لام الأمرِ)، و(لاء النهي) مبتدأٌ، قولُه: (تَجْزِمُ)؛ أي: الحروفُ الأربعةُ مِن الجزمِ خبرُه، ....

مُعْرِبُ العَوامِل

(نَحْوُ): معلومٌ، (لَا تُذْنِبْ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أريدَ المعنى:

فـ(لا): حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، و(تذنب): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به لفظاً، وتحتَه (أن) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، و(التاءُ): حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.

([وَ]هَذِهِ) (الهاءُ): حرفُ تنبيهٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ له، و(ذِهِ): اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على الكسرِ أو على السكونِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(الأَرْبَعَةُ): مرفوعةٌ لفظاً صفةٌ، أو بدلُ الكلِّ، أو عطفُ بيانٍ لهذِه، (لا) مرفوعةٌ أو منصوبةٌ على القطعِ لما سبقَ.

(تَجْزِمُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هي) راجعٌ إلى هذِه مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُ المبتدأ، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.



(فِعْلاً وَاحِداً) لفظاً أو تقديراً، لا فعلينِ، بحسبِ السماعِ والاستقراءِ.

(وَالْخَامِسَةُ) من الكلماتِ التي تجزمُ المضارعَ (إِنْ) بالكسرِ والسكونِ، قدَّمَها على الغيرِ لكونِها أصلاً في هذا النوعِ، وأخواتُها محمولةٌ عليها في العملِ، وهيَ للشرطِ - لأنَّه شرطٌ لتحقُّقِ الثاني - والجزاءِ مجازاً بطريقِ التشبيهِ من حيثُ إنَّه يُبتنى على الأولِ كابتناءِ الجزاءِ على الفعلِ، وإنَّما تعملُ الجزمَ تخفيفاً، [٧٣] فإنَّ (إنْ) تقتضي إيَّاهُما، فيكونُ المدخولُ طويلاً في الكلامِ، وكذا العشرةُ الباقيةُ لتضمُّنِها معنى (إن) لمناسبتِها إيَّاها في الإبهامِ، وهي تخصِّصُ معنى المضارعِ في الاستقبالِ، وكذا أخواتُها.

(نَحْوُ: إِنْ تَتُبْ) بالجزمِ، فعلُ الشرطِ، وهوَ فعلٌ مضارعٌ مِن الأجوفِ الواويِّ، حذفَ عينُه للجزمِ؛ يعني: إن تندَم عنِ المعصيةِ ندامةً صحيحةً، (تُغْفَرْ) بالجزمِ، جزاءُ الشرطِ بصيغةِ المفعولِ؛ يعني: يُعفَ، (ذُنُوبُكَ) بالضمَّةِ، ....

مُعرب العوامل

(فِعْلاً): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(تجزم).

(وَاحِداً): منصوبٌ لفظاً صفةٌ لـ(فعلا).

(وَ): عاطفةٌ، (الْخَامِسَةُ): مرفوعةٌ لفظاً مبتدأٌ.

(إِنْ): مرادٌ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(نَحْوُ): معلومٌ، [٢٩/ ب] (إِنْ تَتُبْ يُغْفَرْ ذُنُوبُكَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:





نائبُ الفاعلِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى توابٌ رحيمٌ، وقولُه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التائبُ مِن الذنبِ كمَن لا ذنبَ لَه»[1].

وهذِه الخمسُ حرفٌ، والباقيةُ اسمٌ، وهيَ عشرةٌ، وسمَّوا هذِه الأسماءَ أسماءً منقوصةً لاحتياجِها إلى الشرطِ والجزاءِ.

(وَالسَّادِسَةُ) مِن الجوازمِ (مَهْمَا)، وهيَ بمعنى الشيءِ كـ(ما)، وقيلَ: ...

معرب العوامل

فـ(إن): حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، (تتبْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أن) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، و(التاءُ): حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

و(تُغفر): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به لفظاً.

و(الذنوبُ): مرفوعةٌ لفظاً نائبُ فاعلِه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ معَ جزائِه جملةٌ شرطيةٌ أو فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وقس على هذا ما سيجيءُ.

(وَ): عاطفةٌ، (السَّادِسَةُ): مرفوعةٌ لفظاً مبتدأٌ.

(مَهْمَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «السنن» رقم: (٤٢٥٠)، والبيهقي في «الكبرى» رقم: (٢٠٥٦١)، والطبراني في «المعجم الكبير» رقم: (١٠٢٨١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.







ظرفُ زمانٍ كـ(متى)، والأولُ صحيحٌ، وقالَ بعضُهم: أصلُه (ما) ألحقَ بآخرِه (ما) الزائدةُ لزيادةِ معنى الإبهامِ، فانقلبَ (ألفها) (هاءً) لاستكراهِ تتابعِ المثلينِ، وقيلَ: مركبٌ مِن (مَه) بمعنى اكفُفْ، و(ما) الشرطيةِ، قدَّمها على (ما) لعدمِ خروجِها من الجازميَّةِ، بخلافِ (ما) كما سيجيءُ.

(**نَحْوُ: مَهْمَا تَفْعَلْ**)؛ أي: شيئاً ما إن تفعل من خيرٍ [٧٤] وشرٍّ، قليلاً كانَ أو كثيراً، وهو بصيغةِ الخطابِ فعلُ شرطٍ، وجزاؤُه قوله: (**تُسْأَلْ**) بالجزمِ على صيغةِ المفعولِ، (**مِنْهُ**)؛ يعني: تُحاسب يومَ القيامةِ منه، كما قالَ اللهُ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

مُعْرِبُ العَوامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**مَهْمَا تَفْعَلْ تُسْأَلْ مِنْهُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(مهما): اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاً مفعولٌ به لـ(تفعل)، وهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أن) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، (التاء): حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

و(تسأل): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أن) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِه، وقد عرفتَ حالَ (التاءِ) فيما مرَّ، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ.



(وَالسَّابِعَةُ) منها (مَا) قدَّمَه على (من) لكونِ معانِيه متحدةً بمهما.

وقالَ بعضُهم: لهُ معانٍ:

أحدُها موصولةٌ: نحوُ: عرفتُ ما اشتريتَه.

واستفهاميةٌ: نحوُ: ما عندَك؟

وشرطيةٌ: نحوُ: ما تَصنَعْ اصنَعْ.

مُعْرَبُ العَوَامِل

و(منه): ظرفٌ لغوٌ لـ(تسأل)، وفعلُ الشرطِ معَ جزائِه جملةٌ شرطيةٌ أو فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، هذا وما قيلَ: إنَّ (مهما) ظرفٌ منصوبٌ محلاً مفعولٌ فيه لـ(تسأل)، أو هو مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ بتقديرِ العائدِ في الشرطِ؛ أي: تفعله [٣٠/أ]، ففيه بحثٌ، أما أولاً: فلأنَّ المعنى ليسَ على الظرفيةِ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ يكونُ: إذا ما تفعل تسأل من ذلك الزمان، ولا محصلَ لهُ، وإن قالَ: إنَّ مفعولَ (تفعل) محذوفٌ، وضميرَ (منه) راجعٌ إليه؛ أي: إذا ما تفعل ذنبًا تسأل مِن ذلكَ الذنبِ، فتكلفٌ بعيدٌ.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ تقديرَ العائدِ في أمثالِه ضعيفٌ على ما في الرضيِّ، وممتنعٌ على ما في «مغني اللبيبِ».

(وَ): عاطفةٌ، (السَّابِعَةُ): مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

(مَا): مرادٌ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معَه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

وموصوفةٌ: نحوُ: مررتُ بما معجبٍ لك، ونحوُ:

ربَّما تكرهُ النفوسُ من الأمرِ [ما] ... لــهُ فرجــةٌ كـ َحلِّ العِقــالِ[1]

وصفةٌ: نحوُ: اضرِبْه ضرباً ما.

وتعجبيَّةٌ: نحوُ: ما أحسنَ زيداً.

ومصدريةٌ: نحو: بلغنِي ما صنعتَ.

هذا إذا كانَت اسميةً، (**نَحْوُ: مَا تَفْعَلْ**)؛ أي: شيئًا ما إن تَفعلْ، (**مِنْ خَيْرٍ تَجِدْهُ**)؛ أي: الشيءَ، (**عِنْدَ اللهِ تَعَالَى**)؛ يعنِي: يومَ القيامةِ حاضِراً[2] ونافعاً، وهو منصوبُ المحلِّ على أنَّه مفعولٌ بِهِ مقدمًا لتفعل.

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ، (**مَا تَفْعَلْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدْهُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:

فـ(ما): اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاً مفعولٌ به لـ(تفعل)، وهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ(ما) لفظًا، وتحتَه ضميرُ (أن) في (أنتَ) مبنيٌّ على

(١) قائله: أميّة بن أبي الصلت، انظر: «حاشية الدسوقي» ١/ ٢٩٧.

(٢) إشارة إلى أن العندية معنوية بضرب من التجوز، وكناية عن يوم القيامة، وذلك لأن العندية الحقيقية من خواص المتمكن، والله تعالى منزه عن التمكن كما سبق تحقيقه، وقيد الحضور من لوازم الوجدان، وأما قيد النفع فيستفاد من قوله: من خير، إذ لا شبهة أن المقصود من وجدان الخير يوم القيامة وجدانه نافعًا كما لا يخفى. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٨٤.

(وَالثَّامِنَةُ) منها **(مَنْ)**، بفتحِ الميمِ وسكونِ النونِ، وله معانٍ أيضـًا:

أحدُها موصولةٌ، نحوُ: أكرمتُ من جاءَك.

واستفهاميةٌ، نحوُ: من غلامُك.

وشرطيةٌ، نحوُ: من تُكرِم أُكرِم.

السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرط.

و(مِن خيرٍ): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (ما) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ أو مركبٌ منصوبٌ محلاً حالٌ مِن (ما)، ومَن قالَ: إنَّه ظرفٌ لغوٌ لـ(تفعل)، فكلامُه لغوٌ.

و(تجد): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به لفظًا، وتحتَه ضميرُ (أن) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معَه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، والضميرُ المنصوبُ مبنيٌّ على الضمِّ منصوبٌ محلاً مفعولٌ به لـ(تجد).

و(عندَ): منصوبٌ على الظرفيةِ مفعولٌ فيهِ لـ(تجد).

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليه لـ(عندَ).

وفعلُ الشرطِ معَ جزائِه جملةٌ شرطيةٌ أو فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، **(الثَّامِنَةُ)**: مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

(مَنْ): مرادٌ لفظه مرفوعٌ تقديراً خبرُه [٣٠/ ب]، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

وموصوفةٌ، نحوُ: من جاءَك أكرمتُه.

(نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ) [٧٥] بالجزمِ فعلُ الشرطِ؛ يعني: إنسانٌ ما إن يَعملْ (عَمَلاً صَالِحًا)؛ أي: فعلاً صالحاً، (يَكُنْ) جزاءُ الشرطِ، (نَاجِيًا)؛ أي: أميناً من الخوفِ، ونائلاً إلى المرامِ، قدَّمَها على (أينَ) لكونِها مستعملةً في غيرِ الظرفِ كـ(ما)، بخلافِ (أين)، ومحلُّ (مَن) مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه قالَ بعضُهم: هو الجملةُ الجزائيةُ وحدَها؛ أعني: يكنْ، والجملةُ الشرطيةُ لا يجوزُ أن تكونَ خبراً، وقالَ البعضُ: هو الجملتانِ جميعاً، كأنكَ قُلتَ: إنسانٌ ما إن يعملْ عملاً صالحاً يكنْ ناجياً، والفرقُ بينهما أن (ما) يستعملُ في غيرِ ذوِي العقولِ، و(من) يستعملُ في ذوِي العقولِ، فتأملْ.


مُعرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ.

(مَنْ يَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا يَكُنْ نَاجِيًا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فمنْ: اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

ويَعملْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بِهِ لفظاً، وتحتَه (هوَ) راجعٌ إلى (منْ) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً، فاعلُه وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

وعملاً: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بِهِ أو مفعولٌ مطلقٌ لـ(يعملْ).

وصالحاً: منصوبٌ لفظاً صفةٌ لـ(عملا).





(وَالتَّاسِعَةُ) منها (أَيْنَ)، وهي موضوعةٌ لظرفِ المكانِ، ومع (ما) وبدونِها تَجزِم[1]، ذكرَه بغيرِ (ما)، وبـ(ما) تكونُ جازمةً بطريقِ الأولَى، قدَّمَها على (متى) لكونِ آخرِها نونـًا كـ(من).

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

ويكنْ: فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الناقصةِ، مجزومٌ بهِ لفظـًا، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (منْ) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ اسمُه.

وناجيـًا: مع فاعلِه المستترِ منصوبٌ لفظـًا خبرُه، وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ أو فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو فعلُ الشرطِ وحدَه، أو جزاءُ الشرطِ وحدَه، مرفوعٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، أو لا خبرَ لهذا المبتدأِ، والشرطُ والجزاءُ جعلَاه مستغنيـًا عن الخبرِ، فهذهِ أربعةُ أقوالٍ، والأولُ مختارُ الأستاذِ وشيخِه كما بينَه في شرحِه للـ«إظهارِ»، والثاني مختارُ ابنِ هشامٍ في «مغني اللبيبِ»، فاحفظها ولا تكن مع الغافلينَ عن كلامِ الفضلاءِ الكاملينَ.

(وَ): عاطفةٌ، (التَّاسِعَةُ): مرفوعةٌ لفظـًا مبتدأٌ.

(أَيْنَ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) اعلم أن كَلِمَ المجازات في لحوق ما على ثلاثة أضرب:

* ضرب لا يجزم إلا مقترنـًا بها، وهو: حيث وإذ وإذا، وأجاز الفراء الجزم بدون ما.

* وضرب لا تلحقه ما، وهو: من وما ومهما وأنى، وأجازه الكوفيون في (من) و(أنى).

* وضرب يجوز فيه الأمران، وهو: إن ومتى وأين. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٨٦.







(نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ)؛ أي: مكاناً ما إن تُوجدْ، (يُدْرِكْكَ)؛ أي: يصلْكَ، (الْمَوْتُ)، بالرفعِ فاعلٌ لـ(يُدركْ)، وهي منصوبةٌ على أنها مفعولٌ فيهِ للشرطِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

مُعربُ العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ.

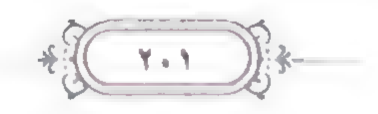
(أَيْنَ تَكُنْ يُدْرِكْكَ الْمَوْتُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فأينَ: اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على الفتحِ منصوبٌ محلّاً مفعولٌ فيهِ لفعلِ الشرطِ أو للجزاءِ على الاختلافِ، قالَ الرضيُّ: الحقُّ هو الأولُ، [٣١/أ] وقسْ عليهِ ما سيأتي.

وتكنْ: فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ التامةِ مجزومٌ بهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أنْ) في (أنتَ)، مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وقد عرفتَ حالَ التاءِ، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

ويُدركْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، والكافُ: ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ منصوبٌ محلّاً مفعولٌ بهِ لـ(يدركْ).

والموتُ: مرفوعٌ لفظاً فاعلُه وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ أو فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.







(وَالْعَاشِرَةُ) منها (مَتَى)، وهي موضوعةٌ للزمانِ، وتجزمُ مع (ما) وبدونِها [٧٦]، قدَّمَها على (أنَّى) لشهرتِها، بخلافِ (أنَّى).

قالَ في «الصَّحاحِ»: متى ظرفٌ غيرُ متمكِّنٍ، وهو سؤالٌ عن زمانٍ، ويجازَى به، وتكونُ في لغةِ هذيلٍ بمعنَى (مِن)(١)، نحوُ: متى لجَجٍ(٢)؛ أي: من لجَجٍ.

(نَحْوُ: مَتَى تَحْسُدْ) أنتَ (تَهْلِكْ)؛ أي: زمانًا ما إن تحسُدْ لأخيكَ المؤمنِ تحرمْ منه، كقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إياكُم والحسَد، فإن الحسدَ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ الحطبَ النارُ»(٣).

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (الْعَاشِرَةُ): مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

(مَتَى): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(نَحْوُ): معلومٌ. (مَتَى تَحْسُدْ تَهْلِكْ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

---

(١) «مختار الصحاح» للرازي، مادة: متي، ص ٢٩٠.

(٢) قائله أبو ذؤيب، انظر: «شرح ابن عقيل». تمامه:

شربنَ بماءِ البَحرِ ثمَّ ترفَّعتْ * متى لججٍ خُضرٍ لهنَّ نَئيجُ

(٣) أخرجه أبو داود (٤٩٠٣)، وعبد بن حميد (١٤٣٠)، والبزار (٨٤١٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٨٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.







(وَالْحَادِيَةَ عَشَرَ) منها (أَنَّى)، بفتحِ الهمزةِ والنونِ المشددةِ، وهي موضوعةٌ لظرفِ المكانِ، قدَّمَها على (أيُّ) لعدمِ احتياجِها إلى المضافِ إليهِ، بخلافِ (أيُّ).

(نَحْوُ: أَنَّى تُذْنِبْ) أنتَ؛ أي: مكاناً ما إن تفعلِ الذَّنبَ وإن كنتَ في قرنِ البقَرِ، (يَعْلَمْكَ)، بالجزمِ، (اللهُ) بالرفعِ فاعلٌ ليعلمْ، بعلمٍ أزليٍّ؛..............

تعريب العوامل

فمتى: اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ، منصوبٌ محلاًّ مفعولٌ فيه لفعلِ الشرطِ على الأصحِّ.

وتَحسدْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أنْ) في (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

وتَهلكْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أنْ) في (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الْحَادِيَةَ عَشَرَ): تركيبٌ تعداديٌّ، والجزآنِ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ.

(أَنَّى): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(نَحْوُ): معلومٌ. (أَنَّى تُذْنِبْ يَعْلَمْكَ اللهُ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:






لأنَّ اللهَ تعالَى يراكَ وإن لم ترَه، وهي مفعولٌ فيه لتُذنب.

(وَالثَّانِيَةَ عَشَرَ) منها (أَيٌّ)، بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ الياءِ المضمومةِ، وهي تجزمُ بـ(ما) وبدونِها.

واعلمْ أن (أيٌّ) معربةٌ من بينِ أخواتِها، مع قيامِ الموجبِ للبناءِ، ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

فأنَّى: اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاًّ مفعولٌ فيه لفعلِ الشرطِ على الأصحِّ.

[٣١/ب] وتُذنبْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أنْ) في (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

ويَعلمْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، والكافُ: ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ منصوبٌ محلاًّ مفعولٌ بهِ لـ(يعلمْ).

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِيَةَ عَشَرَ): تركيبٌ تعداديٌّ، والجزآنِ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ.

(أَيٌّ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما [٣٢/أ].



للتَّنبيهِ على أن الأصلَ في أخواتِها هو الإعرابُ، وأما اختصاصُها بالإعرابِ فلوجودِ الإضافةِ المنافيةِ للبناءِ، و[٧٧] عدمِها في أخواتِها.

قالَ صاحبُ «الصَّحاحِ»: أي اسمٌ معربٌ يستفهمُ بهِ[1]، نحوُ: أيُّهم أخوكَ، ويجازَى به نحوُ: أيُّهم يكرمْنِي أُكرمهُ، وهي معرفةٌ للإضافةِ[2]، وقد تُتركُ الإضافةُ وفيه معناهَا، وقد يكونُ بمعنَى الذي، فيحتاجُ إلى صلةٍ، تقولُ: أيُّهم في الدَّارِ أخوكَ، وقد يكونُ نعتًا، تقولُ: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأيِّما رجلٍ، و(ما) زائدةٌ.

(نَحْوُ: أَيُّ عَالِمٍ)، بالجرِّ مضافٌ إليهِ لـ(أيُّ)، (يَتَكَبَّرْ)، بالجزمِ فعلُ الشرطِ؛ أي: أظهرَ الكبرَ على اللهِ، أو غيرِه من الحيواناتِ[3]، (يُبْغِضْهُ)؛ أي: العالمَ المتكبر،...

نغرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ. (أَيُّ عَالِمٍ يَتَكَبَّرْ يُبْغِضْهُ ....

---

(١) «مختار الصحاح» للرازي، مادة: أيا، ص ٢٧.

(٢) يعني: أن (أي) التي هي للاستفهام أو الشرط قد تكون معرفة بسبب الإضافة إلى معرفة، لا كـ(أي) التي بمعنى الذي، فإنها معرفة بنفسها دائماً، ولا كـ(أي) التي وقعت نعتاً، فإنها تكون نكرة دائماً؛ للزوم إضافتها إلى النكرة، أو المراد بالمعرفة غير النكرة الصرفة، سواء كانت معرفة، أو نكرة مخصصة، أو الضمير راجع إلى أي التي في المثالين اللذين ذكرهما؛ أي: كلمة (أي) التي في هذين المثالين معرفة؛ لكونها مضافة فيهما إلى المعرفة، فتدبر واختر. «حاشية الخربوتي» ص ١٩٠.

(٣) يقصد بكلمة (الحيوانات) هنا أي شيء فيه حياة، فليتنبه.





من الإفعالِ[1] جزاءُ الشرطِ، (**اللهُ تَعَالَى**)؛ لكِبْرِه؛ لأن الكبرَ من الكبائرِ، وهي هنا مرفوعةٌ بالابتداءِ.

(**وَالثَّالِثَةَ عَشَرَ**) منها..

معرب العوامل

اللهُ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فأيٌّ: اسمُ شرطٍ مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

وعالمٍ: مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(أيٌّ).

ويتكبر: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ، مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

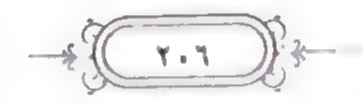
ويبغض: مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، والضميرُ المنصوبُ مبنيٌّ على الضمِّ منصوبٌ محلاًّ مفعولٌ بهِ لـ(يبغض).

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو فعلُ الشرطِ وحدَه، أو جزاءُ الشرطِ وحدَه، مرفوعٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، أو لا خبرَ لهذا المبتدأِ كما مرَّ، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الثَّالِثَةَ عَشَرَ**): تركيبٌ تعداديٌّ، وجزآهُ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ.

---

(١) أي: مشتق من باب الإفعال.



(حَيْثُمَا)، هي موضوعةٌ لظرفِ المكانِ، وهي لا تجزمُ إلا مع (ما)، و(ما) كافةٌ عن الإضافةِ لتصيرَ مبهمةً، وهي اسمٌ مبنيٌّ، وإنَّما حُرِّكَ آخرُها لالتقاءِ الساكنينِ.

وقالَ بعضُ المعرِبينَ: هي مبنيةٌ على الضمةِ تشبيهاً بالغاياتِ[1]، ومنهم من يَبنِيهِ على الفتحِ استثقالاً للضمةِ مع الياءِ، (نَحْوُ: حَيْثُمَا تَفْعَلْ)؛ أي: مكاناً ما إن تفعلْ شيئاً من الخيرِ أو الشرِ، (يُكْتَبْ) على صيغةِ المفعولِ، (فِعْلُكَ)، نائبُ الفاعلِ ليُكتبْ.

مُعرِب العوامل

(حَيْثُمَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(نَحْوُ): معلومٌ.

(حَيْثُمَا تَفْعَلْ يُكْتَبْ فِعْلُكَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فحيثُ: اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على الضمِّ منصوبٌ محلاً مفعولٌ فيهِ لفعلِ الشرطِ على الأصحِّ، وما: حرفٌ زائدٌ قاطعٌ عن الإضافةِ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

---

(١) لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة، إذ أثرها الذي هو الجر لا يظهر؛ ولأن ما أضيف إليها فهو في الحقيقة مضاف إلى مضمونها، وهو غير مذكور صريحاً، فكأنه محذوف كما في الغايات، والمراد بالغايات ما قطع عن الإضافة وبني من نحو قبل وبعد، وإنما سميت بذلك لأن الأصل فيها أن تكون مضافة، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه؛ لأنه من تتمته، فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية. انظر: «حاشية الخربوتي»، ص ١٩٢.




(وَالرَّابِعَةَ عَشَرَ) [٧٨] منها (إِذْ مَا)، قدَّمَها على (إذا ما) لقلةِ حروفِها، بخلافِ (إذا ما)، وهي تجزمُ مع (ما).

وقالَ سيبويه: إنها حرفٌ غيرُ مركبٍ من كلمتينِ[١]، بل هي (فِعلَى) كما أن مَهمَا (فَعلَى).

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

وتفعلْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بِهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أنْ) في (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

ويُكتبْ: فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ بِهِ لفظاً، والفعلُ مرفوعٌ لفظاً نائبُ فاعلِه وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، والكافُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مجرورٌ محلاّ مضافٌ إليهِ للفعلِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعَةَ عَشَرَ) تركيبٌ تعداديٌّ، وجزآهُ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاّ مبتدأٌ. (إِذْ مَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) فإن قلت: قول سيبويه ينافي لما سبق من أن الكلمات قسمان: قسم حرف وقسم اسم، وقد عد إذما من قسم الاسم. قلت: إن عدها من الاسم فيما سبق مبني على مذهب غير سيبويه، أو نقول: إن قول سيبويه: إنها حرف غير مركب من كلمتين، مؤول، كأن سيبويه عبر عنها بالحرف مجازًا من قبيل ذكر الجزئي وإرادة الكلي، فمراد سيبويه بقوله: إنها حرف، أنها كلمة غير مركب من كلمتين، فحينئذ لا ينافي كلامه فيما سبق؛ لأن كون إذما كلمة لا ينافي كونها اسماً. انظر: «موضح التحفة» ص ٣٢.



وقال المبرِّدُ[1]: هي (إذا) الظرفيةُ، ثمَّ أُلحقَ (ما)، فكفَّ عن الإضافةِ وهيَّأها للشرطِ كما هيَّأَ (حيثُ) وجعلَها بمعنَى المستقبلِ وجازمةً، ذكرَه الفاضلُ العصامُ، وهي موضوعةٌ للزمانِ، (نَحْوُ: إِذْ مَا تَتُبْ) أنت؛ أي: زمانًا ما إن رجعتَ عن الذنوبِ، (تُقْبَلْ) بصيغةِ المفعولِ، قوله: (تَوْبَتُكَ) نائبُ فاعلِه؛ أي: رجوعُك عن الذنوبِ؛ لأن اللهَ تعالَى توَّابٌ رحيمٌ.


مغرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ.

(إِذْ مَا تَتُبْ تُقْبَلْ تَوْبَتُكَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحو)، وإذا أُريدَ المعنى:

فإذْ: اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاّ مفعولٌ فيه للشرطِ على الأصحِ.

وما: حرفٌ زائدٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وتَتبْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بِهِ لفظًا، وتحتَه (أنْ) في (أنتَ)، فاعلُه وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

وتُقبلْ: فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به لفظًا.

والتوبةُ: مرفوعةٌ لفظًا نائبُ فاعلِه وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، والكافُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ

---

(١) تقدمت ترجمته.




(**وَالْخَامِسَةَ عَشَرَ**) منها (**إِذَا مَا**)، وهي لا تجزمُ بغيرِ (ما) إلا مع قلَّةٍ؛ لقلةِ مناسبتِها لـ(إن) في الاحتمالِ[1]، إذ هي موضوعةٌ للقطعِ، وهو منافٍ للإبهامِ، لكن إنه لما احتملَ في الأمرِ المقطوعِ أن يقعَ على خلافِ ما يُتوقعُ؛ لعدمِ انكشافِ الحالِ لنا، جازَ تضمُّنها معنَى (إن) والجزمُ بها، وقَوِيَ مع (ما) الكافةِ عن الإضافةِ كما في (حيثُ)، وهي أيضاً للزمانِ.

(**نَحْوُ: إِذَا مَا تَعْمَلْ**)؛ أي: زماناً ما إن تعملْ، (**بِعِلْمِكَ**)، متعلِّقٌ بـ(تعملْ)، (**تَكُنْ**) أنت، (**خَيْرَ النَّاسِ**)؛ يعنِي أفضلَهم؛.................

مُعرب العوامل

مضافٌ إليهِ للـ(توبة)، ومحلُّه البعيدُ مرفوعٌ فاعلُها، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (**الْخَامِسَةَ عَشَرَ**): تركيبٌ تعداديٌّ وجزآهُ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ.

(**إِذَا مَا**): مرادُ لفظِه [٣٢/ ب] مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(**نَحْوُ**): معلومٌ.

(**إِذَا مَا تَعْمَلْ بِعِلْمِكَ تَكُنْ خَيْرَ النَّاسِ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنَى:

---

(١) أي: احتمال الوجود والعدم.







لأن العلمَ بلا عملٍ لا ينفعُ، بل [٧٩] يضرُّ، كما قالُوا: العلمُ بلا عملٍ كالشجرِ بلا ثمرٍ.

تعرب العوامل

فإذا: اسمُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلّاً مفعولٌ فيهِ لفعلِ الشرطِ على الأصحِّ.

وما: حرفٌ زائدٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

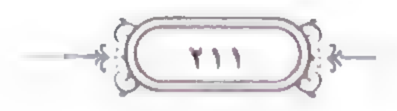
وتَعملْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أنْ) في (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

والباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(تَعملْ)، والعلمُ: مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ، والكافُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ، فمحلهُ القريبُ مجرورٌ مضافٌ إليه لـ(العلمِ)، ومحلهُ البعيدُ مرفوعٌ فاعلُه.

وتَكنْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً، وتحتَه ضميرُ (أنْ) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً اسمُه، والتاءُ: حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

وخيرَ: اسمُ تفضيلٍ، وتحتَه (أنْ) في (أنتَ) فاعلُه، وهو معه مركبٌ منصوبٌ لفظاً، خبرُه وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ.

والناسِ: مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(خيرَ)، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.






(وَهَذِهِ الْإِحْدَى عَشَرَ) مِن (إن) إلى (إذا ما) (تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ)، احترازٌ عن الجازمِ الذي يجزمُ فعلاً واحداً، قولُه: (مُسَمَّيَيْنِ)، صفةٌ لفعلينِ؛ أي: هذانِ الفعلانِ يسمَّى أو لُهما (شَرْطًا)؛ لأنه شرطٌ لتحققِ الثانِي، (وَ) ثانِيهما (جَزَاءً)،

مُعرَبُ العَوامِل

(وَ): ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ، (هَذِهِ): الهاءُ: حرفُ تنبيهٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وذهِ: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على الكسرِ أو على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ.

(الْإِحْدَى عَشَرَ): تركيبٌ تعداديٌّ و[الجزءُ] الأولُ مبنيٌّ على السكونِ، والثاني مبنيٌّ على الفتحِ، مرفوعٌ محلاًّ صفةٌ أو بدلٌ أو عطفُ بيانٍ لـ(هذهِ)، وما قيل: أو مرفوعٌ أو منصوبٌ على الوصفِ المقطوعِ، فقد عرفتَ فسادَه على الوجهِ المقطوعِ.

(تَجْزِمُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هيَ) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ [٣٣/ أ] لا محلَّ لها ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.

(فِعْلَيْنِ): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بهِ لـ(تجزمُ).

(مُسَمَّيَيْنِ): اسمُ مفعولٍ، وتحتَه (هما) راجعٌ إلى (فعلينِ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ نائبُ فاعلِه، وهو معه مركبٌ منصوبٌ لفظًا صفةُ (فعلينِ) لا حالٌ منه؛ لأنَّ ذا الحالِ إذا كانَ نكرةً محضةً وجبَ تقديمُ الحالِ عليهِ.

(شَرْطًا): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ ثانٍ لـ(مسميينِ).

(وَ): عاطفةٌ، (جَزَاءً): منصوبٌ لفظًا عطفٌ على (شرطًا).



من حيثُ إنه يبتنى على الأولِ ابتناءَ الجزاءِ على الفعلِ، فلا تخلُو عبارةُ المصنفِ عن التسامحِ.

وأما جزمُ المضارعِ مع (كيفَما) و(إذا)، فشاذٌّ لم يجِئ في كلامِهم على وجهِ الاطِّرادِ، أما عدمُ الجزمِ مع (كيفَما)، فلأنَّ معنَاه عمومُ الأحوالِ، فإذا قلتَ: كيفَما تقرَأ أقرَأ، كانَ معنَاه: على أي حالٍ وكيفيةٍ تقرأُ أنتَ أنا أيضاً أقرأُ عليها، ومن المتعذرِ استواءُ قراءةِ قارئينِ في جميعِ الأحوالِ والكيفياتِ، وأما مع (إذا)، فلأن كلماتِ الشرطِ إنما تجزمُ لتضمُّنِها معنَى (إن) التي هي موضوعةٌ للإبهامِ، و(إذا) موضوعةٌ للأمرِ المقطوعِ به المنافِي للإبهامِ، فتدبَّر وكُن من الشاكرينَ.

مغرب العوامل

وههنا سؤالٌ مشهورٌ، وهو أنَّ عملَ اسمِ المفعولِ في المفعولِ بهِ يُشترطُ فيه الحالُ أو الاستقبالُ، والأظهرُ في جوابِه أن يقالَ: إنهُ من حكايةِ الحالِ الماضيةِ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨].

**   **   **

[العاملُ اللفظيُّ القياسيُّ]

ولما فرغَ من السماعيِّ، أرادَ أن يشرعَ في القياسيِّ فقالَ: (وَ) العاملُ (الْقِيَاسِيُّ) الذي وقعَ جزءاً من اللفظيِّ، وهو ما لا يتوقفُ إعمالُه بخصوصِه [٨٠] على السماعِ، بل يمكنُ أن يُذكرَ في عملِه قاعدةٌ كليةٌ[١] موضوعُها غيرُ محصورٍ، كقولِك: (علمَ) يرفعُ الفاعلَ لأنه فعلٌ، وكلُّ فعلٍ يرفعُ الفاعلَ، ينتجُ أنَّ (علمَ) يرفعُ الفاعلَ، وهو المطلوبُ، وكذا غيرُه من الفاعلِ، والمفعولِ، والصفةِ المشبهةِ[٢]، وأفعلِ التفضيلِ، وغيرِها، مثلاً: (ضاربٌ) يرفعُ الفاعلَ إذا وُجدَ شرطُه؛ لأنه اسمُ فاعلٍ، وكلُّ اسمِ فاعلٍ يرفعُ الفاعلَ إذا وُجدَ شرطُه، فـ(ضاربٌ) يرفعُ الفاعلَ، وهو المطلوبُ.



(وَ): عاطفةٌ، (الْقِيَاسِيُّ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

---

(١) أي: قضية كلية يعرف بها أحكام جزئيات موضوعها، بأن يجعل الجزئي موضوعاً في الصغرى، وموضوع القاعدة محمولاً فيها، ويجعل تلك القاعدة كبرى؛ لما قاله الفاضل العصام في «الأصول»: من القاعدة قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها بالقوة القريبة من الفعل، بحيث لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول أفادت حكم جزئي منها، كما يقال في قول النحاة: الفاعل مرفوع، قولنا: زيد، في ضرب زيد، فاعل، وكل فاعل مرفوع، فزيد مرفوع، وسميت قاعدة لأنها أساس معرفة أحوال الجزئيات، وكثيراً ما يتسامح فتعرف بحكم كلي ينطبق على جزئيات يستفاد أحكامها منه؛ تعبيراً للقضية بأشرف أجزائها. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ١٩٥.

(٢) في الأصل: (المشبة)، والصواب ما أثبت في المتن.

(تِسْعَةٌ) أنواعٌ بالاستقراءِ:

(الْأَوَّلُ) منها (الْفِعْلُ)، قدَّمَه على اسمِ الفاعلِ لكونِه أصلاً لهُ، ولعدمِ احتياجِه إلى الشرطِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ، ولكونِه أصلاً في العملِ؛ لأن غيرَه تابعٌ لهُ فيه كما سيجيءُ، والمرادُ من الفعلِ اصطلاحيٌّ لا لغويٌّ، فلا يردُ الإشكالُ على التقسيمِ، تأمَّل.

(مُطْلَقًا)، وقولُه: (فَكُلُّ فِعْلٍ)، إشارةٌ إلى الكُبرَى، والصغرَى مطويةٌ؛ أي: لازمًا، أو متعديًا متصرفًا، أو غيرَه تامًا، أو ناقصًا قلبيًا أو لا.

مُعْرِبُ العَوَامِل

(تِسْعَةٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (فالسماعيُّ تسعةٌ وأربعونَ).

(الْأَوَّلُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الْفِعْلُ) مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(مُطْلَقًا): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ مطلقٌ لـ(أطلقُ) المقدرُ، أو مفعولٌ بهِ لـ(أعنِي) المقدرِ، أو حالٌ من الخبرِ بتأويلِه بالمفعولِ عندَ الجمهورِ؛ أي: عرفتَ الفعلَ حالَ كونِه مطلقًا على ما صرحَ بهِ الفاضلُ العصامُ في «أمثاله»، أو بلا تأويلِ عندَ من جوَّزَ الحالَ من الخبرِ.

(فَكُلُّ): الفاءُ: للتفصيلِ، وكلُّ: مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(فِعْلٍ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(كلُّ).

(يَرْفَعُ) معمولاً واحداً، سواءٌ كانَ فاعلاً أو اسماً؛ لأن النسبةَ إلى المرفوعِ مأخوذةٌ في مفهومِه وضعاً، فلا يكونُ بدونِه.

(وَيَنْصِبُ) معمولاتٍ كثيرةً، سواءٌ كانَت مفاعيلَ أو غيرَها، [٨١] كالخبرِ، والحالِ، والتمييزِ، وغيرِ ذلكَ؛ لأنَّ مفهومَه يتعلقُ بها[1]، لكن اللازمَ لا ينصبُ المفعولَ به بدونِ حرفِ الجرِّ؛ لعدمِ الاحتياجِ إليه بدونِه، والفعلُ على نوعينِ، لازمٌ ومتعدٍّ، فاللازمُ ما يتمُّ فهمُه بغيرِ ما وقعَ عليه الفعلُ؛ أعني: بغيرِ المفعولِ به الصريحِ؛ لما مرَّ، نحوُ: قعدَ زيدٌ.

والمتعدِّي ما لا يتمُّ فهمُه بغيرِ ما وقعَ عليهِ الفعلُ، فهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأولُ: متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: ضربَ زيدٌ عمراً.

والثاني: متعدٍّ إلى مفعولينِ، نحوُ: أعطيتُ زيداً درهماً، وعلمتُ زيداً فاضلاً.

تعرب العوامل

(يَرْفَعُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلّاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (يَنْصِبُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً [٣٣/ب] بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هو) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلّاً عطفٌ على جملةِ (يرفعُ).

---

(١) أراد من التعلق أن يكون لمفهوم الفعل نوع من الملابسة، فيجري التعليل في جميع المنصوبات. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٠١.

والثالثُ: متعدٍّ إلى ثلاثةِ مفاعيل، نحوُ: أعلَمَ زيدٌ عمراً بكراً فاضلاً.

فمن أرادَ أن يطَّلعَ على التفصيلِ فليرجِع إلى المطولاتِ.

(نَحْوُ: خَلَقَ اللهُ)، بالرفعِ فاعلُ خلقَ، (تَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ)، بالنصبِ، مفعولٌ بهِ الصريحُ لخلقَ، مثالٌ للمتعدِّي.

(وَ) نحو: (نَزَلَ الْقُرْآنُ)، بالرفعِ، فاعلُ نزلَ، (نُزُولاً)، مصدرٌ لنزلَ، مثالٌ للازمِ.



(نَحْوُ): معلومٌ.

(خَلَقَ اللهُ تَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فخلقَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

وكلَّ: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(خلقَ).

وشيءٍ: مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(كلَّ).

(وَ): عاطفةٌ، (نَزَلَ الْقُرْآنُ نُزُولاً): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على لفظةِ (خلقَ اللهُ تعالى كلَّ شيءٍ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فنزلَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ له.




(وَلَا بُدَّ)؛ أي: لا فراقَ حاصلٌ (لِكُلِّ فِعْلٍ) اصطلاحيٍّ تاماً أو ناقصاً، لازماً أو متعدياً، (مِنْ مَرْفُوعٍ)؛ أي: من معمولٍ مرفوعٍ، (فَإِنْ تَمَّ)؛ ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

والقرآنُ: مرفوعٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ونزولاً: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ مطلقٌ لـ(نزلَ).

(وَ): ابتدائيةٌ أو عاطفةٌ، (لَا): لنفيِ الجنسِ، مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(بُدَّ): مبنيٌّ على الفتحِ منصوبٌ محلاًّ اسمُ (لا).

(لِكُلِّ): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى اسمِ (لا) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو معطوفةٌ على جملةِ (فكلُّ فعلٍ يرفعُ).

(فِعْلٍ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(كلٍّ).

(مِنْ): حرفُ جرٍّ، (مَرْفُوعٍ): مجرورٌ لفظاً بـ(من)، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى اسم (لا)، مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرٌ بعدَ الخبرِ لـ(لا)، وفيه وجوهٌ أُخرُ ذكرَها بعضُ أولِي الألبابِ، وقد ذكرتُها في صدرِ الكتابِ فلا تَغفلْ.

(فَإِنْ): الفاءُ: للتفصيلِ، وإنْ: حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(تَمَّ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ مجزومٌ بهِ محلاًّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى الفاعلِ، مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.



أي : الفعلُ، (**بِهِ**)؛ أي: بالمرفوعِ، (**كَلَامًا**)، تمييزٌ من النسبةِ [٨٢]؛ أي: من جهةِ الكلامِ، وإن كانَ تمَّ من الأفعالِ الناقصةِ؛ فمعنَى إن تمَّ...إلخ: إن صارَ الفعلُ بالمرفوعِ كلاماً تاماً، فهو منصوبٌ على الخبريةِ؛ يعني: يصحُّ السكوتُ عليهِ به، (**يُسَمَّى**)؛ أي: الفعلُ، جزاءٌ للشرطِ، ولم يحذَف آخرُه لكونِ الشرطِ ماضياً، وقد يحذفُ فيقالُ: يسمَّ، بغيرِ الياءِ.

مُعرب العوامل

(بِهِ): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(تمَّ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بالباءِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(تمَّ).

(**كَلَامًا**): منصوبٌ لفظاً حالٌ من فاعلِ (تمَّ)، أو تمييزٌ، أو خبرٌ منصوبٌ لـ(تمَّ) إن كانَ بمعنى صارَ.

(**يُسَمَّى**): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه [٣٤/ أ] (هو) راجعٌ إلى الفعلِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، والجملةُ الشرطيةُ لا محلَّ لها تفصيليةٌ، هذا وأما ما قيلَ من أنَّ جملةَ (يسمَّى) مجزومةٌ محلاً جزاءُ الشرطِ، فمردودٌ بأنَّ كونَ الجملةِ الجزائيةِ ذاتَ الإعرابِ مخصوصٌ بما بعدَ الفاءِ وإذا، كما لا يخفَى، ومن قالَ: إنَّ (يسمَّى) مرفوعٌ تقديراً، ومجزومٌ محلاً بـ(إن)، فمردودٌ أيضاً؛ لأنَّ (إن) في هذهِ الصورةِ مُلغى عن العملِ بالنسبةِ إلى الجزاءِ، حتى صارَ مثلَ (لم) و(لمَّا) في الجزمِ للفعلِ الواحدِ على ما صرحَ بهِ الرضيُّ، وارتضاهُ الفاضلُ العصامُ، إلا أنَّ هذا الإلغاءَ ليسَ بواجبٍ، بل جائزٌ، حتى يجوزُ أن يُقرأ (يُسمَّ) بالجزمِ على ما في الرضيِّ أيضاً، من رامَ وجهَه فليراجعْ إليهِ، هذا مذهبُ المتأخرينَ، واختيارُ المحققينَ.

(فِعْلاً تَامّـًا)؛ لأنَّه يفيدُ المخاطبَ فائدةً تامةً، ويسمَّى المرفوعُ فاعلاً أو نائبَه، (نَحْوُ: عَلِمَ اللهُ تَعَالَى) كلَّ شيءٍ، حُذفَ المفعولُ للعمومِ. (وَإِنْ لَمْ .....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

وأما المتقدمونَ فاختلفُوا فيه، فقالَ سيبويهِ: إنَّ الجزاءَ في مثلِ هذهِ الصورةِ محذوفٌ؛ أي: (يُسمَّ) بالجزمِ، وإنَّ (يُسمَّى) المذكورَ على نيةِ التقديمِ دالٌّ على الجزاءِ المحذوفِ، وقالَ الكوفيونَ: إنَّ (يُسمَّى) المذكورَ جزاءُ الشرطِ على حذفِ الفاءِ، فتكونُ الجملةُ مجزومةَ المحلِّ؛ لأنَّ تقديرَ الفاءِ كذكرِها على ما في «مغنِي اللبيبِ»، قالَ الرضيُّ: ما ذكرَه سيبويهِ [ظ٣٤/ب] والكوفيونَ مخصوصٌ بالضرورةِ، والكلامُ في السَّعةِ، والحقُّ ما قالَه المتأخرونَ.

(فِعْلاً): منصوبٌ لفظـًا مفعولٌ ثانٍ لـ(يُسمَّى).

(تَامّـًا): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(فعلا).

(نَحْوُ): معلومٌ.

(عَلِمَ اللهُ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فعلِمَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظـًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (إِنْ): حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(لَمْ): حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَ لهُ.

يَتِمَّ)؛ أي: الفعلُ، عطفٌ على قولِه: إن تمَّ، (بِهِ)؛ أي: بالمرفوعِ، (كَلامًا، بَلِ احْتَاجَ)؛ أي: الفعلُ في الكلامِ، (إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ)، إنما قال: إلى خبرٍ؛ لكونِه خبراً للمبتدأِ في الأصلِ...

مُعرب العوامل

(يَتِمَّ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بِهِ تقديراً أو محلاً بإن، وتحتَه ضميرُ (هو) راجعٌ إلى الفعلِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

(بِهِ): الباءُ: حرفُ جرٍ متعلقٌ بـ(لم يتمَّ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بالباءِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ لـ(لم يتمَّ).

(بَلْ): حرفٌ عاطفٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(احْتَاجَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ مجزومٌ محلاً بـ(إن)، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى الفعلِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على الجملةِ الشرطيةِ.

(إِلَى): حرفُ جرٍ متعلقٌ بـ(احتاجَ).

(خَبَرٍ): مجرورٌ لفظاً بـ(إلى)، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(احتاجَ).

(مَنْصُوبٍ): مجرورٌ لفظاً صفةُ الخبرِ.

وإنما يُنصبُ الخبرُ لشبههِ بالمفعولِ به في كونِه محتاجاً إليه، وفي توقفِ الفعلِ عليه[1].

(**يُسَمَّى**)؛ أي: الفعلُ المحتاجُ، (**فِعْلاً نَاقِصًا**)؛ لعدمِ تماميتِه بمرفوعِه، كالأفعالِ الغيرِ الناقصةِ، ويسمَّى مرفوعُه اسمًا، ومنصوبُه خبراً، وهو: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وآل، وراح، ومازال، وما انفَكَّ، وما فتِئ، وما برِح، وما دام، وليس، والظاهرُ أنها غيرُ محصورةٍ، ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**يُسَمَّى**): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى الفعلِ نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، والجملةُ الشرطيةُ لا محلَّ لها عطفٌ على الجملةِ الشرطيةِ السابقةِ.

(**فِعْلاً**): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ ثانٍ لـ(يُسمى).

(**نَاقِصًا**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(فعلا).

---

(١) أي: على ذلك الخبر؛ يعني: كما أن الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به، بل يتوقف فهم مدلوله عليه، لا يتم معنى الفعل الناقص أيضًا بدون الخبر، بل يتوقف عليه، والفرق بينهما بوجهين:

* **أحدهما**: أن الخبر ليس مما وقع عليه الفعل، بخلاف المفعول به.

* **وثانيهما**: أن المتعدي يتوقف فهم مدلوله على المفعول به بحسب الوضع، بخلاف الفعل الناقص، فإن توقف فهمه على الخبر إنما حدث بعد تجريده عن الحدث واستعماله في مجرد النسبة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى)، بالرفعِ اسمُ كانَ [٨٣]، (عَلِيمًا)، بالنصبِ خبرُه، (حَكِيمًا)، بالنصبِ خبرٌ بعدَ الخبرِ، وهما (فعيلٌ) بمعنى فاعلٍ، وهو لثبوتِ خبرِه لاسمِه في الزمانِ الماضِي دائمًا، كما مرَّ.

أو منقطعًا، نحو: كانَ زيدٌ غنيّا فافتقرَ، (وَ) نحوُ: (صَارَ الْعَاصِي)؛ أي: غيرُ التائبِ، بالرفعِ التقديريِّ، اسمُ صارَ، (مُسْتَحِقّا)؛ أي: لائقًا، (لِلْعَذَابِ)، صلةٌ لمستحقًا، وهو للانتقالِ، إما من صفةٍ إلى صفةٍ، نحو: صارَ زيدٌ عالمًا، وإما من حقيقةٍ إلى حقيقةٍ، نحوُ: صارَ الطينُ خزفًا.

معرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ [٣٥/ أ]. (كَانَ اللهُ تَعَالَى عَلِيمًا حَكِيمًا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فكانَ: فعلٌ ماضٍ من الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظًا اسمُه، وإعراب تعالى معلومٌ.

وعليمًا: مع فاعلِه المسترِ مركبٌ منصوبٌ لفظًا خبرُه، وهو معهُما [جملةٌ] فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وحكيمًا: أيضًا منصوبٌ لفظًا خبرٌ بعدَ الخبرِ لـ(كانَ)، أو صفةٌ لـ(عليمًا)، أو حالٌ من فاعلِ (عليمًا).

(وَ): عاطفةٌ، (صَارَ الْعَاصِي مُسْتَحِقّا لِلْعَذَابِ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على لفظِ (كانَ اللهُ تعالى). اهـ. وإذا أُريدَ المعنى:




(وَ) نحوُ: (مَا زَالَ)، من زالَ يزالُ، لا من زالَ يزولُ، فإنّه تامةٌ، (الْمُذْنِبُ) الغيرُ التائبِ، بالرفعِ اسمُه، (بَعِيداً)، خبرُه، (مِنَ اللهِ تَعَالَى)؛ أي: من رحمةِ اللهِ تعالَى، بل قريبٌ إلى غضبِه، وهو لاستمرارِ خبرِه لاسمِه مذ قبلَهُ؛ أي: مذ زمانِ إمكانِ قبولِ اسمِه لمضمونِ خبرِه، فمعنَى (ما زالَ زيدٌ أميراً): استمرارُ إمارتِه من زمانِ قابليتِه وصلاحيتِه للإمارةِ.

إعراب العوامل

فصارَ: فعلٌ ماضٍ من الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

والعاصِي: مرفوعٌ تقديراً اسمُه.

ومستحقاً: مع فاعلِه المستترِ منصوبٌ لفظاً خبرُه، وهو معها جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

واللامُ: حرفُ جرٍ متعلقٌ بـ(مستحقاً)، والعذابِ: مجرورٌ بِهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

(وَ): عاطفةٌ. (مَا زَالَ الْمُذْنِبُ بَعِيداً مِنَ اللهِ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على القريبِ أو على البعيدِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فما: حرفُ نفيٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وزالَ: فعلٌ ماضٍ من الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

والمذنبُ: مرفوعٌ لفظاً اسمُه.

وبعيداً: مع فاعلِه المستترِ منصوبٌ لفظاً خبرُه، وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.



(وَتُقْبَلُ)، على صيغةِ المفعولِ، (التَّوْبَةُ)، نائبُ الفاعلِ لـ(تقبلُ)، (مَا دَامَ الرُّوحُ)، بالرفعِ اسمُها، (دَاخِلاً) خبرُها، (فِي الْبَدَنِ)، متعلقٌ لداخلاً، وهي لتوقيتِ أمرٍ بمدةِ ثبوتِ خبرِها لاسمِها، بأن جعلت تلكَ المدة ظرفَ زمانٍ لهُ؛ لأن (ما) مصدريةٌ، وهي مع اسمِها وخبرِها في تأويلِ المفردِ [٨٤] ويقدرُ الزمانُ قبلَ المصادرِ غالبًا، فلا بدَّ هناكَ من حصولِ كلامٍ يفيدُ فائدةً تامةً، ولهذا أشارَ بقولِه: و(تقبلُ التوبةُ)؛ والمعنَى: وتقبلُ التوبةُ مدَّةَ دوامِ دخولِ الروحِ في البدنِ.

تجزئة العوامل

ومن: حرفُ جرٍ متعلقٌ بـ(بعيداً).

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ بهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(بعيداً)، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (تُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا دَامَ الرُّوحُ دَاخِلاً فِي الْبَدَنِ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على القريبِ أو على البعيدِ، [٣٥/ ب] وإذا أُريدَ المعنى:

فتُقْبَلُ: فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ.

والتوبةُ: مرفوعةٌ لفظًا نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وما: حرفٌ مصدريٌّ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ودامَ: فعلٌ ماضٍ من الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

(وَلَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْمـًا)، هي لنفيِ مضمونِ الجملةِ في زمانِ الحالِ عندَ الجمهورِ، نحوُ: ليسَ زيدٌ عالمـًا؛ أي: الآنَ، أو مطلقـًا عن سيبويهِ ومن تبعَه، نحوُ: ليسَ زيدٌ قائمـًا؛ أي: الآنَ، وليسَ خلقَ اللهُ مثلَه[1]؛ أي: أمسِ، وليسَ زيدٌ ذاهبـًا؛ أي: غداً، فتأمل.

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

والروحُ: مرفوعٌ لفظـًا اسمُه.

وداخلاً: مع فاعلِه المستترِ منصوبٌ لفظـًا خبرُه، وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للحرفِ الموصولِ، وهي في تأويلِ المفردِ منصوبةٌ محلاًّ مفعولٌ فيهِ لـ(تُقبَلُ) بتقديرِ الزمانِ؛ لأن معنى (ما) المصدريةِ الزمانيةِ أنها النائبةُ عن الزمانِ، لا أنها زمانٌ في نفسِها كما في «الإتقانِ» للإمامِ السيوطيِّ، فاحفظهُ فإن أكثرَ الناسِ عنه غافلونَ.

وفي: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(داخلاً)، والبدنِ: مجرورٌ بهِ لفظـًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ فيه لـ(داخلاً).

(وَ): عاطفةٌ، (لَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْمـًا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على القريبِ أو على البعيدِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فليسَ: فعلٌ ماضٍ من الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظـًا اسمُه، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

وجسمـًا: منصوبٌ لفظـًا خبرُه، وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) اسم ليس ضمير الشأن، و(مثلَه) مفعول لـ(خلق). انظر: «حاشية الصبان»، ١/ ٢٢٧.

(وَ) القياسيُّ (الثَّانِي) من التسعةِ (اسْمُ الْفَاعِلِ)، قدَّمَه على اسمِ المفعولِ لكونِه مشتقّاً من المعلومِ وعاملاً في الفاعلِ؛ ولمجيئِه من المتعدِّي واللازمِ، بخلافِ اسمِ المفعولِ في الكلِّ، وهو ما اشتقَّ من فعلٍ لمن قامَ به الفعلُ بمعنى الحدوثِ، ولما كانَ البحثُ عنه من حيثُ الصيغةِ من مباحثِ الصرفِ، ومن حيثُ العملِ من مباحثِ النحوِ، تركَ تعريفَه، وكذا ما سيأتِي.

(فَهُوَ)؛ أي: اسمُ الفاعلِ، (يَعْمَلُ عَمَلَ..............................

مُعرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِي): مرفوعٌ تقديراً مبتدأٌ.

(اسْمُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الأولُ الفعلُ).

(الْفَاعِلِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ عندَ المصنفِ، أو مضافٌ إليهِ عندَ البعضِ كما مرَّ غيرَ مرةٍ.

(فَهُوَ): الفاءُ: تفصيليةٌ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(يَعْمَلُ): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(عَمَلَ): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ، أو مفعولٌ مطلقٌ نوعيٌّ لـ(يعملُ) بتقديرِ





فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ)؛ أي: كعملِ فعلِه الذي اشتقَّ منه؛ يعنِي: إن كانَ فعلُه لازماً، فهو يرفعُ الفاعلَ، وإن كانَ متعدياً، فيرفعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ به، وإن تعدَّى إلى مفعولٍ، فهو يتعدَّى إلى مفعولٍ، وإن [٨٥] تعدَّى إلى مفعولينِ، فهو يتعدَّى إلى مفعولينِ، وإن تعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، فهو يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، وإنما يعملُ عملَ فعلِه إذا وُجدَ الشروطُ الستةُ:

أحدُها: الاعتمادُ على المبتدأِ، بأن يكونَ خبراً لهُ، نحوُ: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً.

والثانِي: الاعتمادُ على الموصوفِ، بأن يكونَ صفةً لهُ، نحوُ: جاءنِي رجلٌ ضاربٌ غلامُه عمراً.

والثالثُ: الاعتمادُ على الموصولِ، بأن يدخلَ عليه على صورةِ اللامِ، نحوُ: جاءنِي الضاربُ أبوه عمراً.

مُعْرِبُ العَوَامِل

الموصوفِ والمضافِ؛ أي: عملاً مثلَ عملِ فعلِه، ويقالُ أيضاً: مفعولٌ مطلقٌ [٣٦/ أ] للتشبيهِ.

(**فِعْلِهِ**): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(عمل)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(فعلِ).

(**المَعلومِ**): مجرورٌ لفظاً صفةٌ لـ(فعلِ)، ويحتملُ أن يكونَ منصوباً بـ(أعني) المقدرِ، أو مرفوعاً بتقديرِ المبتدأِ.



والرابعُ: الاعتمادُ على ذي الحالِ، بأن يكونَ حالاً عنه، نحوُ: جاءنِي زيدٌ راكباً فرسَه. وليقوِي جهةَ الفعلِ من كونِه مسنداً إلى صاحبِه، شَرطَ هذهِ الأربعةَ.

والخامسُ: الاعتمادُ على الاستفهامِ، نحوُ: أقائمٌ الزيدانِ، وهل قائمٌ الزيدانِ.

والسادسُ: الاعتمادُ على النفيِ، نحوُ: ما ضاربٌ زيدٌ وليس زيدٌ ضارباً أبوه عمراً؛ لأن الاستفهامَ والنفيَ أولَى بالفعلِ، فازدادَ بهما شبهُه بالفعلِ، والجمهورُ شرطُوا مع هذه الشروطِ الستةِ معنَى الحالِ والاستقبالِ، تحقيقاً أو حكايةً، كقولِه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، خلافاً للكسائيِّ، فإن عندَه يعملُ مطلقاً، سواءٌ [٨٦] كان بمعنَى الحالِ، أو الاستقبالِ، أو الماضِي، وتثنيتُه وجمعُه مثلُه في العملِ والشرطِ، نحوُ: الزيدانِ ضاربانِ عمراً، والزيدونَ ضاربونَ بكراً، ونحوُهما.

(**نَحْوُ: كُلُّ**)، مبتدأٌ، (**حَسُودٍ**)، بالجرِّ، وهو بمعنَى الفاعلِ؛ أي: كلُّ فردٍ من أفرادِ الحاسدِ، والحسدُ طلبُ إزالةِ النعمةِ عن الغيرِ، (**مُحْرِقٌ**)، بكسرِ الراءِ، خبرُ المبتدأِ، (**حَسَدُهُ**)؛ أي: الحاسد، بالرفعِ فاعلٌ لمحرقٌ، (**عَمَلَهُ**)، ...

مغرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**كُلُّ حَسُودٍ مُحْرِقٌ حَسَدُهُ عَمَلَهُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:




بالنصبِ مفعولٌ بهِ لمحرقٌ، إذ الحسدُ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ الحطبَ النارُ؛ لقولِه عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إيَّاكُم والحسدَ، فإنَّ الحسدَ يأكلُ الحسنات؛ كما تأكل الحطبَ النَّارُ»(١)، مثالٌ لاسمِ الفاعلِ المعتمدِ على المبتدأِ.

(**وَالثَّالِثُ**) من التسعةِ (**اسْمُ الْمَفْعُولِ**)، قدمَه على الصفةِ المشبهةِ مع كونِها مشتقةً من المعلومِ وعاملةً في الفاعلِ؛ لموافقتِه لاسمِ الفاعلِ في الشرطِ؛

فكلُّ: مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

وحسودٍ: مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه لـ(كلُّ).

ومحرقٌ: اسمُ فاعلٍ.

وحسدُ[ه]: مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلًّا مضافٌ إليهِ للـ(حسد)، وعملَ[ه]: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بهِ لـ(محرقٌ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلًّا مضافٌ إليهِ للـ(عمل).

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّالِثُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(اسْمُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ أو على البعيدةِ.

(الْمَفْعُولِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للـ(اسم).

---

(١) تقدم تخريجه.





ولأنه قد ينصبُ المفعولَ به كاسمِ الفاعلِ، بخلافِها[1]، وهو ما اشتقَّ من فعلٍ لمن وقعَ عليهِ الفعلُ، تركَ المصنفُ لما مرَّ[2].

(**فَهُوَ**)؛ أي: اسمُ المفعولِ، (**يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ**)؛ أي: المشتقِ منه، (**الْمَجْهُولِ**)؛ يعنِي: يرفعُ نائبَ الفاعلِ، ....

معرب العوامل

(**فَهُوَ**): الفاءُ: تفصيليةٌ، وهو: ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأً.

(**يَعْمَلُ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هو) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(**عَمَلَ**): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بهِ، أو مفعولٌ مطلقٌ لـ(يعملُ).

(**فِعْلِهِ**): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ للـ(عمل)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليه للـ(فعلِ).

(**الْمَجْهُولِ**): مجرورٌ لفظًا صفةُ الفعلِ، أو منصوبٌ بـ(أعنِي) المقدرِ، أو مرفوعٌ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ.

---

(١) أي: بخلاف الصفة المشبهة، فإنها لا تنصب المفعول به أصلاً، وأما النصب بعدها في بعض الأحيان فهو ليس على المفعولية، بل على التشبيه بالمفعول. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢١٣.

(٢) أي: تعريف اسم المفعول.






ولا ينصبُ المفعولَ بهِ إلا إذا اشتقَّ من الفعلِ المتعدِّي إلى مفعولينِ، أو [٨٧] ثلاثةٍ، نحوُ: زيدٌ معطيٌ غلامُه درهماً الآنَ أو غداً، وحكمُ اسمِ المفعولِ كحكمِ اسمِ الفاعلِ في الشروطِ الستةِ والعملِ، فتدبَّر.

(نَحْوُ: كُلُّ تَائِبٍ)؛ أي: راجعٍ عن الذنوبِ، مبتدأٌ، (مَقْبُولٌ)، خبرُه، (تَوْبَتُهُ)؛ أي: رجوعُه عنها، نائبُ الفاعلِ لـ(مقبولٌ)؛ لأن الله تعالَى يقبلُ التوبةَ، وقالَ اللهُ تعالَى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، ثمَّ اعلَم أن اسمَي الفاعلِ والمفعولِ إذا وصِفا بصفةٍ، أو صغِّرا، لا يعملانِ؛ لخروجِهما بالوصف أو التصغير عن مشابهةِ الفعلِ، أما خروجُهما بالوصفِ فظاهرٌ؛ لأنه مخصوصٌ بالاسمِ، وأما بالتصغيرِ فلأنه وصفٌ في المعنَى؛ لأنه إذا قيل: رُجيلٌ، كأنَّ معناهُ رجلٌ حقيرٌ، فلا يقالُ: زيدٌ ضُويربٌ عمراً، أو مُضيربٌ غلامُه؛ لأنهما حينئذٍ يكونانِ بمنزلةِ ضاربٌ حقيرٌ، ومضروبٌ حقيرٌ، أو صغيرٌ، تأمَّل[1].



(نَحْوُ): معلومٌ.

(كُلُّ تَائِبٍ مَقْبُولٌ تَوْبَتُهُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً [٣٦/ ب] مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

(١) لعله إشارة إلى ما ذكره المصنف في «الإظهار»: من أنهما لو وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق؛ لحصوله بلا مانع عن الشبه، نحو: جاءني رجل ضارب غلامه شديد، فالشرط أن يكونا موصوفين قبل العمل لا مطلقًا. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢١٤.



(وَالرَّابِعُ) من التسعةِ (الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ) باسمِ الفاعلِ من حيثُ إنها تثنَّى، وتجمعُ، وتذكَّرُ، وتؤنثُ، قدَّمها على اسمِ التفضيلِ؛ لكونِها عاملةً في الفاعلِ الظاهرِ، بخلافِه، فإنهُ لا يعملُ فيه في غيرِ مسألةِ الكُحْلِ، وهي ما اشتُقَّ من فعلٍ لازمٍ لمن قامَ به الفعلُ على معنَى الثبوتِ.

(فَهِيَ)؛ أي: الصفةُ المشبَّهةُ [٨٨].........................

مُعْرِبُ العَوامِل

فكلٌّ: مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

وتائبٍ: مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليه لـ(كلٌّ).

ومقبولٌ: اسمُ مفعولٍ.

والتوبةُ: مرفوعةٌ لفظًا نائبُ فاعلِه، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلًّا مضافٌ إليهِ للـ(توبةِ).

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الصِّفَةُ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(الْمُشَبَّهَةُ): مشغولةٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الصفةُ).

(فَهِيَ): الفاءُ: تفصيليةٌ، وهي: ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلًّا مبتدأٌ.

(**أَيْضًا**)؛ أي: كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ، (**تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا**) اللازمِ، بل تزيدُ عليه؛ لأنها تنصبُ عند البصريةِ لا فعلُها، ذكرَه في «الامتحانِ»[1]، وإنما تعملُ إذا وجدَ الشروطُ المعتبرةُ في اسمِ الفاعلِ من الاعتمادِ ونحوِه، نحوُ: زيدٌ حسنٌ وجهُه.

(**نَحْوُ: الْعِبَادَةُ**)، كالصلٰوةِ والزكاةِ والحجِّ ونحوِها، مبتدأٌ، (**حَسَنٌ**)، خبرُه، (**ثَوَابُهَا**)؛ أي: أجرُها، فاعلٌ له لكونِها موصلةً إلى المطلوبِ.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**أَيْضًا**): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ مطلقٌ لـ(آضَ) المقدرُ، وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه ضميرُ (هو) راجعٌ إلى الحكمِ المذكورِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها اعتراضيةٌ.

(**تَعْمَلُ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هي) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(**عَمَلَ**): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بهِ، أو مفعولٌ مطلقٌ لـ(تعملُ).

(**فِعْلِهَا**): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(عملَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاّ مضافٌ إليهِ لـ(فعلِ).

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**الْعِبَادَةُ حَسَنٌ ثَوَابُهَا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

---

(١) هو شرح «لب الألباب في علم الإعراب» المسمى «امتحان الأذكياء» لمحمد بن پير علي، المعروف بالبركوي، المتوفى سنة (٩٨١هـ).





(**وَالْمَعْصِيَةُ**)، كالكبائرِ وغيرِها، مبتدأٌ، (**قَبِيحٌ**)، خبرُه، (**عَذَابُهَا**)، فاعلٌ لهُ لكونِها غيرَ موصلةٍ إلى المرامِ.

(**وَالْخَامِسُ**) من التسعة (**اسْمُ**)...

مُعرب العوامل

فالعبادةُ: مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

وحسنٌ: صفةٌ مشبهةٌ.

وثوابُـ[ـها]: مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ [٣٧/ أ] لـ(ثواب).

(وَ): عاطفةٌ، (**الْمَعْصِيَةُ قَبِيحٌ عَذَابُهَا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على لفظِ (العبادةُ حسنٌ ثوابُها)، وإذا أُريدَ المعنى:

فالمعصيةُ: مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

وقبيحٌ: صفةٌ مشبهةٌ.

وعذابُـ[ـها]: مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ لـ(عذابُ).

(وَ): عاطفةٌ، (**الْخَامِسُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ. (**اسْمُ**): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.



التَّفْضِيلِ)، قدَّمَه على المصدرِ مع كونِه عاملاً في الفاعلِ والمفعولِ؛ لمناسبتِه لما قبلَه في كونِه مشتقاً، وكونِ النسبةِ معتبَرةً في وضعِه بخلافِه[1]، وهو ما اشتقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِه.

(فَهُوَ أَيْضـًا) كما سبقَ (يَعْمَلُ)؛ أي: اسمُ التفضيلِ، (عَمَلَ فِعْلِهِ) الذي اشتقَّ منه.



(التَّفْضِيلِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ لـ(اسمُ).

(فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ): إعرابُه ظاهرٌ مما قبلَه، فتذكَّر.

---

(١) أي: ولمناسبته لما قبله في كون النسبة إلى فاعل ما مأخوذة في مفهومه وضعاً، كالفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اللاتي ذكرت قبله، بخلاف المصدر، فإن تلك النسبة غير مأخوذة في مفهومه؛ ولذا لا يتوقف تصور مفهومه على فاعل ما، فلا يلزم ذكره، بل يجوز حذفه عنه بخلافها.
فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون المدلول المطابقي لاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة غير مستقل بالفهم، كالفعل، لكون تلك النسبة الغير المستقلة مأخوذة في مفهومها أيضاً مع أنه خلاف ما أطبقوا عليه.
قلت: المعنى الغير المستقل إذا ضم إلى أمر يحتاج إليه في الاستقبال يصير المجموع مستقلاً بالمفهومية؛ بمعنى أنه لا يحتاج في تعلقه إلى ضميمة، وهذه الأمور وإن كانت النسبة إلى ذات مأخوذة في مفهومها، إلا أنها لما أخذت مع تلك الذات كانت مستقلات بالفهم، بخلاف الفعل، فإن النسبة أخذت في مفهومه مع ضمها إلى غير ما يحتاج إليه، الذي هو الحدث والزمان، فيصير المجموع غير مستقل ألبتة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢١٧.

(نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ)، و(مِن) زائدةٌ في النفيِ، زيدَت للاستغراقِ؛ أي: ما رجلٌ موجوداً، (أَحْسَنَ)، صفةٌ لرجلٍ في اللفظِ، (فِيهِ)؛ أي: في نفسِ الرجلِ، ظرفٌ لأحسنَ، (الْحِلْمُ)، فاعلٌ لأحسنَ، (مِنْهُ)؛ أي: من الحلمِ، متعلقٌ [٨٩] بأحسنَ حالَ كونِ ذلك الحلمِ ثابتاً (فِي الْعَالِمِ)؛ أي: في نفسِ العالمِ.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(نَحْوُ): معلومٌ.

(مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنَ فِيهِ الْحِلْمُ مِنْهُ فِي الْعَالِمِ): مرادُ لفظِه تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فما: حرفٌ مشبهٌ بـ(ليسَ) مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ومن: حرفُ جرٍّ زائدٌ غيرُ متعلقٍ بشيءٍ.

ورجلٍ: مجرورٌ لفظاً بـ(من)، ومحلُّ المجرورِ مرفوعٌ اسمُ (ما).

وأحسنَ: اسمُ تفضيلٍ.

والحلمُ: مرفوعٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه مركبٌ منصوبٌ لفظاً خبرُه كما ذكرَه المصنفُ في «الامتحانِ»، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وفي: حرفُ جرٍ متعلقٌ بـ(أحسنَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(في)، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ فيهِ لـ(أحسنَ)، أو الجارُّ والمجرورُ ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاً حالٌ من (الحلمُ).

ومنـ[ـه]: حرفُ جرٍّ متعلقٌ أيضاً بـ(أحسنَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على

ثم اعلَم أن اسمَ التفضيلِ لا يعملُ في اسمٍ مظهرٍ إلا إذا اجتمعَ فيه خمسةُ شرائطَ:

الأولُ: أن يكونَ اسمُ التفضيلِ صفةً لشيءٍ من حيثُ اللفظِ.

والثانِي: أن يكونَ صفةً لمتعلقِ ذلك الشيءِ المشتركِ بينَ ذلك الشيءِ وغيرِه من حيثُ المعنَى والحقيقةِ.

والثالثُ: أن يكونَ ذلك المتعلقُ في نفسِه مفضلاً باعتبارِ الشيءِ الأولِ.

والرابعُ: أن يكونَ ذلكَ المتعلقُ في نفسِه[1] مفضلاً عليهِ باعتبارِ غيرِه.

الضمِّ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(من)، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(أحسنَ).

وفي: حرفُ جرٍ، والعالِمِ: مجرورٌ بهِ لفظاً، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى ضميرِ (منه) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ منصوبةٌ محلاً حالُ (منه)، وأما جعلُه ظرفاً لغواً لـ(أحسنَ) فهو ليسَ بحسنٍ [٣٧/ ب] كما لا يخفَى على من نظرَ إلى بحثِ شرطِ عملِ اسمِ التفضيلِ، والهدايةُ من الملكِ الجليلِ.

---

(١) لمجرد توضيح أن المفضل والمفضل عليه متحدان ذاتاً، لا بمعنى قطع النظر عن الاعتبارات حتى ينافي قوله: باعتبار الشيء الأول، كذا الكلام في قوله: أن يكون ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً عليه، لكن الأولى تركه في كلا المحلين. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢١٩ - ٢٢٠.

والخامسُ: أن يكونَ اسمُ التفضيلِ منفيًا، فرجلٌ هو الشيءُ الذي وقعَ صفةً لهُ في اللفظِ، والحلمُ في المثالِ متعلقٌ لذلكَ الشيءِ الذي وقعَ اسمُ التفضيلِ صفةً لهُ في المعنَى حقيقةً، وهو مشتركٌ بينَ رجل وبين عالمٍ، والحلمُ باعتبارِ تعلقِه في نفسِه إلى رجلٍ مفضلٌ، وباعتبارِ تعلقِه في نفسِه إلى العالمِ مفضلٌ عليهِ، وهذا قبلَ النفيِ، وأما بعدَ النفيِ فبالعكسِ، وأحسنَ منفيٌ، فيكونُ بمعنَى حَسن؛ لأنه إذا استولَى النفيُ على اسمِ التفضيلِ، توجهَ النفيُ إلى قيدِه الذي هو الزيادةُ، فيكونُ المعنَى ليس حسنُ حلمِ رجلٍ زائداً على حسنِ حلمِ العالمِ، فيبقَى [٩٠] حلمُ رجلٍ، إما مساويًا بحلمِ العالمِ أو دونَه، فالمقامُ يفضلُ بحلمِ العالمِ، واسمُ التفضيلِ لا ينصبُ المفعولَ به بالاتفاقِ، سواءٌ كانَ مظهراً أو مضمراً، وأما قولُه تعالَى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]، فيقدَّرُ فيه فعلٌ ناصبٌ يدلُّ عليهِ اسمُ التفضيلِ؛ أي: هو أعلمُ من كلِّ أحدٍ يعلمُ من يضلُّ عن سبيلِه، وأما فِي غيرِهما من الظرفِ والحالِ والتمييزِ فيعملُ بلا شرطٍ، فإن الظرفَ والحالَ يكفِي فيهما رائحةُ الفعلِ، والتمييزَ يعملُ فيه الخالِي عن معنَى الفعلِ، نحوُ: رطلٌ زيتًا، فتأمل.

ولبعضِهم هنا وجوهُ الاحتمالِ، تركنَاها لخلوِّها عن المآلِ، وههنا سؤالٌ مشهورٌ يغفلُ عنه من غفلَ عن كلامِ الجمهورِ، وهو أن عملَ (ما) مشروطٌ بعدمِ الفصلِ بينَه وبينَ اسمِه بـ(أن) ولا بالخبرِ ولا بغيرِهما، فكيفَ ينصبُ (ما) (أحسنَ)؟




(وَالسَّادِسُ) من التسعةِ (الْمَصْدَرُ)، وهو اسمُ الحدثِ الجارِي على الفعلِ[1] قدَّمَه على اسمِ المضافِ لعملِه كعملِ فعلِه كما سبقَ، بخلافِه، (فَهُوَ يَعْمَلُ)؛ أي: المصدرُ بلا إضافةٍ نصباً ورفعاً، (أَيْضًا)؛ أي: كاسمِ التفضيلِ، (عَمَلَ فِعْلِهِ) المشتقِ هو منه[2] ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً، نحوُ: أعجبنِي ضربُ زيدٌ عمراً أمسِ، أو الآنَ، أو غداً، وهذا العملُ مشروطٌ

مُغْرِبُ العَوَامِلِ

وجوابُه: أن الفصلَ بما ذُكِرَ وإن كانَ مانعاً، إلا أن الفصلَ بـ(من) ليسَ مانعاً على ما في «الرضي».

(وَ): عاطفةٌ، (السَّادِسُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(الْمَصْدَرُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(فَهُوَ أَيْضًا يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ): تذكَّر ما قُلنا في أمثالِه.

---

(١) المراد بالحدث معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد، وبجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه مفعولاً مطلقاً له، إما تأكيداً أو بياناً لنوعه أو عدداً، مثل جلست جلوساً، أو جَلسة، أو جِلسة؛ لأن المراد من كونه اسم حدث أعم من أن يكون دالاً عليه مطابقة كما في الأول، أو تضمناً كما في الثاني والثالث. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٢١.

(٢) في هذا الوصف إشارة إلى أن عمل المصدر ليس لشبهه بالفعل، بل لمناسبته له في الاشتقاق، فلا حاجة إلى اشتراط شيء من الزمان كما في اسمي الفاعل والمفعول؛ ولذا عقبه بقوله: ماضياً أو حالاً. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٢١ - ٢٢٢.





بأن لا يكونَ المصدرُ مفعولًا مطلقاً، وإن كان مفعولاً مطلقاً فإن كانَ الفعلُ مذكوراً نحوُ: ضربتُ ضرباً، أو محذوفاً غيرَ لازمٍ نحوُ: ضرباً زيداً، فالعملُ للفعلِ لا للمصدرِ؛ لوجودِ العاملِ [٩١] القويِّ، وإن كانَ الفعلُ محذوفاً وحذفُه لازمٌ، نحوُ: شكراً له وحمداً له، فيجوزُ عملُ المصدرِ للنيابةِ، وعملُ الفعلِ للأصالةِ.

وقالَ بعضُ الكُمَّل: إنما يعملُ المصدرُ عندَ كونِه غيرَ مصغرٍ، وغيرَ موصوفٍ بالصفةِ قبلَ العملِ، وغيرَ مقترنٍ باللامِ، وغيرَ عددٍ ونوعٍ وتأكيدٍ، سواءٌ كانَ فعلُها مذكوراً، أو محذوفاً منويّاً، وإن كانَ المحذوفُ منسيّاً فيعملُ المصدرُ لقيامِه مقامَ الفعلِ، نحوُ: سقياً زيداً، كذا حققَه المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإظهارِ»(١).

(نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ)؛ أي: يرضَى اللهُ (تَعَالَى إِعْطَاءً)، بالتنوينِ، مفعولٌ به ليحبُّ، (لَهُ)؛ أي: لرضائِه، (عَبْدُهُ)، بالرفعِ فاعلُ (إعطاءً)، (فَقِيراً)، مفعولُه الأولُ، (دِرْهَمًا)، مفعولُه الثاني، ويحذفُ فاعلُه بلا نائبٍ بخلافِ غيرِه،......

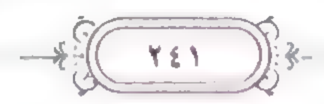


(نَحْوُ): معلومٌ.

(يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى إِعْطَاءً لَهُ عَبْدُهُ فَقِيراً دِرْهَمًا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

---

(١) «إظهار الأسرار» لمحمد بن پير علي بن إسكندر البركوي الرومي، المتوفَّى سنة (٩٨١هـ).






ولا يتقدمُ معمولُه عليهِ ولو ظرفاً عندَ الجمهورِ، ومختارُ المصنفِ، والرضيِّ، والبيضاويِّ تقديمُه إن كانَ ظرفاً.

(وَالسَّابِعُ) من التسعةِ (**الِاسْمُ الْمُضَافُ**)، ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

فيحبُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإعرابُ تعالى معلومٌ.

وإعطاءَ: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(يحبُّ).

واللامُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(إعطاءَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ باللامِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ لهُ لـ(إعطاءَ).

وعبدُ[ه]: مرفوعٌ لفظاً فاعلُ (إعطاءَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلّاً مضافٌ إليهِ لـ(عبدُ).

وفقيراً: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ أولُ لـ(إعطاءَ).

ودرهماً: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ ثانٍ لهُ.

(وَ): عاطفةٌ، (**السَّابِعُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**الاسْمُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدهما.

(**الْمُضَافُ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الاسم).



قدَّمَه على الاسمِ التامِّ لكونِه موقوفاً عليهِ في الجملةِ؛ لأن تمامَه قد يكونُ بالإضافةِ، (**فَهُوَ**)؛ أي: الاسمُ المضافُ، (**يَعْمَلُ الْجَرَّ**)، سواءٌ كانَ بالكسرِ، أو بالفتحِ، أو بالياءِ، وإنما يعملُ الجرَّ لأنه إما [٩٢] بتقديرِ حرفِ الجرِّ كما في المعنويةِ، أو محمولٌ على ما بتقديرِه لكونِه فرعَه كما في اللفظيةِ.

ويشترطُ في عملِه:

* أن يكونَ المضافُ اسماً مجرداً عن تنوينِه وما يقومُ مقامَه لأجلِ الإضافةِ، وهو نونُ التثنيةِ والجمعِ.

* وأن لا يكونَ مساوياً للمضافِ إليهِ في العمومِ والخصوصِ بالترادفِ، كليثٍ وأسدٍ، أو لا، كالإنسانِ وناطقٍ.

* وأن لا يكونَ أخصَّ منه مطلقاً، كأحدِ اليومِ، فالإضافةُ على ضربينِ معنويةٌ ولفظيةٌ، والمعنويةُ ما لا يكونُ المضافُ فيها صفةٌ مضافةٌ إلى معمولِها؛..

مُعْرِبُ العوامل

(**فَهُوَ**): الفاءُ: تفصيليةٌ، وهو: ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(**يَعْمَلُ**): فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ [٣٨/أ] مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(**الْجَرَّ**): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بِهِ لـ(يعملُ).



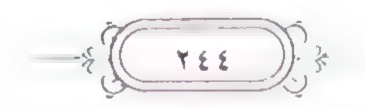

أعني: فاعلها أو مفعولها، سواءٌ لم يكن صفةً أصلاً، نحوُ: غلامُ زيدٍ، أو كانَ صفةً مضافةً إلى غيرِ معمولِها نحوُ: مصارعُ مصرٍ، وكريمُ البلدِ، فهي إما بمعنَى اللامِ، وهو ما لا يكونُ المضافُ إليهِ جنسَ المضافِ وظرفَه، سواءٌ كانَ مبايناً لهُ نحوُ: غلامُ زيدٍ ودارُ عمرٍو، أو أخصَّ منه مطلقاً، كيومِ الأحدِ، أو أعمَّ منه من وجهٍ ولم يكُن أصلَه، كقولِهم فضةُ خاتمِك خيرٌ من فضةِ خاتمِي، وإما بمعنَى من، وهو ما يكونُ فيه بين المضافِ والمضافِ إليهِ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، ويكونُ المضافُ إليهِ أصلاً لهُ، نحوُ: خاتمُ فضةٍ، فإنها تكونُ خاتماً وغيرَه، كما [٩٣] أنه يكونُ منها ومن غيرِها، وإما بمعنَى في، وهو ما يكونُ فيه المضافُ إليهِ ظرفَ المضافِ، وهو قليلٌ، نحوُ: ضربُ اليومِ، وتفيدُ المعنويةُ تعريفاً للمضافِ إذا كانَ المضافُ إليهِ معرفةً، نحوُ: غلامُك، وتخصيصاً له إذا كانَ نكرةً، نحوُ: غلامُ رجلٍ.

وشرطُها تجريدُ المضافِ من التعريفِ، واللفظيةُ علامتُها أن يكونَ المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولِها، نحوُ: ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً، ولا تفيدُ شيئاً إلا تخفيفاً في اللفظِ، وهو إما في المضافِ فقَط، كما مرَّ، أو في المضافِ إليهِ فقَط، نحوُ: القائمُ الغلامُ، أو فيهما معاً، نحوُ: حسنُ الوجهِ، فتأمَّل.

(نَحْوُ: عِبَادَةُ اللهِ تَعَالَى)؛ أي: عبادةُ العبدِ للهِ، (خَيْرٌ)، خبرُ المبتدأِ؛ ......

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(نَحْوُ): معلومٌ. (عِبَادَةُ اللهِ تَعَالَى خَيْرٌ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:



أي: من الغيرِ.

(وَالثَّامِنُ) من التسعةِ (الِاسْمُ الْمُبْهَمُ التَّامُّ)، قدَّمَه على معنَى الفعلِ لقلةِ بحثِه بخلافِه، (فَهُوَ)؛ أي: الاسمُ المبهمُ التامُّ، (يَعْمَلُ النَّصْبَ) على التمييزِ، لا الرفعَ والجرَّ؛ لشبهِهِ بالفعلِ التامِّ بالفاعلِ الذي يذكرُ بعدَ الفعلِ حقيقةً أو حكمًا، كما في الضميرِ المستترِ، بسببِ تمامِهِ بأحدِ الأشياءِ الخمسةِ ....

معرب العوامل

فالعبادةُ: مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها للـ(عبادة)، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ صريحٌ لها على ما صرحَ بهِ المصنفُ في «الإظهار»، وإعرابُ تعالى معلومٌ.

وخيرٌ: اسمُ تفضيلٍ، وتحتَه ضميرُ (هي) راجعٌ إلى الـ(عبادةُ) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلًّا فاعلُه، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّامِنُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الِاسْمُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

([الْمُبْهَمُ] التَّامُّ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الاسم).

(فَهُوَ يَعْمَلُ النَّصْبَ): تذكَّر ما قُلنا في أمثالِه.

الذي يذكرُ بعدَه حقيقةً أو حكماً، كما في الضميرِ المبهمِ كما سيجيءُ، والمنصوبُ به يكونُ نكرةً فقَط عندَ البصريينَ، [٩٤] خلافاً للكوفيينَ، فإنهم يجوِّزونَ[١] كونَ التمييزِ معرفةً، والمرادُ بتماميَّتِه المعنَى العرفيُّ لا اللغويُّ، وهو كونُه بحالةٍ يمتنعُ إضافتُه إلى شيءٍ آخرَ مع أحدِ الأشياءِ الخمسةِ:

الأولُ: بنفسِه، وهي إما في الضميرِ المبهمِ، نحوُ: ربَّهُ رجلاً لقيتُه، وفي اسمِ الاشارةِ، كقولِه تعالَى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ [البقرة: ٢٦]، على رأيِ من قالَ: إنه تمييزٌ من اسمِ الإشارةِ، لا حالٌ.

والثاني: بالتنوينِ لفظاً، نحوُ: رِطلٌ زَيتاً، أو تقديراً، نحوُ: مثاقيلُ ذهباً.

والثالثُ: بنونِ التثنيةِ، نحوُ: منوانِ سَمناً.

والرابعُ: بنونِ شبهِ الجمعِ، نحوُ: عشرونَ درهماً.

والخامسُ: بالإضافةِ، نحوُ: ملؤُه عسَلاً. ولا يتقدمُ معمولُ الاسمِ المبهمِ التامِّ عليهِ؛ لضعفِه في العملِ؛ لكونِه جامداً، فتفطَّن.

(**نَحْوُ: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً**)، فـ(ركعةً) تمييزٌ عن (عشرون)، ....

مُغْرِبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**) معلومٌ، (**التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ

---

(١) تمسكاً بقولهم: طبت النفس، فإن النفس تمييز معرفة، وأجيب عنه أن (أل) في النفس زائدة، تقديره: طبت نفساً بقرينة ما عداه من أفراد التمييز؛ لأنه في ما عداه منكراً. انظر: «موضح التحفة» ص ٣٩.

وهو شبهُ الجمعِ.

(وَالتَّاسِعُ) من التسعة (مَعْنَى الْفِعْلِ)، ولما كانَ الظاهرُ من إضافةِ المعنَى إلى الفعلِ كونَه مفهومـًا منه ومدلولاً لهُ، وهو ليسَ بمرادٍ هنا، أظهرَ المرادَ بأنه مجازٌ تسميةً للدالِّ باسمِ المدلولِ، ثمَّ صارَ حقيقةً عرفيةً، بحيثُ لا يحتاجُ إلى القرينةِ بقولِه: (أَيْ: كُلُّ لَفْظٍ) غيرِ مشتقٍّ ولا مشتقٍّ منه، ....

مُعْرِبُ العَوامِلِ

إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فالتراويحُ: مرفوعةٌ لفظـًا مبتدأٌ.

عشرونَ: مرفوعٌ لفظـًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وركعةً: منصوبةٌ لفظـًا تمييزٌ من (عشرونَ).

(وَ): عاطفةٌ، (التَّاسِعُ): مرفوعٌ لفظـًا مبتدأٌ.

(مَعْنَى): مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(الْفِعْلِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للـ(معنَى).

(أَيْ): حرفُ تفسيرٍ على القولِ الشهيرِ، أو حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(كُلُّ): مرفوعٌ لفظـًا عطفُ بيانٍ أو بدلٌ من (معنَى الفعلِ)، أو عطفُ تفسيرٍ لهُ.

(لَفْظٍ): مجرورٌ لفظـًا مضافٌ إليهِ لـ(كلِّ).




(يُفْهَمُ)؛ صفةُ اللفظِ، (مِنْهُ) [٩٥]؛ أي: من اللفظِ، (مَعْنَى الفِعْلِ) الاصطلاحيِّ؛ أي: معناهُ المطابقيُّ كما في أسماءِ الأفعالِ، أو التضمني كما في السائرِ، ومن معنَى الفعلِ أسماءُ الأفعالِ، وهو ما كانَ بمعنَى الأمرِ أو الماضي، ويعملُ عملَ دالِّ مسمَّاه، أشارَ إلى الثاني بقولِه: (نَحْوُ: هَيْهَاتَ)؛ أي: بعُدَ، (الْمُذْنِبُ)، فاعلُ هيهاتَ، (مِنَ اللهِ تَعَالَى)؛ أي: من رحمةِ اللهِ ومغفرتِه من حيثُ إنه مذنبٌ، وإلى الأولِ وهو ما كانَ بمعنَى الأمرِ بقولِه: ....

مُعرِبُ العَوامِلِ

(يُفْهَمُ): فعلٌ مضارعٌ [٣٨/ ب] مجهولٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ.

(مِنْهُ): من: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(يُفهمُ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(من)، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(يُفهمُ).

(مَعْنَى): مرفوعٌ تقديراً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مجرورةٌ محلاًّ صفةٌ لـ(لفظٍ).

(الفِعْلِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(معنَى).

(نَحْوُ): معلومٌ.

(هَيْهَاتَ الْمُذْنِبُ مِنَ اللهِ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فهيهاتَ: اسمُ فعلِ [ماضٍ] مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ على الصحيحِ.



(وَ) نحوُ: (تَرَاكِ ذَنْبًا)؛ أي: اترُكهُ، وغيرِه من نحوِ: رويدَ زيداً؛ أي: أمهلهُ، وهاتِ شيئًا؛ أي: اعطِه، وهلمَّ زيداً؛ أي: احضِره، وحيَّهلَ الثريدَ؛ أي: ائتِه ونحوِها، ومنه الظرفُ المستقرُّ، وهو ما كان متعلقُ الجارِّ محذوفًا، فعلاً عامًا متضمنًا في الجارِّ والمجرورِ، هذا مسلكُ الجمهورِ، وقيلَ: ما كانَ المتعلقُ محذوفًا، سواءٌ كانَ فعلاً عامًا أو خاصًا، ولا يعملُ في المفعولِ به بالاتفاقِ، ولا في الفاعلِ الظاهرِ إلا بالشرطِ الذي يذكرُ في اسمِ الفاعلِ، ....

معرب العوامل

والمذنبُ: مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ،

ومن: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(هيهاتَ).

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ بهِ لفظًا ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(هيهاتَ)، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (تَرَاكِ ذَنْبًا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على المثالِ السابقِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فتراكِ: اسمُ فعلِ [أمرٍ] مبنيٌّ على الكسرِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه (أنْ) في (أنتَ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، والتاءُ: حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، أو فاعلُه التاءُ وحدَه، أو مجموعُ أنتَ على الاختلافِ، وهو مع فاعلِه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وذنبًا: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بهِ صريحٌ لـ(تراكِ).





من الاعتمادِ وغيرِه، أشارَ إليهِ بقولِه: (وَنَحْوُ: مَا)، نفيٌ، (فِي الدُّنْيَا)؛ أي: ما حصلَ في الدُّنيَا، (رَاحَةٌ)، فاعلُ الظَّرفِ، أشارَ بإعادةِ النحوِ إلى كونِه [٩٦] نوعاً آخرَ، وكذا ما بعدَه، ومنه المنسوبُ، فإنه يعملُ كعملِ اسمِ المفعولِ لكونِه مؤَّلاً به، ويشترطُ في عملِه ما يشترطُ فيه، أشارَ إليهِ بقولِه: (وَنَحْوُ: يَنْبَغِي)؛..........

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (نَحْوُ): معطوفٌ على (نحوُ) السابقِ.

(مَا فِي الدُّنْيَا رَاحةٌ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فما: حرفُ نفيٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وفي: حرفُ جرٍ، والدنيا: مجرورٌ بهِ تقديراً، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ.

والراحةٌ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، ويجوزٌ أن يكونَ الظرفُ المستقرُّ خبراً مقدماً، والراحةُ: مبتدأٌ مؤخراً كما صرحَ بِهِ المصنفُ [٣٩/أ] في «الإظهار»، والمبتدأُ مع خبرِه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وأما ما يقالُ من أن (في الدنيَا) ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاً خبرٌ مقدمٌ لـ(ما)، والراحةُ: اسمُه المؤخرُ، فغيرُ صحيحٍ؛ لأن عملَ (ما) إذا تقدمَ خبرُه على اسمِه يكونُ ملغًى.

(وَ): عاطفةٌ، (نَحْوُ): معطوفٌ على (نحوُ) القريبِ أو على البعيدِ. (يَنْبَغِي



أي: يلزمُ (لِلْعَالِمِ) العاقلِ (أَنْ يَكُونَ)، فاعلٌ لينبغِي؛ أي: كونُ العالِم، (مُحَمَّدِيًا)؛ أي: منسوبًا إلى محمدٍ، (خُلُقُهُ)؛ أي: خلقُ العالمِ، وهو فاعلٌ لمحمديًا؛ يعنِي: يتَّصفُ بالأخلاقِ الحميدةِ، ويجتنبُ عن الأخلاقِ الذميمةِ؛ لأن العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، ومنه الاسمُ المستعارُ، نحوُ: أسدٍ في قولِك: مررتُ برجلٍ أسدٍ غلامُه؛ أي: مجترئٍ، ومنه كل اسمٍ يفهمُ منه معنَى الصفةِ، نحوُ: لفظةُ الله، في قولِه تعالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِى السَّمَٰوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣]؛ أي: المعبودُ لمن فيها، ومنه اسمُ الإشارةِ، نحوُ: هذا زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ جالسًا، وغيرُها، ولم يذكُرها المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لقلَّةِ استعمالِها، ومن أرادَ أن يطَّلِعَ فليرجِع إلى المطولاتِ.

تعرب العوامل

لِلْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدِيًا خُلُقُهُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فينبغِي: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ.

واللامُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(ينبغِي)، والعالمِ: مجرورٌ بهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

وأن: حرفٌ ناصبٌ.

ويكونَ: فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الناقصةِ منصوبٌ لفظًا بـ(أن)، وتحتَه ضميرُ (هو) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ اسمُه.

....

مُعْرِبُ العَوَامِل

ومحمديـاً: اسمٌ منسوبٌ.

وخلقُ[ـه]: مرفوعٌ لفظـاً نائبُ فاعلِه، وهو معه مركبٌ منصوبٌ لفظاً خبرُه، وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للحرفِ الموصولِ، وهي في تأويلِ المفردِ مرفوعةٌ محلاًّ فاعلُ (ينبغِي)، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ لـ(خلقُ).

** ** **

[العاملُ المعنويُّ]

ولمّا فرغَ من العواملِ اللفظيةِ السماعيةِ والقياسيةِ، أرادَ أن يشرعَ في العواملِ المعنويةِ فقالَ: (وَ) العاملُ (الْمَعْنَوِيُّ)، الذي وقعَ قسيمًا للفظيِّ، (اثْنَانِ)، خلافًا للأخفشِ، فإنه يجعلُه ثلاثةً، ثالثُها عاملُ الصفةِ، والتأكيدِ، [٩٧] وعطفِ البيانِ، ودليلُه اختلافُ الحركتينِ إعرابًا وبناءً في مثلِ: يا زيدُ العاقلُ، والجملةُ عطفٌ على قولِه: فاللفظيُّ على قسمينِ، وهو ما لا يكونُ للسانِ فيه حظٌّ، بل معنًى يعرفُ بالقلبِ.

(الْأَوَّلُ) منهما: (رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)؛ أي: ما يعملُ فيهما عملَ الرفعِ[1]؛ لأنه لدخولِ الإسنادِ في مفهومِه يقتضِي المسندَ إليهِ والمسندَ اللذَين

تعريب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (الْمَعْنَوِيُّ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(اثْنَانِ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (فاللفظيُّ على قسمينِ).

(الْأَوَّلُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(رَافِعُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(الْمُبْتَدَإِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(رافعُ).

(وَ): عاطفةٌ، (الْخَبَرِ): مجرورٌ لفظًا معطوفٌ على المبتدأِ.

---

(١) يعني: أن الابتداء إنما عمل فيهما عمل الرفع دون النصب والجر؛ لأن الابتداء يقتضي المسند إليه والمسند؛ لدخوله في مفهوم الابتداء. انظر: «موضح التحفة» ص ٤١.

يُشبهانِ الفاعلَ، فالأولُ في كونه مسنداً إليهِ، والثانِي في كونِه جزءاً ثانياً، والرافعُ بهما هو الابتداءُ، وهو تجريدُ الاسمِ الصريحِ أو المؤوَّلِ به عن العواملِ اللفظيةِ للإسنادِ غيرِ الزائدةِ، هذا عند البصريينَ، وأما عندَ غيرِهم فالابتداءُ عاملٌ في المبتدأِ، والمبتدأُ عاملٌ في الخبرِ، وقيلَ: أحدُهما عاملٌ في الآخرِ، وقيلَ: الابتداءُ مع المبتدأِ عاملٌ في الخبرِ، والأولُ أصحُّ، فلذلك اختارَ المصنفُ به.

(**نَحْوُ: مُحَمَّدٌ**) عَلَيْهِ السَّلَامُ، مبتدأٌ؛ يعنِي :نبيُّنا وسيِّدنا (**رَسُولُ اللهِ**)، خبرُه، ورحمتُه فينا، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

(**وَالثَّانِي**) من الاثنينِ، ....

إعراب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فمحمدٌ: مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

ورسولُ: مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ [٣٩/ب] لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورة لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(رسولُ).

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً مبتدأٌ.

(رَافِعُ الْفِعْلِ)، لا الاسمِ، (الْمُضَارِعِ)، الخالِي عن النواصبِ والجوازمِ والمشددةِ، احترزَ [٩٨] عن الماضِي، فإنه مبنيٌّ على الفتحِ، فالرافعُ هو وقوعُه ـ بنفسِه لا بالناصبِ والجازمِ[1] ـ موقعَ الاسمِ، كوقوعِه خبراً، نحوُ: زيدٌ يضربُ، أو حالاً، نحوُ: جاءنِي زيدٌ يضربُ عمراً، أو وصفًا، نحوُ: جاءنِي رجلٌ يضربُ، فيضربُ واقعٌ موقعَ ضاربٌ؛ لأن الأصلَ في هذه المواقعِ المفرَدُ على ما ذكرَه في «الإظهارِ».

فإن قيل: إن ذلك الوقوعَ يوجدُ في الماضِي أيضًا، فلم لا يرفعُه؟

قلتُ: لكونِه مبنيَّ الأصلِ، فلا يكونُ معمولاً في غيرِ الموضعينِ كما ذكرَه في «الإظهارِ»، وإنما ارتفعَ هو بذلك الوقوعِ لأنه حينئذٍ يكونُ كالاسمِ، فأعطيَ له أسبقُ إعرابِه وأقواهُ، وهو الرفعُ، وذلك مذهبُ البصريينَ، وفيه سؤالٌ وجوابٌ، فليُرجَع إلى المطولاتِ، وأما أكثرُ الكوفيينَ،.................

مُعرب العوامل

(رَافِعُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (الأولُ رافعُ المبتدأِ).

(الْفِعْلِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(رافع).

(الْمُضَارِعِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ أو صفةٌ لـ(الفعلِ).

---

(١) تفسير لقوله: بنفسه، وإشارة إلى أن ذلك الوقوع إنما يكون إذا لم يدخل عليه ناصب وجازم، وأما إذا دخل عليه أحدهما فيمتنع ذلك الوقوع حينئذ؛ لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٣٥.




فالعاملُ فيه تجرُّدُه عن النواصبِ والجوازمِ، وفيه أيضاً نظرٌ، والكسائيُّ منهم، جعلَ العاملَ فيه حروفَ (أتينَ)، فتدبَّر واختَر ما شئتَ.

(نَحْوُ: يَرْحَمُ)، بالرفعِ؛ أي: يغفرُ (اللهُ)، فاعلٌ لـ(يرحمُ)، (التَّائِبَ)، مفعولٌ لهُ؛ أي: الراجعَ عن الذنوبِ؛ لما مرَّ من الحديثِ، فمجموعُ ما ذُكرَ في هذه الرسالةِ من العواملِ على ما ذكرنَاه ستونَ، وأما [٩٩] مجموعُ ما ذكرَه الشيخُ عبدُ القاهرِ ومن تبعَه منها على ما ذكرُوه فمئةٌ، فزادَ المصنفُ ونقصَ، فأما الزيادةُ فسبعةٌ:

خمسةٌ في السماعيِّ، وهو: لولا، وكي، ولعل، من الحروف الجارَّةِ، ولا لنفيِ الجنسِ، وإذا ما، من الجوازِمِ.

واثنانِ في القياسيِّ، اسمُ التفضيلِ ومعنَى الفعلِ.

وأما ما نقصَ فسبعةٌ وأربعونَ:



(نَحْوُ): معلومٌ. (يَرْحَمُ اللهُ تَعَالَى التَّائِبَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فيرحمُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

والتائبَ: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(يرحمُ).



فِي السماعيِّ ثمانيةٌ وعشرونَ منها أفعالٌ:

أربعةٌ أفعالُ المدحِ والذمِّ، وأربعةٌ أفعالُ المقاربةِ، وثلاثةَ عشرَ أفعالُ الناقصةِ، وسبعةٌ أفعالُ القلوبِ، أدخلَ كلَّها في أولِ القياسيِّ، وهو الفعلُ.

وثلاثةَ عشرَ منها أسماءٌ:

تسعةٌ أسماءُ الأفعالِ، أدخلَها في تاسعِ القياسيِّ، وهو معنى الفعلِ.

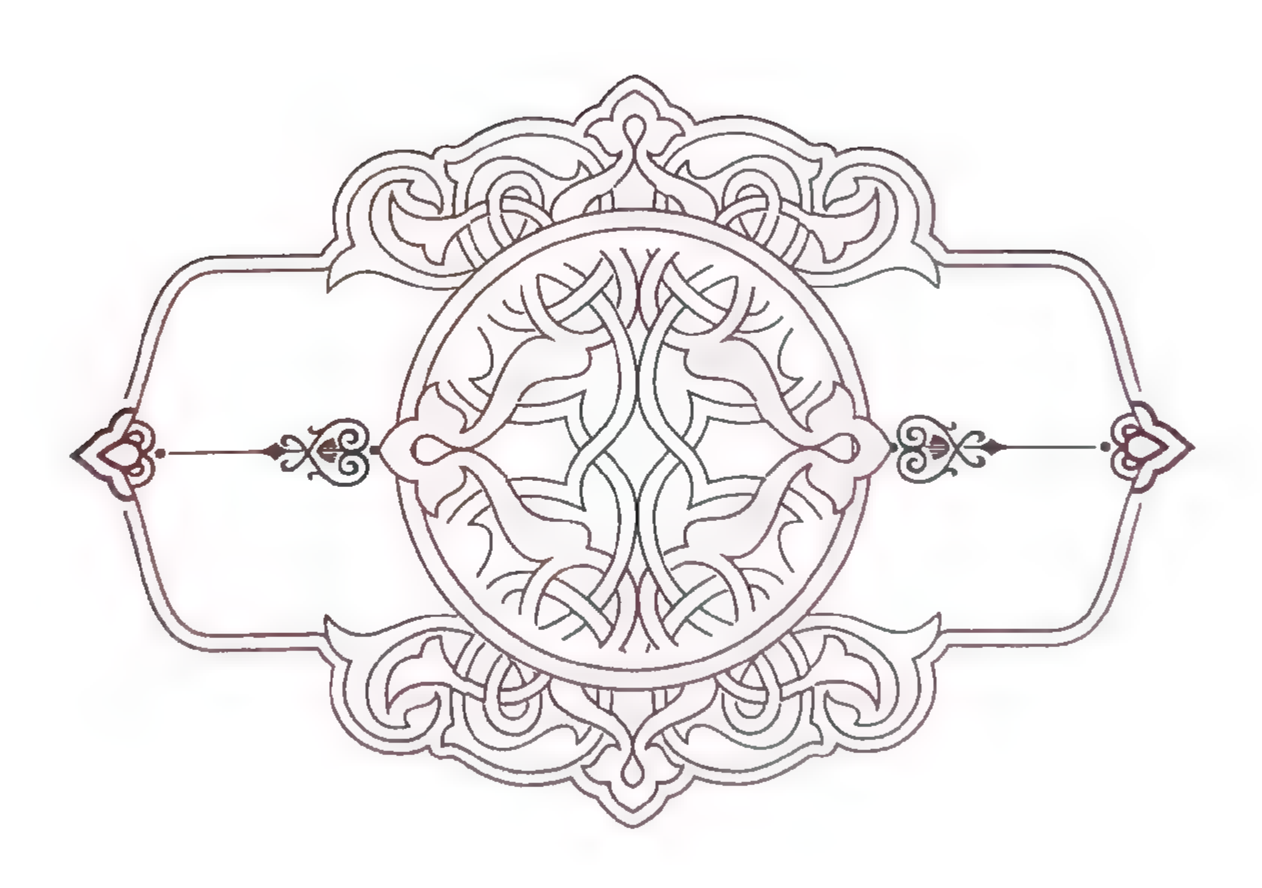
وأربعةٌ منها أسماءٌ، أحدُها عشرةٌ إذا ركِّبَت مع أحدَ إلى تسعةٍ، وثانِيها كَم، وثالثُها كذا، ورابعُها كأيِّن، أدخلَها في الاسمِ التامِّ، وهو ثامنُ القياسيِّ.

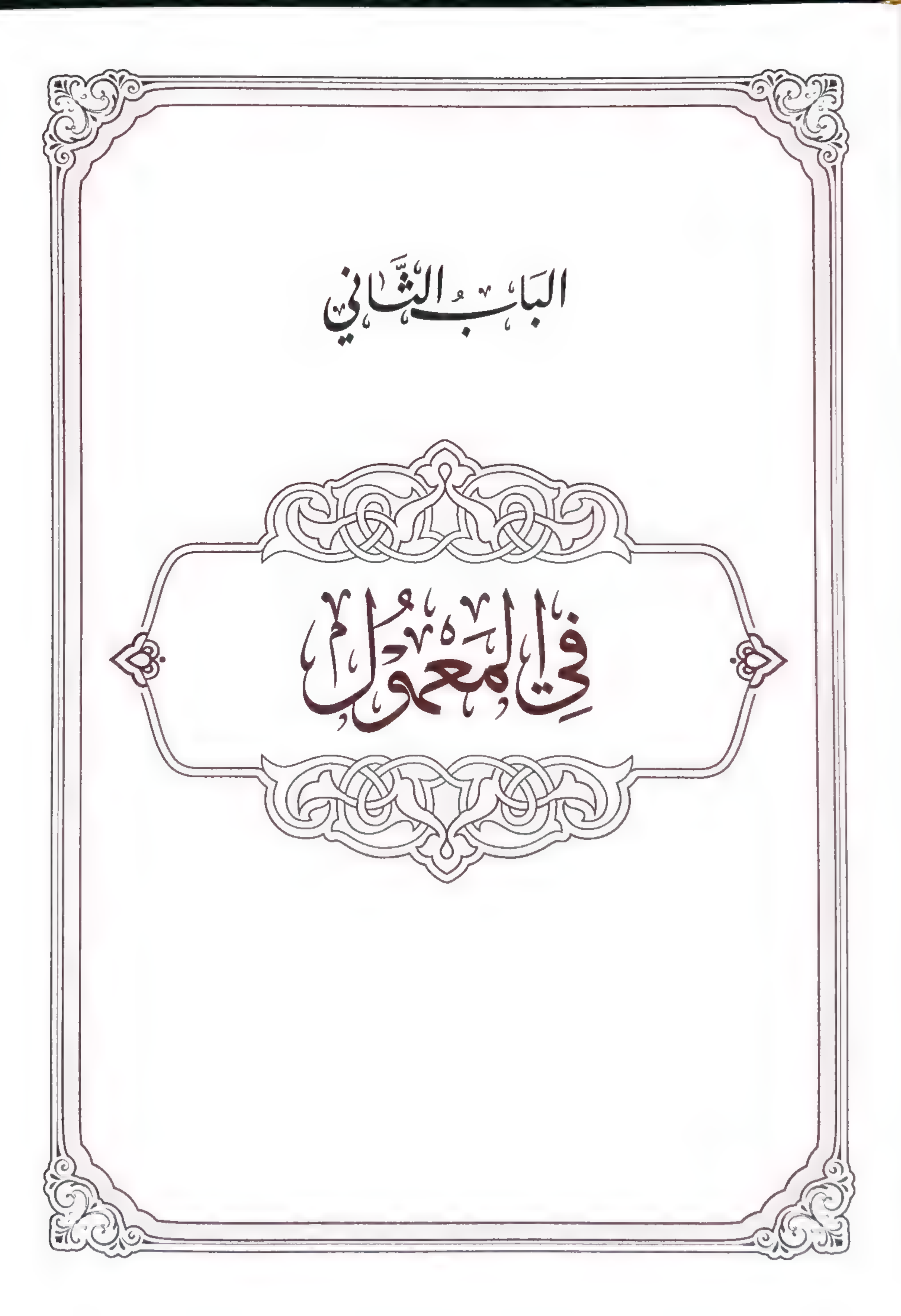
وستةٌ منها حروفٌ:

خمسةٌ حرفُ النداءِ، أدخلَها في تاسعِ القياسيِّ[1]، وواحدٌ الواوُ بمعنَى مع، أسقطَها لكونِها غيرَ عاملةٍ في الصحيحِ، فأفهَم، كذا حققَه الفاضلُ في «النتائجِ».

---

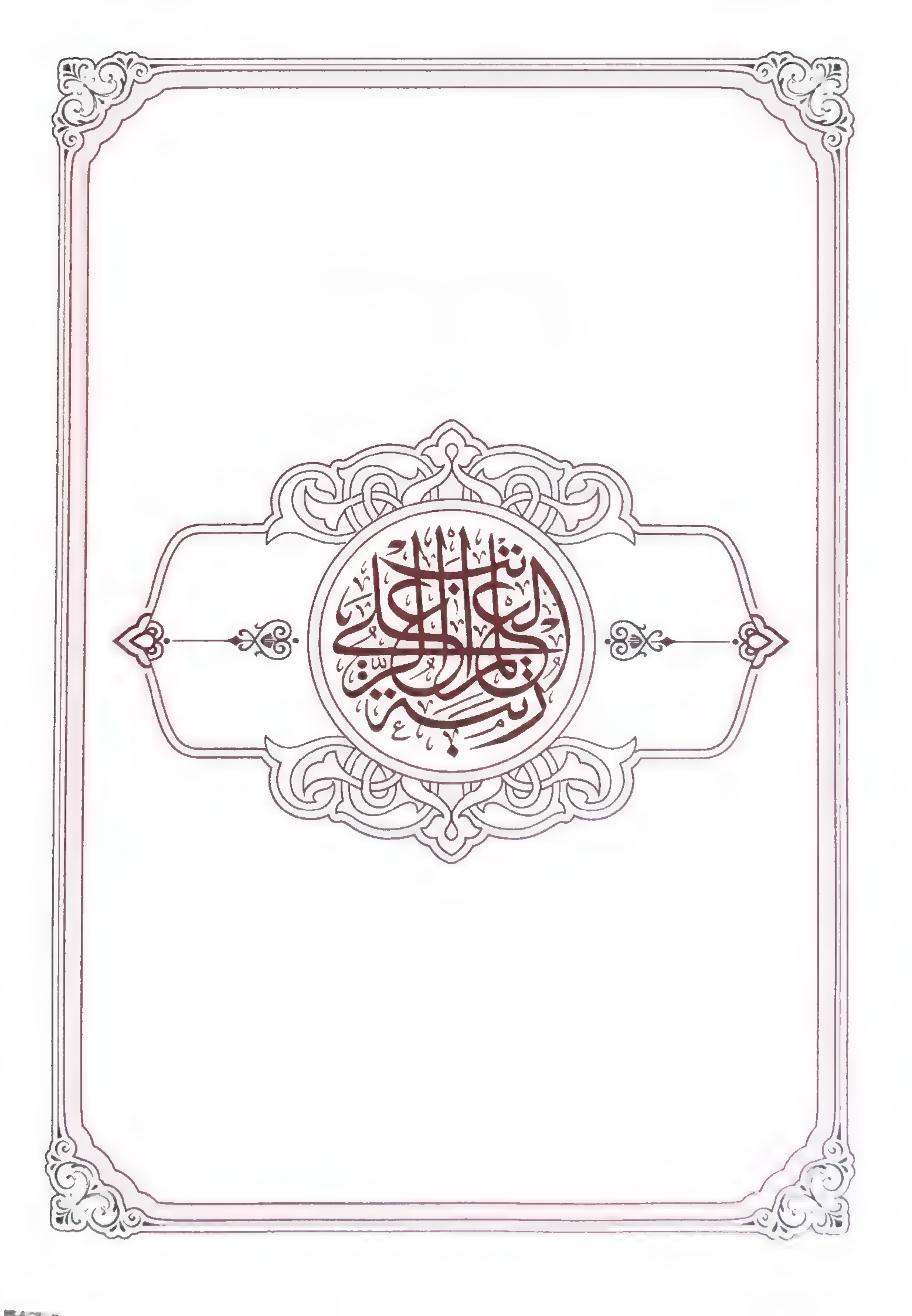
(١) ولعله اختار ما ذهب إليه المبرد من أن العامل في المنادى حروف النداء؛ لسدها مسد الفعل، فكأن الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه، وإلا فهي ليست من معنى الفعل على المذهب الصحيح الذي ذهب إليه سيبويه من أن العامل في المنادى الفعل المقدر، وأصل: يا زيد: أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة استعماله، حتى تدخل في تاسع القياسي، نعم يمكن أن تدخل فيه على ما ذهب إليه أبو علي من أن حروف النداء أسماء أفعال، لكن لا وجه حينئذ لفصلها عنها. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٣٨.





الباب الثاني

في المعمول



ولمّا فرغَ من بيانِ العاملِ، أرادَ أن يشرعَ في بيانِ المعمولِ فقالَ [١٠٠]:

(**الْبَابُ الثَّانِي**)، الذي وقعَ جزءاً من الرسالةِ لفظًا، أو معنًى كائنٌ (**فِي**) بيانِ أحوالِ (**الْمَعْمُولِ**)، أو في تحصيلِ إدراكاتِها، قدَّمَه على الإعرابِ لكونِه مقدَّمًا حسًا عليه، أو لدلالتِه على الذاتِ، بخلافِ الإعرابِ، فإنه يدلُّ على الصفاتِ، وتعريفُه لغةً واصطلاحًا مرَّ في الإجمالِ.

(**وَهُوَ**)؛ أي: المعمولُ. (**عَلَى ضَرْبَيْنِ**)؛ أي: على قسمينِ؛ لأنه يعملُ فيه بواسطةٍ أولاً، والثاني معمولٌ بالأصالةِ، والأولُ بالتبعيةِ،..................

مغرب العوامل

(**الْبَابُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً صفةٌ لـ(الباب).

(**فِي الْمَعْمُولِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلّاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَ لها ابتدائيةٌ.

(**وَ**): ابتدائيةٌ أو عاطفةٌ، (**هُوَ**): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

(**عَلَى**): حرفُ جرٍّ، (**ضَرْبَيْنِ**): مجرورٌ بهِ لفظًا، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ أو معطوفةٌ على جملةِ (البابُ الثاني في المعمولِ).

(**مَعْمُولٌ بِالْأَصَالَةِ**)، وهو ما يكونُ فيه العاملُ مؤثراً من غيرِ واسطةٍ، نحوُ: زيدٌ، في: ضربَ زيدٌ، (**وَمَعْمُولٌ بِالتَّبَعِيَّةِ**)، والياءُ مصدريةٌ؛ أي: بكونِه تبعـًا، وهو بمعنَى التابعِ، ومشتركٌ بين الواحدِ والجماعةِ، وهو ما يكونُ العاملُ فيه مؤثراً بواسطةٍ، موافقـًا للمتبوعِ في الإعرابِ، نحوُ: عمروٌ، في: خرجَ زيدٌ وعمرٌو، ولهذا فسَّرَ بقولِه: (**أَيْ**)، بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ، حرفٌ يُفَسَّرُ به كلُّ مبهمٍ من المفردِ والجملةِ عندَ الجمهورِ، وحرفُ عطفٍ عندَ الكسائيِّ،

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(**مَعْمُولٌ**): مرفوعٌ لفظـًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الأولُ معمولٌ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**بِالْأَصَالَةِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلّاً صفةٌ لـ(معمولٌ)، أو ظرفُ لغوٍ متعلقٌ بـ(معمولٌ).

(**وَ**): عاطفةٌ، (**مَعْمُولٌ**): مرفوعٌ لفظـًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثاني معمولٌ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الأولُ معمولٌ بالأصالةِ).

(**بِالتَّبَعِيَّةِ**): [٤٠/أ] مثلُ إعرابِ (بالأصالةِ)، ويجوزُ أن يكونَ مجموعُ المعطوفينِ مجروراً عطف بيانٍ لـ(ضربينِ)، ومرفوعـًا خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هما معمولٌ بالأصالةِ ومعمولٌ بالتبعيةِ، ومنصوبـًا وإن لم يساعدْه رسمُ الخطِّ، على أنه مفعولٌ بِهِ لـ(أعني) المقدرِ على ما صُرحَ بِهِ في بعضِ شروحِ «الكافيةِ».

(**أَيْ**): حرفُ تفسيرٍ، أو عطفٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

فيكون ما بعده من التوابعِ على المذهبينِ، ويسمَّى أيضًا أداةَ وصلةٍ للفعلِ ومكمِّلةٍ إياه.

(إِعْرَابُهُ)؛ أي: إعرابُ التبعيةِ، (يَكُونُ مِثْلَ [١٠١] إِعْرَابِ مَتْبُوعِهِ)، رفعًا ونصبًا وجرًا، لفظيةً كانَت، أو تقديريةً، نحوُ: جاءنِي زيدٌ وعمرٌو، فعمرٌو تابعٌ لزيدٍ في الضمةِ، ورأيتُ زيداً وعمراً، وهو تابعٌ لزيدٍ في النصبِ، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍو، وهو تابعٌ له في الجرِّ، وقِس على هذا.

مُعْرِبُ العَوَامِل

(إِعْرَابُهُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(إعرابُ).

(يَكُونُ): فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الناقصةِ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هو) راجعٌ إلى (الإعرابُ) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً اسمُه.

(مِثْلَ): منصوبٌ لفظًا خبرٌ لـ(يكونُ)، وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ مرفوعةٌ محلاً على التوجيهِ الأولِ، عطفُ بيانٍ، أو بدلُ الكلِّ من (معمولٌ بالتبعيةِ)، أو عطفُ تفسيرٍ لهُ.

(إِعْرَابِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(مثلَ).

(مَتْبُوعِهِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(إعرابِ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(متبوعِ).



[المعمولُ بالأصالةِ]

(الضَّرْبُ الْأَوَّلُ) من المعمولينِ، وهو معمولٌ بالأصالةِ، (أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ)، وهما يشتملانِ الاسمَ والفعلَ، (وَمَجْرُورٌ، ....

مُعرب العوامل

(الضَّرْبُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الْأَوَّلُ): مرفوعٌ لفظًا صفةٌ لـ(الضرب).

(أَرْبَعَةُ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُ المبتدأِ وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(أَنْوَاعٍ): مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها.

(مَرْفُوعٌ): مرفوعٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٌ؛ أي: الأولُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو بدلٌ من (أربعةُ أنواعٍ) بدلَ البعضِ، بتقديرِ العائدِ إلى المُبدلِ منه؛ أي: منها.

(وَ): عاطفةٌ، (مَنْصُوبٌ): مرفوعٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثانِي، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (الأولُ مرفوعٌ)، أو مرفوعٌ لفظًا عطفٌ على (مرفوعٌ) على الوجهينِ في (مرفوعٌ).

(وَ): عاطفةٌ، (مَجْرُورٌ): [٤٠/ب] مرفوعٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثالثُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ، أو على البعيدةِ، أو الـ(مجرورٌ) مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ إما على الـ(مرفوعٌ) أو على الـ(منصوبٌ).

وهو مُخْتَصٌّ)؛ أي: مقصورٌ، (بِالِاسْمِ)؛ لأن الجارَّةَ خاصةٌ لهُ، (وَمَجْزُومٌ)، بالجوازمِ، (وهو مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ)؛ أي: بعضِ الفعلِ، وهو المضارعُ؛ لأن الجزمَ خاصٌّ بالفعلِ، وخاصَّةُ الشيءِ ما يوجدُ فيهِ، ولا يوجدُ في غيرِه.

مُعرب العوامل

(مُخْتَصٌّ): مرفوعٌ لفظاً صفةٌ لـ(مجرورٌ)، وقيل: خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو، والجملةُ معترضةٌ.

(بِالِاسْمِ): الباء: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بمختصٍّ، و(الاسمِ): مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(مختصٌّ).

(وَ): عاطفةٌ، (مَجْزُومٌ): مرفوعٌ لفظاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الرابعُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ، أو على البعيدةِ، أو الـ(مجزومٌ) مرفوعٌ لفظاً معطوفٌ على الـ(مرفوعٌ)، وإما على الـ(مجرورٌ).

(مُخْتَصٌّ): مرفوعٌ لفظاً صفةٌ لـ(مجزومٌ)، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ كما قيل.

(بِالْفِعْلِ): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(مختصٌّ)، والفعلِ: مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(مختصٌّ).

ثم اعلم أنه يجوزُ أن يكونَ مجموعُ المعطوفاتِ عطفَ بيانٍ، أو بدلَ الكلِّ من أربعةِ أنواعٍ، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هي، أو مفعولَ (أعني) المقدرِ، وإن لم يساعِده رسمُ الخطِّ.

*** *** ***




[المعمولُ المرفوعُ]

(**أَمَّا الْمَرْفُوعُ**)؛ أي: المعمولُ المرفوعُ مطلقـاً، (**فَتِسْعَةٌ**) بالاستقراءِ، ثمانيةٌ منها أسماءٌ، أربعةٌ أصولٌ، وأربعةٌ ملحقةٌ بها، وواحدٌ منها الفعلُ المضارعُ.

(**الْأَوَّلُ**) من التسعةِ (**الْفَاعِلُ**)، قدَّمَه على سائرِ المرفوعاتِ لأنه أصلُ المرفوعاتِ عندَ الجمهورِ؛ لأنه جزءُ الجملةِ الفعليةِ التي هي أصلُ الجملِ؛ ولأن عاملَه أقوَى من عاملِ المبتدأِ، فإن عاملَه أمرٌ معنويٌّ، وقيلَ: أصلُ المرفوعاتِ المبتدأُ؛ لأنه باقٍ على ما هو الأصلُ [١٠٢] في المسندِ إليه، وهو التقديمُ، بخلافِ الفاعلِ؛ ولأنه يحكمُ عليهِ بكلِّ جامدٍ ومشتقٍّ، فكانَ أقوَى، بخلافِ الفاعلِ، فإنه لا يحكمُ عليهِ إلا بالمشتقِّ، وهو ـ أي: الفاعلُ ـ ما نسبَ إليهِ الفعلُ الاصطلاحيُ التامُّ المعلومُ، أو ما بمعناهُ، نحوُ: ضربَ زيدٌ، وأقائمٌ الزيدان؟ وهيهاتَ زيدٌ، وفي الدارِ رجلٌ، وهو لا يُحذفُ إلا بنائبٍ في غيرِ المصدرِ كما مرَّ، ولا يتقدمُ على عاملِهِ؛ لقوتِهِ؛ ولالتباسِهِ بالمبتدأِ.

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(**أَمَّا**): حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ. (**الْمَرْفُوعُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ. (**فَتِسْعَةٌ**): الفاءُ: جوابيةٌ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، و(تسعةٌ): مرفوعةٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(**الْأَوَّلُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ. (**الْفَاعِلُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.



(نَحْوُ) لفظةِ الجلالةِ في قولِك: (رَحِمَ اللهُ تَعَالَى)؛ أي: غفرَ اللهُ تعالَى، (التَّائِبَ)؛ أي: عفَى اللهُ تعالَى ذنوبَ التائبِ المستغفرِ.

(وَالثَّانِي) من التسعةِ (نَائِبُ الْفَاعِلِ)، عدلَ عن قولِهم: مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه؛ لكونِه أخصرَ وأظهرَ، قدَّمَه على المبتدأِ لئلَّا يقعَ الفصلُ بين النائبِ والمنوبِ؛ ولشدةِ اتصالِه بالفاعلِ حتى سماهُ بعضُهم فاعلاً، وهو ما نسبَ إليه الفعلُ التامُّ المجهولُ، أو ما بمعناهُ من اسمِ المفعولِ، نحوُ: ضُربَ زيدٌ، وزيدٌ مضروبٌ غلامُه، وقد يكونُ جارّاً ومجروراً، نحو: مُرَّ بزيدٍ،........

مُعرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ. (رَحِمَ اللهُ تَعَالَى التَّائِبَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فرحمَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: [٤١/أ] مرفوعةٌ لفظـًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

والتائبَ: منصوبٌ لفظـًا مفعولٌ بِهِ صريحٌ لـ(رحمَ).

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِي): مرفوعٌ لفظـًا مبتدأٌ.

(نَائِبُ): مرفوعٌ لفظـًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الأولُ الفاعلُ).

(الْفَاعِلِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للـ(نائب).



فيجبُ إفرادُ عاملِه وتذكيرُه؛ لأنه من حيثُ هو هو لا يكونُ مثنًّى ولا مجموعـًا، فلا يكونُ عاملُه أيضـًا تثنيةً ولا جمعـًا، ولا يتقدمُ على عاملِه لما مرَّ [١٠٣] في الفاعلِ، وفيه تفصيلٌ لا يليقُ في هذا الكتابِ.

(نَحْوُ) التائب في قولِك: (رُحِمَ)، بصيغةِ المفعولِ، (التَّائِبُ)، نائبُ الفاعلِ لـ(رُحمَ).

(وَالثَّالِثُ) من التسعةِ (الْمُبْتَدَأُ)، قدَّمَه على الخبرِ؛ لأن المبتدأَ ذاتٌ، والخبرُ حالٌ من أحوالِها، والذاتُ مقدمٌ على أحوالِها، ولشرفِه؛ لأن المرادَ من المبتدأِ أفرادٌ، ومن الخبرِ مفهومٌ كما تقررَ في محلِّه، والأفرادُ أشرفُ من المفهومِ وهو على نوعينِ:

مُعْرِبُ العَوامِل

(نَحْوُ): معلومٌ.

(رُحِمَ التَّائِبُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فرُحمَ: فعلٌ ماضٍ مجهولٌ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

والتائبُ: مرفوعٌ لفظـًا نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّالِثُ) مرفوعٌ لفظـًا مبتدأٌ.

(الْمُبْتَدَأُ): مرفوعٌ لفظـًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ أو على البعيدةِ.

الأولُ: الاسمُ أو المؤولُ به المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ مسنداً إليه، فلا بدَّ له من خبرٍ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والأصلُ فيه التعريفُ والتقديمُ، وقد يكونُ نكرةً إذا تخصَّصت بوجهٍ ما(١)، كقولِه تعالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقد يكونُ مؤخراً وجوباً إذا كانَ نكرةً، نحوُ: في الدارِ رجلٌ، وجوازاً إذا كانَ معرفةً، نحوُ: لك العلمُ.

والثانِي: الصفةُ الواقعةُ بعدَ حرفِ النفيِ والاستفهامِ رافعةً للظاهرِ، نحوُ: أقائمٌ زيدٌ، وما قائمٌ الزيدانِ، فههنا ثلاثُ صوَرٍ:

إحداها: أقائمانِ الزيدانِ، فيتعينُ حينئذٍ أن يكونَ الزيدانِ مبتدأً، وقائمانِ خبراً مقدماً عليه.

وثانِيها: أقائمٌ الزيدانِ، فيتعينُ حينئذٍ أن يكونَ الزيدانِ [١٠٤] فاعلاً للصفةِ، قائماً مقامَ الخبرِ.

وثالثُها: أقائمٌ زيدٌ، ويجوزُ فيه الأمرانِ؛ أعنِي: كونَ الصفةِ مبتدأً، وما بعدَها فاعلها ساداً مسدّ الخبر، وكون ما بعدَها مبتدأً، والصفةِ خبراً مقدماً عليه.

---

(١) فيه إشارة إلى أن وجوه التخصيص غير منحصرة كما هو الحق، مع أن المحققين قد ذهبوا إلى أن مدار صحة الأخبار عن النكرة على الفائدة لا على غيرها من التخصيصات، والتخصيص تقليل الاشتراك، فإذا قل اشتراك النكرة تقرب من المعرفة، فيفيد الإخبار عنه، بخلاف النكرة الصرفة، إذ لا يفيد الإخبار عنها أصلاً. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٤٨.




(وَالرَّابِعُ) من التسعةِ (الْخَبَرُ)، قدَّمَه لكونِه مناسباً للمبتدأِ وأصلاً، بخلافِ سائرِهما، وهو المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ المسندُ به[1] غيرَ الصفةِ المذكورةِ، نحوُ قائمٌ في قولِك: زيدٌ قائمٌ.

ويجوزُ تعدُّدُه لفظاً بلا عاطفٍ من غيرِ تعدُّدِ المبتدأِ؛ لجوازِ اجتماعِ الأعراضِ الغيرِ المنافيةِ في محلٍّ واحدٍ، نحوُ: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ آكلٌ، ويجوزُ أيضاً بالعطفِ، ويكونُ الخبرُ جملةً، اسميةً كانَت أو فعليةً، وإن كانَ الأصلُ فيه أن يكونَ مفرداً، نحوُ: زيدٌ أبوهُ قائمٌ أو قامَ، فلا بدَّ حينئذٍ من عائدٍ يربطُها إلى المبتدأِ؛ لأنها من حيثُ هي هي مستقلةٌ لا يقتضِي التعلقَ بما قبلَها، ....

مُعْرَبُ العَوَامِل

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ) مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(الْخَبَرُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

---

(١) هذا هو التعريف الذي ذكره ابن الحاجب في «الكافية»، لكن اعترض عليه بدخول يقوم في نحو: يقوم زيد، فأجيب تارة بتقدير الاسم بجعل ضمير به راجعاً إلى المبتدأ؛ أي: المسند إلى المبتدأ على أن يكون الباء بمعنى إلى ويكون العدول عنه إلى الباء لمجرد دفع الالتباس بالمسند إليه، وأنت خبير بأنه لا مجال هنا للجواب الأول لعدم القرينة إلى تقدير الاسم هنا أصلاً، بخلاف كلام ابن الحاجب؛ فإنه في صدد بيان أقسام الاسم فالمعول هنا على الجواب الثاني وإن اتجه عليه بأنه يخرج الصفة المذكورة حينئذ بقوله المسند به فيكون قوله غير الصفة المذكورة مستدركاً إذ يجوز أن يجعل حينئذ تأكيداً من قبيل التصريح بما علم ضمناً. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٥٠.






فإذا قصدَ أن تُجعلَ جزءاً من الكلامِ لا بدَّ مما يربطُها إلى الجزءِ الأولِ، والعائدُ ضميرٌ غالباً، وقد يكونُ اسمَ إشارةٍ، كقولِه تعالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩]، والعمومَ المشتملَ على المبتدأِ، كقولِه تعالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] [١٠٥]؛ أي: أجرَه، فالـ(محسنينَ) عامٌّ لمن يتقِ ويصبِر، ولامَ الجنسِ في مثلِ: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، على رأيٍ، ووضعَ الظاهرِ موضعَ المضمرِ، نحوُ: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]؛ أي: ما هي، وكونَ الخبرِ مفسِّراً للمبتدأِ، كقولِه تعالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ويجوزُ حذفُ العائدِ إذا كانَ ضميراً عندَ القرينةِ، نحوُ: البرُّ الكرُّ بستينَ، والسَّمنُ منوانِ بدرهمٍ؛ أي: الكرُّ منه، والسَّمنُ منوانِ منه، بقرينةِ أن بائعَ البرِّ والسمنِ لا يسعِّرُ غيرَهما، فتأمَّل.

(**نَحْوُ: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ**)، بالرفعِ مبتدأٌ؛ يعنِي: نبيَّنا وسيِّدَنا ومولَانا، (**خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ**)، خبرُ المبتدأِ؛ يعني: آخرَهم، فلا يأتِي نبيٌّ بعدَه أبداً، ومن ادعَى النبوةَ فهو كاذبٌ ومبتدعٌ، كما قالَ اللهُ تعالَى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**مُحَمَّدٌ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَوٰةُ وَالسَّلَامُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنَى:






ولمّا فرغَ من أصلِ المرفوعاتِ شرعَ في ملحقاتِها فقالَ: (وَ) المرفوعُ (الْخَامِسُ) من التسعةِ، (اسْمُ كَانَ..

مُعْرِبُ العَوامِل

فمحمدٌ: مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

وخاتمُ: مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والأنبياءِ: مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(خاتمُ).

وعلى: حرفُ جرٍّ، وهم: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً بـ(على)، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه ضميرُ (هما) راجعٌ إلى (الصلٰوةُ والسلامُ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرٌ مقدمٌ.

والصلٰوةُ: مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملةُ الاسميةُ لا محلَّ لها دُعائيةٌ.

والواو: عاطفة، والسلامُ: مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على (الصلٰوةُ)، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو اعتراضيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الْخَامِسُ): مرفوعٌ [٤١/ ب] لفظًا مبتدأٌ.

(اسْمُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(كَانَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً أو لفظًا، إما بالتنوينِ على الصرفِ، أو بغيره على غيرِ الصرفِ، مضافٌ إليهِ لـ(اسمُ) كما مرَّ في أمثالِه.






وَأَخَوَاتِهِ)؛ أي: أخواتِ كانَ؛ يعني: صارَ، ومازالَ، ومادامَ، وليسَ...، وهو في الأصلِ مبتدأٌ؛ لأنّ الأفعالَ الناقصةَ تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ في الأصلِ، ويسمَّى مرفوعُها اسماً، ومنصوبُها خبراً لها، وأمرُه كأمرِ الفاعلِ في أنه لا يكونُ إلا اسماً، أو المؤوَّلَ به، وفي [١٠٦] عدمِ جوازِ تقديمِه على عاملِه، وفي عدمِ جوازِ حذفِه بلا نائبِ غيرِ المصدرِ، إلى غيرِ ذلك مما ذُكِرَ في بحثِ الفاعلِ، قدَّمَه لكونِ عاملِه فعلاً، ولكونِه مشابهاً بالفاعلِ، بخلافِ بابِ إنَّ.

(**نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى**)، بالرفعِ اسمُ كانَ، (**عَلِيماً حَكِيماً**) دائماً.

مُعْرَبُ العَوَامِل

(**وَ**): عاطفةٌ، (**أَخَوَاتِهِ**): مجرورةٌ لفظاً معطوفةٌ على (كانَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(أخواتِ).

(**نَحْوُ**): معلومٌ.

(**كَانَ اللهُ تَعَالَى عَلِيماً حَكِيماً**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فكانَ: فعلٌ ماضٍ من الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظاً اسمُه، وإعراب تعالى معلومٌ.

وعليماً: منصوبٌ لفظاً خبرُه، وهو معهما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وحكيماً: منصوبٌ لفظاً خبرٌ بعدَ الخبرِ لـ(كانَ)، أو صفةٌ لـ(عليماً)، أو حالٌ دائمةٌ من فاعلِه.



(وَ) المرفوعُ (السَّادِسُ) من التسعةِ، (خَبَرُ بَابِ إِنَّ)، بالكسرِ، ذكرَها للأصالةِ؛ يعني: أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليتَ، لعلَّ، وهو المسندُ بعدَ دخولِ أحدِ هذه الحروفِ، قدَّمَه لكونِ عاملِه أصلاً، وعاملِ ما بعدَه فرعًا لهُ كما مرَّ، وحكمُه كحكمِ خبرِ المبتدأِ في كونِه واحداً، ومتعدداً، ومفرداً، وجملةً، ومذكوراً، ومحذوفًا، وغيرَ ذلك، لكن لا يجوزُ تقديمُه على اسمِه؛ لئلَّا يلزَم مساواةُ الفرعِ للأصلِ؛ لكونِ عاملِه فرعًا للفعلِ في العملِ كما مرَّ، ولو قُدِّمَ يلزمُ المساواةُ بينَهما، إلا أن يكونَ ظرفًا، فإنه يجوزُ حينئذٍ تقديمُه عليهِ لو معرفةً، كقولِه تعالَى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، ويجبُ لو نكرةً، نحوُ: إنَّ في الدارِ رجلاً.

(نَحْوُ) حقٍّ في قولِك: (إِنَّ الْبَعْثَ)؛ أي: الحياةَ بعدَ الموتِ، (حَقٌّ) لا ريبَ فيه.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (السَّادِسُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(خَبَرُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(بَابِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(خبرُ).

(إِنَّ): مرادٌ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(بابِ)، وفيه وجهٌ آخرُ سبقَ ذكرُه، فتذكَّر.

(نَحْوُ): معلومٌ. (إِنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ): مرادٌ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:





(**وَالسَّابِعُ**) من التسعةِ (**خَبَرُ لَا**) الكائنِ (**لِنَفْيِ**) حُكمِ (**الْجِنْسِ**)، وهو ما أسندَ إلى اسمِها، وحكمُه أيضـًا كحكمِ [١٠٧] خبرِ المبتدأِ كما ذكرناه[1] آنفـًا في خبرِ بابِ إنَّ؛ لأنها من نواسخِهما، لكن لا يتقدمُ على اسمِه ولو كان ظرفـًا؛

فإنَّ: حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ، يقتضِي اسمـًا منصوبـًا وخبراً مرفوعـًا.

والبعثَ: منصوبٌ لفظـًا اسمُ (إنَّ).

وحقٌّ: مرفوعٌ لفظـًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (**السَّابِعُ**): مرفوعٌ لفظـًا مبتدأٌ.

(**خَبَرُ**): مرفوعٌ لفظـًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(**لَا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(خبرُ).

(**لِنَفْيِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مجرورٌ محلّاً صفةٌ لـ(لا)، أو مرفوعٌ محلّاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو، أو منصوبٌ محلّاً حالٌ [٤٢/أ] من (لا)، والعاملُ فيه معنَى الفعلِ المستفادِ من إضافةِ الخبرِ إلى (لا)؛ أي: خبرٌ ثبتَ لهُ على ما صرحَ بهِ الفاضلُ العصامُ.

(**الْجِنْسِ**): مجرورٌ لفظـًا مضافٌ إليهِ لـ(نفي)، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

---

(١) في الأصل: (ذناه)، والصواب ما أثبت في المتن.






لأنها أضعفُ عملاً؛ لأنه عملٌ بالحملِ على إنَّ كما مرَّ، وكثرَ حذفُه لو عاماً، ويجبُ في بنِي تميمٍ إن دلَّ عليه قرينةٌ، قدَّمَه لكونِ عاملِه مشابهاً بما قبلَه، (نَحْوُ: لَا عَمَلَ مُرَاءٍ مَقْبُولٌ) عندَ اللهِ؛ لأن الرياءَ يُبطلُ الأعمالَ، كقولِه تعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

(وَالثَّامِنُ) من التسعةِ (اسْمُ مَا...

نغربُ العواملِ

(نَحْوُ): معلومٌ.

(لَا عَمَلَ مُرَاءٍ مَقْبُولٌ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فلا: لنفيِ الجنسِ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وعملَ: منصوبٌ لفظاً اسمُ لا.

ومراءٍ: مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(عملَ).

ومقبولٌ: مرفوعٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّامِنُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(اسْمُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(مَا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(اسمُ).







وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ) في معنَى النفيِ والدخولِ على المبتدأِ والخبرِ ولهذا تعملانِ عملَها كما مرَّ، وهو المسندُ إليهِ بعدَ دخولِهما، قدَّمَهما لكونِهما اسمينِ كما قبلَهما، وحكمُه كحكمِ المبتدأِ لما مرَّ في بحثِه، فتذكَّر.

(نَحْوُ: مَا التَّكَبُّرُ)، بالرفعِ اسمُ ما، وقولُه: (لَائِقًا)، خبرُه، (لِلْعَالِمِ)؛ لأنه من أخلاقِ الشيطانِ حيثُ قالَ: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، مثالٌ لـ(ما).

مُعرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (لَا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على ما.

(الْمُشَبَّهَتَيْنِ): مجرورٌ لفظًا صفةُ (ما) و(لا).

(بِلَيْسَ): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(المشبهتينِ)، وليسَ: مرادُ لفظِه مجرورٌ بِهِ تقديراً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(المشبهتينِ).

(نَحْوُ): معلومٌ.

(مَا التَّكَبُّرُ لَائِقًا لِلْعَالِمِ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فما: حرفٌ مشبهٌ بليسَ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

والتكبرُ: مرفوعٌ لفظًا اسمُه.

ولائقًا: منصوبٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.







(وَ) نحوُ: (لَا حَسَدٌ) بالتنوينِ، (حَلَالاً) لهُ؛ لأن الحسدَ حرامٌ لما مرَّ من الحديثِ.

ولما فرغَ من الاسمِ المرفوعِ شرعَ في الفعلِ المرفوعِ فقالَ: (وَ) المرفوعُ (التَّاسِعُ) [١٠٨] من التسعةِ، (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْخَالِي)........................

واللامُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(لائقًا)، والعالمِ: مجرورٌ بهِ لفظًا ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

(وَ): عاطفةٌ، (لَا حَسَدٌ حَلَالاً): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على المثالِ السابقِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فلا: حرفٌ مشبهٌ بـ(ليسَ) مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وحسدٌ: مرفوعٌ لفظًا اسمُه.

وحلالاً: منصوبٌ لفظًا خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها [٤٢/ب] ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (التَّاسِعُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الْفِعْلُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.

(الْمُضَارِعُ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الفعل).

(الْخَالِي): مرفوعٌ تقديراً صفةٌ لـ(الفعل المضارع).



عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ)، وأما الداخلُ عليهِ، فمنصوبٌ أو مجزومٌ كما مرَّ، وإنما خُصَّ به لكونِه مشابهًا باسمِ الفاعلِ لفظًا ومعنًى واستعمالاً، (نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى التَّوَاضُعَ)، وهو ضدُّ التكبرِ؛ لأن التواضعَ من أخلاقِ الأنبياءِ والأولياءِ العارفينَ.

معرب العوامل

(عَنِ): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(الخالِي).

(النَّوَاصِبِ): مجرورٌ لفظًا بـ(عن)، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لهُ.

(وَ): عاطفةٌ، (الْجَوَازِمِ): مجرورةٌ لفظًا معطوفةٌ على النواصبِ.

(نَحْوُ): معلومٌ.

(يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى التَّوَاضُعَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فيحبُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ.

ولفظةُ الجلالةِ: مرفوعةٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وإعرابُ (تعالى) معلومٌ.

والتواضعَ: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ به لـ(يحبُّ).






[المعمولُ المنصوبُ]

ولمّا فرغَ من المرفوعاتِ شرعَ في المنصوباتِ فقالَ: (**وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ**)، وهو ما اشتملَ على عَلَمِ المفعوليةِ (**فَثَلَاثَةَ عَشَرَ**) بالاستقراءِ، وهو على قسمينِ: اسمٌ، وفعلٌ.

فالاسمُ اثنا عشرَ، والفعلُ واحدٌ.

والاسمُ أصلٌ وهو خمسةُ مفاعيلَ، وملحقٌ به وهو سبعةٌ، قدَّمَها على المجروراتِ لكثرةِ استعمالِها وبحثِها.

(**الْأَوَّلُ**) منها (**الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ**)، ....

مُعْرَبُ العَوَامِل

(وَ): عاطفةٌ، (أَمَّا): حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

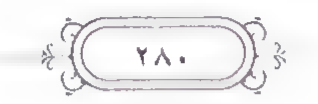
(**الْمَنْصُوبُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**فَثَلَاثَةَ عَشَرَ**): الفاءُ: جوابيةٌ، وثلاثةَ عشرَ: تركيبٌ تعداديٌّ وجزآهُ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (أما المرفوعُ فتسعةٌ).

(**الْأَوَّلُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**الْمَفْعُولُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**الْمُطْلَقُ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(المفعول).



سُمِّيَ به لصحةِ إطلاقِ صيغةِ المفعولِ عليهِ(1) من غيرِ تقيدِه بالباءِ، أو فِي، أو اللامِ، أو مع، بخلافِ المفاعيلِ الأربعةِ الباقيةِ؛ لعدمِ صحةِ إطلاقِ صيغةِ المفعولِ عليها بلا تقييدٍ بواحدٍ منها، فيقالُ: المفعولُ به، أو فيه، أو له، أو معه، قدَّمَه لكونِ عاملِه بمعناهُ، بخلافِ غيرِه، فإنه من متعلقاتِ الفاعلِ، وهو اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ [١٠٩] بمعناهُ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

تأكيديٌّ: إن لم يكُن في مفهومِه زيادةٌ على ما يُفهمُ من الفعلِ، نحوُ: ضربتُ ضرباً، وهو لا يثنَّى ولا يجمعُ؛ لعدمِ دلالتِه على التعددِ الذي يستلزمُ به التثنية والجمع، فلا يقالُ: جلستُ جلوسينِ إلا إذا قُصدَ التعدُّدُ.

ونوعيٌّ: إن دلَّ على بعضِ أنواعِه، نحوُ: جلستُ جِلسةً، بكسرِ الجيمِ.

وعدديٌّ: إن دلَّ على عددِه، نحوُ: جلستُ جَلسةً، بفتحِ الجيمِ.

وهما يثنيانِ ويجمعانِ، وقد يكونُ المفعولُ المطلقُ مغايراً للفظِ عاملِه، إما بحسبِ المادةِ، نحوُ: قعدتُ جلوساً، وإما بحسبِ البابِ، ....

---

(1) أي: لصحة إطلاق صيغة المفعول اللغوي على كل فرد من أفراده من غير تقييد. اهـ. فلا يرد أنه يصح إطلاق المفعول الاصطلاحي الذي هو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقاً مخصوصاً على كل واحد من الأربع الباقية أيضاً، وأنه ينتقض هذا بمثل: ضربته تأديباً، وكرهت كراهتي، وفعلت الضرب، وآلمت زيداً في ضربه، فإنه يصح إطلاق المفعول على هذه الأمور الأربعة لغة واصطلاحاً؛ لأن صحة ذلك الإطلاق إنما بالنسبة إلى بعض أفرادها، وهو لا يقدح في عدم صحته بالنسبة إلى كل فرد من أفرادها كما هو المقصود. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٥٦.




نحوُ: أنبتَه اللهُ نباتـاً، وقد يحذفُ عاملُه جوازاً، كقولِك لمن قَدِمَ: خيرَ مقدمٍ، ووجوبـاً سماعـاً نحوُ: سقيـاً، ورعيـاً، وقياسـاً نحوُ: ما أنت إلا سيراً، فتأمَّل.

(**نَحْوُ: تُبْتُ تَوْبَةً نَصُوحـاً**، وَ) المنصوبُ (**الثَّانِي**) من ثلاثةَ عشرَ(**الْمَفْعُولُ بِهِ**)، قدَّمَه لشدَّةِ شبهِه بالفاعلِ؛ لتوقفِ المتعدِّي عليهِ أيضـاً، بخلافِ غيرِه، وهو في اللغةِ الذي أُلصِقَ به الفعلُ، وبه نائبُ الفاعلِ، وضميرُه عائدٌ إلى اللامِ، ذكرَه في «الامتحانِ»، وفي الاصطلاحِ اسمُ ما وقعَ عليهِ فعلُ الفاعلِ، وهو على قسمينِ:

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**تُبْتُ تَوْبَةً نَصُوحـاً**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فتب: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، و(تُو): ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والتوبة: منصوبةٌ لفظـاً مفعولٌ مطلقٌ لهُ.

ونَصُوحـاً: منصوبٌ لفظـاً صفةٌ [٤٣/ أ] لل(توبة).

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً مبتدأٌ.

(**الْمَفْعُولُ**): مرفوعٌ لفظـاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الأولُ المفعولُ المطلقُ).

(**بِهِ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو نائبُ الفاعلِ لـ(المفعول).



عامٌّ للازم والمتعدِّي، [١١٠] وهو المجرورُ بحرفِ الجرِّ غيرَ في واللامِ وما بمعناهُما[1]، إذ مدخولُ الأولِ مفعولٌ فيه، والثانِي مفعولٌ لهُ لا به.

وخاصٌّ بالمتعدِّي، وهو مفعولٌ به الصريحُ[2] على ما مرَّ في بحثِ القياسيِّ، ويتقدمُ على عاملِه الذي ليسَ اسمَ فعلٍ، ولا مصدراً، ولا مضافاً إليهِ لشيءٍ، إذ المعمولُ لا يتقدمُ على الأولينِ إلا إذا كانَ ظرفاً، كما مرَّ في بحثِهما، ولا على الثالثِ؛ لأن المعمولَ لا يتقدمُ على ما لا يتقدمُ عليهِ العاملُ، فلا يقالُ: أنا زيداً غلامُ ضاربٍ، كما يقالُ: زيداً ضربتُ، وبه مررتُ، ويجوزُ حذفُه بقرينةٍ، نحوُ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]؛ أي: بعثَه، أو بدونِها، نحوُ: فلانٌ يُعطِي؛ أي: يفعلُ الإعطاءَ، وحذفُ عاملِه عندَ قرينةٍ، نحوُ: زيداً، لمن قال: مَن أضربُ؟ أي: اضرِب زيداً، (**نَحْوُ: أَعْبُدُ**) أنا (**اللهَ تَعَالَى**)، مفعولُ أعبدُ.

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فأعبدُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) فاعلُه، وهو معه

---

(١) عد المفعول به مطلقاً من ضمن المنصوبات مبني على كون المجرور بحرف الجر أيضاً منصوباً محلاً كما نبه عليه الفاضل العصام، فلا حاجة لتخصيصه بالمفعول بلا واسطة حرف الجر. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٥٩.

(٢) والأولى: مفعول به صريح.

(وَ) المنصوبُ (**الثَّالِثُ**) من ثلاثةَ عشرَ (**المَفْعُولُ فِيهِ**)، قدَّمَه موافقاً للـ«كافيةِ»[1]؛ لكونِه مدلولَ الفعلِ في الجملةِ، بخلافِ المفعولِ لهُ، وهو اسمُ ما فُعلَ فيه فعلٌ مذكورٌ، من زمانٍ، أو مكانٍ، وهو على ضربينِ:

الأولُ: ما يظهرُ فيه (في) وهو مجرورٌ بها.

والثانِي: ما [لا] يظهرُ فيه (في)، بل يقدَّرُ، وهو [١١١] منصوبٌ بتقديرِها هذا عندَ ابنِ الحاجبِ ومن تبعَه، والمصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذهبَ إلى مذهبِه في «الإظهارِ» خلافاً للجمهورِ، فإنه عندَهم لا يكونُ إلا بتقديرِ في، وأما المجرورُ بها فهو مفعولٌ به بواسطةِ حرفِ الجرِّ، لا مفعولٌ فيه، ....

مغرب العوامل

جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو هو أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ تقديراً لا محلَّ لهُ، وتحتَه (أنت) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ بِهِ لـ(أعبدُ).

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّالِثُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**المَفْعُولُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ أو على البعيدةِ.

(**فِيهِ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو نائبُ الفاعلِ لـ(المفعول).

---

(١) «الكافية في النحو» للشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي، المتوفى سنة (٦٤٦هـ).





وتقدَّرُ في فيه إن كانَ ظرفَ زمانٍ، مبهمًا كانَ كالوقتِ والحينِ، أو محدوداً كاليومِ والشهرِ، وإن كانَ ظرفَ مكانٍ، فإن كان مبهمًا فتقدَّرُ، كالجهاتِ الستِّ، وإلا فلا، ويجوزُ تقديمُه على عاملِه إن لم يكُن نائبَ الفاعلِ، فحينئذٍ لا يجوزُ، ويجوزُ حذفُه مطلقًا وحذفُ عاملِه لقيامِ قرينةٍ، نحوُ: يومَ الجمعةِ لمن قالَ: متى سرتَ؟ أي: سرتُ، فافهَم، (نَحْوُ: صُمْ) أنتَ (شَهْرَ رَمَضَانَ)؛ أي: في شهرِ رمضانَ، والشهرُ زمانٌ محدودٌ، حذفَ (في) لوجودِ شرطِه.

(وَ) المنصوبُ (الرَّابِعُ) من ثلاثةَ عشرَ (الْمَفْعُولُ ....

مغرب العوامل

(نَحْوُ) معلومٌ. (صُمْ شَهْرَ رَمَضَانَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فصُمْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحته (أن) أو (التاء) أو (أنتَ) فاعلُه، هو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وشهرَ: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ فيه لـ(صُم).

ورمضان: مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ عندَ المصنفِ، أو مضافٌ إليهِ للـ(شهر)، كما هو رأيُ البعضِ، هذا إذا كانَ شهرُ رمضانَ عَلَمًا كما هو مذهبُ المصنفِ، وأما إذا لم يكن عَلَمًا كما هو رأي البعض، فرمضانَ: مضافُ إليهِ لا غيرُ.

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الْمَفْعُولُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما. [٤٣/ ب]



لَهُ)، قدَّمَه لأنه سبب الفعل؛ ولأنه بحذفِ اللامِ يشبهُ المفعولَ المطلقَ، حتى عدَّه بعضُهم منه كما سيجيءُ، وهو اسمُ ما فُعِلَ لأجلِه مدلولُ عاملِه، نحوُ: ضربتُ زيداً تأديباً، فإن الضربَ فعل للتأديبِ، ويحذفُ عاملُه، كقولِك: تأديباً، لمن قالَ: [١١٢] لم ضربتَ، ويتقدَّمُ على عاملِه إن لم يكُن نائبَ الفاعلِ، إذ ينوبُ عنه إن كانَ مجروراً، ويجوزُ حذفُه مطلقاً، ويُسمِّيه[1] ابنُ الحاجبِ ومن تبعَه المفعولَ لهُ، سواءٌ حُذفَ اللامُ أو لا، خلافاً للجمهورِ، فإنهم لا يسمُّونَه مفعولاً لهُ إلَّا إذا حُذفَ اللامُ كما مرَّ في المفعولِ فيه، وأنكرَه الزجاجُ فقالَ: إنه مصدرٌ من غيرِ لفظِ فعلِه، فإن معنَى (ضربتُ زيداً تأديباً) عندَه: أدَّبتُه بالضربِ تأديباً، وقِس عليهِ غيرَه.

وشرطُ انتصابِ المفعولِ لهُ لفظاً تقديرُ اللامِ، ويُقدَّرُ هو إذا اتحدَ فاعلُه وفاعلُ مدلولِ عاملِه، وكانَ المفعولُ لهُ مقارناً لمدلولِ عاملِه في الوجودِ، بأن يتحدَ زمانُ وجودِهما، نحوُ: ضربتُ زيداً تأديباً، إذ زمانُ الضربِ والتأديبِ واحدٌ، أو يكونَ زمانُ أحدِهما بعضاً من زمانِ وجودِ الآخرِ، نحوُ: قعدتُ عن الحربِ جبناً، فإن زمانَ القعودِ بعضٌ من زمانِ الجبنِ، (**نَحْوُ: اعْمَلْ**) أنتَ (**طَلَبًا**) مفعولٌ لهُ لـ(اعمَلْ)، (**لِمَرْضَاةِ اللهِ تَعَالَى**)، متعلقٌ لـ(طلباً).

مغرب العوامل

(**لَهُ**): مشغولٌ بإعراب الحكايةِ، أو نائبُ الفاعلِ لـ(المفعول).

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**اعْمَلْ طَلَبًا لِمَرْضَاةِ اللهِ تَعَالَى**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

(١) في الأصل: (ويسمي)، والأولى ما أثبت في المتن.

(وَ) المنصوبُ (الْخَامِسُ) من ثلاثةَ عشرَ (الْمَفْعُولُ مَعَهُ)؛ أي: الذي فُعِلَ بمصاحبتِه، بأن يكونَ الفاعلُ مصاحبًا لهُ في صدورِ [١١٣] الفعلِ عنه، أو المفعولُ مصاحبًا له في وقوعِ الفعلِ عليهِ، فقولُه معه نائبُ الفاعلِ للمفعولِ كما في قولِه: فيه، أو لهُ، أو به، والضميرُ المجرورُ راجعٌ إلى اللامِ، وفيه بحثٌ لا يليقُ في هذا المقامِ.

مُعرب العوامل

فاعمل: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه (أنت) ـ على قولٍ ـ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وطلبًا: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ لهُ لـ(اعملْ).

واللامُ: حرفُ جرٍّ للتقويةِ، ولك أن تقولَ بتعلقِه بـ(طلبًا)، أو بعدمِ تعلقِه بهِ، والـ(مرضاةِ): مجرورةٌ بِهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ على الأولِ، أو صريحٌ على الثاني، لـ(طلبًا) على ما في «تحفةِ الغريبِ» كما مرَّ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها للـ(مرضاةِ)، ومرفوعةٌ محلاً عندَ المصنفِ، أو تقديراً عندَ الجمهورِ، فاعلُها.

(وَ): عاطفةٌ، (الْخَامِسُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الْمَفْعُولُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على القريبةِ أو البعيدةِ.

(مَعَهُ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو نائبُ الفاعلِ لـ(المفعول)، أو نائبُ

وهو ما يذكرُ بعدَ الواوِ لأجلِ مصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظاً، أو معنًى، سواءٌ كانَ ذلك المعمولُ فاعلاً، نحوُ: استوَى الماءُ والخشبةَ، أو مفعولاً، نحوُ: كفاكَ وزيداً درهمٌ.

فإن قلتَ: التعريفُ ينتقضُ بالمذكورِ بعدَ الواوِ العاطفةِ، نحوُ: جاءَني زيدٌ وعمروٌ، قُلنَا: إن المرادَ بمصاحبةِ المفعولِ معه معمولَ الفعلِ مشاركته لهُ في ذلك الفعلِ، في زمانٍ واحدٍ، نحوُ: سرتُ وزيداً، أو في مكانٍ واحدٍ، نحوُ: لو تُركَت الناقةُ وفصيلَها لرضعَها، فلا ينتقضُ بمثلهِ فإنها لا تدلُّ فيه إلا على المشاركةِ في أصلِ الفعلِ دونَ المصاحبةِ.

ثم اعلَم أن جمهورَ النحاةِ ذهبُوا إلى أن العاملَ فيه الفعلُ أو معناهُ بتوسطِ الواوِ التي بمعنَى مع، ولكونِها أخصرَ وضعُوها موضعَ مع، وأصلُها واوُ العطفِ التي فيها مع الجمعِ، فناسبَ معنَى المعيةِ، وإن كانَ عاملُه لفظاً وجازَ العطفُ، فالعطفُ والنصبُ جائزانِ، نحوُ: جئتُ أنا وزيدٌ، بالعطفِ، وزيداً، بالنصبِ على المفعوليةِ، وإن لم يجُز [١١٤] العطفُ، تعيَّنَ النصبُ، نحوُ: جئتُ وزيداً، وإن كانَ عاملُه معنوياً وجازَ العطفُ، تعيَّنَ العطفُ؛ لضعفِ عاملِه، نحوُ: ما لزيدٍ وعمروٍ، وإن لم يجُز تعيَّنَ النصبُ، نحوُ: مالَكَ وزيداً، وقِس عليه غيرَه، ....



فاعلِه تحتَه (هو)، راجع إلى مصدره، فمعهُ: ظرفٌ لهُ، وعلى الأخيرينِ فمع: مضافٌ، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(مع).

(نَحْوُ: يَفْنَى)؛ أي: لا يبقَى، (الْمَالُ وَتَبْقَى) أنت (وَعَمَلَكَ)؛ أي: مع عملِك، فاخترَ العملَ دونَ المالِ.

ولما فرغَ من بيانِ المفاعيلِ، شرعَ في الملحقاتِ بها فقالَ: (وَالسَّادِسُ) من ثلاثةَ عشرَ (الْحَالُ)، قدَّمَها على التمييزِ لوجهينِ:

مُغرب العوامل

(نَحْوُ): معلومٌ. (يَفْنَى الْمَالُ وَتَبْقَى وَعَمَلَكَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فيفنَى: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ.

والمالُ: مرفوعٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والواو: حرفُ عطفٍ، وتبقَى: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (أن) في (أنتَ)، مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، والتاءُ: حرفٌ دالٌّ على تذكيرِ الفاعلِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (يفنَى المالُ).

والواو: بمعنَى مع، وعملَ: منصوبٌ لفظاً [٤٤/أ] مفعولٌ معه لـ(تبقَى)، والكافُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ لـ(عملَ).

(وَ): عاطفةٌ، (السَّادِسُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(الْحَالُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.





أحدُهما: أنه يشبهُ الخبرَ من وجهٍ، بخلافِ التمييزِ.

والثانِي: أنه يشبهُ الظرفَ، والظرفُ مقدمٌ على التمييزِ، وهي ملحقةٌ بالمفعولِ فيه، لوجودِ معناهُ فيها، وهي في اللغةِ من حالَ يحولُ؛ بمعنَى: انقلبَ، وفي عرفِ النحاةِ: ما يبيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أو المفعولِ به، حقيقةً أو حكماً، لفظاً أو معنًى، فيدخلُ المفعولُ معه والمطلقُ وغيرُهما، فإنها في المعنَى إما فاعلٌ أو مفعولٌ به، فتأمَّل.

والحالُ سبعةُ أقسامٍ:

١ - **حالٌ دائمةٌ**: وهي التي تدومُ لصاحبِها حقيقةً، نحوُ: إن اللهَ تعالَى موجودٌ قادراً.

٢ - **وحالٌ منتقلةٌ**: وهي التي يتصفُ بها الصاحبُ غالباً، نحوُ: ضربتُ زيداً قائماً.

٣ - **وحالٌ مؤكدةٌ**: وهي التي لا تنتقلُ من [١١٥] صاحبِها ما دامَ موجودًا غالباً، بخلافِ المنتقلةِ، نحوُ: زيدٌ أبوكَ عطوفاً.

٤ - **وحالٌ مقدرةٌ**: وهي لا توجدُ بعدُ حقيقةً، بل يقدرُ وجودُها، نحوُ: قولِه تعالَى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

٥ - **وحالٌ موطِّئةٌ**: وهي التي يكونُ صاحبُها متحداً في الخارجِ، وتوصفُ هي بشيءٍ آخرَ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

٦- **وحالٌ مترادفةٌ**: وهي التي يكونُ صاحبُها واحداً والحالُ متعددةً، نحوُ: اذهَبْ راشداً[١] مهديّاً.

٧- **وحالٌ متداخلةٌ**: وهي التي تكونُ الثانيةُ حالاً من ضميرِ الأولَى، نحوُ: جاءَ زيدٌ راكباً منحرفاً، فإن منحرفاً حالٌ من ضميرِ راكباً، فافهَم.

وعاملُها إما فعلٌ أو شبهُه أو معناهُ.

وشرطُها أن يكونَ نكرةً حقيقةً كما مرَّ، أو مؤوَّلةً، نحوُ: وأرسلَها العراكَ[٢]، ومررتُ به وحدَه.

ولا يتقدَّمُ على العاملِ المعنويِّ فيما عدَا، مثل زيدٌ قائماً كعمرٍو قاعداً؛ لضعفِه في العملِ، ولا علَى ذِي الحالِ المجرورِ بحرفِ الجرِّ، أو الإضافةِ.

وقالَ بعضُهم: إن كانَ صاحبُها مجروراً بالإضافةِ، لا يتقدَّمُ بالاتفاقِ، نحوُ: جاءَتني مجرداً عن الثيابِ ضاربةُ زيدٍ، وإن كانَ مجروراً بحرفِ الجرِّ ففيهِ خلافٌ.

وقالَ بعضُهم: [١١٦] لا يتقدَّمُ، وهو الأصحُّ والكوفيونَ وبعضُ البصريةِ جوزُوا تقديمَها على ذِي الحالِ المجرورِ كقولِ الشاعرِ:

---

(١) في الأصل: (راشه)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب، وهو بتمامه:

وأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يَشفِق على نَغَصِ الدِّخالِ

فمَــطلَبُها كَــهْلاً عليـهِ شَـدِيــدُ(1)

وصاحبها معرفة أو نكرة مخصصة، نحوُ: جاءَني زيدٌ راكباً، أو رجلٌ عالمٌ ضاحكاً، فإن كانَ صاحبُها نكرةً محضةً، وجبَ تقديمُها عليهِ، نحوُ: جاءَني راكباً رجلٌ، فتأمّل.

(**نَحْوُ: أَعْبُدُ**) أنا أو أنتَ (**اللهَ تَعَالَى**)، حالَ كونِي أو كونِك (**خَائِفاً**) منه، (**رَاجِياً**) ثواباً منه، وهو حالٌ مترادفةٌ أو متداخلةٌ.

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى خَائِفاً رَاجِياً**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فأعبدِ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(أعبدُ).

وخائفاً: اسمُ فاعلٍ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه مركبٌ منصوبٌ لفظاً حالٌ من فاعلِ (أعبدِ).

---

(1) البيت بتمامه:

إذا المـرءُ أعيتْـه المُـروءةُ ناشـئاً * فمطلبُهـا كَهـلاً عليـه شَـديـدُ

البيت ينسب لرجل من بني قريع، المعلوط بن بدل القريعي، من قصيدة في الحماسة.

انظر: «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» 1/ 298.




(وَ) المنصوبُ (السَّابِعُ) من ثلاثةَ عشرَ (التَّمْيِيزُ)، ويقالُ لهُ: التبيينُ والتفسيرُ والمميِّزُ بكسرِ الياءِ وفتحِها، وهو ملحقٌ بالمفعولِ به من حيثُ إنه واقعٌ بعدَ تمامِ العاملِ، قدَّمَه على المستثنَى لعدمِ خروجِه من المنصوباتِ، بخلافِ المستثنَى كما سيجيءُ، وهو ما يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورةٍ تامةٍ بأحدِ الأشياءِ الخمسةِ، كما ذكرنَا في بحثِ الاسمِ المبهمِ التامِّ، أو عن ذاتٍ مقدرةٍ في نسبةٍ في جملةٍ، نحوُ: طابَ زيدٌ نفساً؛ أي: طابَ شيءُ زيدٍ، أو فيما ضاهَاهَا من الصفاتِ، نحوُ: الحوضُ ممتلئٌ ماءً؛ أي: ممتلئٌ شيئُه، والأرضُ مفجَّرةٌ عيونًا، وزيدٌ طيبٌ [١١٧] أباً، وزيدٌ أفضلُ من عمرٍو علماً.

والقسمُ الثاني من التمييزِ فاعلٌ في المعنَى حقيقةً أو حكماً، فلا يتقدَّمُ على عاملِه كالفاعلِ،...

مغرب العوامل

وراجياً: كذلك حالٌ منه أو من فاعلِ (خائفاً)، فعلى الأولِ يسمَّى الحالُ بالحالِ المترادفةِ، وعلى الثاني بالحالِ المتداخلةِ، وهذا الاحتمالُ على قولِ الجمهورِ، وعند البعضِ لا يجوزُ الأولُ؛ لأن عندَهم لا يجوزُ تعددُ الحالِ، كما لا يجوزُ تعددُ الظرفِ، وزيَّفَه الرضي، ويجوزُ أن يكونَ (راجياً) صفةً لـ(خائفاً)، وأما كونُه مفعولَ (أعني) المقدرِ؛ أي: أعني به راجياً، فاحتمالٌ بعيدٌ لا يَنظرُ إليهِ رجلٌ رشيدٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (السَّابِعُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(التَّمْيِيزُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على أحدِهما.



خلافـًا للمازنيِّ[1] والمبرِّدِ، فإنهم يجوِّزونَ تقديمَه على الفعلِ أو شبهِه، إذ المؤوَّلُ بشيءٍ لا يجبُ أن يكونَ في حكمِه من كلِّ وجهٍ، وفيه بحثٌ.

والتمييزُ لا يكونُ إلا نكرةً، بدليلِ الاستقراءِ، خلافـًا للكوفيينَ كما ذكرنَا، فتدبَّر.

(**نَحْوُ: طَابَ الْعَالِمُ**) العاملُ بعلمِه (**عِبَادَةً**)؛ أي: طابَ شيءُ العالمِ، فإن عبادةً تمييزٌ يرفعُ الإبهامَ عن ذاتٍ مقدَّرةٍ[2] في نسبةٍ في جملةٍ.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**طَابَ الْعَالِمُ عِبَادَةً**): مرادٌ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فطابَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

والعالمُ: مرفوعٌ لفظـًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وعبادةً: منصوبةٌ لفظـًا تمييزٌ عن ذاتٍ مقدرةٍ في نسبةِ (طابَ) إلى فاعلِه.

---

(١) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها سنة (٢٤٩هـ). «الأعلام» للزركلي ٢/ ٦٩.

(٢) والمراد بالمقدرة أن تكون ملحوظة حين فهم مدلول المركب، ولا تكون معتبرة في نظم الكلام، كما أن المراد بالمذكورة أن تكون معتبرة في نظم التركيب، سواء كانت ملفوظة أو لا، إذ من البين أن (طاب زيد) مثلاً ليس فيه تقدير مبهم في نظم الكلام، وإنما يختلج في نفس المخاطب أن الطيب شيء من أشيائه، ويكون طالبـًا لمعرفته ليعينه المتكلم بالتمييز. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٧٢.

(وَ) المنصوبُ (الثَّامِنُ) من ثلاثةَ عشرَ، ما يُطلقُ عليهِ لفظُ (الْمُسْتَثْنَى)، قدَّمَه على خبرِ بابِ كانَ لأنه معمولُ الناقصةِ[1] خاصةً، بخلافه، وهو ملحقٌ بالمفعولِ به لما مرَّ.

وهو نوعانِ: متصلٌ ومنفصلٌ.

فالمتصلُ: هو اسمُ المُخرجِ عن متعدِّدٍ بإلا أو إحدَى أخواتِها، نحوُ: جاءَني القومُ إلا زيداً.

والمنفصلُ: هو المذكورُ بعدَها غيرَ مُخرجٍ عن متعدِّدٍ، نحوُ: جاءَني القومُ إلا حماراً، وهو منصوبٌ وجوباً بالاستقراءِ إذا كانَ بعدَ إلا غيرِ الصفةِ في كلامٍ مثبتٍ [١١٨]؛ أي: لا نفيَ، ولا نهيَ، ولا استفهامَ فيه، مذكورٌ فيه المستثنَى منه، نحوُ: جاءَني القومُ إلا زيداً، أو مقدَّماً على المستثنَى منه، نحوُ: جاءَني إلا زيداً القومُ، أو ما جاءَني إلا زيداً أحدٌ؛ لامتناعِ تقديمِ البدلِ[2] ....

إعراب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّامِنُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(الْمُسْتَثْنَى): مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه [٤٤/ ب] جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

---

(١) أي: الأفعال الناقصة.

(٢) يعني: أنه إنما وجب النصب على الاستثناء في المستثنى المقدم على المستثنى منه لأنه لو لم ينصب على الاستثناء، لكان بدلًا عن المستثنى منه، إذ لا ثالث لهما، وكونه بدلاً عنه ممتنع لامتناع تقديم البدل على المبدل منه. انظر: «حاشية الخربوتي»، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.





على المبدلِ منه، أو منقطعـاً في لغةِ أهلِ الحجازِ ومن تبعَهم، نحوُ: ما في الدارِ أحدٌ إلا حماراً، أو كانَ بعدَ خَلا وعَدا في الأكثرِ، نحوُ: جاءَني القومُ عَدا زيداً، أو خَلا زيداً؛ لكونه مفعولاً به(١)، وفاعلُهما راجعٌ إلى فاعلِ الفعلِ المتقدِّمِ أو مصدرِه، أو إلى بعضِ مضافٍ، أو إلى مطلقٍ(٢)، نحوُ: جاءَني القومُ خَلا - أو عَدا - زيداً، الجائِي منهم، أو مجيئُهم، أو بعضُهم، أو بعضٌ منهم زيداً، وهما في محلِ النصبِ حالانِ، أو بعدَ ما خَلا، أو ما عَدا؛ لكونِه مفعولاً به أيضاً، نحوُ: ما جاءَني القومُ ما خَلا، أو ما عَدا زيداً.

وإعرابُهما وفاعلُهما كما ذكرنَا في خَلا وعَدا، فافهَم.

ويجوزُ فيه النصبُ، ويختارُ البدلُ في كلامٍ غيرِ موجبٍ والمستثنَى منه مذكورٌ، نحوُ: ما فعلُوه إلا قليلاً أو إلا قليلٌ، ويعربُ على حسبِ العواملِ في كلامٍ غيرِ موجبٍ والمستثنَى منه غيرُ مذكورٍ، نحوُ: ما رأيتُ إلا زيداً، والمستثنَى مخفوضٌ لكونِه مضافاً إليه بعدَ (غير)، و(سوَى)، [١١٩] و(سواء)، وبعدَ (حاشَا) في الأكثرِ،.........................

(١) يعني: إنما وجب نصب المستثنى بعد خلا وعدا لكونه مفعولًا به لخلا وعدا، فقد علم أن نصب المستثنى بعدهما ليس على الاستثناء، بل على المفعولية لهما، إما في عدا فقط، وإما في خلا مع كونه لازمًا؛ فلتضمنه معنى جاوز، وكذا بعد ما خلا وما عدا كما يجيء، وإنما التزموا استتار الضمير تحت هذه الأفعال، والتضمين في خلا وما خلا؛ ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٧٦.

(٢) في الأصل: (مصلق)، والصواب ما أثبت في المتن.



ولو لم يكُن هذا أوان سقوطِ همتِي لأفصلُ لكم جميعاً[1].

(**نَحْوُ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ**)؛ أي: في الجنةِ، (**النَّاسُ**)؛ أي: كلُّ إنسانٍ، (**إِلَّا الْكَافِرَ**)؛ لكفرِه، بالنصبِ وجوباً.

(**وَ**) المنصوبُ (**التَّاسِعُ**) من ثلاثةَ عشرَ، (**خَبَرُ**)........................

مُعْرِبُ العَوامِل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**يَدْخُلُ الْجَنَّةَ النَّاسُ إِلَّا الْكَافِرَ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فيدخلُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ.

والجنةَ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ فيه أو بهِ لـ(يدخلُ).

والناسُ: مرفوعٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وإلا: حرفُ استثناءٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

والكافرَ: منصوبٌ لفظاً مستثنًى من (الناسُ).

(**وَ**): عاطفةٌ، (**التَّاسِعُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**خَبَرُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

---

(١) الصواب: لفصلت لكم جميعاً؛ لأن كلمة لو يلزم فيها أن يكون الشرط والجزاء فعليتين، مع كون الفعلية الجزائية إما مجزومة بلم، أو ماضية مصدرة بلام مفتوحة. انظر: «حاشية الخرپوتِي» ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

بَابِ كَانَ)؛ أي: الأفعالِ الناقصةِ، وهو المسندُ بعدَ دخولِها، قدَّمَه على بابِ إنَّ لكونِ عاملِه فعلاً وإن كانَ ناقصاً، بخلافِ الآتِي، فإن عاملَه حرفٌ، وأمرُه كأمرِ خبرِ المبتدأِ في كونِه واحداً، ومتعدداً، ومفرداً، وجملةً، وغيرَ ذلك مما سبقَ في بحثِ المبتدأِ والخبرِ، ولكنَّه يتقدَّمُ على اسمِها[1] معرفةً محضةً[2]، أو نكرةً مُخصصةً؛ لاختلافِ الإعرابِ فيهما، بخلافِ المبتدأِ والخبرِ؛ لاتفاقِهما في الإعرابِ، فلا بدَّ من قرينةٍ رافعةٍ للَّبسِ، وهذا إذا كانَ الإعرابُ فيهما أو في أحدِهما لفظيّاً، وأما إذا انتفَى الإعرابُ فيهما، فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ، نحوُ: كانَ الفتَى هذا، ويجوزُ حذفُ كانَ لكثرةِ استعمالِه دونَ غيرِه[3]، وعندَ قرينةٍ حاليةٍ أو مقاليَّةٍ، مثلُ: الناسُ مجزيُّونَ بأعمالِهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ، وفي مثلِ هذه الصورةِ، وهي أن يجيءَ بعدَ إن اسمٌ ثم فاءٌ بعدَه [١٢٠] اسمٌ، أربعةُ أوجهٍ؛ أي: إن كانَ عملُه خيراً، فجزاؤُه خيرٌ، وعكسُه، ونصبُهما ورفعُهما، فتدبَّر.

مُعرَبُ العَوامِل

(بَابِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(خبرٌ).

(كَانَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(بابِ).

---

(١) أي: بدون قرينة دالة على كون أحدهما اسماً والآخر خبراً سوى الإعراب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٧٨.

(٢) الأولى إسقاط لفظ (محضة).

(٣) في الأصل: (غير)، والصواب ما أثبت في المتن.

(نَحْوُ: كَانَ الْمَلَائِكَةُ عِبَادَ اللهِ تَعَالَى)؛ لا بناتِه تعالَى، وفيه ردٌّ لقولِ بعضِ المفسدينَ.

(وَالْعَاشِرُ) من ثلاثةَ عشرَ (اسْمُ بَابِ إِنَّ)؛ أي: الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ، وهو المسندُ إليهِ بعدَ دخولِها، قدَّمَه على اسمِ لا؛ لكونِه معمولاً لما هو مشبَّهٌ بالفعلِ التامِّ، وهو كالمبتدأِ إلا في صحةِ وقوعِه نكرةً صرفةً ولو مع تعريفِ الخبرِ، ذكرَه الفاضلُ العصامُ، لكن لا يجوزُ حذفُه إلا لضرورةٍ، ....

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(نَحْوُ): معلومٌ. (كَانَ الْمَلَائِكَةُ عِبَادَ اللهِ تَعَالَى): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فكانَ: فعلٌ ماضٍ من الأفعالِ الناقصةِ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

والملائكةُ: مرفوعةٌ لفظاً اسمُ (كانَ).

وعبادَ: منصوبٌ لفظاً خبرُه، وهو معهما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ لفظاً مضافٌ إليها لـ(عبادَ).

(وَ): عاطفةٌ، (الْعَاشِرُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(اسْمُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(بَابِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(اسمُ).

(إِنَّ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(بابِ).




(نَحْوُ: إِنَّ السُّؤَالَ) في القبرِ والمحشرِ (حَقٌّ)؛ أي: ثابتٌ بالكتابِ والسنةِ، ومن أنكرَه فقَد ضلَّ ضلالاً بعيداً.

(وَالْحَادِي عَشَرَ) من ثلاثةَ عشرَ (اسْمُ لَا) التي (لِنَفْيِ) صفةِ (الْجِنْسِ) وحكمِه، قدَّمَه لأن عاملَه مشابهٌ لإن، فبينَهما شِدَّةُ اتصالٍ؛ ولأن عملَ ما ولا مختصٌّ ببعضِ اللغةِ، بخلافِ لا، فلها رُجحانٌ عليهما،..........

مُعْرِبُ العَوامِلِ

(نَحْوُ): معلومٌ. (إِنَّ السُّؤَالَ حَقٌّ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فإنَّ: حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ، يقتضِي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً:

والسؤالَ: منصوبٌ لفظاً اسمُ (إنَّ).

وحقٌّ: مرفوعٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الْحَادِي عَشَرَ): تركيبٌ تعداديٌّ، والجزءُ الأولُ مبنيٌّ على السكونِ، والجزءُ الثاني مبنيٌّ على الفتحِ [٤٥/أ] مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(اسْمُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(لَا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(اسمُ).

(لِنَفْيِ الْجِنْسِ): قد سبقَ إعرابُه على التفصيلِ.



وهو المسندُ إليهِ بعدَ دخولِها، (نَحْوُ: لَا طَاعَةَ مُغْتَابٍ مَقْبُولَةٌ) عندَ اللهِ تعالَى؛ لأن الغيبةَ تُزيلُ ثوابَها؛ لأن الغيبةَ أشدُّ من الزِّنا، وقد مرَّ شرطُ العملِ في بحثِ العاملِ، وقد يُحذفُ اسمُها [١٢١] وقتَ ذكرِ الخبرِ، كما يُحذفُ الخبرُ عندَ وجودِ الاسمِ، وإلا يلزمُ الإجحافُ، نحوُ: لا عليكَ؛ أي: لا بأسَ عليكَ.

(وَالثَّانِي عَشَرَ) من ثلاثةَ عشرَ، (خَبَرُ مَا وَلَا ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(نَحْوُ): معلومٌ. (لَا طَاعَةَ مُغْتَابٍ مَقْبُولَةٌ): مرادُ لفظِهِ مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فلا: لنفيِ الجنسِ.

والطاعةَ: منصوبةٌ لفظاً اسمُه.

ومغتابٍ: مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(طاعة).

ومقبولةٌ: مرفوعةٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِي عَشَرَ): كـ(حادِي عشرَ) مبتدأٌ.

(خَبَرُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(مَا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(خبرُ).

(وَ): عاطفةٌ، (لَا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً معطوفٌ على (ما).

الْمُشَبَّهَتَيْنِ) ـ في النفيِ والدخولِ على الجملةِ الاسميةِ ـ (**بِلَيْسَ**)، وهو المسندُ بعدَ دخولِهما، ويعملانِ في الاسمِ والخبرِ عندَ الحجازيينَ، وأما بنُو تميمٍ فلا يثبتونَ لهما العملَ، قدَّمَه على المضارعِ لأنه اسمٌ، وهو أصلٌ في المعموليةِ[1]، بخلافِه، فإنه ليس بأصلٍ فيها، وهو مثلُ خبرِ المبتدأِ فيما ذُكرَ في بحثِ الخبرِ، (**نَحْوُ: مَا الْغِيبَةُ**)؛ أي: ليسَ الغيبةُ (**حَلَالاً**)، لما ذُكرَ آنفاً مثالٌ لـ(ما)،.........

مُعْرِبُ العَوامِلِ

(**الْمُشَبَّهَتَيْنِ**): مجرورٌ لفظاً صفةُ (ما) و(لا).

(**بِلَيْسَ**): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(المشبهتينِ)، وليسَ: مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً بالباءِ، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ.

(**مَا الْغِيبَةُ حَلَالاً**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فما: حرفٌ مشبهٌ بـ(ليسَ) مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

والغيبةُ: مرفوعةٌ لفظاً اسمُه.

وحلالاً: منصوبٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) أي: لأن خبر (ما) و(لا) اسم أو في تأويله، وهو أصل في المعمولية؛ لكون الأصل فيه الإعراب، ولا تتوهمن أن هذا مناف لما أسلفه في أول المنصوبات، من أن غير المفاعيل الخمسة ليس بأصل، بل ملحق بها؛ لأن المراد هناك نفي الأصلية في المنصوبية، وهنا إثباتها في المعمولية، وبينهما بون بعيد. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٨٠.





(وَلَا نَمِيمَة)؛ أي: ليسَ النميمةُ (جَائِزَةً)، بالنصبِ، خبرُ (لا) مثالٌ لـ(لا).

(وَ) المنصوبُ (الثَّالِثَ عَشَرَ) من ثلاثةَ عشرَ، (الْمُضَارِعُ)، لمَّا كانَ المرادُ منه جميعَه، وَصَفَهُ بقولِه: (الَّذِي دَخَلَهُ)، ....

(وَ): عاطفةٌ، (لَا نَمِيمةً جَائِزَةً): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً معطوفةٌ على المثالِ السابقِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فلا: حرفٌ مشبهٌ بـ(ليسَ)، مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لها.

ونميمةٌ: مرفوعةٌ لفظاً اسمُ (لا).

وجائزةً: منصوبةٌ لفظاً خبرُه، واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّالِثَ عَشَرَ): تركيبٌ تعداديٌّ، وجزآهُ مبنيانِ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأً.

(الْفِعْلُ): [٤٥/ ب] مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(الْمُضَارِعُ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الفعل).

(الَّذِي): اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ صفةٌ لـ(الفعل المضارع).

(دَخَلَهُ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، والضميرُ المنصوبُ مبنيٌّ






وقوله: (إِحْدَى)، فاعلٌ لـ(دخل)، (النَّوَاصِبِ)؛ أي: النواصبِ الأربعةِ التي ذُكِرَت في النوعِ الرابعِ من السماعيِّ، (نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ) اللهُ تعالَى (ذُنُوبِي)؛ أي: مغفرةَ اللهِ ذنوبِي.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

على الضمِّ منصوبٌ محلّاً مفعولٌ فيهِ أو بهِ لـ(دخَلَ).

(إِحْدَى): مرفوعةٌ تقديراً فاعلُ (دخَلَ)، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةُ الموصولِ.

(النَّوَاصِبِ): مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها لـ(إحدى)، هذا وأما ما قيلَ: إن الموصولَ وحدَه لا محلَّ لهُ من الإعرابِ، وإنما محلُّ الإعرابِ مجموعُ الموصولِ والصلةِ، فقد ردَّه المصنفُ في «الامتحانِ»، وما قيلَ: إن الصلةَ لها إعرابٌ على إعرابِ الموصولِ اعتقاداً أن جملةَ الصلةِ صفةٌ للموصولِ، فليسَ بشيءٍ؛ لأن الجُملَ لا تقعُ صفةً للمعارفِ، كذا في «حاشيةِ الوافيةِ» للحلبيِّ.

(نَحْوُ): معلومٌ.

(أُحِبُّ أَنْ يُغْفَرَ ذُنُوبِي): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فأُحبُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنا) عبارةٌ عن المتكلمِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وأن: حرفٌ ناصبٌ.



....

ويُغفرَ: فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ منصوبٌ لفظاً بـ(أن).

وذنوبـِ[ـي]: مرفوعةٌ تقديراً، أو مبنيٌّ على الكسرِ مرفوعٌ محلّاً نائبُ الفاعلِ لـ(يُغفرَ)، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للحرفِ الموصولِ، وهي في تأويلِ المفردِ منصوبةٌ محلّاً مفعولٌ بهِ لـ(أُحبُّ)، والياءُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلّاً مضافٌ إليهِ لـ(ذنوب).

**　　**　　**





[المعمولُ المجرورُ]

ولما فرغَ من المنصوباتِ أرادَ أن يشرعَ في المجروراتِ فقالَ: (**وَأَمَّا**) المعمولُ (**الْمَجْرُورُ**) من الأقسامِ الأربعةِ [١٢٢] من المعمولِ بالأصالةِ، (**فَاثْنَانِ**) بالاستقراءِ:

(**الْأَوَّلُ**) منهما: (**الْمَجْرُورُ بِحَرْفِ الْجَرِّ**)، وقد مرَّ بيانُه في بحثِ حرفِ الجرِّ، قدَّمَه لأنه أصلٌ للمجرورِ بالإضافةِ؛ لأن فيه حرفَ جرٍّ حقيقةً أو حكماً، (**نَحْوُ: اعْمَلْ**) أنتَ (**بِإِخْلَاصٍ**) تامٍّ؛ يعنِي:........................

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (**أَمَّا**): حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(**الْمَجْرُورُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**فَاثْنَانِ**): [٤٦/أ] الفاءُ: جوابيةٌ، واثنانِ: مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ، أو على البعيدةِ.

(**الْأَوَّلُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**الْمَجْرُورُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**بِحَرْفِ**): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(المجرورُ)، وحرفِ: مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

(**الْجَرِّ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**اعْمَلْ بِإِخْلَاصٍ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ



بالنيةِ الخالصةِ لرضاءِ اللهِ تعالَى.

(وَالثَّانِي: **الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ**)، معنويةً أو لفظيةً، ولا يتقدَّمُ المضافُ إليهِ على المضافِ ولا معمولُه عليهِ، إلا أن يكونَ المضافُ لفظَ (غير)، فيجوزُ تقديمُ معمولِ المضافِ إليه عليهِ، نحوُ: أنا زيداً غيرُ ضاربٍ؛ لكونِه بمعنَى لا ضاربٌ؛ لتضمنِه النفيَ، ولذا أُكِّد بـ(لا) في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فيكونُ الإضافةُ كلا إضافةٍ، ولا يفصلُ بينهما بشيءٍ في السعةِ إلا بما سمعَ من العربِ ويُحفظُ، وقيلَ: هو في ثلاثةِ مواضعَ:

مُعْرِبُ العَوَامِل

لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فاعملْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه ضميرُ (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، والباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(اعملْ).

وإخلاصٍ: مجرورٌ بهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(اعملْ).

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً مبتدأً.

(**الْمَجْرُورُ**): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الأولُ المجرورُ). اهـ.

(**بِالْإِضَافَةِ**): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(المجرورُ)، والإضافةِ: مجرورةٌ بهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

الأولُ: مفعولُ المضافِ كما في قولِه تعالَى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، بنصبِ الوعدِ وجرِّ رسلِ على قراءةِ بعضِهم.

والثاني: ظرفُه، كقولِه: تركُ يوماً نفسِك[1]، بالجرِّ، مضافٌ إليهِ لـ (تركُ)، ويوماً ظرفُه.

والثالثُ: واوُ القسمِ، نحوُ: غلامُ واللهِ زيدٍ، بالجرِّ، ولا في الضرورةِ[2] إلا بالظرفِ، كقولِه: [١٢٣]:

للهِ درُّ اليوم مَن لامَها[3]

من اللومِ، فافَهم.

وقد يحذفُ المضافُ لقرينةٍ، فيُعطى إعرابُه للمضافِ إليهِ؛ لقيامِه مقامَه، كقولِه تعالَى: ﴿وَسْـَٔلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: أهلَ القريةِ، ....

---

(١) تمامه:

تـركُ يومـاً نفسِك وهواها * سَعيٌ لها في رِداها

انظر: «شرح الأشموني» ٢/ ٢٧٦.

(٢) أي: الضرورة الشعرية.

(٣) البيت بتمامه:

لمَّا رَأَتْ ساتِيدَما استَعبَرَتْ * للهِ دَرُّ اليوم مَن لَامَها

والبيت ينسب لعمرو بن قميئة صاحب امرئ القيس. انظر: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» للبغدادي ٤/ ٤٠٧.

وقد يبقى مجروراً على الندورِ[1]، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، بجرِّ الآخرةِ؛ أي: ثوابَ الآخرةِ، (نَحْوُ: ذَنْبُ الْعَبْدِ) ـ أي: معصيةُ ربِّه ـ (يُسَوِّدُ قَلْبَهُ) كما يسوِّدُ الغبارُ العمامةَ.

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(نَحْوُ): معلومٌ. (ذَنْبُ الْعَبْدِ يُسَوِّدُ قَلْبَهُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فذنبُ: مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

والعبدِ: مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(ذنبُ).

ويُسوِّدُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والقلبَ: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بِهِ لـ(يُسوِّدُ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلّاً مضافٌ إليهِ لـ(قلبَ).

** ** **

(١) أي: نادراً.

[المعمولُ المجزومُ]

ولما فرغَ من المجرورِ الذي يختصُّ بالاسمِ، شرعَ في المجزومِ الذي يختصُّ بالفعلِ فقالَ: **(وَأَمَّا الْمَجْزُومُ)** من الأقسامِ الأربعةِ للمعمولِ بالأصالةِ، **(فَوَاحِدٌ)** بالاستقراءِ، **(وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ)**؛..........

مُعرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، **(أَمَّا)**: حرفُ شرطٍ.

(الْمَجْزُومُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(فَوَاحِدٌ): الفاءُ: [٤٦/ ب] جوابيةٌ، وواحدٌ: مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(وَ): ابتدائيةٌ، وقيل: عاطفةٌ، **(هُوَ)**: ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

(الْفِعْلُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو معطوفةٌ على جملةِ (وأما المجزومُ فواحدٌ).

(الْمُضَارِعُ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الفعل).

(الَّذِي): اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً صفةٌ لـ(الفعل المضارع).

(دَخَلَهُ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، والضميرُ المنصوبُ مبنيٌّ على الضمِّ منصوبٌ محلّاً مفعولٌ فيهِ أو بهِ لـ(دخلَ).

أي: الفعلَ المضارعَ، (**إِحْدَى الْجَوَازِمِ**) المذكورةِ سابقًا في بحثِ العاملِ في المضارعِ، فإن كانَت الجوازمُ كَلِمَ المجازاةِ، فتدخلُ على الفعلينِ، ويسمَّى الأولُ شرطًا، والثانِي جزاءً، فإن كانا مضارعَين، أو الأولُ فقَط مضارعًا، فالجزمُ واجبٌ في المضارعِ، نحوُ: إن تزُرنِي أزُرك، ونحوُ: إن تزُرنِي فقَد زُرتُك.

وإن كانَ الأولُ ماضيًا والثانِي مضارعًا، فالوجهانِ، نحوُ: إن أتانِي زيدٌ آتِه، أو آتِيه.

وإن كانَ الجزاءُ ماضيًا بغيرِ قَد لفظًا، نحوُ: إن أكرمتنِي أكرمتُك، أو معنًى: نحوُ: إن خرجتَ لم أخرُج، [١٢٤] لم يجُز الفاءُ.

وإن كانَ مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بـ(لا)، فالوجهانِ، وإن كانَ غيرَهما، فالفاءُ واجبٌ، فتذكَّر، (**نَحْوُ: إِنْ تُخْلِصْ**)؛ أي: إن تَصِر ذا خُلوصٍ[1]، (**يُقْبَلْ**)، على صيغةِ المجهولِ، (**عَمَلُكَ**)، نائبُ الفاعلِ، ....

مُغرب العوامل

(**إِحْدَى**): مرفوعةٌ تقديراً فاعلٌ لـ(دخلَ)، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للموصولِ.

(**الْجَوَازِمِ**): مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليه لـ(إحدَى).

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**إِنْ تُخْلِصْ يُقْبَلْ عَمَلُكَ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

(١) هذا بظاهره يشعر بأن الهمزة في تخلص للصيرورة كما في: أمشى الرجل؛ أي: =

ويجوزُ الفاءُ في الجزاءِ؛ أي: فيُقبَل.

مُعْرِبُ العَوَامِل

فإن: حرفُ شرطٍ، وتُخلصْ: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظًا، وتحتَه (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

ويُقبلْ: فعلٌ مضارعٌ مجهول مجزومٌ بهِ لفظًا.

وعملُ[كَ]: مرفوعٌ لفظًا نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ شرطيةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، والكافُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مجرورٌ محلًّا مضافٌ إليهِ لـ(عملُ).

** ** **

= صار ذا ماشية، وكأنه حمله على ذلك عدم ذكر المفعول له، لكن لا حاجة إليه، إذ هو متعد حذف مفعوله، بقرينة ذكره في الجزاء؛ أي: إن تخلص العمل لله يقبل عملك، وقد مرّ فيما سبق تفسير الإخلاص، فلا يضطرك تركه ههنا إلى البصباص فيه لطافة. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٨٥.

[المعمول بالتبعية]

ولما فرغَ من المعمولِ بالأصالةِ، شرعَ في التبعيةِ فقالَ: (**وَالضَّرْبُ الثَّانِي**) من النوعينِ، وهذا أحسنُ مما في «الإظهارِ» حيثُ قالَ: والضربُ الثانِي إذ هو الأخصرُ والأنسبُ للأولِ، وقالَ فيه: وأما المعمولُ بالتبعيةِ، (**خَمْسَةٌ**) بالاستقراءِ.

اعلَم أولاً أن شيئاً منها لا يُقدَّمُ على متبوعِها في السعةِ، وأما في الضرورةِ الشعريةِ فيجوزُ تقديمُ العطفِ بالحروفِ في أثناءِ الخمسةِ، كقولِه: عليكَ ورحمةُ اللهِ السلامُ، عطفٌ على السلامِ المؤخَّرِ، وعاملُها عاملُ متبوعِها، وهو مذهبُ سيبوَيه، وأما الأخفشُ فقالَ: العاملُ فيها معنويٌّ دونَ عاملِ متبوعِها، فتذكَّر لما مرَّ، وإعرابُها كإعرابِ متبوعِها ولو محلاً[1].

مُعرب العوامل

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الضَّرْبُ**): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً صفةُ (الضربُ).

(**خَمْسَةٌ**): مرفوعةٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الضربُ الأولُ). اهـ.

---

(١) أو موهوماً، نحو: يا زيد لعاقل، بالنصب، هذا ناظر إلى قوله: محلاً، ونحو:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

فإن سابق مع كونه مجرورًا عطف على مدركًا مع كونه منصوباً لتوهم الجر في مدرك؛ لأنه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء؛ لأن مدرك خبر ليس، ودخول الباء في خبر ليس كثير غالباً. انظر: «موضح التحفة» ص ٥٣.




(**الْأَوَّلُ**) من تلك الخمسةِ (**الصِّفَةُ**)، قدَّمَها لكونِها أشدَّ متابعةً وأكثرَ استعمالاً وأوفرَ فائدةً، كالمدحِ والتخصيصِ، وهي تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِه، وتكونُ واحدةً[1] [١٢٥] ومتعددةً، نحوُ: جاءَني الرجلُ العالمُ الفاضلُ العاقلُ.

ومفردةً وجملةً خبريةً، إذا كانَ الموصوفُ نكرةً نحوُ: جاءَني رجلٌ أبُوه قائمٌ، ويلزمُ فيها الضميرُ الراجعُ إلى تلكَ النكرةِ للربطِ، ويحذفُ لقرينةٍ، نحوُ: قولِه تعالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ أي: فيه، وهي على قسمينِ:

قسمٌ يوصفُ بحالِ الموصوفِ، وقسمٌ يوصفُ بحالِ المتعلِّقِ.

والأولُ يسمَّى صفةً جرَت على من هي لهُ. **والثانِي** على غيرِ من هي لهُ.

فالأولُ يتبعُه في عشرةِ أمورٍ، يوجدُ منها في كلِّ تركيبٍ أربعةٌ: في الإعرابِ، والتعريفِ، والتنكيرِ، والإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، نحوُ: جاءَنِي رجلٌ عالمٌ، وجاءَتنِي امرأةٌ صالحةٌ.



(**الْأَوَّلُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(**الصِّفَةُ**): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) زاد في الأصل بعد قوله: (واحدة)، لفظة: (ومنه)، وهي لا معنى لها في هذا المقام، لذلك تم حذفها من المتن.







والثانِي يتبعُه في الثلاثةِ الأولِ؛ يعنِي: في الإعرابِ والتعريفِ والتنكيرِ، ويوجدُ منها في كل تركيبٍ اثنانِ، نحوُ: جاءَنِي رجالٌ راكبٌ غلامُهم، (**نَحْوُ: أَعْبُدُ**)، أنتَ أو أنَا، (**اللهَ الْعَظِيمَ**)، صفةٌ للجلالةِ، فتدبَّر.

(**وَ**) التابعُ (**الثَّانِي**) من الخمسةِ (**الْعَطْفُ**)؛ أي: المعطوفُ (**بِأَحَدِ الْحُرُوفِ**

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى** [٤٧/ أ] **الْعَظِيمَ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فأعبدُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضمير (أنا) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(أعبدُ)، وإعرابُ تعالَى معلومٌ.

والعظيمَ: منصوبٌ لفظاً صفةُ الجلالةِ.

(**وَ**): عاطفةٌ، (**الثَّانِي**): مرفوعٌ تقديراً مبتدأٌ.

(**الْعَطْفُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهوَ معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (الأولُ الصفةُ).

(**بِأَحَدِ**): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(العطفُ)، وأحدِ: مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ، أو الجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاً صفةٌ لـ(العطف).

(**الْحُرُوفِ**): مجرورةٌ لفظاً مضافٌ إليها لـ(أحدِ).







(الْعَشَرَةِ)، قدَّمَه مع كونِه بالواسطةِ؛ لاستقلالِه لفظًا، وهو ظاهرٌ، ومعنًى؛ لكونِه مقصوداً [١٢٦] بالنسبةِ كمتبوعِه، بخلافِ السائرِ كما سيجيءُ، وهو تابعٌ يتوسطُ بينَه وبينَ متبوعِه أحدُ الحروفِ العشرةِ.

الأولُ **(الْوَاوُ)**، وهي للجمعِ مطلقًا، **(نَحْوُ: أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ)**.

(وَ) الثانِي، **(الْفَاءُ)**، وهي للجمعِ مع الترتيبِ بغيرِ مهلةٍ وتراخٍ،.........

مُعْرِبُ الْعَوَامِلِ

(الْعَشَرَةِ): مجرورةٌ لفظًا صفةٌ، أو بدلُ الكلِّ، أو عطفُ بيانٍ لـ(الحروف)، أو مرفوعةٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هي، أو منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ بهِ لـ(أعني) المقدرُ.

(الْوَاوُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الأولُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(نَحْوُ): معلومٌ. **(أَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ)**: مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى: فأطيعُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحته ضمير (أنا) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ بهِ لـ(أطيعُ).

والواو: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، والرسولَ: منصوبٌ لفظًا معطوفٌ على لفظةِ الجلالةِ.

(وَ): عاطفةٌ، **(الْفَاءُ)**: مرفوعٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثانِي، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الأولُ الواوُ).



فتكونُ للتعقيبِ، (**نَحْوُ: يَجِبُ**)؛ أي: يفرضُ، (**تَكْبِيرَةُ الِافْتِتَاحِ فَالْقِيَامُ**)؛ أي: فيفرضُ في عقيبِها القيامُ بلا مهلةٍ وتراخٍ.

(وَ) الثالثُ (**ثُمَّ**)، وهي للترتيبِ مع مهلةٍ وتراخٍ، (**نَحْوُ: يَجِبُ الْعِلْمُ ثُمَّ الْعَمَلُ**) به؛ أي: يفرضُ تعلمُ العلمِ الذي هو يحتاجُ العبدُ إليهِ فيما يفرضُ عليه، كالصلٰوةِ والزكاةِ ونحوِها، ثم العملُ مع الترتيبِ والمهلةِ.

مُعرِبُ العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**يَجِبُ تَكْبِيرَةُ الِافْتِتَاحِ فَالْقِيَامُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فيجبُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ.

وتكبيرةُ: مرفوعةٌ لفظًا [٤٧/ب] فاعلُ يجبُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والافتتاحِ: مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(تكبيرةُ).

والفاءُ: عاطفةٌ مبنيةٌ على الفتحِ لا محلَّ لها، والقيامُ: مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على الـ(تكبيرةُ).

(وَ): عاطفةٌ، (**ثُمَّ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثالثُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ، أو على البعيدةِ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**يَجِبُ الْعِلْمُ ثُمَّ الْعَمَلُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:





(وَ) الرابعُ (حَتَّى)، وهي للترتيبِ مع المهلةِ، إلا أن في حتَّى أقلُّ منها في ثم، يعني هي متوسطةٌ بينَ الفاءِ التي لا مهلةَ فيها، وبينَ ثم التي لها مهلةٌ، والفرقُ بينَهما بعدَ اشتراكِهما في الترتيبِ مع المهملةِ من وجهينِ:

أحدُهما: اشتراطُ كونِ المعطوفِ بحتَّى جزءاً من متبوعِه[1]، بخلافِ ثم.

وثانِيهما: أن المهملةَ المعتبرةَ في ثم إنما هي بحسبِ الخارجِ، نحوُ: جاءَني زيدٌ ثم عمرٌو، وفي حتَّى بحسبِ [١٢٧] الذِّهن، كما سيجيءُ في مثالِ المتنِ، والمعطوفُ بحتَّى جزءٌ قويٌ أو ضعيفٌ من المتبوعِ؛ ليفيدَ قوةً أو ضعفًا فيه، فافهَم.

إعراب العوامل

فيجبُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ.

والعلمُ: مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وثم: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، والعملُ: مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على (العلمُ).

(وَ): عاطفةٌ، (حَتَّى): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الرابعُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

---

(١) ولا يكفي كونه ملاقيًا للجزء الأخير من أجزاء متبوعه كما كفى ذلك في مجرور حتى الجارة، كما بينه المولى الجامي وغيره، وستشتبه لوجه ذلك الاشتراط. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٩٠.







(**نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ**)، مثالٌ لجزءٍ قويٍّ من المتبوعِ، ونحوُ: قدمَ الحجاجُ حتَّى المشاةُ، مثالٌ لجزءٍ ضعيفٍ من المتبوعِ، والمناسبُ بحسبِ الذهنِ أن يتعلَّقَ الموتُ أولاً بغيرِ الأنبياءِ، ويتعلَّقَ بعدَ التعلُّقِ بهم بالأنبياءِ، وإن كانَ موتُ الأنبياءِ بحسبِ الخارجِ في أثناءِ سائرِ الناسِ، وكذلكَ المناسبُ في الذهنِ تقدُّمُ قدومِ ركبانِ الحاجِّ على رجَّالتِهم، وإن كانَ في بعضِ الأوقاتِ على العكسِ.

(وَ) الخامسُ (أَوْ)، وهو لأحدِ الأمرينِ أو الأمورِ،......................

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فماتَ: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

والناسُ: مرفوعٌ لفظـاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وحتَّى: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وأنبياءُ: مرفوعةٌ لفظـاً معطوفةٌ على (الناسُ).

وعليهمُ: ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاّاً خبرٌ مقدمٌ.

والصلٰوةُ والسلامُ: مبتدأٌ مؤخرٌ، والتفصيلُ قد سبقَ، فتذكَّر.

(وَ): عاطفةٌ، (أَوْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الخامسُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.



مبهمًا غيرَ معينٍ عندَ المتكلمِ، وقد يجيءُ للتفصيلِ، ولإبهامِ المتكلمِ لغيرِه، فيكونُ حينئذٍ للمعينِ عندَه، (**نَحْوُ: صَلِّ**)، أمرٌ من التصليةِ، (**الضُّحَى**)؛ أي: صلاةَ الضُّحَى، (**أَرْبَعًا أَوْ ثَمَانِيًا**)، ركعةً.

تعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**صَلِّ الضُّحَى أَرْبَعًا أَوْ ثَمَانِيًا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فصلِّ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على الوقفِ [٤٨/أ] لا محلَّ لهُ، كذا قالَ الأستاذُ، وأما ما قيلَ من أنه مبنيٌّ على السكونِ لفظًا أو تقديراً، فكِلاهُما خطأٌ، أما الأولُ فظاهرٌ، وأما الثاني فلِأنَّ حكمَ الموقوفِ كحكمِ المجزومِ، فكما لا يقالُ في لم يصلِّ: إنه مجزومٌ تقديراً، فكذلك لا يقالُ في صلِّ: إنه مبنيٌّ على الوقفِ تقديراً، مع أن المبنيَّ على السكونِ تقديراً في معناهُ، والدليلُ على ما قُلنا قولُ النُّحاةِ: وألقابُ البناء: ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ، ولا يخفَى أن الوقفَ في الأفعالِ الصحيحةِ من غيرِ ذواتِ النونِ السكونُ لفظًا، نحوُ: انصُر، أو تقديراً، كمُدَّ، أمرٌ حاضرٌ، وفي الأفعالِ المعتلةِ من غيرها سقوطُ لام الفعلِ فقَط، كـ(اغزُ)، وإنما أطنَبنا الكلامَ فيه لأن أكثرَ الناسِ متحيرونَ فيه، من الخواصِّ والعوامِّ، أرشدَنا اللهُ إلى خير الكلامِ، وتحتَه ضميرُ (أنت) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والضُّحَى: منصوبةٌ تقديراً مفعولٌ بهِ لـ(صلِّ) إن أُريدَ بها صلاةُ الضُّحَى، أو مفعولٌ فيه لهُ إن أُريدَ بها وقتُ الضُّحَى، فعلى الأولِ أربعًا: منصوبٌ لفظًا حالٌ من الضُّحى، وثمانيًا: كذلك معطوفٌ عليه، وعلى الثاني هو مفعولٌ بهِ لـ(صلِّ)،





(وَ) السادسُ (إِمَّا)، بكسرِ الهمزةِ، وهي كأو بعينِه، لكن إذا عُطفَ شيءٌ على آخرَ بإما، يلزمُ أن يُصدَّرَ المعطوفُ عليهِ أولاً بإما، ثم يُعطفُ عليهِ المعطوفُ بإما، نحوُ: جاءَني إما زيدٌ وإما عمرٌو [١٢٨]؛ ليُعلمَ من أولِ الأمرِ أن الكلامَ مبنيٌّ على الشكِ، وأما إذا عُطفَ بأو، فيجوزُ أن يُصدَّرَ المعطوفُ عليهِ بإما، نحوُ: جاءَني إما زيدٌ أو عمرٌو، ولكن لا يجبُ، نحوُ: جاءَني زيدٌ أو[1] عمرٌو.

وقالَ بعضُهم: إن إما ليسَت بعاطفةٍ؛ لوقوعِها قبلَ المعطوفِ عليهِ؛ ولدخولِ الواوِ العاطفةِ عليها، فلو كانَت هي أيضاً للعطفِ، يلزمُ إيرادُ عاطفتينِ معاً، فيكونُ إحدَاهما لغواً، **وأجيبَ عن الأولِ**: أن إما قبلَ المعطوفِ عليهِ ليسَت للعطفِ، بل للتنبيهِ على الشكِّ في أولِ الكلامِ.

وعن الثاني: لا نسلِّمُ أن إحداهما لغوٌ، إذ الواوُ الداخلةُ على إما الثانيةِ لعطفِها على الأولَى، وإما الثانيةُ لعطفِ ما بعدَها على ما بعدَ الأولَى، فلكلٍّ منهُما فائدةٌ أخرَى، فلا لغوَ، كذا قالَه الفاضلُ، (**نَحْوُ: اعْمَلْ إِمَّا وَاجِبًا وإما مُسْتَحَبًّا**).

مُعْرِبُ العوامِلِ

وثمانيـًا: معطوفٌ عليهِ، وقيلَ: إنه حالٌ من مفعولِ (صلِّ) المقدرِ؛ أي: صلِّ الصلٰوةَ حالَ كونِها أربعـًا، وقيلَ: إنه مفعولٌ مطلقٌ مجازاً لـ(صلِّ)؛ أي: صلِّ صلٰوةً أربعـًا، والظاهرُ ما ذكرناه.

(وَ): عاطفةٌ، (إِمَّا) مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: السادسُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**اعْمَلْ إِمَّا وَاجِبًا وَإِمَّا مُسْتَحَبًّا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً

---

(١) في الأصل: (و)، والصواب ما أثبت في المتن والله تعالى أعلم.







مضافٌ إليهِ لـ(نحوٌ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فاعملْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه ضميرُ (أنت) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وإما: حرفُ ترديدٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وواجباً: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(اعملْ).

والواو: حرفٌ زائدٌ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وإما: حرفُ [٤٨/ب] عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ومستحباً: منصوبٌ لفظاً معطوفٌ على (واجباً)، هذا على قولِ الجمهورِ والمذهبِ المنصورِ، ومنهُم المصنفُ، وفيه أقوالٌ أُخر، قالَ الشيخُ ابنُ الحاجبِ في «شرحِ المفصلِ»: إن مجموعَ (وإما) حرفُ عطفٍ، ولا يبعدُ أن يكونَ صورةُ الحرفِ مستقلةً حرفاً في موضعٍ، وبعضَ حرفٍ في موضعٍ آخرَ على ما في «تحفةِ الغريبِ» للدمامينيِّ، وقالَ الأندلسيُّ: إما الأولَى مع الثانيةِ حرفُ عطفٍ، قُدمَت تنبيهاً على أن الأمرَ مبنيٌّ على الشكِّ، والواوُ جامعةٌ بينَهما، عاطفةٌ لـ(إما) الثانيةِ على الأولِ حتى تصيرَا كحرفٍ واحدٍ، ثم تعطفانِ ما بعدَ الثانيةِ على ما بعدَ الأولَى، وزَيَّفَه الرضيُّ بوجوهٍ، فليُطلبْ التفصيلُ منه، وقالَ بعضُ النحاةِ: إن الواوَ يعطفُ إما على إما، وإما يعطفُ ما بعدَه على ما بعدَ إما السابقِ، وردَّه المولَى حسن چلبي والإمامُ السيوطيُّ: بأن عطفَ الحرفِ على الحرفِ بعيدٌ، وقالَ الرضيُّ والسيدُ



(وَ) السابعُ (أَمْ)، وهي أيضاً لأحدِ الأمرينِ مبهماً عندَ المتكلمِ، وهي إما متصلةٌ، وإما منقطعةٌ.

فالمتصلةُ غيرُ مستعملةٍ بدونِ همزةِ الاستفهامِ، يُذكَرُ بعدَها بلا فاصلةٍ أحدُ المستويينِ، والآخرُ يلي الهمزةَ بعدَ ثبوتِ أحدِهما عندَ المتكلمِ لطلبِ التعيينِ عن المخاطبِ، فلذا لم يجُز أرأيتَ زيداً أم عمراً؟ [١٢٩] خلافاً لسيبوَيه، وكان جوابُها بتعيينِ أحدِ الأمرينِ دونَ نَعَمٍ أو لا؛ لأنهما لا يفيدانِ التعيينَ.

والمنقطعةُ كـ(بل) في الإضرابِ عن الأولِ، ومثلُ الهمزةِ في كونِها للشكِّ في الثانِي، نحوُ: إنها لإبلٌ أم شاءٌ؛ أي: بل أهي شاءٌ، فافهَم[١].

مُعرِبُ العوامل

عبدُ اللهِ الحقِ: إن الحرفَ العاطفَ هو الواوُ، وإما مفيدةٌ لأحدِ الشيئينِ غيرُ عاطفةٍ، والواوُ في قولِه: إما إلى جنةٍ إما إلى نارٍ، مقدرةٌ؛ أي: وإما إلى نارٍ.

(وَ): عاطفةٌ، (أَمْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: السابعُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

---

(١) إشارة إلى ما اعترض به على قولهم: إنها لإبل أم شاء؟ من أنه عطف الإنشاء على الإخبار كما عرفت، مع أنه مما أجمعوا على عدم صحته كما سبق أول الكتاب، ودفعوه بأجوبة اخترنا منها ما ذكره الفاضل العصام، من أنه يجوز أن يجعل من عطف القصة على القصة، فلا يضر الاختلاف بالإخبارية والإنشائية، وهو مسلك مشهور عندهم في عطف الإنشاء على الإخبار وبالعكس، سيما في مقام الإضراب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٩٤.







(نَحْوُ: أَرِضَاءَ)، بالنصبِ مفعولٌ لتطلبُ، (اللهِ تَطْلُبُ أَمْ سَخَطَهُ)؛ أي: غضبَه.

(وَ) الثامنُ منها (لَا)، ....

مُعْرِبُ العَوَامِل

(نَحْوُ): معلومٌ. (أَرِضَاءَ اللهِ تَعَالَى تَطْلُبُ أَمْ سَخَطَهُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فالهمزةُ: حرفُ استفهامٍ مبنيةٌ على الفتحِ لا محلَّ لها، ورضاءَ: منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ بهِ لـ(تطلبُ)، قُدِّمَ عليهِ وجوبًا لوقوعِه بعدَ ما لهُ صدرُ الكلامِ.

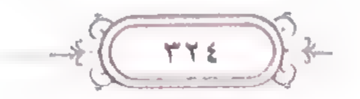
ولفظةُ الجلالةِ: مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها لـ(رضاءَ)، ومحلُّ المجرورِ مرفوعٌ فاعلُه.

وتطلبُ: فعلٌ مضارعٌ [٤٩/ أ] مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وأم: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وسخطَ[ـه]: منصوبٌ لفظًا معطوفٌ على الـ(رضاءَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الضمِّ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ مضافٌ إليهِ للـ(سخط)، ومحلُّه البعيدُ مرفوعٌ فاعلُه، وأما ما قالَه بعضُ مُعربِي هذا الكتابِ من أنَّ (سخطَه) فعلٌ ماضٍ، فمما لا ينبغِي صدورُه عن أولِي الألبابِ.

(وَ): عاطفةٌ، (لَا): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثامنُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.



وهي لنفيِ الحكمِ الثابتِ للمعطوفِ عليهِ عن المعطوفِ، (**نَحْوُ: اعْمَلْ صَالِحًا لَا سَيِّئًا**)؛ أي: لا تعمَل سيئًا، فالحكمُ للمعطوفِ عليهِ لا للمعطوفِ، فهي لازمةٌ للإيجابِ.

(وَ) التاسعُ منها (**بَلْ**)، وهي للإضرابِ مع الإيجابِ، وهي بعدَ الإثباتِ لصرفِ الحكمِ عن المعطوفِ عليهِ إلى المعطوفِ، نحوُ: جاءَني زيدٌ بل عمرٌو؛ أي: بل جاءَني عمرٌو، وبعدَ النفيِ، نحوُ: ما جاءَني زيدٌ بل عمرٌو. فيه خلافٌ.

قالَ بعضُهم: لصرفِ حكمِ النفيِ من المعطوفِ عليهِ إلى المعطوفِ؛ أي: بل ما جاءَني عمرٌو، والأولُ في حكمِ المسكوتِ عنه،...................

معرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**اعْمَلْ صَالِحًا لَا سَيِّئًا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فاعملْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه ضميرُ (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وصالحًا: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بهِ لـ(اعملْ).

ولا: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وسيئًا: منصوبٌ لفظًا معطوفٌ على (صالحًا).

(وَ): عاطفةٌ، (**بَلْ**): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: التاسعُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.



وبعضُهم: إنها تثبتُ الحكمَ المنفيَّ عن الأولِ للثانِي، والأولُ في حكمِ المسكوتِ عنه، فمعنَى ما جاءَني زيدٌ بل عمرٌو؛ أي: [١٣٠] بل جاءَني عمرٌو، فتدبَّر سهَّلَ اللهُ عليكَ.

(نَحْوُ: اطْلُبْ)، أنتَ، (حَلَالاً، بَلْ طَيِّباً)؛ أي: بل اطلُب طيِّباً.

(وَ) العاشرُ منها (لَكِنْ)، وهي غيرُ مستعملةٍ بدونِ النفيِ، فهي إما أن تكونَ لعطفِ المفردِ على المفردِ، فحينئذٍ تكونُ لإيجابِ ما انتفَى[1] عن الأولِ[2]، نحوُ: ما قام زيدٌ لكِن عمرٌو؛ أي: قام عمروٌ،..................

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(نَحْوُ): معلومٌ. (اطْلُبْ حَلَالاً بَلْ طَيِّباً): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فاطلبْ: أمرُ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه ضميرُ (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وحلالاً: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(اطلبْ).

وبل: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وطيباً: منصوبٌ لفظاً معطوفٌ على (حلالاً).

(وَ): عاطفةٌ، (لَكِنْ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً خبرٌ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: العاشرُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

---

(١) في الأصل: (باانتفى)، وهو خطأ من الناسخ والله أعلم، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) فيجب إذا دخل على المفرد أن يكون بعد النفي أو النهي، بخلاف ما إذا دخل على =




وإما أن تكونَ لعطفِ الجملةِ على الجملةِ، فحينئذٍ تكونُ بعدَ النفيِ لإثباتِ ما بعدَها، وبعدَ الإثباتِ لنفيِ ما بعدَها، نحوُ: جاءَني زيدٌ لكن عمرٌو لم يجِئ، وما جاءَنِي زيدٌ لكن عمرٌو قد جاءَ، فتذكَّر.

(نَحْوُ: لَا يَحِلُّ رِيَاءٌ لَكِنْ إِخْلَاصٌ)؛ أي: يحلُّ إخلاصٌ، عطفُ المفردِ على المفردِ.

مُعْرِبُ العَوَامِل

(نَحْوُ): معلومٌ. (لَا يَحِلُّ رِيَاءٌ لَكِن إِخْلَاصٌ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ [٤٩/ ب] لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فلا: حرفُ نفيٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ويحلُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظـًا بعاملٍ معنويٍّ.

ورياءٌ: مرفوعٌ لفظـًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولكن: حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

وإخلاصٌ: مرفوعٌ لفظـًا معطوفٌ على (رياءٌ).

ثم إن ما ذكَرناه من الإعرابِ ما هو الموافقُ لطبعِ المبتدئِ من الطلابِ، ويجوزُ أن يكونَ في الواوِ مع ما عُطفَ عليهِ مجروراً على أن يكونَ عطفَ بيانٍ، أو بدلاً من الحروفِ العشرةِ بدلَ الكلِّ، أو مرفوعـًا على أن يكونَ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛

= الجملة كما يذكره، إذ لا يجب ذلك فيه، بل يجب فيه اختلاف الجملتين في النفي والإثبات. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٩٥.







(وَ) التابعُ (**الثَّالِثُ**) من الخمسةِ (**التَّأْكِيدُ**)، وهو المشهورُ، والأفصحُ التوكيدُ، كذا في «مختارِ الصحاحِ»، قدَّمَه لأنه قد يُؤتَى بالعطفِ في اللفظيِّ، نحوُ: باللهِ فباللهِ وواللهِ ثم واللهِ، وهما في اللغةِ التقريرُ، وهو قسمانِ:

لفظيٌّ؛ لأنه يقرِّر لفظه كمعناهُ، وهو تكريرُ اللفظِ الأولِ، (**نَحْوُ: اطْلُبِ**) أنتَ (**الْإِخْلَاصَ الْإِخْلَاصَ**)، وتجرِي في الألفاظِ كلِّها، نحوُ: ضربَ ضربَ زيدٌ، وإنَّ إنَّ زيداً قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ، [١٣١] وضربتَ أنتَ.

مُعْرِبُ العَوامِل

أي: هي الواوُ إلى... إلخ، أو منصوبًا بـ(أعنِي) المقدرِ؛ أي: أعنِي بها الواوَ إلى..إلخ.

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّالِثُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(**التَّأْكِيدُ**): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، [٥٠/أ] وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على القريبةِ أو على البعيدةِ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**اطْلُبِ الْإِخْلَاصَ الْإِخْلَاصَ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فاطلبْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ تقديراً لا محلَّ لهُ، وتحتَه ضمير (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والإخلاصَ: منصوبٌ لفظًا مفعولٌ بهِ لـ(اطلبْ).

والإخلاص ـ الثاني ـ: منصوبٌ لفظًا تأكيدٌ لفظيٌّ لـ(الإخلاص) الأولِ.



ومعنويٌّ؛ لأنه يقرِّرُ معناهُ فقَط، وهو يختصُّ بالمعارفِ من الأسماءِ عندَ البصريينَ، وأما الكوفيونَ فقَد جوَّزُوا تأكيدَ النكرةِ بما عَدا النفسِ والعينِ إذا كانَ معلومَ المقدارِ، نحوُ: درهمٌ ودينارٌ، ويومٌ وليلةٌ، لا نحوُ: عبيدٌ ودنانيرُ، ولا يجرِي في الألفاظِ كلِّها، بل مخصوصٌ ببعضِها، وهو: نفسُه، وعينُه، وكلاهُما، وكلتاهُما، واجمعُ، واكتعُ، وابتعُ، وابصعُ.

ونفسُه وعينُه يؤكَّدُ بهما الواحدُ، والتثنيةُ، والجمعُ، والمذكرُ والمؤنثُ باختلافِ صيغتِهما وضميرِهما.

وكلاهُما وكلتاهُما للمُثنَّى، والباقِي لغيرِ المُثنَّى، باختلافِ الضميرِ في كلِّه وكلِّها، وغيرِ الضميرِ في غيرِه من اجمعَ، واكتعَ، وابتعَ، وابصعَ، تقولُ: اجمعُ، جَمعاءُ، أجمعونَ، جمَعُ، وكذا غيرُه، ولا يقعُ كلٌّ واجمعُ تأكيداً إلا لذي أجزاءٍ يصحُّ افتراقُها[1] حساً أو حكماً، وإذا أُكِّدَ الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بالأولينِ، أُكِّدَ أولاً بمنفصلٍ، نحوُ: ضربتَ أنتَ نفسَك؛ لدفعِ اللَّبسِ بالفاعلِ في المستكنِ، وحُملَ عليهِ في البارزِ، ذكرَه في «النتائجِ»، (**وَنَحْوُ: اتْرُك**) أنتَ (**الذُّنُوبَ كُلَّهَا**)، مثالٌ: للمعنويِّ.

مغرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (**نَحْوُ**): معطوفٌ على (نحوُ) المُقدَّمِ. (**اُتْرُكِ الذُّنُوبَ كُلَّهَا**): مرادٌ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

---

(١) في الأصل: (افتراقهما)، والصواب ما أثبت في المتن.





(وَالرَّابِعُ) من تلكَ الخمسةِ (الْبَدَلُ)، قدَّمَه [١٣٢] على البيانِ لكونِه مقصوداً بالنسبةِ، وهو في اللغةِ الخَلَفُ، وفي العرفِ هو المقصودُ بالنسبةِ دونَ متبوعِه، وهو على أربعةِ أقسامٍ:

الأولُ: بدلُ الكلِّ من الكلِّ إن حُملا على شيءٍ واحدٍ، (نَحْوُ: اعْبُدْ رَبَّكَ)، مبدلٌ منه، (إِلَهَ)، بدلٌ، (الْعَالَمِينَ).

مُعرِبُ العَوامِل

فاتركْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ تقديراً لا محلَّ لهُ، وتحتَه (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والذنوبَ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(اتركْ).

وكلَّ[ـها]: منصوبٌ لفظاً تأكيدٌ معنويٌّ لـ(الذنوب)، والهاءُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ لـ(كلَّ).

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظاً بعاملٍ معنويٍّ مبتدأٌ.

(الْبَدَلُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما.

(نَحْوُ): معلومٌ. (اعْبُدْ رَبَّكَ إِلَهَ الْعَالَمِينَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فاعبدْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.



والثانِي: بدلُ البعضِ من الكلِّ، إن كانَ مدلولُ البدلِ جزءَ مدلولِ المبدلِ منه، (**وَنَحْوُ: ابْغُض**) ـ أنتَ أو أنا ـ (**النَّاسَ**)، مبدلٌ منه، (**مَنْ**)، بدلٌ، (**عَصَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُمْ**).

معرب العوامل

وربَّـ[ـك]: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ صريحٌ لـ(اعبدْ)، والكافُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ لـ(ربَّ).

وإلهَ: منصوبٌ لفظاً بدلٌ من (ربَّ) بدلَ الكلِّ.

والعالمينَ: مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(إلهَ).

(وَ): عاطفةٌ، (نَحْوُ): معطوفٌ على (نحوُ) السابقِ.

(ابْغُضِ النَّاسَ مَنْ عَصَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُمْ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فابغضْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه ضميرُ (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والناسَ: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(ابغض).

ومَن: اسمٌ موصولٌ أو موصوفٌ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاًّ بدلٌ من (الناسَ) بدلَ البعضِ من الكلِّ.

وعصَى: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ تقديراً، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (مَن) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للموصولِ، أو منصوبٌ محلاًّ صفةٌ للموصوفِ.




والثالثُ: بدلُ الاشتمالِ[1]، إن وُجدَ بينَهما تعلُّقٌ وملابسةٌ بغيرِهما، بحيثُ تنتظرُ نفسُ السامعِ بعدَ ذكرِ المبدلِ منه وتتشوقُ إلى ذِكرِ البدلِ، **(وَنَحْوُ: احْفَظ)**، كما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، **(اللهَ)** مبدلٌ منه، **(تَعَالَى حَقَّهُ)**، بدلُ الاشتمالِ، فإنه إذا قيلَ: احفظِ اللهَ، ينتظرُ السامعُ ويتشوقُ إلى ذِكرِ ما يحفظُ منه؛ لأنَّ المرادَ ليس ذاتَه تعالَى؛ لأنه تعالَى حافظٌ ليسَ بمحفوظٍ، فيرفعُ بقولِه: حقَّهُ.

مُعْرِبُ العَوامِل

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(عصَى).

ومِن[ـهم]: حرفُ جرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلاًّ بـ(مِن)، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى فاعلِ (عصَى) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ منصوبةٌ محلاًّ حالٌ من فاعلِ (عصَى).

(وَ): عاطفةٌ، (نَحْوُ): معطوفٌ على (نحوُ) السابقِ، قريبِه أو بعيدِه.

(احْفَظِ اللهَ تَعَالَى حَقَّهُ): مرادٌ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليه لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

---

(١) أي: بدل مسبب عن اشتمال المتبوع إما على معناه المدلول له، وإما على ما يلازمه، الأول: كأعجبني زيد علمه، والثاني: كسلب زيد ثوبه، فالإضافة فيه من قبيل إضافة المسبب إلى السبب لأدنى ملابسة، وكذا في بدل الغلط كما سيبيِّنه. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٢٩٨.






والرابعُ: بدلُ الغلطِ؛ أي: بدلٌ مسببٌ عنهُ، إن كانَ ذِكرُ المبدلِ منه غلطـًا، نحوُ: رأيتُ رجلاً حماراً، ولا يوجدُ في كلامِ الفصحاءِ، بل يوردُونه ببل؛ أي: بل [١٣٣] حماراً، ولذا تركَ مثالَه.

ويكونُ البدلُ والمبدلُ منه معرفتينِ ونكرتينِ ومختلفتينِ، نحوُ: جاءَني زيدٌ أخوكَ، ورأيتُ عبداً غلامـًا لكَ، ورأيتُ غلامَ رجلٍ زيدٍ، أو بالعكسِ، وإذا كانَ البدلُ نكرةً والمبدلُ منه معرفةً، يجبُ النعتُ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦]، ويكونانِ ظاهرَينِ ومضمرَينِ ومختلفينِ، ولا يبدلُ الظاهرُ من المضمرِ بدلَ الكلِّ إلا من الغائبِ، نحوُ: ضربتُه زيداً، فتدبَّر.

(وَ) التابعُ (الْخَامِسُ) من الخمسةِ (عَطْفُ الْبَيَانِ)،.....................

مُعربُ العوامل

فاحفظْ: أمرٌ حاضرٌ مبنيٌّ على السكونِ تقديراً لا محلَّ لهُ، [٥٠/ ب] وتحتَه ضميرُ (أنتَ) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظـًا مفعولٌ بهِ لـ(احفظْ).

وحقَّ[ـه]: منصوبٌ لفظـًا بدلُ اشتمالٍ من الجلالةِ، والهاءُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على الضمِّ مجرورٌ محلاّ مضافٌ إليهِ لـ(حقَّ).

(وَ): عاطفةٌ، (الْخَامِسُ): مرفوعٌ لفظـًا مبتدأٌ. (عَطْفُ): مرفوعٌ لفظـًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على أحدِهما. (الْبَيَانِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليه.



وهو تابعٌ جيءَ به لإيضاحِ متبوعِه ولا يدلُّ[1] على معنًى فيه، (**نَحْوُ: آمَنَّا**)؛ أي: صدَّقنا، (**بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ**)، بالجرِّ، عطفُ بيانٍ من نبيِّنا، (**عَلَيْهِ السَّلَامُ**).

مجموعُ ما ذُكرَ في هذا المختصرِ من المعمولاتِ على ما ذكَرنا ثلاثونَ، وأما ما ذَكرَه ابنُ الحاجبِ منها فستّةٌ وعشرونَ، زادَ في المرفوعاتِ اسمَ بابِ كانَ، والمضارعَ الخالِي عن النواصبِ والجوازمِ، وفي المنصوباتِ المضارعَ المنصوبَ، وذَكرَ بعدَ المجرورِ المجزومَ.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**آمَنَّا بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فآمَنَّ[ـا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والباءُ: حرف جرٍّ متعلقٌ بـ(آمنَّا)، ونبيِّ[ـنا]: مجرورٌ بهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ، ونا: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ للـ(نبيِّ).

ومحمدٍ: مجرورٌ لفظًا عطفُ بيانٍ لـ(نبيِّ).

وعليهِ: ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هما) راجعٌ إلى (الصلٰوةُ والسلامُ) بعدَه، مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرٌ مقدمٌ.

---

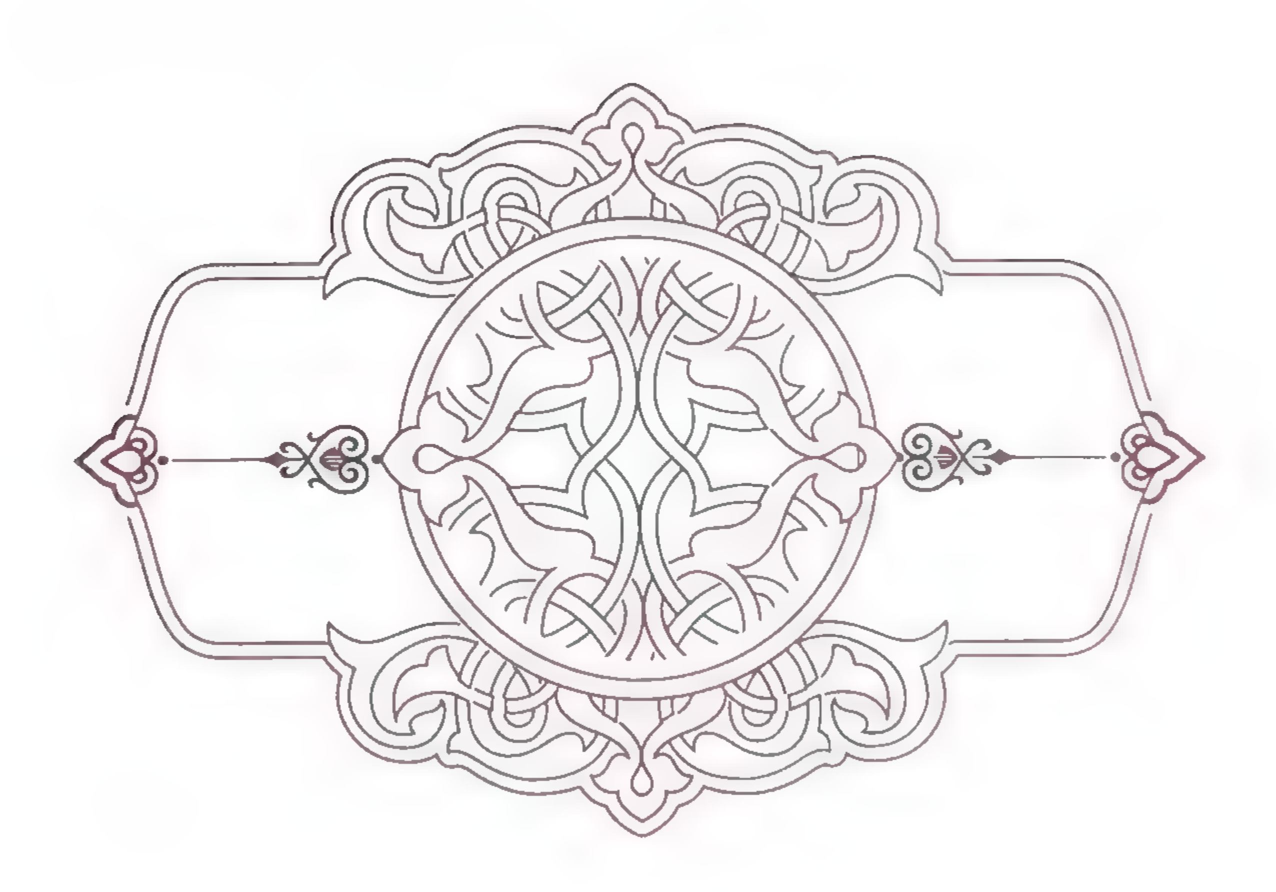
(١) في الأصل: (بدل)، والصواب ما أثبت في المتن.

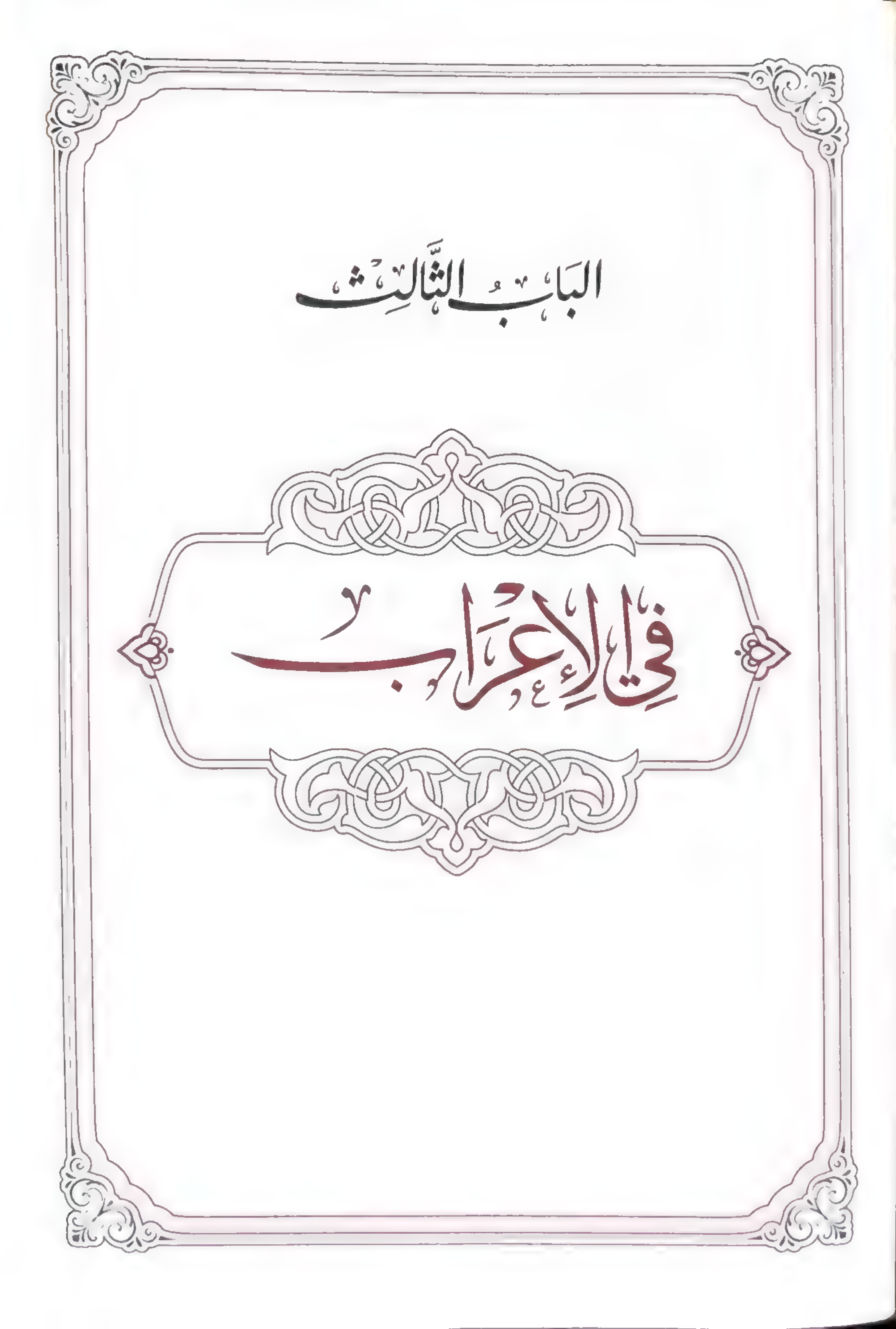
....

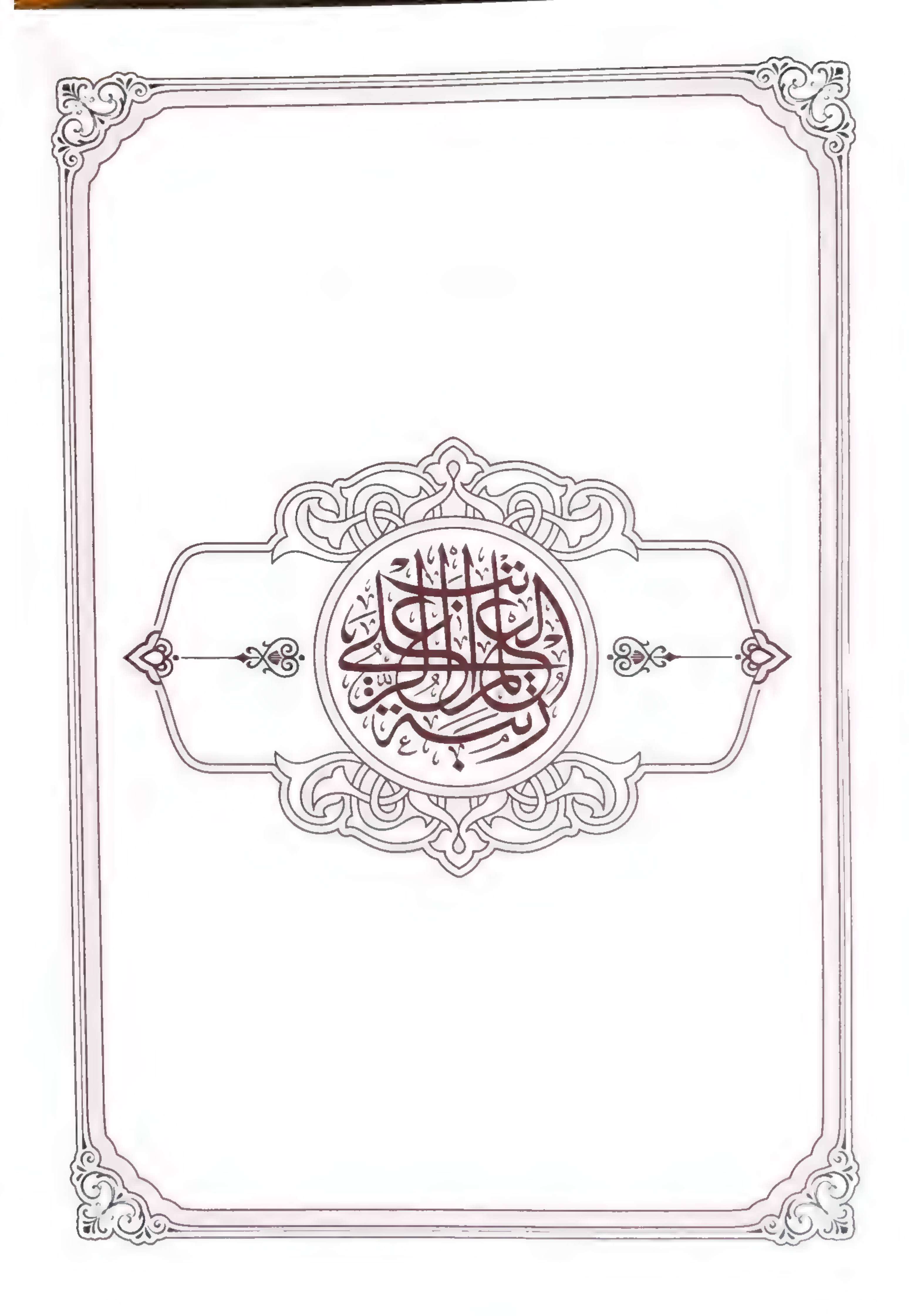
والصلٰوةُ: مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ مؤخرٌ.

والواو: عاطفةٌ، والسلامُ: مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على (الصلٰوةُ)، والمبتدأٌ مع خبرِه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو اعتراضيةٌ.

**　**　**




البَابُ الثَّالِثُ
فِي الإِعْرَابِ







ولما فرغَ من المعمولاتِ أرادَ أن يشرعَ في الإعرابِ فقالَ: [١٣٤] (الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الْإِعْرَابِ)، تذكَّر ما ذُكرَ في البابِ الأولِ والثاني، وهو مأخوذٌ من أعربَه إذا أوضحَه؛ لأنه يوضحُ المعانِي المقتضيةَ للإعرابِ، أو من عربَت معدتُه إذا فسدَت، فحينئذٍ تكونُ الهمزةُ للسلبِ، فيكونُ معناهُ إزالةَ الفسادِ، وسمِّيَ به؛ لأنه يزيلُ فسادَ التباسِ بعضِ المعانِي عن بعضٍ.

وهو في الاصطلاحِ شيءٌ جاءَ من العاملِ يختلفُ به آخرُ المعرَبِ لفظاً أو تقديراً.

[تقسيماتُ الإعرابِ]

وله تقسيماتٌ أربعةٌ، متداخلةٌ بعضُها في بعضٍ:

◈ **تقسيمُ الإعرابِ بحسبِ الذاتِ والحقيقةِ:**

الأولُ: تقسيمُه بحسبِ الذاتِ والحقيقةِ، أشارَ إليه بقولِه: (وَهُوَ)؛ أي: الإعرابُ، (إِمَّا ....

تعرب العوامل

(الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الْإِعْرَابِ): قد سبقَ إعرابُه مفصلاً، ولا تكُن ذا غفلةٍ عنه أصلاً.

(وَ): ابتدائيةٌ أو عاطفةٌ، (هُوَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأً.

(إِمَّا): حرفُ ترديدٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.







حَرَكةٌ)، وهي الأصلُ فيه،لخفَّتِها[1] وكونِها أدلَّ على المقصودِ؛ ولذا قدَّمَها، (أَوْ حَرْفٌ)، ولعدمِ علةِ الأصالةِ فيها ليسَت بأصلٍ، إلا أنه يكونُ إعرابًا لأمرٍ آخرَ كما لا يخفَى على المتفطِّنِ، (أَوْ حَذْفٌ)؛ أي: حذفُ أحدِهما[2] للجزمِ؛ ولذا أُخِّرَ عنهُما.

(وَالْحَرَكَةُ) الإعرابيةُ (ثَلَاثَةٌ):

(ضَمَّةٌ)، سمِّيَت بها لضمِّ الشفتينِ عندَ التكلمِ بها، ويسمَّى بها أيضًا الرفعُ.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(حَرَكَةٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو معطوفةٌ على جملةِ (البابُ الثالثُ [٥١/ أ] في الإعرابِ).

(أَوْ): عاطفةٌ، (حَرْفٌ): مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على الـ(حركةٌ).

(أَوْ): عاطفة، (حَذْفٌ): مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على قريبةٍ، أو على بعيدةٍ.

(و): ابتدائيةٌ لا عاطفةٌ كما قيلَ بهِ، (الْحَرَكَةُ): مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

(ثَلَاثَةٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(ضَمَّةٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ؛ أي: الأولُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) في الأصل: (لحقها)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) أي: الحركة أو الحرف.







(وَفَتْحَةٌ)، سمِّيَت بها لفتحِ الفمِ عندَ التكلمِ بها، ويسمَّى بها أيضًا النصبُ.

(وَكَسْرَةٌ)، [١٣٥] سمِّيَت بها لتسفُّلِ الحنكِ الأسفلِ عندَ التكلمِ بها، فكأنهُ يُكسرُ، ويسمَّى بها أيضًا الجرُّ.

ويطلقُ الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ أيضًا على الحركةِ البنائيةِ، بخلافِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ، فإنها لا تُطلقُ إلا على الحركةِ الإعرابيةِ، نحوُ: جاءَني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ.

(وَالْحُرُوفُ أَرْبَعَةٌ) بالاستقراءِ:

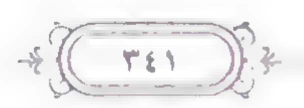
مغرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (فَتْحَةٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثاني، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الأولُ ضمةٌ).

(وَ): عاطفةٌ، (كَسْرَةٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثالثُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ، أو على البعيدةِ، أو الـ(ضمةٌ)، مرفوعةٌ لفظًا بدلٌ من الـ(ثلاثةٌ) بدلُ البعضِ بتقديرِ العائدِ إلى المبدلِ منه؛ أي: منها، والفتحةُ عطفٌ عليهِ، والكسرةُ عطفٌ على أحدِهما، وفيه احتمالاتٌ أخرُ ذكرناها في حروفِ العطفِ، فانظرْ إليها إذا أردتَ معرفتَها.

(وَ): عاطفةٌ، (الْحَرْفُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(أَرْبَعَةٌ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (الحركةُ ثلاثةٌ).



(وَاوٌ)، نحوُ: جاءَني أبُوه. (وَيَاءٌ)، نحوُ: مررتُ بأبِيه. (وَأَلِفٌ)، نحوُ: رأيتُ أبَاه. (وَنُونٌ)، نحوُ: تضربونَ، وتضربينَ وتضربان.

(وَالْحَذْفُ ثَلَاثَةٌ)، وهو (مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ) المضارعِ الذي لم يتصِل بآخرِه نونُ الضميرِ والتأكيدِ.

(حَذْفُ الْحَرَكَةِ)، إذا كانَ الفعلُ صحيحاً، نحوُ: لم يضرِب.

نعرب العوامل

(وَاوٌ وَيَاءٌ وَأَلِفٌ وَنُونٌ): إعرابُه مثلُ إعرابِ (ضمةٌ) و(فتحةٌ) و(كسرةٌ).

(وَ): عاطفةٌ، (الْحَذْفُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(ثَلاثَةٌ): مرفوعةٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على الجملةِ القريبةِ، أو على البعيدةِ.

(مُخْتَصَّةٌ): مرفوعةٌ لفظاً صفةٌ لـ(ثلاثةٌ)، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هي، والجملةُ الإسميةُ لا محلَّ لها معترضةٌ، أو منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ بِهِ لـ(أعنِي) المقدرُ، والأولُ هو الظاهرُ.

(بِالْفِعْلِ): الباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(مختصةٌ)، والفعلِ: مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

(حَذْفُ): [٥١/ ب] مرفوعٌ لفظاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الأولُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(الْحَرَكَةِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(حذف)، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ صريحٌ لهُ.




(وَحَذْفُ الْآخِرِ)، إن كانَ ناقصاً، نحوُ: لم يغزُ.

(وَحَذْفُ النُّونِ) الإعرابيةِ، لم يضربَا، ولم يضربُوا، ولم تضربِي، إذا كانَ الأمرُ كذلكَ.

(فَالْجُمْلَةُ)؛ أي: مجموعُ الأقسامِ الحاصلةِ من هذا التقسيمِ، (عَشَرَةٌ)؛ لأن القسمَ الأولَ ثلاثةٌ، والثالثَ أيضاً ثلاثةٌ، والثانِيَ أربعةٌ، فالمجموعُ عشرةٌ.

تقسيمُ الإعرابِ بحسبِ المحلِّ:

(وَ): عاطفةٌ، (حَذْفُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثانِي، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على الجملةِ السابقةِ.

(الْآخِرِ): مثلُ (الحركةِ).

(وَ): عاطفةٌ، (حَذْفُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: الثالثُ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على القريبةِ أو على البعيدةِ.

(النُّونِ): مثلُ (الحركةِ) أيضاً، وفيه الاحتمالاتُ التي ذُكِرَت سابقاً، فتذكَّر.

(فَالْجُمْلَةُ): الفاءُ: فَذلكةٌ، وهي التي تدخلُ على الإجمالِ بعدَ التفصيلِ على ما في «حاشية البيضاويّ» للمولَى شهابِ الدينِ، وغيرِه، فاحفَظه، فإنه مما غفلَ عنه كثيرونَ، والجملةُ مرفوعةٌ لفظاً مبتدأٌ.

(عَشَرَةٌ): مرفوعةٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.



وأشارَ بقولِه: (وَأَنْوَاعُ الْمُعْرَبِ) إلى التقسيمِ الثانِي الذي بحسبِ المحلِّ من التقسيماتِ الأربعةِ [١٣٦] للإعرابِ؛ أي: المحلُّ الذي هو للإعرابِ، (بِالْقِيَاسِ)؛ أي: بالنظرِ؛ لأن القياسَ إذا استُعملَ بإلى يكونُ بمعنَى النظرِ، (إِلَى مَا)؛ أي: الإعرابِ حركةً كانَ أو غيرَه، (أُعْطِيَ)؛ أي: الإعرابُ، ..

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (أَنْوَاعُ): مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

(الْمُعْرَبِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ للـ(أنواع).

(بِالْقِيَاسِ): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هي) أو (هن)، مبنيٌّ على الفتحِ [٥٢/أ] مرفوعٌ محلًّا فاعلُه، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ محلًّا صفةٌ للـ(أنواع) بتقديرِ المتعلقِ معرفةً، أو منصوبٌ محلًّا حالٌ منها بتأويلِها بالفاعلِ؛ أي: يكونُ أنواعُ المعربِ حالَ كونِها بالقياسِ. اهـ.

أو بلا تأويلٍ عندَ ابنِ مالكٍ، ويجوزُ كونُه ظرفًا لغوًا للنسبةِ بينَ المبتدأِ والخبرِ، وأما كونُه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، فضعيفٌ كما مرَّ وجهُه مرارًا.

(إِلَى): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بالقياسِ.

(مَا): اسمٌ موصولٌ أو موصوفٌ، مبنيٌّ على السكونِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بهِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لهُ.

(أُعْطِيَ): فعلٌ ماضٍ مجهولٌ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (ما)، مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلًّا نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للاسم الموصولِ، أو مجرورةٌ محلًّا صفةٌ للموصوفِ.

على صيغةِ المفعولِ، (لَهَا)؛ أي: لأنواعِ المعربِ، (مِنْ هَذِهِ الْعَشَرَةِ) الحاصلةِ من التقسيمِ الأولِ، (تِسْعَةٌ)، وإن كانَ القياسُ عشرةً، قولُه: وأنواعُ المعربِ، مبتدأٌ، وقولُه: تسعةٌ، خبرُه، (لِأَنَّ ....

مُعرب العوامل

(لَهَا): الظاهرُ تركُ اللامِ؛ لكونِه مفعولاً أولاً لـ(أُعطيَ)، وهو متعدٍّ بنفسِه، ولا مجالَ لجعلِه لامَ التقويةِ، إذ لا يجوزُ دخولُها على المعمولِ المتأخرِ للفعلِ على ما في الرضيِّ وغيرِه، ولذا عابَ الشيخُ أكملُ الدينِ مثلَ هذه العبارةِ في «شرحِ الهدايةِ»، حيثُ قالَ: الصوابُ تركُ اللامِ، ويمكنُ أن يجابَ بأن اللامَ متعلقٌ بـ(أُعطيَ) على تضمينِ معنَى العروضِ؛ أي: أُعطيَ عارضاً لها، على ما ذكرَه الفاضلُ العصامُ، وبأن اللامَ زائدةٌ كما في ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] على ما ذكرَه المولَى سَعدِي چلبي، وبأن هذا من قبيلِ مسامحاتِ المصنفينَ كما ذكرَه محمد الكردي.

(مِنْ هَذِهِ): ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاًّ حالٌ من نائبِ فاعلِ (أُعطيَ).

(الْعَشَرَةِ): مجرورةٌ لفظاً صفةٌ، أو عطفُ بيانٍ، أو بدلُ الكلِّ من هذه، ولا يجوزُ كونُها مرفوعةً أو منصوبةً بتقديرِ المبتدأِ أو أعني؛ لما ذُكرَ مراراً.

(تِسْعَةٌ): مرفوعةٌ لفظاً خبرُ مبتدأٍ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها معطوفةٌ على جملةِ (فالجملةُ عشرةٌ).

(لِأَنَّ): اللامُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بالانحصارِ المفهومِ من قولِه (تسعةٌ)، أو بالانحصارِ المقدرِ في نظمِ الكلامِ؛ أي: إنما انحصرَ الأنواعُ في التسعةِ على ما ذكرَه الفاضلُ العصامُ، وأنّ: حرفٌ من الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ، يقتضِي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً.




إِعْرَابَهَا)؛ أي: إعرابُ التسعةِ، (**إِمَّا**) مُلابِسٌ (**بِالْحَرَكَةِ**[1] **الْمَحْضَةِ**)، لا مع الحذفِ، (**أَوْ**) مُلابِسٌ (**بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ**)، لا معه.

(**وَهُمَا**)؛ أي: الحركاتُ والحروفُ المحضتانِ، ....

(**إِعْرَابَهَا**): منصوبٌ لفظًا اسمُ (أنَّ)، والهاءُ: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلًا مضافٌ إليهِ للـ(إعراب).

(**إِمَّا**): ترديديةٌ.

(**بِالْحَرَكَةِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلًا خبرُ (أنَّ) واسمُه وخبرُه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للحرفِ الموصولِ، وهي في تأويلِ المفردِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ باللامِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ لهُ [٥٢/ ب] للانحصارِ.

(**الْمَحْضَةِ**): مجرورةٌ لفظًا صفةُ الحركةِ.

(**أَوْ**): عاطفةٌ، (**بِالْحُرُوفِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلًا معطوفٌ على (الحركةِ)، ولا يجوزُ أن يكونَ (الباءُ) زائدةً و(الحروفِ) مجرورةً لفظًا معطوفةً على (الحركةِ) كما توهمَه بعضُهم، كذا قالَه الأستاذُ شارحُ «الإظهارِ».

(**الْمَحْضَةِ**): مجرورةٌ لفظًا صفةُ (الحروفِ).

(**وَ**): ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.

(**هُمَا**): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلًا مبتدأٌ.

---

(١) وفي بعض النسخ: (بالحركات).



(**مُخْتَصَّانِ**)؛ أي: مقصورانِ، (**بِالِاسْمِ**) المعربِ، (**أَوْ بِالْحَرَكَةِ مَعَ الْحذْفِ، أَوْ بِالْحُرُوفِ**..

معرب العوامل

(**مُخْتَصَّانِ**): اسمُ مفعولٍ، وتحتَه (هما) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً نائبُ فاعلِه، وهو معه مركبٌ مرفوعٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.

(**بِالِاسْمِ**): ظرفُ لغوٍ لـ(مختصانِ).

(**أَوْ**): عاطفةٌ، (**بِالْحَرَكَةِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلّاً معطوفٌ على القريبِ أو على البعيدِ.

(**مَعَ**): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هي) راجعٌ إلى الحركةِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ منصوبةٌ محلّاً حالٌ من (الحركةِ)، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من فاعلِ الظرفِ المستقرِّ الراجعِ إلى الـ(إعرابَ)، فحينئذٍ فاعلُه تحتَه (هو)، وأن يكونَ صفةً لـ(الحركةِ) بتقديرِ المتعلقِ معرفةً، ونُقِلَ عن الفاضلِ العصامِ كونُ (مع) بمعنى مقارناً حالاً، فعلى هذا يكونُ (مع) منصوباً لفظاً حالاً من (الحركةِ)، أو من فاعلِ الظرفِ المستقرِّ، والمشهورُ أن (مع) ظرفُ لغوٍ لقولِه: (بالحركةِ) على ما في الرضيِّ.

(**الْحذْفِ**): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(مع).

(**أَوْ**): عاطفةٌ، (**بِالْحُرُوفِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلّاً معطوفٌ على أحدِهما.

مَعَ الْحَذْفِ، وَهُمَا)؛ أي: الحركاتُ والحروفُ مقارنينِ بالحذفِ، (مُخْتَصَّانِ بِالْفِعْلِ) المضارعِ على ما مرَّ[1].

(وَالْأَوَّلُ)، وهو ما بالحركاتِ المحضةِ، (إِمَّا تَامٌّ........................

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(مَعَ): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هي) أو (هن) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ منصوبةٌ محلاًّ حالٌ من (الحروفِ)، أو تحتَه (هو) حالٌ من فاعلِ الظرفِ المستقرِّ، أو صفةٌ لـ(الحروفِ) بتقديرِ المتعلقِ معرفةً، أو ظرفٌ لقولِه (بالحروفِ).

(الْحَذْفِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(مع).

(وَ): للابتداءِ أو للاعتراضِ [٥٣/ أ].

(هُمَا): مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ.

(مُخْتَصَّانِ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ أو اعتراضيةٌ.

(بِالْفِعْلِ): ظرفٌ لغوٍ لـ(مختصانِ).

(وَ): ابتدائيةٌ.

(الْأَوَّلُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ.

(إِمَّا): حرفُ ترديدٍ.

(تَامٌّ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(١) في الأصل: (بأمر)، والصواب ما أثبت في المتن.





الْإِعْرَابِ)؛ يعني: يكونُ إعرابُه بالحركاتِ الثلاثِ في الأحوالِ الثلاثِ، وإلى هذا أشارَ بقولِه: (**وَهُوَ**)؛ أي: تامُّ الإعرابِ، (**أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ**)؛ يعني: حالةَ الرفعِ ملابساً [١٣٧] (**بِالضَّمَّةِ**)، نحوُ: خرجَ زيدٌ، (**وَ**) أن يكونَ (**نَصْبُهُ**)؛ أي: حالةَ النصبِ ملابساً (**بِالْفَتْحَةِ**)، نحوُ: رأيتُ زيداً،.........................

إعراب العوامل

(**الْإِعْرَابِ**): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(تامٌّ)، ومنصوبٌ محلاً على التشبيهِ بالمفعولِ كما في حسنِ الوجهِ على ما في «مغني اللبيبِ»، فاحفَظه إن أردتَ الكمالَ يا أيُّها الحبيبُ.

(**وَ**): ابتدائيةٌ.

(**هُوَ**): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(**أَنْ**): حرفٌ ناصبٌ.

(**يَكُونَ**): فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الناقصةِ منصوبٌ لفظاً بـ(أن).

(**رَفْعُهُ**): مرفوعٌ لفظاً اسمُ (يكونَ)، والضميرُ المجرورِ مضافٌ إليهِ لـ(رفعُ).

(**بِالضَّمَّةِ**): ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاً خبرُه، وهو معهما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ لـ(أن)، وهي في تأويلِ المفردِ مرفوعةٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**وَ**): عاطفةٌ، (**نَصْبُهُ**): مرفوعٌ لفظاً معطوفةٌ على (رفعُه)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(نصبُ).

(**بِالْفَتْحَةِ**): ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاً معطوفٌ على (بالضمةِ).







(**وَجَرُّهُ بِالْكَسْرَةِ**)، نحوُ: مررتُ بزيدٍ، وهذا القسمُ هو الأصلُ أيضاً؛ لعدمِ الاحتياجِ إلى العلامةِ؛ لأن الواحدَ إذا جُعلَ علامةً لشيءٍ لا يحتاجُ إلى القرينةِ، (**وَذَلِكَ**)؛ أي: تامُّ الإعرابِ مما يكونُ الإعرابُ فيه الحركةَ المحضةَ، الاسمُ (**الْمُفْرَدُ**)، دونَ المثنَى والمجموعِ، بقرينةِ ذكرِهما بعدَه، (**الْمُنْصَرِفُ**)، وهو ما يقبلُ الجرَّ والتنوينَ، بخلافِ غيرِ المنصرفِ، (**وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ**)، مذكراً كانَ أو مؤنثاً، ....

مُعْرِبُ العَوامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (**جَرُّهُ**): مرفوعٌ لفظاً معطوفٌ على القريبِ أو على البعيدِ.

(**بِالْكَسْرَةِ**): ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلّاً معطوفٌ على أحدِهما.

(وَ): ابتدائيةٌ.

(**ذَلِكَ**): ذا: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ، واللامُ: حرفُ عمادٍ مبنيٌّ على الكسرِ لا محلَّ لهُ، والكافُ: حرفُ خطابٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

(**الْمُفْرَدُ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**الْمُنْصَرِفُ**): مرفوعٌ لفظاً صفةُ (المفردُ).

(وَ): عاطفةٌ، (**الْجَمْعُ**): مرفوعٌ [٥٣/ ب] لفظاً عطفٌ على (المفردُ).

(**الْمُكَسَّرُ**): مرفوعٌ لفظاً صفةُ (الجمعُ).

(**الْمُنْصَرِفُ**): مرفوعٌ لفظاً صفةٌ أُخرَى لهُ.



وهو ما تغيرَ صيغتُه[1] للجمعيةِ، احترزَ به عن السالمِ، مذكراً كانَ أو مؤنثاً، فإن إعرابَ الأولِ بالحروفِ، وإعرابَ الثانِي بالحركةِ، لكنَّه ناقصٌ كما سيجيءُ، واحترزَ بقولِه: (المنصرفُ) عن غيرِ المنصرفِ؛ لأن إعرابَه مفرداً كانَ أو جمعاً ناقصٌ، (**نَحْوُ: جَاءَنَا الرَّسُولُ**)، بالرفعِ، (**وَصَدَّقْنَا الرَّسُولَ**)، بالنصبِ،..........

مُعرب العوامل

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**جَاءَنَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فجاءَ[نا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاّ مفعولٌ بِهِ صريحٌ لـ(جاءَ)، وهو يتعدّى بنفسِه تارةً، وبحرفِ الجرِّ أُخرَى كما صرحَ بِهِ بعضُ الأفاضلِ، فلا حاجةَ إلى أن يُقالَ: إنه من قَبيلِ الحذفِ والإيصالِ.

والرسولُ: مرفوعٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وإعرابُ عليهِ السلامُ ظاهرٌ.

(**وَ**): عاطفةٌ، (**صَدَّقْنَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على لفظ (جاءَنا [الـ]ـرسول)، وإذا أُريدَ المعنى:

فصدَّقْ[ـنا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) الأصل: (صيغة)، والصواب ما أثبت في المتن.





(وَآمَنَّا بِالرَّسُولِ)، بالجرِّ، ونحوُ: جاءَني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، [١٣٨] ونحوُهما، هذا مثالٌ للقسمِ الأولِ.

(وَنَحْوُ: نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ)، بالرفعِ، وهي جمعُ كتابٍ، ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

والرسولَ: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ بهِ لـ(صدَّق).

وإعرابُ عليهِ السلامُ ظاهرٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (آمَنَّا بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على القريبِ، أو على البعيدِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فآمنَّ[ـا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والباءُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(آمنْ)، والرسولِ: مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لـ(آمنْ).

وإعرابُ عليهِ السلامُ ظاهرٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (نَحْوُ): معطوفٌ على (نحوُ) السابقِ.

(نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فنزل: [٥٤/أ] فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.



(وَصَدَّقْنَا الْكُتُبَ، وَآمَنَّا بِالْكُتُبِ)، ونحوُ: جاءَني رجالٌ، ورأيتُ رجالاً، ومررتُ برجالٍ، وهذا مثالٌ للقسمِ الثانِي.

(وَ) الأولُ (إِمَّا نَاقِصُ الْإِعْرَابِ)؛ أي: إعرابُه بالحركتينِ في الأحوالِ الثلاثِ،...

معرب العوامل

ومن: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بنزلَ، والسماءِ: مجرورٌ بِهِ لفظًا، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ لـ(نزلَ).

وكتبٌ: مرفوعةٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (صَدَّقْنَا الْكُتُبَ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً معطوفٌ على لفظِ (نزلَ من السماءِ كتبٌ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فصدَّقنا: فعلٌ وفاعلٌ، والجملةٌ ابتدائيةٌ.

والكتبَ: منصوبةٌ لفظًا مفعولٌ بِهِ لـ(صدَّقْ).

(وَ): عاطفةٌ، (آمَنَّا بِالْكُتُبِ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً معطوفٌ على القريبِ، أو على البعيدِ، وإذا أُريدَ المعنى فالأمر ظاهر مما سبق.

(وَ): زائدةٌ على ما هو المشهورُ.

(إِمَّا): عاطفةٌ، (نَاقِصُ): مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على (تامٌّ).

(الْإِعْرَابِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ للـ(ناقص)، ومنصوبٌ محلاً على التشبيهِ بالمفعولِ كما مرَّ.




(فَهُوَ)؛ أي: ناقصُ الإعرابِ، (عَلَى قِسْمَيْنِ):

الأولُ: ما يكونُ المتروكُ فيه الكسرةَ، أشارَ إليه بقولِهِ: (قِسْمٌ)، من القسمينِ، (رَفْعُهُ)؛ أي: حالةُ رفعِه مُلابِسٌ (بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ)؛ أي: حالةُ نصبِه، (وَجَرُّهُ)؛ أي: حالةُ جرِّه أيضاً، مُلابِسٌ..............................

مُعْرِبُ العَوامِلِ

(وَ): ابتدائيةٌ.

(هُوَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

(عَلَى قِسْمَيْنِ): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلّاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(قِسْمٌ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ أولُ.

(رَفْعُهُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ ثانٍ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(رفع).

(بِالضَّمَّةِ): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ الثاني، وهو معه جملةٌ اسميةٌ صُغرَى مرفوعةٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ الأولِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ كبرى لا محلَّ لها ابتدائيةٌ على ما في «مغنِي اللبيبِ».

(وَ): عاطفةٌ، (نَصْبُهُ): مرفوعٌ لفظاً مبتدأٌ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(نصب).

(وَ): عاطفةٌ، (جَرُّهُ): مرفوعٌ لفظاً معطوفٌ على الـ(نصب)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(جرّ).






(**بِالْفَتْحَةِ، وَذَلِكَ**)؛ أي: ناقصُ الإعرابِ بالحركتينِ المذكورتينِ، (**غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ**)، وهو ما فيه علتانِ من تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقومُ مقامَهما، (**نَحْوُ: جَاءَنَا أَحْمَدُ**)؛ أي: محمدٌ، (**وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ، وَآمَنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**)، بالفتحةِ دونَ الكسرةِ والتنوينِ؛..

مُعرب العوامل

(**بِالْفَتْحَةِ**): ظرفٌ مستقرٌّ وتحتَه (هما) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ مرفوعةٌ محلاًّ معطوفةٌ على الجملةِ الصغرَى، [٥٤/ ب] ويجوزُ أن يُجعلَ الـ(نصبُ) معطوفًا على الـ(رفع)، والـ(جرُّ) معطوفًا على الـ(نصب)، و(بالفتحةِ) معطوفًا على (بالضمةِ)، كما صرحَ بهما العلامةُ التفتازانيُّ، والفاضلُ العصامُ كما مرَّ.

(**وَ**): ابتدائيةٌ.

(**ذَلِكَ**): ذا: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ، واللامُ: حرفُ عمادٍ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ لهما.

(**غَيْرُ**): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**الْمُنْصَرِفِ**): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ عندَ المصنفِ، أو مضافٌ إليهِ عندَ البعضِ.

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**جَاءَنَا أَحْمَدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَآمَنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**): إعرابُ هذه الألفاظِ على إرادةِ اللفظِ والمعنَى قد ظهرَ مما ذُكرَ آنفًا.







لأن غيرَ المنصرفِ لمَّا شابَه الفعلَ في تحققِ الفرعيتينِ؛ لأن الفعلَ فرعُ الاسمِ في الاشتقاقِ والإفادةِ، وكلُّ علةٍ فرعٌ لشيءٍ منعَ منه ما منعَ من الفعلِ؛ أعنِي: الجرَّ والتنوينَ، وحُملَ فيه الجرُّ على النصبِ للمناسبةِ بينَهما في كونِهما علامتَي الفضلةِ، بخلافِ الرفعِ فإنه علامةُ العمدةِ.

والثانِي: ما يكونُ المتروكُ فيه الفتحةَ، وأشارَ إليه بقولِه: (**وَقِسْمٌ**) [١٣٩] منهُما (**رَفْعُهُ**)؛ أي: حالةُ الرفعِ مُلابِسٌ (**بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ**) مُلابِسٌ (**بِالْكَسْرَةِ**) دونَ الفتحةِ[1]، ....

مُعربُ العَوامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (قِسْمٌ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ أولُ.

(رَفْعُهُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ ثانٍ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(رفعُ).

(بِالضَّمَّةِ): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ الثانِي، وهو معه جملةٌ اسميةٌ صغرَى مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ الأولِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ كبرَى لا محلَّ لها معطوفةٌ على الجملةِ الكبرَى السابقةِ.

(وَ): عاطفةٌ، (نَصْبُهُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(نصب).

(وَ): عاطفةٌ، (جَرُّهُ): مرفوعٌ لفظًا معطوفٌ على (نصبه).

(بِالْكَسْرَةِ): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هما) فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ

(١) في الأصل: (دون الضمة)، والصواب ما أثبت في المتن.



(وَذَلِكَ)؛ أي: ناقصُ الإعرابِ بالحركتينِ المذكورتينِ، (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ)، وهو ما يكونُ بالألفِ والتاءِ[1] دونَ المذكرِ والمُكسَّرِ، إذ[2] إعرابُ الأولِ بالحروفِ، والثاني بالحركاتِ الثلاثِ كما مرَّ، وحُملَ نصبُه على الجرِّ ليكونَ على وتيرةِ أصلِه وهو جمعُ المذكرِ السالمُ على ما سيجيءُ، (نَحْوُ: جَاءَنَا مُعْجِزَاتٌ)، بالرفعِ،...

محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ مرفوعةٌ محلّاً عطفٌ على الجملةِ الصغرَى، وفيه وجهٌ آخرُ كما سبقَ.

(وَ): ابتدائيةٌ.

(ذَلِكَ): مبتدأٌ كذلكَ السابقِ.

(جَمْعُ): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(الْمُؤَنَّثِ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ.

(السَّالِمُ): مرفوعٌ لفظًا صفةُ الـ(جمع).

(نَحْوُ): معلومٌ. (جَاءَنَا مُعْجِزَاتٌ): [٥٥/أ] مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً

---

(١) أي: جمع المؤنث السالم جمع يكون ملابسًا بالألف والتاء، بأن يلحقا آخر مفرده لقيد المجموع، أو الألف والتاء وحدها، أن مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه، فيشمل هذا التعريف ما مفرده مذكر أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، إذ التسمية بالجمع المؤنث إنما هي باعتبار الأصالة والغلبة كما لا يخفى. انظر: «حاشية الخربوتي»، ص ٣١٠.

(٢) في الأصل: (إذا)، والصواب ما أثبت في المتن.





(وَصَدَّقْنَا مُعْجِزَاتٍ، وَآمَنَّا بِمُعْجِزَاتٍ) بالكسرِ فيهما.

(وَالثَّانِي): وهو ما يكونُ الإعرابُ فيه بالحروفِ المحضةِ، (إِمَّا.........

مُغربُ العَوامِل

مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فجاءَ[نا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ، ومنصوبٌ محلاًّ مفعولُه.

ومعجزاتٌ: مرفوعةٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (صَدَّقْنَا مُعْجِزَاتٍ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على المثالِ السابقِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فصدقْ[نا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه.

ومعجزاتٍ: منصوبةٌ لفظاً مفعولُه، وهو مع فاعلِه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (آمَنَّا بِمُعْجِزَاتٍ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على أحدِ المثالينِ، وإذا أُريدَ المعنى:

فالإعرابُ ظاهرٌ مما قدمْنا.

(وَ): عاطفةٌ، (الثَّانِي): مرفوعٌ تقديراً مبتدأٌ.

(إِمَّا): حرفُ ترديدٍ لا محلَّ لهُ.



تَامُّ الإِعْرَابِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ)؛ أي: حالةُ الرفعِ مُلابِساً (بِالْوَاوِ، وَنَصْبُهُ)؛ أي: حالةُ النصبِ مُلابِساً..

مُعرِبُ العَوامِل

(تَامُّ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (الأولُ).اهـ.

(الْإِعْرَابِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(تام)، ومنصوبٌ محلّاً على التشبيهِ بالمفعولِ كما مرَّ.

(وَ): ابتدائيةٌ.

(هُوَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

(أَنْ): حرفٌ ناصبٌ.

(يَكُونَ): فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الناقصةِ منصوبةٌ لفظاً.

(رَفْعُهُ): مرفوعٌ لفظاً اسمُ (يكونَ)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ للـ(رفع).

(بِالْوَاوِ): ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلّاً خبرُه، وهو معهما جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ لـ(أنْ)، وهي في تأويلِ المفردِ مرفوعةٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (نَصْبُهُ): مرفوعٌ لفظاً عطفٌ على (رفعُه)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ للـ(نصب).

(**بِالْأَلِفِ، وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ**)؛ يعني: يكونُ مُلابِساً بالحروفِ الثلاثِ في الأحوالِ الثلاثِ على ما هو الأصلُ، كما في الإعرابِ بالحركةِ، (**وَذَلِكَ**)؛ أي: تامُّ الإعرابِ فيما بالحروفِ المحضةِ، (**الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُعْتَلَّةُ**)، وهما صفتانِ كاشفتانِ، فافهَم، (**الْمُضَافَةُ**)، احترزَ بها عن غيرِها؛ لأن إعرابَه [١٤٠] بالحركةِ، (**إِلَى غَيْرِ**)...

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(**بِالْأَلِفِ**): [٥٥/ ب] ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاًّ عطفٌ على (بالواوِ).

(**وَ**): عاطفةٌ، (**جَرُّهُ**): مرفوعٌ لفظاً عطفٌ على القريبِ أو على البعيدِ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ للـ(جر).

(**بِالْيَاءِ**): ظرفٌ مستقرٌّ منصوبٌ محلاًّ عطفٌ على أحدِهما.

(**وَ**): ابتدائيةٌ.

(**ذَلِكَ**): ذا: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ، واللامُ: حرفُ عمادٍ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ لهما.

(**الْأَسْمَاءُ**): مرفوعةٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**السِّتَّةُ**): مشغولةٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الأسماء).

(**الْمُضَافَةُ**): مرفوعةٌ لفظاً صفةٌ لـ(الأسماء).

(**إِلَى**): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(المضافة)، (**غَيْرِ**): مجرورٌ بهِ لفظاً، ومحلُّ المجرورِ منصوبٌ مفعولٌ بهِ غيرُ صريحٍ لها.





يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)، إذ المضافةُ إليها بالحركةِ تقديراً، كسائرِ الأسماءِ المضافةِ إليها، نحوُ: جاءَني أخِي، ورأيتُ أخِي، ومررتُ بأخِي، حالَ كونِها (مُفْرَدَةً)، إذ المثنَى والمجموعُ منها معربٌ بإعرابِ التثنيةِ والجمعِ، (مُكَبَّرَةً)، إذا المصغرةُ معربةٌ بالحركةِ لا بالحروفِ، نحوُ: جاءَني أخَيُّك، ورأيتُ أخيَّك، ومررتُ بأخيِّك، وإنما جُعلَ إعرابُها بالحروفِ لوجودِ حرفٍ صالحٍ للإعرابِ في أواخرِها حينَ الإعرابِ، سماعًا، بخلافِ سائرِ الأسماءِ المحذوفةِ الأعجازِ، كيدٍ ودَمٍ، فتأمّل.

معرب العوامل

(ياءِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ للـ(غيرِ).

(الْمُتَكَلِّمِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ للـ(ياءِ).

(مُفْرَدَةً): منصوبةٌ لفظًا حالٌ من (الأسماءُ) لكونِها مفعولاً معنًى؛ أي: أشيرُ إلى الأسماءِ حالَ كونِها مفردةً، والعاملُ فيها معنَى الفعلِ المستنبطُ من اسمِ الإشارةِ، أو حالٌ من فاعلِ (المضافةُ)، أو مفعولُ بهِ لفعلٍ مقدرٍ؛ أي: أعنِي بها مفردةً، أو مرفوعةٌ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هي مفردةٌ.

(ومُكَبَّرَةً): منصوبةٌ لفظًا حالٌ بعدَ الحالِ من (الأسماءُ)، أو من فاعلِ (المضافةُ)، أو حالٌ من فاعلِه (مفردةً)، أو صفةٌ لـ(مفردةً)، أو مفعولُ أعنِي، أو مرفوعةٌ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هي مكبرةٌ، أو خبرٌ بعد الخبرِ لهُ؛ أي: هي مفردةٌ مكبرةٌ.






وقيلَ: إنما جُعلَ إعرابُها بالحروفِ؛ إذ المعربُ بالحروفِ في الفرعِ، والملحق به ستةٌ: المثنَّى، وكِلا، واثنانِ، والجمعُ، وأولُو، وعشرونَ، جعلُوا في مقابلةِ كلِّ فرعٍ أصلاً.

(**وَهِيَ**)؛ أي: الأسماءُ الستةُ المعتلةُ، (**أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا**)، بضميرِ المؤنثِ؛ لأن الحمَ قريبُ المرأةِ من جانبِ زوجِها، فلا يضافُ إلا إليها، (**وَهَنُوهُ**)، والهنُ: الشيءُ الذي يُستهجنُ ذِكرُه، كالعورةِ والصفاتِ الذميمةِ، ...

مُعْرِبُ العَوامِلِ

تَنْبِيهٌ:

نقل عن الزمخشري: سُئلتُ بمكةَ المكرمةِ عن ناصبِ الحالِ في قولِه تعالى: ﴿هَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، فقلتُ: ما في حرفِ التنبيهِ أو ما في اسمِ الإشارةِ من معنَى الفعلِ.

فقيلَ لي: العاملُ في الحالِ وذيها يجبُ أن يكونَ معنَى الابتداءِ.

فقلتُ: تقديرُه: (هذا بعلِي أُنبِّهُ عليه شيخًا)، أو (أشيرُ إليهِ شيخًا)، فالضميرُ هو ذو الحالِ، والعاملُ فيهِ [٥٦/ أ] وفي الحالِ واحدٌ كما ترَى.

فاستحسنَ الجوابَ من كانَ حضرَه، كذا ذكرَه الدمامينيُّ في «شرحِ مغنِي اللبيبِ».

(وَ) ابتدائيةٌ.

(هِيَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ مبتدأٌ.

(**أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ**)..............................






وهذه الأسماءُ الأربعةُ منقوصاتٌ واويةٌ، [١٤١] (وَفُوهُ)، وهو أجوفٌ واويٌّ، ولامُه هاءٌ، إذ أصلُه فَوْهٌ؛ لأن جمعَه أفواهٌ، (وَذُو مَالٍ)، وهو لفيفٌ مقرونٌ بالواوينِ، إذ أصلُه ذوَوٌ، فإن قُلتَ: لم أضيفَ ذُو إلى الظاهرِ دونَ الضميرِ؟ قُلتُ: لأنه لا يضافُ إلا إلى أسماءِ الأجناسِ، والضميرُ لا يكونُ جنساً.

(نَحْوُ: جَاءَنَا أَبُو الْقَاسِمِ) محمدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، (وَصَدَّقْنَا أَبَا الْقَاسِمِ) ....

وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ): فالأولُ مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً مع المعطوفِ عليهِ خبرُ مبتدأٍ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وما يقالُ: إن أبُوه وما بعدَه مرفوعٌ لفظاً خبرُ المبتدأِ، فسهوٌ ظاهرٌ.

(نَحْوُ): معلومٌ. (جَاءَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مرادُ لفظِهِ مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فجاءَ[نا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاًّ مفعولُه.

والأبُ: مرفوعٌ تقديراً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والقاسمِ: مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للـ(أب)، وإعرابُ عليهِ السلامُ مرَّ سابقًا.

(وَ): عاطفةٌ، (صَدَّقْنَا أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على لفظِ (جاءَنا أبُو القاسمِ)، وإذا أُريدَ المعنى:



عَلَيْهِ السَّلَامُ، (وَآمَنَّا بِأَبِي الْقَاسِمِ) عَلَيْهِ السَّلَامُ، وجاءَني أخُوك، ورأيتُ أخَاك، ومررتُ بأخِيك، وجاءَني ذُو مالٍ، ورأيتُ ذَا مالٍ، ومررتُ بذِي مالٍ، وقِس عليهِ غيرَه،

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

فصدَّقْ[ـنا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والأبُ: منصوبٌ تقديراً مفعولٌ به لـ(صدَّقْنا).

والقاسمِ: مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للـ(أب)، وإعرابُ عليهِ السلامُ ظاهرٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (آمَنَّا بِأَبِي الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً معطوفٌ على القريبِ أو على البعيدِ، وإذا أريدَ المعنى:

فآمنَّ[ـا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والباءُ: حرفُ جرٍّ، والأبُ: مجرورٌ به [٥٦/ب] تقديراً، ومنصوبٌ محلّاً مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(آمنَّا).

والقاسم: مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو مضافٌ إليهِ للـ(أب) على ما عرفتَ من الاختلافِ فيما سبقَ، وإعرابُ عليهِ السلامُ ظاهرٌ.

(وَإِمَّا نَاقِصُ الْإِعْرَابِ)، عطفٌ على قولِه: إما تامُّ الإعرابِ؛ أي: والثانِي إما ناقصُ الإعرابِ؛ يعني: يكونُ الإعرابُ بالحرفينِ في الأحوالِ الثلاثِ، (فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ رَفْعُهُ)، أي: حالةُ رفعِه مُلابِسٌ (بِالْوَاوِ)، وهي الأصلُ فيه، كالضمةِ[1]، والألفُ..

معرب العوامل

(وَ): حرفٌ زائدٌ على ما هو المشهورُ.

(إِمَّا): عاطفةٌ، (نَاقِصُ): مرفوعٌ لفظًا عطفٌ على (إما تامُّ الإعرابِ).

(الْإِعْرَابِ): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ للـ(ناقص)، ومنصوبٌ محلًّا على التشبيهِ بالمفعولِ.

(وَ): ابتدائيةٌ، (هُوَ) ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلًّا مبتدأٌ.

(عَلَى): حرفُ جرٍّ، (قِسْمَيْنِ): مجرورٌ به لفظًا، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلًّا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلًّا خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالْوَاوِ،..

---

(١) أي: الواو أصل في الرفع؛ أي: في الكون علامة لحالة الرفع بالنسبة إلى الألف؛ لأنها أخت الضمة، فكما أن الضمة أصل فيه في الإعراب بالحركة، فكذلك الواو أصل فيه في الإعراب بالحروف. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٣١٢ - ٣١٣.




حُملَ عليهِ لكونِه فرعاً لهُ فيه للضرورةِ؛ ولذا قدَّمَ الجمعَ على المثنَّى، وعكسَ ما في «الكافيةِ» و«اللبِّ»[1]، (وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ، وَذَلِكَ)؛ أي: ناقصُ الإعرابِ بالحرفينِ المذكورينِ، (جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ)، [١٤٢] وهو ما لم يتغيَّر بناءُ واحدِه للجمعيةِ، فجمعُ المؤنثِ والمذكرِ غيرُ السالمِ بالحركةِ، وقد عُلمَ فيما سبقَ، وما لم يكُن واحدُه مذكراً لكن جُمعَ بالواوِ والنونِ، كـ(سِنينَ) و(أَرَضينَ) و(ثُبينَ) ونحوِها[2] من الشواذِّ، والفاضلُ عممَ الجمعَ وقالَ: هو ما يجمعُ بالواوِ والنونِ، أو بالياءِ والنونِ، فحينئذٍ إنها ليسَت من الشواذِّ، بل هي داخلةٌ في الجمعِ.

مُغرِبُ العَوامِلِ

(وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ): قد ظهرَ إعرابُه مما سبقَ، فراجِع إليهِ.

(وَ): ابتدائيةٌ.

(ذَلِكَ): ذا: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ، واللامُ: حرفُ عمادٍ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ لهما.

(جَمْعُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(الْمُذَكَّرِ): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(جمع).

(السَّالِمُ): مرفوعٌ لفظاً صفةُ الـ(جمعُ).

---

(١) «لب الألباب في علم الإعراب» للقاضي الإمام العلامة ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي، صاحب التفسير، المتوفَّى سنة (٦٨٥هـ).

(٢) في الأصل: (ونحو جاء)، والصواب ما أثبت في المتن.






(وَأُولُو)، جمعُ ذُو من غيرِ لفظِه، (وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا)؛ أي: نظائرُها، وهي ثلاثونَ إلى تسعينَ، وهما ملحقانِ بالجمعِ؛ ولذا أُعربَتا بإعرابِه، وليسَ عشرونَ جمعَ عشرةٍ، وإلا لصحَّ[1] إطلاقُ عشرينَ على ثلاثينَ، وكذلكَ ثلاثونَ ليس جمعَ ثلاثةٍ، وإلا لصحَّ إطلاقُ ثلاثينَ على التسعةِ.

(نَحْوُ: جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ)، في حالةِ الرفعِ، (وَصَدَّقْنَا الْمُرْسَلِينَ)، في حالةِ النصبِ، (وَآمَنَّا بِالْمُرْسَلِينَ)، في حالةِ الجرِّ، فإن الياءَ إذا ذُكرَ بعدَ الناصبِ ....

مُعرب العوامل

(وَ): عاطفةٌ، (أُولُو): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً معطوفٌ على جمعِ المذكرِ.

(وَ): عاطفةٌ، (عِشْرُونَ): مرادُ لفظِه مرفوعٌ تقديراً عطفٌ على أحدِهما، وما قيلَ: إن أولُو وعشرونَ مرفوعانِ لفظاً، فخطاءٌ ظاهرٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (أَخَوَاتُهَا): مرفوعةٌ لفظاً عطفٌ على عشرونَ فقَط، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ للـ(أخوات).

(نَحْوُ): ظاهرٌ. (جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ [٥٧/ أ] تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى: فالإعرابُ ظاهرٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (صَدَّقْنَا الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على لفظِ (جاءَنا المرسلونَ)، وإذا أُريدَ المعنى: فالإعرابُ ظاهرٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (آمَنَّا بِالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على أحدِهما، وإذا أُريدَ المعنى: فالإعرابُ ظاهرٌ.

---

(١) في الأصل: (تصح)، والأصوب ما أثبت في المتن.







يكونُ علامةً لهُ، وإن ذُكرَ بعدَ الجارِّ يكونُ علامةَ الجرِّ، وجعلُوا الواوَ علامةَ الرفعِ؛ لأن الواوَ فاعلٌ في جمعِ الفعلِ، نحوُ: ضربُوا، ويضربُون، والياءَ علامةَ الجرِّ على الأصلِ، وحملُوا [١٤٣] النصبَ[1] على الجرِّ دونَ الرفعِ؛ لمناسبةٍ بينَهما في وقوعِ كلٍّ واحدٍ منهما فضلةً في الكلامِ، بخلافِ الرفعِ، فإنه عمدةٌ فيه، وإنما ارتكبُوا الحملَ دونَ الألفِ في النصبِ؛ للالتباسِ بالتثنيةِ فيه[2].

(وَقِسْمٌ) منهما (**رَفْعُهُ بِالْأَلِفِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ**..........................

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(وَ): عاطفةٌ، (**قِسْمٌ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ أولُ.

(**رَفْعُهُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ ثانٍ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(رفع).

(**بِالْأَلِفِ**): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلًّا خبرُ مبتدأٍ ثانٍ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ صُغرَى مرفوعةٌ محلًّا خبرُ مبتدأٍ أولَ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ كُبرَى لا محلَّ لها عطفٌ على الجملةِ الكبرَى السابقةِ.

(وَ): عاطفةٌ، (**نَصْبُهُ**): مرفوعٌ لفظًا عطفٌ على (رفعُه)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(نصب).

(وَ): عاطفةٌ، (**جَرُّهُ**): مرفوعٌ لفظًا عطفٌ على (نصبُ)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(جر).

---

(١) في الأصل: (وعملوا لنفي النصب)، والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) أي: في النصب؛ يعني أنه لو جعل بالألف، لالتبس بالتثنية في حالة النصب. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٣١٥.



بِالْيَاءِ، وَذَلِكَ)؛ أي: ناقصُ الإعرابِ بهذينِ الحرفينِ، (التَّثْنِيَةُ)؛ أي: المثنَّى، وهو ما لحقَ آخرَ مفردِهِ ألفٌ أو ياءٌ، ونونٌ مكسورةٌ، وما يلحقُ به، (وَ) هو (اثْنَانِ)، وكذا اثنتانِ وثنتانِ، وإنما ألحقَت هذه الألفاظُ بها؛ لأنها وإن كانَت مفردةً، لكن صورتَها صورةُ التثنيةِ، ومعنَاها[1] معنَى التثنيةِ، (وَكِلَا)، ....

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(بِالْيَاءِ): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هما) راجعٌ إلى الـ(نصبُ) والـ(جرُّ) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلّاً عطفٌ على (بالألفِ)، وفيه وجهٌ آخرُ مرَّ ذكرُه. فتدبَّر.

(وَ): ابتدائيةٌ.

(ذَلِكَ): ذا: اسمُ إشارةٍ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ، واللامُ: حرفُ عمادٍ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ لهما.

(التَّثْنِيَةُ): مرفوعةٌ لفظًا خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (اثْنَانِ): مرادُ لفظِهِ مرفوعٌ تقديراً عطفٌ على (التثنيةُ).

(وَ): عاطفةٌ، (كِلَا): مرادُ لفظِهِ مرفوعٌ تقديراً عطفٌ على أحدِهما، وما قيلَ: أو مرفوعٌ لفظًا، فخطاءٌ فاحشٌ؛ لأن كونَ إعرابِ (كِلا) بالألفِ مشروطٌ بالإضافةِ إلى مضمرٍ، فكيفَ يكونُ إعرابُه هنا بالألفِ؟!

---

(1) في الأصل: ومضاها، والصواب ما أثبت في المتن.




وكذا كلتَا، ولم يذكُره اكتفاءً بالأصلِ؛ لكونِه تأنيثًا، (**مُضَافًا**)؛ أي: حالَ كونِ كِلا وكِلتا مضافًا (**إِلَى مُضْمرٍ**)، إذ لو كانَا مضافينِ إلى مظهرٍ لكانَا معربينِ بالحركاتِ التقديريةِ، نحوُ: جاءَني كِلا الرجلَين، ورأيتُ كِلا الرجلَين، ومررتُ بكِلا الرجلَين، وإنما اعتبرَ هذا القيدُ؛ لأن كِلا باعتبارِ لفظِه مفردٌ، وباعتبارِ معناهُ مثنًّى، فلفظُه يقتضِي الإعرابَ بالحركةِ، ومعناهُ يقتضِي الإعرابَ بالحروفِ، فروعِي فيه كِلا الطرفينِ، فإذا أضيفَ إلى المظهرِ روعيَ جانبُ اللفظِ؛ لكونِ الأصلِ بالأصلِ، [١٤٤] وإذا أضيفَ إلى المضمرِ روعيَ جانبُ المعنَى؛ لكونِ الفرعِ بالفرعِ، فلذَا قيدَه بقولِه: إلى مضمرٍ.

(**نَحْوُ: جَاءَنا**[1] **الِاثْنَانِ كِلَاهُمَا؛ أَيِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ**)؛ يعنِي: ....

تجريب العوامل

(**مُضَافًا**): [٥٧/ب] منصوبٌ لفظًا حالٌ من (كِلا) بتأويلِه بالمفعولِ بواسطةِ العطفِ؛ أي: أشيرُ إلى التثنيةِ واثنانِ وكِلا حالَ كونِه مضافًا، كما قالَ الشيخُ الشارحُ، أو بتأويلِه بنائبِ الفاعلِ؛ أي: جُعلَ إعرابُ كِلا من هذا القسمِ حالَ كونِه مضافًا كما قيلَ، والأولُ هو الراجحُ، أو مفعولُ (أعنِي) المقدرِ؛ أي: أعنِي به مضافًا، كما قالَ الشيخُ عليٌّ القاريُّ في أمثالِه في «شرحِ العز[يِّ]».

(**إِلَى**): حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(مضافًا).

(**مُضْمَرٍ**): مجرورٌ به لفظًا ومنصوبٌ محلًا مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(مضافًا).

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**جَاءَنَا الِاثْنَانِ كِلَاهُمَا؛ أَيِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ**): مرادُ لفظِه

---

(١) في الأصل: (جاءني)، والصواب ما أثبت في المتن.






القرآنَ والحديثَ، وكذا الاثنتانِ، وثنتانِ، وكِلتاهما، (وَاتَّبَعْنَا الِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا)؛ أي: القرآنَ والحديثَ،..............................

مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فجاءَ[نا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلّاً مفعولُه.

والاثنانِ: مرفوعٌ لفظاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وكِلا[هما]: مرفوعٌ لفظاً تأكيدٌ معنويٌّ لـ(اثنانِ)، وهما: ضميرٌ مجرورٌ [٥٨/ أ] متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلّاً مضافٌ إليهِ لـ(كِلا).

وأي: حرفُ تفسيرٍ على القولِ الشهيرِ، أو حرفُ عطفٍ على ما مرَّ، مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

والكتابُ: مرفوعٌ لفظاً مع ما عُطفَ عليهِ عطفَ بيانٍ، أو بدلُ الكلِّ من (الاثنانِ)، أو عطفُ تفسيرٍ لهُ.

(وَ): عاطفةٌ، (اتَّبَعْنَا الِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً معطوفٌ على لفظِ (جاءَنا الاثنانِ... إلخ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فاتبعْـ[ـنا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

والاثنينِ: منصوبٌ لفظاً مفعولُه.






(**وَعَمِلْنَا بِالِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا**)، وكذا فرعُهما، وإنما جعلُوا الألفَ علامةَ الرفعِ في التثنيةِ؛ لأنه الضميرُ المرفوعُ في مثنَّى الفعلِ، نحوُ: ضَرَبَا، ويضرِبَان، والياءَ علامةَ الجرِّ على الأصلِ، وحملُوا النصبَ عليهِ لما مرَّ، وفرقُوا بينهما بأن يكونَ ما قبلَ الياءِ مفتوحًا في التثنيةِ؛ لخفةِ الفتحةِ وكثرةِ التثنيةِ، ومكسوراً في الجمعِ؛ لثقلِ الكسرةِ وقلةِ الجمعِ.

(**وَالثَّالِثُ**) وهو بالحركاتِ مع الحذفِ، (**لَا يَكُونُ** ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

وكِلا: منصوبٌ لفظًا تأكيدٌ معنويٌّ لـ(اثنينِ)، وهما: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ لـ(كِلا).

(وَ): عاطفةٌ، (**عَمِلْنَا بِالِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً عطفٌ على أحدِهما، وإذا أُريدَ المعنَى:

فعمِلنا: فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ ابتدائيةٌ.

وبالاثنينِ: ظرفُ لغوٍ لـ(عمِلنا).

وكِليهما: تأكيدٌ معنويٌّ لـ(اثنينِ).

(وَ): عاطفةٌ، (**الثَّالِثُ**): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(**لَا**): حرفُ نفيٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(**يَكُونُ**): فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الناقصةِ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه ضميرُ (هو) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ اسمُه.







إِلَّا تَامَّ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ)؛ أي: الثالثُ، (**قِسْمَانِ**)؛ لأن محذوفَه إما حركةٌ أو حرفٌ، أشارَ إلى الأولِ بقولِه: (**قِسْمٌ رَفْعُهُ**[1])؛ أي: حالةُ الرفعِ كائنٌ (**بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ**)، ولو كانَا تقديرينِ كما في الوقفِ، وليسَ المرادُ بهما علمَ الفاعليةِ والمفعوليةِ، (**وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ**)، وإن كانَ تقديراً،....

معرب العوامل

(**إِلَّا**): حرفُ استثناءٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(**تَامَّ**): منصوبٌ لفظاً خبرُ (لا يكونُ)، وهو معهما جملةٌ فعليةٌ مرفوعٌ محلاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ إما على القريبةِ أو على البعيدةِ.

(**الْإِعْرَابِ**): مجرورٌ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(تام)، ومنصوبٌ محلاً على التشبيهِ بالمفعولِ.

(**وَ**): ابتدائيةٌ.

(**هُوَ**): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً مبتدأٌ.

(**قِسْمَانِ**): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(**قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ**): مرَّ إعرابُ أمثالِه، فراجِع إليها.

(**الْحَرَكَةِ**): مجرورةٌ لفظاً مضافٌ إليها لـ(حذفِ)، ومنصوبةٌ محلاً مفعولٌ به لهُ.

---

(١) في الأصل: (يرفعه)، والصواب ما أثبت في المتن.







كما إذا التقى الساكنَ بعدَه، (وَهُوَ)؛ أي: القسمُ الأولُ، وهو [١٤٥] ما يكونُ محذوفُه حركةً، (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوعٌ، لا المنصوبُ؛ لأن اتصالَ المنصوبِ لا يخرجُ عن هذا الحكمِ، (وَهُوَ)؛ أي: ....

مُعرِبُ العَوامِل

(وَ): ابتدائيةٌ.

(هُوَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

(الْفِعْلُ): مرفوعٌ لفظاً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(الْمُضَارِعُ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الفعل).

(الَّذِي): اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً صفةُ (الفعلِ المضارعِ).

(لَمْ): حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(يَتَّصِلْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظاً.

(بِآخِرِهِ): ظرفُ [٥٨/ ب] لغوٍ لـ(لمْ يتصلْ)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(آخرِ).

(ضَمِيرٌ): مرفوعٌ لفظاً فاعلُ (لمْ يتصلْ)، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةُ الموصولِ.

(وَ): حاليةٌ.

(هُوَ): ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.






آخرُ المضارعِ المذكورِ، (**حَرْفٌ صَحِيحٌ**)، الواوُ للحالِ، ويسمَّى هذا الفعلُ صحيحًا في اصطلاحِهم، وهو ما ليسَ في آخرِه حرفُ علةٍ، (**نَحْوُ: نُحِبُّ**) نحنُ يا محمدُ ـ مثالٌ للرفعِ ـ (**أَنْ نُشْفَعَ**)؛ أي: شفاعتَك لأمتِك يومَ القيامةِ، مثالٌ للنصبِ، (**وَلَمْ نُحْرَمْ**) نحنُ من شفاعتِك الكبرَى، مثالٌ للجزمِ.

مُعرِبُ العَوامِلِ

(**حَرْفٌ**): مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ منصوبةٌ محلّاً حالٌ من (آخرِ).

(**صَحِيحٌ**): مرفوعٌ لفظًا صفةٌ لـ(حرفٌ).

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**نُحِبُّ أَنْ نُشْفَعَ، وَلَمْ نُحْرَمْ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فنحبُّ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (نحنُ) مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وأنْ: حرفٌ ناصبٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ونُشفعَ: فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ منصوبٌ به لفظًا، وتحتَه (نحنُ) مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلّاً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للحرفِ الموصولِ، وهي في تأويلِ المفردِ منصوبةٌ محلّاً مفعولٌ به صريحٌ لـ(نحبُّ).

والواو: عاطفةٌ، ولمْ: حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ونُحرمْ: فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به لفظًا، ومنصوبٌ محلّاً بـ(أنْ)، وتحتَه (نحنُ) مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلّاً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ






وأشارَ إلى الثاني بقولِه: (وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ) ولو تقديراً؛ لاستثقالِ الضمةِ[1] على حرفِ العلةِ، (وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ) ولو تقديراً، كما إذا كانَ الآخرُ ألفًا، (وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْآخِرِ) واواً كان، أو ياءً، أو ألفًا؛ لأنّ الجازمَ لما لم يجِد الحركةَ، أسقطَ الحرفَ المناسبَ لها، (وَذَلِكَ)؛ أي: القسمُ الثاني، وهو ما يكونُ محذوفُه حرفًا، (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوعٌ، (وَهُوَ)؛ أي: آخرُه، (حَرْفُ عِلَّةٍ)، واواً، أو ياءً، أو ألفًا، ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (نُشفع)، هكذا استفيدَ من الأستاذِ، ولبعضِهم هنا مقالٌ أعرضْنا عنه لخلوِّه من المآلِ.

(وَ): عاطفةٌ. (قِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الْآخِرِ): مرَّ إعرابُ أمثالِه فتدبَّر.

(وَ): ابتدائيةٌ.

(ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ، وَهُوَ حَرْفُ عِلَّةٍ): مرَّ إعرابُه قُبيْلَ هذا المقالِ، والعنايةُ من الملكِ المتعالِ. (عِلَّةٍ): مجرورةٌ لفظًا مضافٌ إليها لـ(حرفُ).

---

(١) نبَّه بالتعليل وبتغيير التعبير هنا، حيث قال فيما سبق: ولو كانا تقديريين، وهنا: ولو تقديراً، بحذف كان، إلى أن رفعه هنا بالضمة التقديرية دائمًا، بخلاف ما سبق، وبخلاف ما سيأتي من أن النصب يكون بالفتحة التقديرية إذا كان آخر الفعل ألفًا، فالأولى التعبير فيه أيضًا بقوله: ولو كان تقديراً كما لا يخفى على من يتقيد بدقائق الكلام. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٣١٨.





(نَحْوُ: نَدْعُو) نحنُ (اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفُوَنَا وَلَمْ يَرْمِنَا فِي النَّارِ)، فالأولُ للأولِ، والثانِي للثانِي، والثالثُ للثالثِ، ونحو: يغزُو، ويرمِي، ويخشَى، ولم يغزُ[1]، ولم يرمِ، ولم يخشَ.

مُعْرِبُ العَوامِل

(نَحْوُ): معلومٌ. (نَدْعُو اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفُوَنَا، وَلَمْ يَرْمِنَا فِي النَّارِ): [٥٩/أ] مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فندعُو: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (نحنُ) مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلاّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

ولفظةُ الجلالةِ: منصوبةٌ لفظاً مفعولٌ به لـ(ندعُو).

وأنْ: حرفٌ ناصبٌ.

ويعفوَ[نا]: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ به لفظاً، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى لفظةِ الجلالةِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للحرفِ الموصولِ، وهي في تأويل المفردِ منصوبةٌ محلاّ مفعولٌ ثانٍ لـ(ندعُو)، ونا: ضمير منصوبٌ متصل مبني على السكون منصوبٌ محلاّ مفعولٌ به لـ(يعفوَ).

والواو: عاطفةٌ، ولمْ: حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ويرمِ[نا]: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بِهِ لفظاً، وتحتَه (هو) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (يعفوَنا)، ونا: ضميرٌ منصوبٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ منصوبٌ محلاّ مفعولٌ به لـ(يرمِ).

(١) في الأصل: (يغزو)، والصواب ما أثبت في المتن.






(وَالرَّابِعُ) وهو [١٤٦] ما يكونُ بالحروفِ مع الحذفِ، (لَا يَكُونُ إِلَّا نَاقِصَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ)؛ أي: الرابعُ، (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ ....

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

وفي النار: ظرفُ لغوٍ لهُ.

(وَ): عاطفةٌ، (الرَّابِعُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.

(لَا): حرفُ نفيٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(يَكُونُ): فعلٌ مضارعٌ من الأفعالِ الناقصةِ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه هو مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً اسمُه.

(إِلَّا): حرفُ استثناءٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(نَاقِصَ): منصوبٌ لفظًا خبرُه، وهو معهُما جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على القريبةِ أو البعيدةِ.

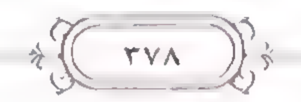
(الْإِعْرَابِ): مجرورٌ لفظًا مضاف إليه لناقص ومنصوب محلّاً على التشبيه بالمفعول.

(وَ) ابتدائية.

(هُوَ) ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

(الْفِعْلُ): [٥٩/ب] مرفوعٌ لفظًا خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

(الْمُضَارِعُ): مشغولٌ بإعرابِ الحكايةِ، أو صفةٌ لـ(الفعل).



الَّذِي اتَّصَلَ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ مَرفُوعٌ غَيْرُ النُّونِ) الذي هو لجمعِ المؤنثِ[1]؛ لأن المضارعَ لو اتصلَ هو به لكانَ مبنيّـًا، كما لو اتصلَ به نونُ التأكيدِ على رأيٍ،

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(**الَّذِي**): اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ صفةُ (الفعلُ المضارعُ).

(**اتَّصَلَ**): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ.

(**بِآخِرِهِ**): ظرفُ لغوٍ لـ(اتصلَ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على الكسرِ مجرورٌ محلاًّ مضافٌ إليهِ للـ(آخر).

(**ضَمِيرٌ**): مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للموصولِ.

(**غَيْرُ**): مرفوعٌ لفظًا بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ لـ(ضميرٌ)، وأما جعلُه صفةً لهُ فالظاهرُ أنه لا يجوزُ؛ لاكتسابِ الـ(غيرُ) بالإضافةِ إلى (النونِ) تعريفًا بالاشتهارِ بالغيريةِ، إلا على قولِ من قالَ: إنه لا يتعرفُ أصلاً، وهو مختارُ ابنِ هشامٍ في «مغني اللبيبِ»، أو منصوبٌ مستثنًى من (ضميرٌ) لا حالٌ منه؛ لأنه وإن سُلِّمَ كونُه نكرةً، إلا أن لفظَ (ضميرٌ) نكرةٌ محضةٌ، فيجبُ تقديمُ الحالِ عليهِ على الأصحِّ على ما صرحَ به المحققُ التفتازانيُّ.

(**النُّونِ**): مجرورٌ لفظًا مضافٌ إليهِ لـ(غيرُ).

---

(١) في الأصل: (الجمع المؤنث)، والصواب ما أثبت في المتن.

(فَرَفْعُهُ بِالنُّونِ) الإعرابيةِ، سواءٌ كانَ للتثنيةِ أو للجمعِ، (وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا)؛ أي: بحذفِ النونِ، (نَحْوُ: الْأَوْلِيَاءُ) العارفونَ، (وَالْعُلَمَاءُ) العاملونَ، (يَشْفَعَانِ)؛ أي: الأولياءُ والعلماءُ، مثالُ الرفعِ، (يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنَرْجُو ....

مُغْرِبُ العَوامِلِ

(فَرَفْعُهُ): الفاءُ: تفصيليةٌ، والرفعُ: مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(رفع).

(بِالنُّونِ): ظرفٌ مستقرٌّ مرفوعٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها تفصيليةٌ.

(وَ): عاطفةٌ، (نَصْبُهُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(نصبٌ).

(وَ): عاطفةٌ، (جَزْمُهُ): مرفوعٌ لفظًا عطفٌ على (نصبُه)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(جزمٌ).

(بِحَذْفِهَا): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هما) مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلّاً خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (فرفعُه بالنونِ)، والضميرُ المجرورُ مبنيٌّ على السكونِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ مضافٌ إليهِ لـ(حذفِ)، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ به صريحٌ لهُ.

(نحوُ): معلومٌ. (الْأَوْلِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ يَشْفَعَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنَرْجُو [٦٠/أ]

أَنْ يَشْفَعَا لَنَا)، مثالُ النصبِ، (**وَلَمْ يُعْرِضَا عَنَّا**)، مثالُ الجزمِ، بحذفِ النونِ فيهِما، وإنما أعربُوا المضارعَ المذكورَ بهذا الإعرابِ رفعًا ونصبًا وجزمًا؛ لأن الضميرَ المرفوعَ لمَّا عُدَّ جزءاً من الفعلِ، بدليلِ سكونِ آخرِ ضَرَبْنا دون ضَرَبَنا، جعلُوا الإعرابَ بعدَه، ولمَّا لم يتحملِ الألفُ والواوُ والياءُ الحركةَ، جعلُوا إعرابَه بالنونِ؛ لعدمِ إمكانِ حروفِ العلةِ[1]، فحذفُوها في الجزمِ حذفَ الحركةِ، وحملُوا النصبَ عليهِ دونَ الرفعِ؛ لأن الجزمَ بدلُ الجرِّ، فيناسبُ أن يُحملَ بدلُه [١٤٧] كنفسِه على النصبِ في الأفعالِ أيضًا، فافهَم.

مُعْرَبُ العَوامِلِ

أَنْ يَشْفَعَا لَنَا، وَلَمْ يُعْرِضَا عَنَّا): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فالأولياءُ: مرفوعةٌ لفظًا مبتدأٌ.

والواو: عاطفةٌ مبنيةٌ على الفتحِ لا محلَّ لها.

والعلماءُ: مرفوعةٌ لفظًا عطفٌ على (الأولياءُ).

ويشفعانِ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لفظًا بعاملٍ معنويٍّ، والألِفُ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) دفع لمقدر، هو أنه لِم لَم يجلب حرف العلة لذلك الفعل المتعذر فيه الإعراب بالحركة حتى يكون إعرابه بالواو والألف والياء، كالأسماء المعربة بالحروف، فدفعه بأن زيادة حرف المد هنا غير ممكن؛ للزوم اجتماع الساكنين. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٣٢٠.

فمجموعُ الإعرابِ الحاصلِ من التقسيمِ بحسبِ المحلِّ تسعةٌ: ستةٌ منها بانقسامِ القسمِ الأولِ والثانِي إلى تامِّ الإعرابِ وناقصِه المنقسمِ[1] إلى قسمينِ، واثنانِ منها يحصلُ بانقسامِ الثالثِ إلى قسمينِ، وواحدٌ منها يحصلُ بالرابعِ، كما لا يخفَى تفصيلُه على المتفطنِ.

مُعرِبُ العَوامِل

واليومَ: منصوبٌ لفظاً مفعولٌ فيه لـ(يشفعانِ).

والقيامةِ: مجرورةٌ لفظاً مضافٌ إليهِ لـ(يومَ).

والفاءُ: جوابيةٌ أو جزائيةٌ، ونرجُو: فعلٌ مضارعٌ معلومٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (نحنُ) مبنيٌّ على الضمِّ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جوابيةٌ؛ أي: إذا كانَ الأمرُ كذلكَ فنرجُو، أو مجزومةٌ محلّاً جزاءُ الشرطِ؛ أي: إن كانَ الأمرُ كذلكَ فنرجُو، والقصرُ على الأولِ من القُصُورِ كما لا يخفَى على ذوي السطورِ.

وأنْ: حرفٌ ناصبٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ويشفعَا: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ به لفظاً، والألِفُ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للحرفِ الموصولِ، وهي في تأويلِ المفردِ منصوبةٌ محلّاً مفعولٌ به صريحٌ لـ(نرجُو).

واللامُ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(يشفعَا)، ونا: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على

---

(1) في الأصل: (لمنقسم)، والصواب ما أثبت في المتن.

تقسيمُ الإعرابِ بحسبِ الصفةِ:

وأشارَ إلى التقسيمِ الثالثِ من التقسيماتِ الأربعةِ للإعرابِ إلى تقسيمِه بحسبِ الصفةِ بقولِه:

(ثُمَّ)، هو للتراخِي رتبةً، (الْإِعْرَابُ.................................

السكونِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ باللامِ، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(يشفعَا).

والواو: عاطفةٌ مبنيةٌ على الفتحِ لا محلَّ لها.

ولمْ: حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ويعرضَا: فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بهِ لفظًا، ومنصوبٌ بـ(أنْ) محلاًّ، والألِفُ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ [٦٠/ب] على السكونِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (يشفعَا) على ما استفيدَ من الأستاذِ.

وعن: حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ متعلقٌ بـ(لم يعرضَا)، ونا: ضميرٌ مجرورٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(عن)، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لـ(لم يعرضَا).

(ثُمَّ): حرفُ ابتداءٍ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، فإنَّه يجيءُ بهذا المعنَى على ما صرحَ به المولَى الشهيرُ بابنِ كمالِ الوزيرِ.

(الْإِعْرَابُ): مرفوعٌ لفظًا مبتدأٌ.




إِنْ ظَهَرَ)؛ أي: الإعرابُ حركةً كانَت أو حرفاً، (**فِي اللَّفْظِ**)؛ أي: في لفظِ المعربِ، (**يُسَمَّى لَفْظِيًّا**)؛ لوجودِهِ في اللفظِ، (**كَمَا**..........

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

(إِنْ): حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(ظَهَرَ): فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ مجزومٌ به محلاًّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

(فِي اللَّفْظِ): ظرفُ لغوٍ لـ(ظهرَ).

(يُسَمَّى): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى المبتدأِ أيضاً مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ فعليةٌ أو شرطيةٌ مرفوعةٌ محلاًّ خبرُ المبتدأِ، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وما يقال: من أن (يُسمَّى) مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، ومجزومٌ محلاًّ بـ(إنْ)، ومن أن جملةَ (يُسمَّى) مجزومةٌ محلاًّ، فخطاءٌ بيِّنٌ كما لا يخفَى على أولِي النُّهَى، وقد سبقَ الإشارةُ إليهِ.

(لَفْظِيًّا): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ ثانٍ لـ(يُسمَّى).

(كَمَا): الكافُ: حرفُ جرٍّ مبنيٌّ على الفتحِ لا محلَّ لهُ، وما: اسمٌ موصولٌ أو موصوفٌ، مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ به محلاًّ، والجارُّ مع المجرورِ ظرفٌ مستقرٌّ، وتحته (هو) راجعٌ إلى مبتدأٍ محذوفٍ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاًّ فاعلُه،



فِي الْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ) فيما سبقَ، نحوُ: جاءَنا رسولٌ، ومعجزاتٌ، وكتبٌ، وصدَّقنا الرسولَ والمعجزاتِ والكتبَ، وآمنَّا بالرسولِ والمعجزاتِ والكتبِ، ونحوِها، (وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ) الإعرابُ..............................

مُعْرِبُ العَوامِل

وهو معه جملةٌ فعليةٌ مرفوعةٌ محلاً خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو كما، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، أو الكافُ: اسمٌ بمعنَى المثلِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هو مثلُ ما، [٦١/أ] وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ، وما: مبنيٌّ على السكونِ مجرورٌ محلاً مضافٌ إليهِ للـ(كافِ).

(فِي الْأَمْثِلَةِ): ظرفٌ مستقرٌّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى (ما) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها صلةٌ للموصولِ، أو مجرورةٌ محلاً صفةٌ لـ(ما) الموصوفةِ.

(الْمَذْكُورَةِ): اسمُ مفعولٍ، وتحتَها (هي) راجعٌ إلى الأمثلةِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً نائبُ فاعلِها، وهي معه مركبةٌ مجرورةٌ لفظًا صفةٌ لـ(الأمثلةِ)، أو مرفوعةٌ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هي، أو منصوبةٌ بأعنِي المقدرِ، والأولُ هو الراجحُ.

(وَ): عاطفةٌ، (إِنْ): حرفُ شرطٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(لَمْ): حرفٌ جازمٌ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(يَظْهَرْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بِهِ لفظًا وبـ(إنْ) محلاً، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى الإعرابِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.




(فِي اللَّفْظِ، بَلْ قُدِّرَ فِي آخِرِهِ)؛ أي: آخرِ المعربِ، (يُسَمَّى)؛ أي: الإعرابُ، (تَقْدِيرِيّاً)؛ لوجودِه في التقديرِ دونَ اللفظِ والمحلِّ، (نَحْوُ: أَنَا الْعَاصِي)، قُدِّرَ ضمةُ الياءِ في العاصِي لثقلِها عليها، [١٤٨] فالتقديريُّ ما لا يظهرُ في اللفظِ، بل يُقدَّرُ في آخرِه لمانعٍ فيه غيرِ الإعرابِ الحقيقيِّ، ولا يكونُ إلا في المعربِ، كاللفظيِّ، وهو في سبعةِ مواضعَ، وقيل: ثمانيةٌ.

مُعْرِبُ العَوَامِلِ

(فِي اللَّفْظِ): مفعولٌ فيهِ لـ(لم يظهرْ).

(بَلْ): حرفُ عطفٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

(قُدِّرَ): فعلٌ ماضٍ مجهولٌ مبنيٌّ على الفتحِ مجزومٌ بـ(إنْ) محلّاً، وتحتَه (هو) راجعٌ أيضاً إلى الإعرابِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على جملةِ (لمْ يظهرْ).

(فِي آخِرِهِ): مفعولٌ فيهِ لـ(قُدِّرَ)، والضميرُ المجرورُ مضافٌ إليهِ لـ(آخرِ).

(يُسَمَّى): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى الإعرابِ أيضاً مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، وفعلُ الشرطِ مع جزائِه جملةٌ فعليةٌ أو شرطيةٌ مرفوعةٌ محلّاً عطفٌ على جملةِ (إنْ ظهرَ الإعرابُ... إلخ).

(تَقْدِيرِيّاً): منصوبٌ لفظاً مفعولٌ ثانٍ لـ(يُسمَّى).

(نَحْوُ): معلومٌ. (أَنَا الْعَاصِي): مرادُ لفظِه [٦١/ ب] مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:



الأولُ: معربٌ مفردٌ آخرُه ألفٌ، وإن حُذفَ لالتقاءِ الساكنينِ، فإن كانَ اسماً، فإعرابُه في الأحوالِ الثلاثِ تقديريٌّ، نحوُ: العصَا وعصاً، وإن كانَ فعلاً، فرفعُه ونصبُه تقديريٌّ، دونَ جزمِه، إذ هو لفظيٌّ لوجودِه في اللفظِ، نحوُ: يرضَى، ولن يرضَى، ولم يرضَ.

والثاني منها: ما أضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ دونَ التثنيةِ، فإن كانَ جمعَ المذكرِ السالمَ، فرفعُه تقديريٌّ فقَط، نحوُ: مسلمِيَّ، وإن كانَ غيرَه، فإعرابُه في الأحوالِ الثلاثِ تقديريٌّ على الأصحِّ[1]، نحوُ: غلامِي، وأخِي، وأحبابِي، ومؤمناتِي.

والثالثُ منها: ما في آخرِه إعرابٌ محكيٌّ؛ أي: حركةٌ أو حرفٌ محكيةٌ، إما جملة منقولة إلى العلميةِ، نحوُ: تأبَّطَ شَرّاً، أو مفرداً عندَ الحجازيةِ، وأما بنُو تميمٍ فلا يجوِّزونَ الحكايةَ في المفردِ، نحوَ: مَن زيداً؟ مقولاً لمن قالَ: ضربتُ زيداً.

والرابعُ منها: ما كانَ في [١٤٩] آخرِه ياءٌ مكسورةٌ ما قبلَها، ولو محذوفاً لاجتماعِ الساكنينِ، فإن كانَ اسماً، فرفعُه وجرُّه تقديريٌّ، نحوُ:...............

مُعرب العوامل

فأنا: ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً مبتدأٌ.

والعاصِي: مرفوعٌ تقديراً خبرُه، وهو معه جملةٌ اسميةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

---

(١) وذهب بعضهم إلى كون إعرابه في حالة الجر لفظياً، والجمهور ذهبوا إلى بنائه مطلقاً. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٣٢٣.





القاضِي، وقاضٍ، وقاضِي البلدِ، وإن كانَ فعلاً، فرفعُه فقَط تقديريٌّ إن لم يلحَق بآخرِه ضميرٌ مرفوعٌ، نحوُ: يرمِي، وترمِي، وارمِي، ونرمِي.

والخامسُ منها: فعلٌ آخرُه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، فرفعُه فقَط تقديريٌّ إن لم يلحَق بآخرِه ضميرٌ مذكورٌ، نحوُ: يغزُو، وتغزُو، وأغزُو، ونغزُو.

والسادسُ منها: ما كانَ إعرابُه بالحروفِ، ويلاقِي بعدَه كلمةً في أولِها همزةُ وصلٍ، فإن كانَ من الأسماءِ الستةِ[1]، فإعرابُه في الأحوالِ الثلاثِ تقديريٌّ، نحوُ: جاءَني أبُو الرجلِ، ورأيتُ أبَا الرجلِ، ومررتُ بأبِي الرجلِ، وإن كانَ جمعَ المذكرِ السالمَ، فإن لم يكُن ما قبلَ حرفِ الإعرابِ مفتوحاً، يحذفُ الواوُ والياءُ، فيكونُ إعرابُه في الأحوالِ الثلاثِ تقديرياً، نحوُ: جاءَني قاتلُو القومِ، ورأيتُ قاتلِي القومِ، ومررتُ بقاتلِي القومِ، وإلا فالكلُّ لفظيٌّ، وإن كانَ تثنيةً، فرفعُه تقديريٌّ [١٥٠] فقَط، نحوُ: جاءَني غلامَا ابنِك.

والسابعُ منها: المعربُ الذي وُقفَ عليهِ بالإسكانِ، ويكونُ إعرابُه بالحركةِ، فإن كانَ غيرَ منونٍ بتنوينِ التمكنِ، أو كانَ في آخرِه تاءُ التأنيثِ،......

---

(١) تفصيل للإجمال المفهوم من قوله: ما كان إعرابه بالحروف، فتقدير الكلام: إن إعرابه إذا كان بالحروف، فإما أن يكون من الأسماء الستة، وإما أن يكون من الجمع المذكر السالم، وإما أن يكون من التثنية؛ لما سبق من أن المعرب بالحروف منحصر في هذه الثلاثة، فإن كان من الأسماء الستة، فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديري؛ لأن همزة الوصل التي بعدها تسقط عند الملاقاة، فيجتمع الساكنان، فيحذف حرف الإعراب من اللفظ وإن لم يحذف من الكتابة، نحو: جاءني أبو الرجل. اهـ. انظر: «حاشية الخربوتي» ص ٣٢٤ - ٣٢٥.



فإعرابُه في الأحوالِ الثلاثِ تقديريٌّ، نحوُ: أحمَدْ، وضاربَهْ، وقاتِلَاتْ، وإن كانَ منونـًا بتنوينِ التمكنِ، ولا يكونُ في آخرِه تاءُ التأنيثِ، فرفعُه وجرُّه تقديريٌّ، نحوُ: زَيْد، فتأمَّل.

(وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ)؛ أي: الإعرابُ، (وَلَمْ يُقَدَّرْ فِي آخِرِهِ)؛ أي: آخرِ المعرَبِ، بل قُدِّرَ في نفسِه لمانعٍ عن ظهورِه فيها، (يُسَمَّى)؛ أي: الإعرابُ،....

مُعرَبُ العَوامِل

(وَ): عاطفةٌ، (إِنْ): حرفُ شرطٍ.

(لَمْ): حرفٌ جازمٌ.

(يَظْهَرْ): فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بِهِ لفظـًا وبـ(إنْ) محلّاً، وتحتَه (هو) راجعٌ إلى الإعرابِ مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها فعلُ الشرطِ.

(وَ): عاطفةٌ، (لَمْ): حرفٌ جازمٌ.

(يُقَدَّرْ): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مجزومٌ به لفظـًا وبـ(إنْ) محلّاً، وتحتَه (هو) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها عطفٌ على فعلِ الشرطِ.

(يُسَمَّى): فعلٌ مضارعٌ مجهولٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ، وتحتَه (هو) مبنيٌّ على الفتحِ مرفوعٌ محلّاً نائبُ فاعلِه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها جزاءُ الشرطِ، والجملةُ الشرطيةُ مرفوعةٌ محلّاً عطفٌ على القريبةِ أو على البعيدةِ.




(**مَحَلِّيًّا**)؛ لكونِ المانعِ في نفسِه، (**نَحْوُ: تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ**)؛ أي: على اللهِ، محلُّه مجرورٌ بعلى، (**لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ**)؛ أي: من جهةِ (مَن)، والإعرابُ المحليُّ في موضعينِ:

الأولُ: الاسمُ المعربُ المشتغلُ آخرُه بإعرابِ غيرِ محكيٍّ، نحوُ: مررتُ بخالدٍ، فإن محلَّ خالدٍ منصوبٌ على المفعوليةِ.

مُعْرَبُ العَوامِلِ

(**مَحَلِّيًّا**): منصوبٌ لفظًا مفعولٌ ثانٍ لـ(يُسمَّى).

(**نَحْوُ**): معلومٌ. (**تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ**): مرادُ لفظِه مجرورٌ تقديراً مضافٌ إليهِ لـ(نحوُ)، وإذا أُريدَ المعنى:

فتوكَّلْ[ـنا]: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ، ونا: ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ مبنيٌّ على السكونِ مرفوعٌ محلاّ فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها ابتدائيةٌ.

وعلى: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(توكَّلنَا).

ومن: اسمٌ موصولٌ مبنيٌّ على السكونِ، فمحلُّه القريبُ مجرورٌ بـ(على)، ومحلُّه البعيدُ منصوبٌ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لهُ.

ولا: حرفُ نفيٍّ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ويأتِي: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ تقديراً بعاملٍ معنويٍّ.

والخيرُ: مرفوعٌ لفظًا فاعلُه، وهو معه جملةٌ فعليةٌ لا محلَّ لها [٦٢/أ] صلةٌ للموصولِ.







والثانِي منهما: المبنيُّ العارضُ الذي يتواردُ عليه المعانِي [١٥١] المقتضيةُ، نحوُ: المضمراتِ، نحوُ: ضربَ وضربَت وأَضربُ ونضربُ، والإشاراتِ والموصولاتِ وغيرِها، فافهَم.

مُعْرَبُ العَوَامِلِ

وإلا: حرفُ استثناءٍ مبنيٌّ على السكونِ لا محلَّ لهُ.

ومنْ: حرفُ جرٍّ متعلقٌ بـ(لا يأتِي).

والجهةِ: مجرورةٌ به لفظاً، ومنصوبةٌ محلّاً مفعولٌ به غيرُ صريحٍ لهُ، والضميرُ المجرورُ لفظاً مضافٌ إليهِ للـ(جهةِ).

هذا آخرُ ما أورَدنا من الإعرابِ على «عواملِ» الشيخِ الكاملِ المرشدِ إلى الصوابِ؛ إعانةً للطلبةِ الكرامِ، بعونِ اللهِ الملكِ العلَّامِ، والمرجوُّ من الإخوانِ ذوِي العرفانِ إصلاحُ ما يقبلُ الإصلاحَ؛ ابتغاءَ جزاءِ الحملِ على الصلاحِ، ولا تُبادِر إلى التخطئةِ فيما هنالِك، لعلَّ المخطئَ ابنُ أختِ خالتِك.

اللهمَّ اجعلهُ خالصاً لوجهِك الكريمِ، وسبباً لجزيلِ الثوابِ يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ إلا من أتَى اللهَ بقلبٍ سليمٍ، وصلِّ على محمدٍ الذي لهُ الشفاعةُ الكُبرَى يومَ الحسابِ، وعلى آلِه الذين اتبعُوه في سبيلِ الصوابِ.

قد تيسَّرَ الإتمامُ بعونِ اللهِ الملكِ العلَّامِ، في أواخرِ الربيعِ الآخرِ من حجَّةِ أربعٍ وأربعينَ ومئةٍ وألفٍ من هجرةِ من ارتدَى بالعزِّ والشرفِ، صلَّى اللهُ تعالَى عليهِ وسلَّمَ، وعلى آلِه أجمعينَ، آمينَ، ويا معينُ.



الحمدُ للهِ الذي هدانَا لهذا، وما كنَّا لِنهتديَ لولا أن هَدانَا اللهُ، وأعانَنَا عليهِ، وما كنَّا نقدِرُ عليهِ لولا أن أعانَنَا اللهُ فيه.

فَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

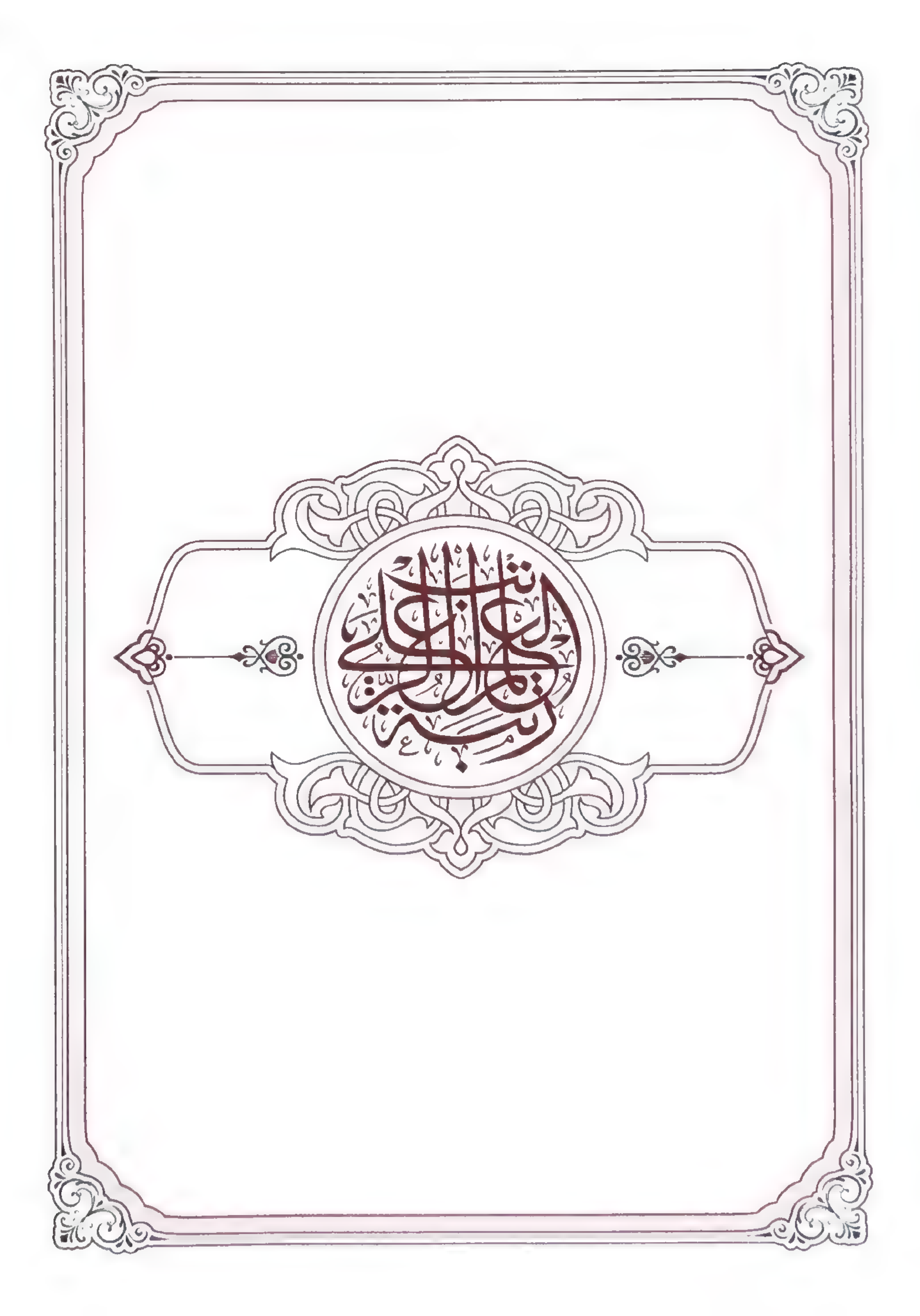
تمَّ الكتابُ بعونِ اللهِ الملكِ الوهابِ، تاريخ سنة ١١٤٢[1].



*** *** ***

(١) ذكر في هامش الأصل: وقد صحح هذه النسخة على يد مؤلفها الحقير وجامعها الفقير حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده، زاد الله زاده، هذا خط المصنف رحمة الله عليه رحمة واسعة.


الفهارس






فهرس المراجع والمصادر

- **آداب الشافعي ومناقبه** ـ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفَّى: ٣٢٧هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- **الأدب المفرد** ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (المتوفَّى: ٢٥٦هـ) ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ الطبعة: الثالثة ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة** ـ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفَّى: ٨٥٢هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤١٥هـ.
- **الأعلام** ـ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفَّى: ١٣٩٦هـ) ـ دار العلم للملايين ـ الطبعة: الخامسة عشر ـ أيار ٢٠٠٢ م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس** ـ محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزَّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفَّى: ١٢٠٥هـ) ـ دار الهداية.







- **تاريخ بغداد** ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفَّى: ٤٦٣هـ) ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
- **تذكرة الموضوعات** ـ محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفَّى: ٩٨٦هـ) ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ الطبعة: الأولى ـ ١٣٤٣هـ.
- **تفسير القرآن العظيم** (ابن كثير) ـ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفَّى: ٧٧٤هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤١٩هـ.
- **تهذيب التهذيب** ـ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفَّى: ٨٥٢هـ) ـ مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ـ الطبعة: الأولى ـ ١٣٢٦هـ.
- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** ـ عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفَّى: ٧٧٥هـ) ـ منشورات مير محمد كتب خانه ـ كراتشي.
- **السنن الكبرى** ـ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفَّى: ٤٥٨هـ) ـ دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
- **سنن ابن ماجه** ـ ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفَّى: ٢٧٣هـ) ـ دار إحياء الكتب العربية.



- **السيرة الحلبية** ـ إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون ـ علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين (المتوفَّى: ١٠٤٤هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة: الثانية ـ ١٤٢٧هـ.

- **شعب الإيمان** ـ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفَّى: ٤٥٨هـ) ـ مكتبة الرشد ـ الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣ م.

- **صحيح البخاري** = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسننه وأيامه ـ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ـ دار طوق النجاة ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٢هـ.

- **صحيح مسلم** = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفَّى: ٢٦١هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

- **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير** ـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفَّى: ٩١١هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس** ـ إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفَّى: ١١٦٢هـ) ـ المكتبة العصرية ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.




- **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ«التذكرة في الأحاديث المشتهرة»** ـ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفَّى: ٧٩٤هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- **لسان العرب** ـ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفَّى: ٧١١هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة: الثالثة ـ ١٤١٤هـ.

- **لسان الميزان** ـ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفَّى: ٨٥٢هـ) ـ دار البشائر الإسلامية ـ الطبعة: الأولى ـ ٢٠٠٢م.

- **المخصص** ـ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفَّى: ٤٥٨هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤١٧ ـ هـ ١٩٩٦م.

- **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ـ أبو الحسن على بن الحسين بن على المسعودي (المتوفَّى: ٣٤٦هـ) ـ دار الهجرة ـ ١٤٠٩هـ.

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ـ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفَّى: ٢٤١هـ) ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.







- **مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم** ـ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفَّى: ٤٣٠هـ) ـ مكتبة الكوثر ـ الرياض ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤١٥هـ.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ـ أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفَّى: نحو ٧٧٠هـ) ـ المكتبة العلمية ـ بيروت.
- **المعجم الأوسط** ـ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفَّى: ٣٦٠هـ) ـ دار الحرمين ـ القاهرة.
- **معجم البلدان** ـ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفَّى: ٦٢٦هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة: الثانية ـ ١٩٩٥م.
- **المعجم الكبير** ـ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفَّى: ٣٦٠هـ) ـ القاهرة ـ الطبعة: الثانية.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة** ـ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفَّى: ٩٠٢هـ) ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.



* **مقاييس اللغة** - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفَّى: ٣٩٥هـ) - عبد السلام محمد هارون - دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** - أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفَّى: ٦٨١هـ) - دار صادر - بيروت.

**   **   **

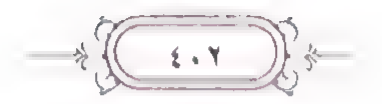


فهرس المحتويات






العنوان	رقم الصفحة





العنوان	رقم الصفحة

** ** **



فوائدُ ومُلاحظاتٌ مهمَّةٌ

فوائد ومُلاحظات مهمّة



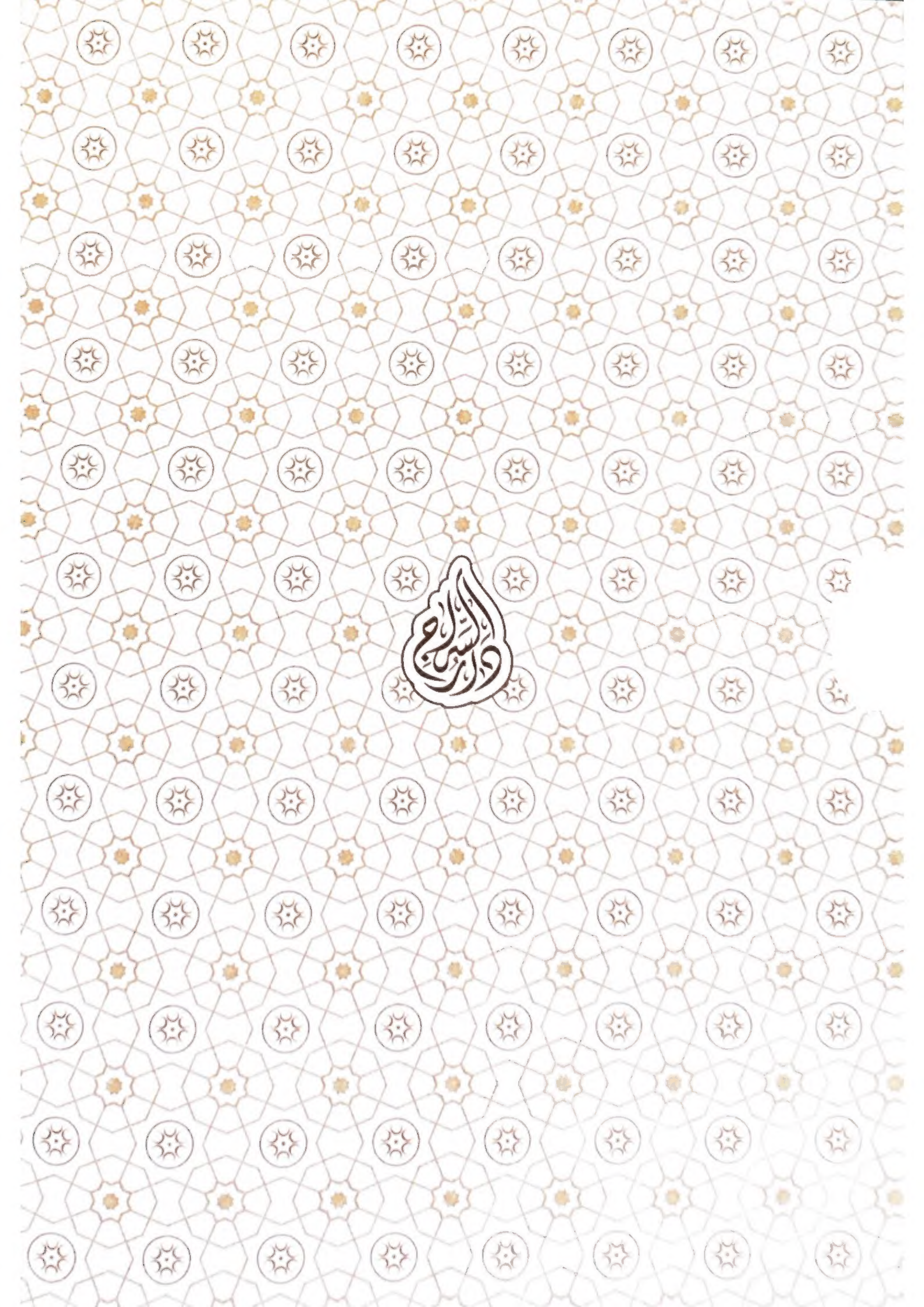
فوائدُ ومُلاحظاتٌ مهمَّةٌ

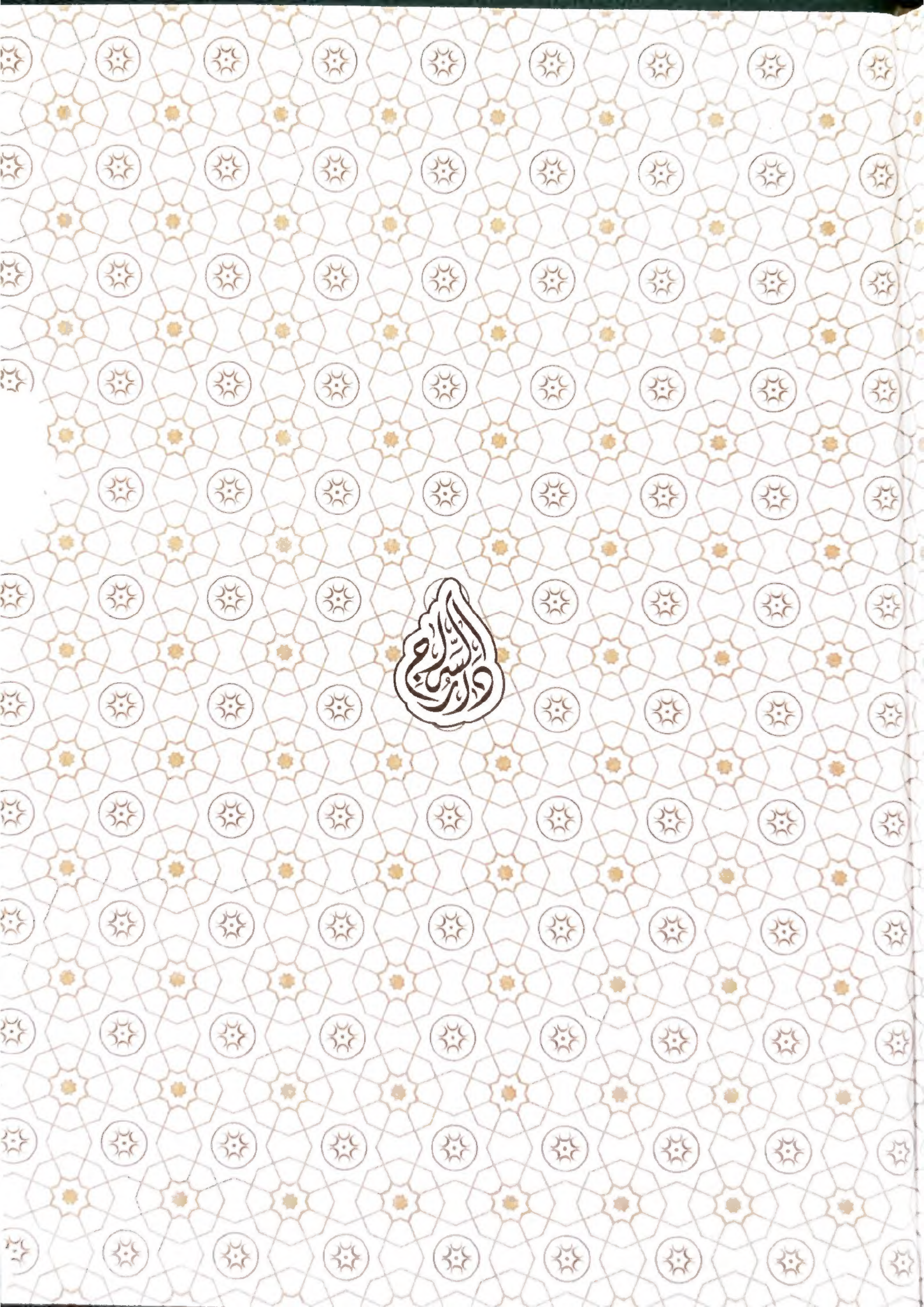
فوائدُ ومُلاحظاتٌ مهمَّةٌ

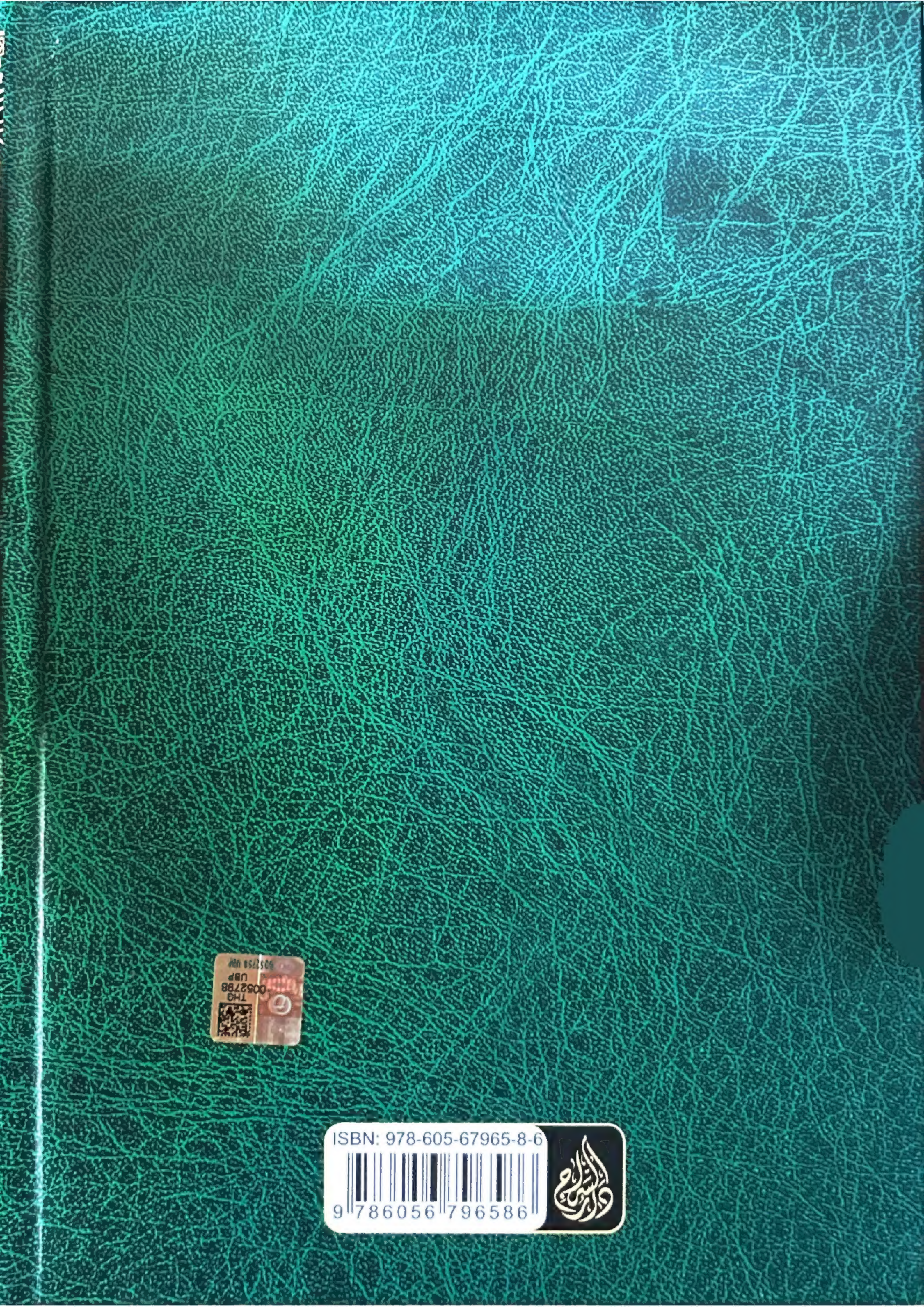


فوائدُ ومُلاحظاتٌ مهمَّةٌ




دار السراج


دار السراج


ISBN: 978-605-67965-8-6
9 786056 796586
دار السراج